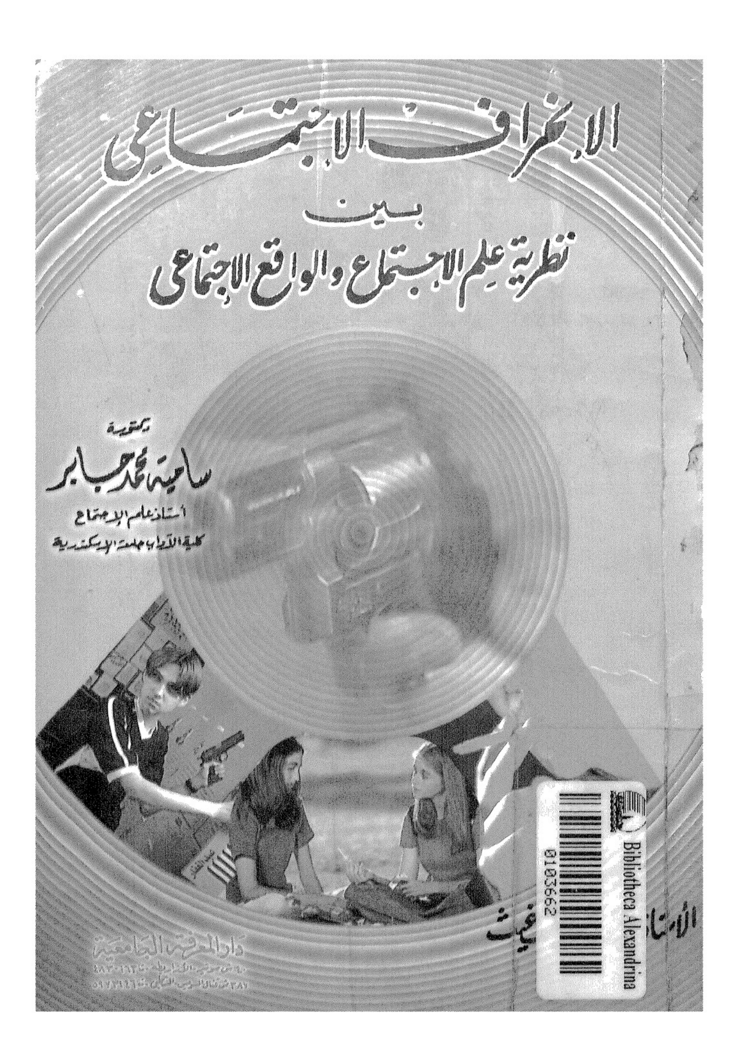

الانحراف الاجتماعي
بين
نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي
دكتورة
سامية محمد جابر
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب جامعة الإسكندرية
دار المعرفة الجامعية
Bibliotheca Alexandrina
01036662

الانحراف الاجتماعي

بين

نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي

دكتورة

سامية محمد جابر

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب جامعة الإسكندرية

تقديم

الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث

٢٠٠٠

دار المعرفة الجامعية

٤ ش سوتير – إسكندرية ت ٤٨٢٠٦٢

٣٨ ش قنال السويس – الشاطبي ت ٩٠٣٤١٠

تقـــديم

بقـــلم
الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث

يصنع الإنسان المكان ويعيش الزمان ، عبارة قد يرددها من يتأمل موقف الإنسان من العالم ومن التاريخ ، ولكن الأمر ليس بهـذه البساطة ، لأن الفصل بين المكان والزمان قد يكون فصلا إجرائيا ، وخاصة إذا كان النظر إليهما من خلال إرادة الإنسان ووعيه وفعله ، واستجابته لانعكاس ذلك على طبيعة المكان ، وعلى مواقعه التى يشغلها فى مسيرة الزمان (أى التاريخ) . إن الزمان قد يكون عبارة عن محاولات الإنسان المستمرة (عبر وجوده) للتعامل مع المكان — وهي المحاولات التى اتخذت أشكالا عديدة وصيغا مختلفة وصلت فى تزايدها وتعاظمها إلى إمكانات التحكم الهائلة فى المادة والطاقة والحركة ؛ والمكان قد يكون هو سجل الإنسان الذى أودعه عقله وفكره وقلبه، ومسرح عواطفه وآماله وآلامه . ولكن المكان فى النهاية مجرد مسرح ، وما يحـــدث الإنسان هو فى نهاية الأمر من صنع الإنسان ... ومن المؤكد أن الإنسان نظم المكان بقدر ما يستطيع وهيأه وطوعه بقدر ما يريد ، ومن المؤكد أيضا أن الإنسان نظم نفسه ليكون أكثر أمنا أو أكثر تسلطاً .. ومن المؤكد أيضاأن بعض بنى الإنسان نجح فى أن يحقق لنفسه الأمن أو أن يمـلك زمام السيطرة والتسلط ، وأن بعض بنى الإنسان الآخر افتقدوا الأمن ووقعـــوا فى أسر التسلط وسقطوا فى تبعيـة السيطرة . ومن المؤكد أن ردود الفعـل لهؤلاء كانت فيما يبدو للفريق الأول سارة وإيجابية ، كما كانت لغيرهم مؤلمة وسلبية

وقد يعبر ما أردت أن أبرزه فى الفقرة السابقة فى اختصار عن طبيعـــة الحياة الاجتماعية التى صنعها الإنسان فى المكان عبر الزمان فى مرحلة ما أو فى

جزء معين من المكان ، ولكن هذه الحياة تصنع مأساتها وتطرحها على مسارح مختلفة فى كل العصور ، ومن ثم ، فليس هناك من شك فى أن أزمة الإنسان ولدت مع مولده وعاشت معه وظلت ولا تزال ظاهرة من ظواهر مجتمعه ، ولكن بروزها اليوم وكثرة التفكير فيها واتخاذها أشكالا وأبعادا متعددة ومختلفة ، إنما يرجع إلى طبيعة هذا العصر التى تختلف بالمقارنة عن طبيعة أى عصر آخر ، ويصدق هذا القول على كل عصر وما سبقه من عصور رجوعا إلى الوراء فى الزمان بقدر ما تعيه ذاكرتنا أو سجلته آثارنا أو وثائقنا أو ما يمكن أن يستدل عليه منطقنا .

إن من يقرأ فى التاريخ ، ومن يحاول أن يستنطق الآثار ، أو من يحلل حكمة الشعوب وفلسفاتها يستطيع أن يدرك على الفور أن انقسام التنظيمات الإنسانية (عشائر أو قبائل أو مجتمعات) إلى أقسام متمايزة أو تدرجها طبقيا، كان أمراً بارزا ، له إنعكاسات على طبيعة القوة السياسية والمكانة الإقتصادية والإجتماعية ، وربما كرس هذا التدرج عقيدة كانت بمثابة المقنن والحارس الذى يؤكد الإستمرارية ويحرم التغير أو التجديد . . كما أنه يدرك كذلك أن أنواعا من المعاناة وصلت إلى حجم المشكلة ،أفرزت صورا متعددة من اليأس أو التمرد ، عبرت عن نفسها فى الأشكال العديدة للجريمة والإنحراف ، ولكن الشىء الذى ينبغى أن يكون فى الحسبان أن الأمر هنا ليس أمر حجم أو نوع فحسب ، بل إن معاناة الإنسان فى المجتمع (مأساته المستمرة) كانت تعتبر فى بعض الأحيان أمرا طبيعيا ، أو مظهرا مظاهر الإمتحان الذى لابد أن يصمد له الإنسان (مجرد الصمود) أو أنه القدر الذى لا راد لأحكامه هذه كانت مرحلة — لكنها طالت فى تاريخ المجتمع الإنسانى زمنا لا يمكن تقديره بدقة ، ومع كل ما كان يعطى [illegible] يقدم من تبريرات وقد شهد التاريخ أنواعا

من التمرد وصل درجة الثورة هنا وهناك ولكنها كانت كالمصابيح الخافتة التي بددت نورها أعاصير الظلام .

إلا أن الإشارة إلى المعاناة الإنسانية ، وتسجيل الجرائم والإنحراف من خلال تزايدها وما أخذت تسببه من أخطار على المستويات الفردية والجماعية ، بدأ من آلاف قليلة من السنين في الحضارات القديمة التي كانت لهـــا فلسفتها وقوانينها ، وظلت بعد ذلك مبعث الإهتمام سواء عن طريق الوقاية أو العــلاج حتى العصر الروماني الذي تميز من خلال اهتمامه بالتنظيم والتشريع ، باهتمام على هذا المستوى بالجرائم والإنحرافات .. وقد يطول شرح مسيرة الاهتمام العلمي أو المجتمعي أو الإجتماعي بالإنحراف بمعناه العام وهو أمر ليس مكانه هـذا التقديم ، إلا أنه من الملائم أن أبرز بعد الملامح ذات الطابع العلمي التي قـد تشير إلى فهم (خاص) لمسألة الإنحراف كما يراها علم اجتماع اليوم :

١ — يمتد الفهم السوسيولوجي للمجتمع (الحيـاة الإجتماعية) إلى أبعـد نقطة معروفة في تاريخ المجتمع الإنساني ، ولهذا فاننا نتوقع أن ينطوى هـذا الفهم — وقد كان — على معالجات لأهـداف مختلفة لنواحي المعاناة أو القصور سواء على المستوى الفردي أو على مستوى السلوك الإجتماعي ، إلا أن هذه المعالجات لم تتوصل إلى أكثر من وصف المشاكل القائمة وتبريرهـا بصورة تعكس طابع العصر واهتمامات مراكز القوة القائمة وأهدافها ، ولكن ما يمكن أن يتوفر في هذا المضمار له قيمة تاريخية وعلمية هامة .

٢ — إتجه التحليل السوسيولوجي للجريمة والإنحــراف في مراحل مبكرة من تبلور النسق العلمي السوسيولوجي إلى مجـرد الإشارة إليه كمعوق بنائي أو معوق وظيفي — إلا أن الإهتمام بهما لم ينـل ما نالته الظواهر ذات

الطبيعة الاستاتيكية أو النظرية المجردة من تركيز ومساحة واسعة من التفكير والكتابة ، ولم يبرز الإنحراف بكل صوره ولم ينل ما ناله حتى اليوم من اهتمام إلا تحت وطأة التغيرات الهائلة التى بدأت تصل إلى قمتها منذ القرن التاسع عشر ، وتزايد أعداد ضحايا التصنيع والتحولات المستمرة من القروية إلى الحضرية .

٣ — تأثر التحليل السوسيولوجى للإنحراف بانعكاسات المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والصراعات السياسية التى أخذت طابعا أيديولوجيا حادا ... وهو الأمر الذى بلور المواقف وحدد الإتجاهات فى علم إجتماع الأمس وعلم الإجتماع اليوم .. ومما لاشك فيه أن معالجة الإنحراف علميا والنظرة إليه تشريعيا أو إجتماعيا (الوقاية والعلاج) تأثرت بالمواقف المحددة للتيارات المحافظة والراديكالية ، حتى أصبح الإنحراف يعالج من خلال النظرة المتميزة لهذا أو ذاك من تلك التيارات للديمقراطية والحرية والتدرج الطبقى ومشروعيته والمد الصناعى ودور الدولة وبرامج الأحزاب وتقدم العلم الطبيعى .. الخ .

٤ — هناك إتجاه فى علم الإجتماع ظل يؤكد مواقف تبتعد عن الإهتمام الحق أو الموقف النقدى من الإنحراف بجميع صوره ، وإن جاء ذكر لذلك ففى إطار نموذج نظرى يتجه إلى التجريد أو العمومية التى تحجب الرؤية التاريخية للقضية برمتها ، هذا فى الوقت الذى زاد فيه الإتجاه فى بلاد كأمريكا بالجوانب البراجماتيكية للجريمة من خلال ما سمى بعلم الجريمة أو علم الإجرام الذى غلبت عليه الجوانب التطبيقية فأصبح أكثر إتصالا بالقانون وعلم النفس والمؤسسات الإصلاحية من اتصاله بعلم الإجتماع ، كما غلبت عليه مع ذلك التفسيرات الفردية أو المحدودة النطاق .

٥ — وقد ظهر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أن الإنحـراف ظاهرة تتسع وتتفاقم لازدياد السكان والتعليم والدور المتعاظم لوسائل الإتصال الجماهيرية والأيديولوجيات المتضاربة والخلافات السياسية على المستوى المحلى أو القومى وهـذا فضلا عن تأثير الحضرية والتفكك الأسرى . . الخ الأمر الذى أعاد إلى مسرح البحث مرة أخرى وخاصة فى مجال الفهم والتحليل والتفسير أفكارا كان يظن أنها تعالج أوضاعا مضى زمانها أو تحـول مفهومها إلى شيء آخر مثل الإغتراب واللامعيارية والهامشية وأنواع التفكك المختلفة .. كل ذلك أوضـح الطـريق أمام فرع جديد من علم الإجتماع ، نمـا بسرعة وظهـرت أهميته التطبيقية والنظرية وهو علم اجتماع الإنحراف (السلوك الإنحرافى) بل إن بعض الدارسين المحدثين يقولون ، إن هناك ثلاثة فروع لعـلم اجتماع اليـوم الأول هو علم اجتماع التنظيم الذى يصلح فى البلاد المتقدمة، وعلم إجتماع التنمية الذى يصلح فى مجتمعات العـالم النامى (الثالث) والثالث هو علم إجـتماع الإنحراف الذى يعالج كل مظاهر الإنحراف فى كل أنواع التجارب والأنماط الإجتماعية (المتقدمة أو الناميه) .

والدراسة التى يتضمنها هذا الكتاب ، دراسة جادة تميزت بالعمق والأصالة عالجت مسألة الإنحراف الإجتماعى على المستويين النظرى والتطبيقى بصورة غير تقليدية حاولت أثناءها الدكتورة سامية أن تتوصل إلى معالم نموذج نظرى يمكن إستخدامه إجرائيا لفهم أوسع نطاقا وتحليل أكثر دقة وواقعيـة ، وتفسير يمكن أن يستوعب كل المتغيرات التى تؤثر فى ظاهرة الإنحراف بوجه عام أو المتغيرات التى يمكن أن تتسبب عنها . ولهذا جاءت الدراسة فى قسمين الأول خصص لاستعراض الإطار النظرى والقضايا الهامة المطروحة عالميا فى

النظرية السوسيولوجية للانحراف وحرصت فى الفصول التى انطوى عليها هذا القسم أن تعرض لأحدث الدراسات المحافظة والراديكالية ووقفت منها موقفا نقديا واضحا ، أما القسم الثانى فقد خصص لاستعراض وتحليل وتفسير معطيات الدراسة الميدانية التى قامت بها فى إحدي شركات القطاع العام والتى توصلت من خلالها إلى دعم بعض إتجاهاتها النظرية وتعديل البعض الآخر، كما كشفت فى الوقت نفسه عن جوانب إنحرافية عديدة ، يمكن أن تكون نقطة انطلاق فى المحاولات التى تبذل لدعم وتصحيح مسار القطاع العام فى مصر .

إننى هنا لا أستطيع أن أصف دراسة الدكتورة سامية وصفا كاملا، لأن كل فقرة فيها جديرة بأن تقرأ وبتمهل ، فهى دراسة رائدة وأولى فيما أعلم على المستوى المحلى المصرى أو المستوى القومى العربى — بل أنها تستطيع أن توضع جنبا إلى جنب مع الدراسات العالمية لتحظى باهتمام وتقدير جديرين بها

عاطف غيث

المقدمـــة

أن قضية الانحراف هي قضية عامة ، تتعلق بنظم المجتمع ومؤسساته ، وهي قضية سياسية في المحل الأول ، ذلك لأن تعريف الانحراف ذاته ، يرتبط بعملية تحديد أهداف المجتمع الاستراتيجية ، التي تعتبر عملية سياسية في أساسها . والسؤال عن هدف المجتمع ، ووظائف مؤسساته ونظمه ، وعن مقتضيات تحقيق الأهداف ، هو قضية سياسية لأن تلك المسائل ، تحدد في الصراع السياسي ولا تنبثق عن طبيعة التنظيم ذاته . وإذا صح هذا القول ، فانه ينبغي اعتبار التساؤلات المتصلة بنوعية القواعد التي تفرض وتنفذ ، ونوعيات السلوك الذي ينظر اليه باعتباره إنحرافيا، ونوعية الأشخاص الذين يصنفون كمنحرفين تساؤلات سياسية أو قضايا سياسية من الدرجة الأولى . وفضلا عن ذلك فان قضية الانحراف هي قضية تاريخية ، وذلك من حيث المصدر ، وأسلوب الحل . فالانحراف — في مجتمعنا — هو نتاج تطور تاريخي لنظم المجتمع ، وهو تعبير عن الواقع الاجتماعي لمجتمع يمر بمرحلة محددة من مراحل تطوره وأما عن أسلوب الحل ، فانه يتطلب وقفة تاريخية ، أو قرار تاريخي وإجراءات نظامية، بل أنه يحتاج إلى مراجعة شاملة لنظام المجتمع ولمؤسساته السياسية والدستورية .

أن دخول «الانحراف» إلى مجال علم الاجتماع ، واحتلاله الأهمية العظمى، والتي تتعاظم باستمرار ، راجع إلى الربط بين الانحراف والنظام ، وبين الانحراف والتغير الاجتماعي ، وبين الانحراف والظروف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع ، وأيضا إلى الربط بين الانحراف وانساق هامة مثل القيم ، وبين الانحراف ومقومات علم الاجتماع السياسي ، وخاصة : القوة .

وفى هذا الصدد قد يكون الإنحراف ناجا عن الصراع التاريخى والإغتراب أو يكون علامة من علامات التفكك ، أو يكون عاملا من عوامل التغير الإجتماعى الممهد للتحولات البنائية فى المجتمع .

ومعنى هذا أن الإنحراف هو قضية مجتمع ، تعبر عن موضوع مستقل من موضوعات المعرفة السوسيولوجية، فى نفس الوقت الذى تعكس فيه طبيعة الأحداث الجارية فى الواقع الإجتماعى ، والمناخ الفكرى الذى يسود الرأى العام فى مجتمع يستشعر الحاجة إلى سياسات عامة جديدة ، وإلى أساليب مستحدثة تتميز بقدرتها على الجمع بين الحرية والضبط ، أى بكفاءتها فى تحقيق نوع من الحرية الإجتماعية المنضبطة . ولذلك . فان دراسة الإنحراف تعد مدخلا إلى دراسة التنظيمات وفعالية الضبط الإجتماعى وملاءمة أدواته المستخدمة ، كما تعتبر هذه الدراسة أيضاً مدخلا إلى دراسة السلوك الإجتماعى فى مجتمع متغير ، ودراسة العلاقات الإجتماعية فى مجتمع ينتقل من التقليدية إلى التحديث ، وفضلا عن ذلك فهى تمثل مدخلا إلى دراسة معوقات التنمية الإجتماعية،أو التحديات التى تواجه التنمية فى مجتمعنا .

ويعتبر ميدان دراسة الإنحراف فى يومنا هـذا ، من بين ميادين البحث الخلاقة فى علم الإجتماع ، ولا ترجع أهمية هذا الميدان إلى أنه أصبح يشغل حيزا فكريا كبيراً فى معظم فروع النظرية والمناهج السوسيولوجية فقط ، بل إن قيمته تعدت هذه الحدود ، فأصبح ينطوى على ثورة فى النظرية وفى المناهج ، وهى ثورة فكرية أو ثقافية أو معرفية ،تشبه الثورات السياسية فى أن لديها روابط وثيقة بالماضى ، فى نفس الوقت الذى يصعب فيه تحديد معالمها تحديداً قاطعاً ونهائياً ، نظراً لخاصية التغير السريع التى تتميز بها ، وللصور الجديدة المنبثقة فى مجالها ، فضلا عن الصراعات الداخلية بين القائمين بها ، ومن أهم العلامات

التى توجد على طريق هذه الثورة . تحركها السريع نحو مجموعة قضايا نظرية ومنهجية أساسية تشكل — وهي مجتمعة — منظوراً سوسيولوجيا جديداً ، يتصارع بعنف مع المنظورات السوسيولوجية التقليدية إلى الإنحراف بل إلى المجتمع بوجه عام .

ومن هذا المنطلق تأتى أهمية الكتاب الذى بين أيدينا ، فهو يعد بيانا نظريا، وإسهاما إمبيريقيا فى نفس الوقت ، نظراً لما ينطوى عليه من تحليل نقدى لتراث الإنحراف فى علم الإجتماع ، بالاضافة إلى طرقه للواقع الامبيريقى للتعرف على مصادر الانحراف الجذرية فيه ، وعوامله المباشرة ، ومظاهره المتعدده أو مستوياته المختلفة وأما عن التحليل المستخدم فى هذا الكتاب ، فقد إعتمد على ثلاثة محاور أساسية ، وهي (١) المحور التاريخى ، والذى يظهر بوجه خاص فى تحليل تراكية الاغتراب من خلال تحديد العناصر الثورية المفقودة فى الماضى والتى إنبثق عنها حاضر إجتماعى ملىء بالثغرات. (٢) المحور العقلى الذى يتمثل فى وضع مخطط تصنيفى للقيم والتهديدات ، وقد تميز هـذا التركيب العقلى بتحاشيه للخطأ الذى وقعت فيه المخططات التصنيفية التقليدية فى ميدان تفسير الانحراف ، وخاصة مخطط ميرتون فى « الأهداف والوسائل » ،حيث أن هذا المخطط لم يشتمل على الخصائص المستقاه تصنيفيا فقط ، بل إشتمل على خصائص مستقاه إمبيريقيا ، وهي مجموعة القيم التى تعبر عن واقع إجتماعى يعيشه مجتمعنا . (٣) المادة الأمبيريقية التى جمعت من إحدى المؤسسات الصناعية فى المجتمع ، وحللت من منظور أوسع ، بواسطة تفسير الانحرافات السلوكية للأفراد من خلال إنحرافات نظم المجتمع ومؤسساته، والانحرافات التنظيمية .

ولعله يكون من الملائم فى كتاب كهذا ، يهتم بتفسير الانحراف — نظريا

وميدانيا — أن ابدأه بوضع تعريف للانحراف ، وتصنيف لأنواعه أو مستوياته، ولكنني وجدت أنه من الأفضل ألا أشير إلى التعريف إلا فى نهاية كل نظرية ، لأن النظرية هي التى توضح المعنى الذى تقصده من لفظ « إنحراف » وتحدد تصنيفات هذا السلوك . ولذلك لايمكن أن يفهم قصد عالم معين من وراء إستخدامه لهذا المصطلح إلا بعد الالمام بكل أبعاد نظريته وأعماقها .وفوق ذلك ، فانه من العسير ان أبدأ بوضع تعريف لمصطلح « الانحراف » لأن ثمة نظريات تعتبر فى صميم الانحراف ، ولكنها لاتنطوى على إشارة واحدة إلى هذا المصطلح ، بل يمكن إستخلاص وجهة نظرها فى هذا الموضوع وتحديد أبعادها ، بعد فهم متعمق لمضامينها .

هذا ، وتعتبر مهمة الكتابة فى موضوع عن النظرية السوسيولوجية فى الانحراف « الاجتماعى » عسيرة للغاية نظراً لاختلاف المداخل (والاطر المرجعية) وتعددها ، وإن كان من الممكن إسنادها جميعاً إلى أربعة مداخل أساسية ، وهي : الباثولوجى الاجتماعى ، والبيولوجى ، والسيكولوجى الأجتماعى ، والسوسيولوجى ، يضاف إلى ذلك تعدد النظريات الصغرى أو الفرعيه ، وإختلاف مضامينها إلى درجة قد يصعب معها الجمع بينها أو تصنيفها فى نماذج عامة كما أن هناك عاملا ثالثا يدعم هذه الصعوبه وهو الذى يتمثل فى وجود نظريات كبرى فى علم الإجتماع أسهمت فى تفسير الانحراف ،فى نفس الوقت الذى لم تكن — فيه — تستهدف صياغة قضايا عن الإنحراف ،ولذلك واجهت صعوبة إدراجها تحت فئات التصنيف التقليدية والشائعة فى علم الاجتماع ولم يكن أمامى مفر من التغلب على هذه الصعوبات ولذلك تمكنت من تحديد مجموعة بدائل متاحة ، كان على أن أختار منها ما يلائم هذه الدراسة ، وهي :

أ ـ استعراض النظرية من خلال تتبع التطور التاريخى للفكرة المحورية التى تتضمنها .

ب ـ تحليل النظرية من خلال التركيز على المدارس الفكريه التى تنتمى اليها ، أو الإتجاهات الأساسية التى تكشف عنها .

جـ ـ إستعراض النظرية وفقا لمفهومها عند عدد من العلماء ، مع الإهتمام بكل منها بنائياً وتحليلياً .

د ـ محاولة صياغة مخطط تصنيفى (أو نموذج نظــرى جديد) يقوم الباحث بتحديد معالمه من خلال ما قد يتميز به من طـابع خاص ، ويقوم على إبراز الدور التحليلى لكل فئــة من فئاته النوعيــة ، وما يمكن أن تسهم به فى مجال المقارنة ، والتقييم ، وتحديد معالم الخط النظرىللفكرة.

إلا أنه لم يكن من الملائم إستخدام البديل الأول ، وهو التتبع التاريخى ، فربما يكون مفيــداً فى عرض فكرة محـــدودة أو موضـــوع فرعى ضمن موضوعات الإنحراف المعقدة والمتعددة ، ولكنه لايصطلح لعرض موضوع كبير ومتفرع . وأما عن البديل الثــانى ، وهو تحليــل النظرية من خــلال إستعراض المدارس والاتجاهات الأساسية فيها فلم يكن ملائماً أيضاً ، وذلك لسببين : الأول ، أنه كان سيؤدى إلى إستبعاد نظريةهامة لم توضع ـ أساسا ـ لتفسير الإنحراف ، مع أن تأثيرها بدا قويا فى بعض دراسات الانحراف ، وهي نظرية الإغتراب . وأما السبب الثانى ، فهو يتمثل فى أن طريقــة عرض النظرية من خلال إستعراض المدارس والاتجاهات الأساسية ، تعكس أسلوبا مدرسيا ، أو تعليميا كلاسيكيا ، لايتناسب مع طريقة التحليلالعلمى النقدى. كذلك لم يكن من الملائم أن أستخدم البديل الثالث وهو إستعراض النظرية

عند عدد من العلماء لأن ذلك يمكن أن يفقدها طابعها النظرى التجريدى والخط الذى يمكن أن يصل بين أطرافها . من أجل هذا ، فضلت استخدام البديل الرابع ، وهو الذى يتمثل فى محاولة صياغة مخطط تصنيفى جديد ، يشتمل على منظورين كبيرين (وهما : المنظور الوظيفى ، ومنظور الصراع) تندرج تحت كل منهما مجموعة نظريات ذات خصائص متشابهة . وقد عاوننى هذا التصنيف على التحليل المتعمق ، وإجراء المقارنة بهدف استنتاج أوجه التشابه والاختلاف ، والتوصل الى النقد الذى تمثل نتائجه أسسا للتوجيه النظرى ، أو معالم لنظرية محددة .

وأريد أن أنوه فى هذا الصدد ، إلى اننى لم أقصد بهذا المخطط التصنيفى أن أحدد قوالب فكرية ثابتة ، أو انماط جامدة ، أو نماذج مثالية جامعة مانعة . وانما حاولت أن اقوم — فى داخل كل فئة فرعية من فئات هذا التصنيف — بعملية تحليل متعمق لكل تفاصيل النظريات التى أدرجت تحتها ، لأن تحليل التفاصيل يكشف ، فى احيان كثيرة عن جوانب عديدة للتناقض ، تجعل من العسير ان نطلق حكما نهائيا أو تعميما شاملا على نظرية معينة . وينطبق ذلك بوجه خاص ، على نظريات : الانحراف الثانوى والضبط الاجتماعى ، والتجريم والتجريح ، التى كشفت عملية تحليلها عن وجود بعض الميول والاتجاهات الراديكالية فيها . ويذكرنا ذلك بما يطلق عليه « جولدنر » « الازمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربى » ، وكان يقصد بهذه العبارة ، أن النظريات الاساسية فى علم الاجتماع الاكاديمى ، بدأت تفقد خصائصها الاولية ، عندما ظهرت فيها بوادر للتحول نحو الراديكالية والاتجاه اليسارى الجديد ، وأصبحت تتميز بالمواقف المعادية أو المعارضة للاتجاه الوظيفى .

وقد أجرى التحليل النقدي للنظريات التي اشتمل عليها هذا الكتاب ، على مستويين رئيسيين ، وهما (١) نقد بناء النظرية ، وذلك بواسطة تحديد منطوقها ، والاشارة إلى الامثلة الامبيريقية التي اعتمدت عليها النظرية : وتفسير أبعادها ، وتحديد موقع أفكار : الضبط ، والنظام ، والتغير فيها ، والاشارة إلى الاضافات أو التعديلات أو الاصالة النظرية التي تتميز بها بمقارنتها بما سبقها من نظريات ، وتحديد كفاءتها المنهجية أو اسهامها في تطوير مناهج علم الاجتماع ، ثم تقييم مدى اثرائها للنظرية السوسيولوجيه أو كفاءتها في تحقيق فهم اعمق لمسألة الانحراف عامة أو الانحرافات الجزئية . (٢) نقد منطق النظرية ، أي تحديد طبيعة المنظور الايديولوجي الذي اتخذته للنظر إلى الوقائع ، علما بأن المنهج ذاته يعكس إيديولوجية محددة . ومعنى ذلك ان هذا المستوى الاخير للنقد يهتم ايضا بتحديد الخلفية الاجتماعية والسياسية للنظرية فهو ينطوي على الاشارة إلى طبيعة « واقعها الاجتماعي والسياسي » الذي انبثقت عنه ، وظهرت من أجل ان تعكسه .

وإذا انتقلنا إلى القسم الثاني من هذا الكتاب ، فسوف نجد ان الاختيار قد وقع على دراسة الانحراف داخل مؤسسة صناعية (شركة النحاس المصرية) واستخدمت فيها ثلاث ادوات بحثية ، وهي : استمارة الاستبيان ، والحوار الجماعي مع العمال والمسئولين ، وفحص السجلات والوثائق الرسمية . وقد درس الانحراف على ثلاثه مستويات ، وهي : مستوى السلوك الشخصي ، ومستوى النظام الاجتماعي ، ومستوى التنظيم الاجتماعي.

وربما يثار تساؤل عن قدره هذه الدراسه على تصوير الواقع الاجتماعي مع أن مجالها الامبيريقي هو « مصنع واحد » داخل المجتمع . وأريد ان أدلي

برأى فى هـذا الصدد : انه بغض النظر عن الاعتبارات الاحصائية لأختيار العينـه ، وخصائصها ، ومدى تمثيلها للمصنع ، أو مدى تمثيل المصنع للمجتمع احصائيا ، فالمصنع ليس إلا مؤسسة اجتماعية تعكس ظروف المجتمع الذى توجد فيه ، وتعبر عن خلفيـة اقتصادية واجتماعية وسياسية ذات معـالم معينـة ، ومثله فى ذلك مثل سائر مؤسسات المجتمع : القـانونية ، والسياسية، والدستورية ، والاجتماعية . وماهو اكثر من ذلك ان مجال النشاط الانتاجي — فى الدول الناميـة بوجه خاص — هو الذي يعبر عن واقع المجتمع وعن مشاكله الحقيقية ، فهو مرآة المجتمع التى تعكس الانحرافات السلوكيـة للافراد ، وانحرافات نظم : الحكم ، والادارة ، والتعـليم ، والتنشئة الاجتماعية والاقتصادية ، فى نفس الوقت الذى تعكس فيه شتى انواع المشكلات التنظيمية ، ومعوقات التنمية الاجتماعية .

وأخيراً فلقد جاء هذ العمل المتواضع نتيجه جهد متواصل استمر سنوات عديدة . كما استرشد بتوجيهات أستاذى الفاضل دكتور محمد عاطف غيث الذى علمنى ولازال يعلمنى الكثير ، كما بصرنى بأهم القضايا والموضوعات التى يجب أن ينطوى عليها موضوع مثل هذا ، والتى لم يكن فى استطاعتى أن أتوصل إليها من خلال قراءة المراجع المتداولة فى علم الاجتماع ، إذ أن خياله الواسع ، وتفكيره المتعمق ، وبصيرته النافذة ، وتجربته النضالية ، أمور مكنته من أن يثير مجموعة التساؤلات التى اقتضى منى فهمها تأملا عميقا ، وجهدا متصلا ومضنيا ، كما استغرقت الاجابة عليها سنوات طويلة لم أكن أتحمل عناءها لولا تشجيعه المستمر لى ، وتقديرى الشديد لتعليماته واقتراحاته البناءة التى أنارت الطريق أمامى .

ولايفوتنى أن أشكر الأستاذين : الدكتور عبد الباسط حسن والدكتور سمير نعيم أحمد على توجيهما للعديد من الملاحظات على هذا العمل قبل أن يرى النور ، كما أشكر زملائى فى قسم الإجتماع بجامعة الإسكندرية الذين يرجع إليهم الفضل فى تشجيعى على إصدار الكتاب .

د. سامية محمد جابر

القسم الأول

التحليل السوسيولوجى للانحراف الاجتماعى

الفصل الأول

اللامعيارية وفقدان التكامل الاجتماعي

- مـــدخـــل .
- أولا : اللامعيارية الاقتصـادية .
- ثانيا : اللامعيارية الأسرية والزواجية .
- ثالثا : اللامعيارية في تقسيم العمل .
- تعقيـــب.

الفصل الأول

اللامعيارية وفقدان التكامل الاجتماعى

مدخل :

إن تحليل نظرية « دوركيم Durkheim » فى « اللامعيارية وعلاقتها بالانحراف » تحليلا نقديا ، ليس بالأمر الهين ، لأن منطق هذه النظرية لم يحدد على نحو واضح فى جزء معين من مؤلفات هذا العالم ، علاوة على أنه لم يخصص كتابا ، أو جزءا من كتاب ، أو فصلا لمعالجة هذه الفكرة معالجة متكاملة . كما أن تحليله للمعيارية ، تميز بالانفتاح الفكري على ميادين متعددة لعلم الاجتماع كالاقتصاد ، والأسرة والعمل ، وحتى إستخدامه المصطلح ، لم يحدد بوضوح . وليس أدل على ذلك ، من أن دوركيم لم يقبل على إستعمال مصطلح « اللامعيارية anomie » كاسم ، بقدر إستخدامه له كصفة ، فيقول « الانتحار اللامعيارى anomic Suicide و « تقسيم العمل اللامعيارى anomic division of labor . ومع ذلك ، فقد كانت « اللامعيارية » تمثل فكرة محورية فى نظرية دوركيم السوسيولوجية ، كما أنه إستخدمها كأداة نظرية لتحليل الانحراف ، ولفهم السلوك الانسانى بوجه عام ، مما يحتم القيام « باستخلاص » مدلول هذه الفكرة بابعادها المختلفة ، من مؤلفين شهيرين ، وهما : الانتحار ، وتقسيم العمل الاجتماعى .

وقد تبين أن « اللامعيارية » فى نظريه دوركيم ، تشير إلى « حالة إضطراب تصيب النظام order ، أو حالة من إنعدام الانتظام de-regulation أو التسيب تنجم عن : أزمات إقتصادية ، أو كوارث أسرية ، فى نفس الوقت الذى تؤدى

فيه إلي الانحراف » . أو قد تشير اللامعيارية إلى « حـالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء organs فى عمليه تقسيم العمل ، غير منظمـة ، أو غير متسقة فى فى إتصالها مع بعضها البعض ، وفى إستمرارها وإعتمادها المتبـادل ، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر إنحرافية ، أى تكون مظهراً للانحراف ».(١)

إن تعريف اللامعيارية على هذا النحو ، يحتاج إلي عمليـة تحليل مفصل لها ، من حيث أنها تشير إلي « متغير معتمد » أو نتيجة لظروف مجتمعية أو جماعية معينة ، فى نفس الوقت الذى تؤدى فيه إلي الانحـراف ، فتكـون « متغـيراً مستقلا » . ومن أجل إجراء هـذا النوع من التحليل ، تتعين الاشارة أولاً إلي مجالات اللامعيارية الثلاث ، وهي : المجال الاقتصادى بوجه عام ، ومجـال الأسرة والحياة الزوجية ، وأخيراً مجـال تقسيم العمل . وإنطلاقا من هذه المجالات ، تتحدد أشكال اللامعياريه ومضامينها التى سوف تفسر وتحلل بواسطة الاشارة إلي أمثلتها الأمبريقية أو حالاتها الواقعيـــة ، ونتائجهـا ، وصلتهـا بالانحراف : بمعناه الضيق أو الواسع (٢) .

---

(١) يلاحظ أن هذا التعريف الذى حدد « اللامعيارية » ليس من وضع دوركيم ذاته ، ولكنه عبارة من « إستخلاص » لما يعنيه من استخدام هذا المصطلح ، وذلك علما بأن مصطلح « de - regulation » هو المرادف اللامعيارية فى استعمال دوركيم ، ورد فى صفحة (٥٢٢) من كتاب « الانتحار » أثناء الاشارة إلى مجموعة الظروف التى ترتبط بالموقف اللامعيارى ، والتى تدعمه وتجعله يصل الى ذروة قوته ، وسوف أوضح هذه الظروف عند تحليل أشكال اللامعيارية التى تختلف تبعا لاختلاف مجالاتها .

(٢) أقصد بالمعنى الضيق للانحراف ، عند دوركيم ، الانتحار ، وأما المعنى الواسـع فهو الانحراف النظامى institutional أى الانحراف على مستوى نظام من النظم الاجتماعية ، كتقسيم العمل ، وتتمثل مظاهر هذا الانحراف — كما حددها دوركيم نفسه — فى ثلاثة ..

أولا : اللامعيارية الاقتصادية Economic anomie

قام « دوركيم » بصياغة قضية عامة تعبر عن وجـود علاقة بين الأزمات الاقتصادية وإحدى صور الانحراف ، عندما أشار إلى أن « الأزمات الاقتصادية لها تأثير واضح ومتناقم على الميل إلى الانتحار » . وحاول تأكيد صحـة هذه القضية بواسطه الرجوع إلى عديد من الأمثلة الأمبيريقية أو الحالات الواقعية التى يمكن ذكر بعضها فى هذا الصدد . فقد وقعت الأزمة الماليه فى فينا عام ١٨٧٣ وبلغت ذورتهـا عام ١٨٧٤ ، وصاحب ذلك إرتفـاع مباشر فى عـدد حالات الانتحار ، فبعد أن كان عدد هذه الحـالات يقدر بحـوالى (١٤١) حالة عام ١٨٧٢ ، إرتفع إلى (١٥٣) عام ١٨٧٣ ، ثم إلى (٢١٦) عام ١٨٧٤ : وتقدر نسبة الزيادة فى عام ١٨٧٤ بالقياس إلى عام ١٨٧٢ بحوالى (٥٣ ٪) ومما يؤكد أن هذه الأزمة المالية كانت السبب الجوهري فى إرتفاع نسبة الانتحار وضوح إرتفاع هذه النسبة أثناء الأربعة شهور الأولى من عام ١٨٧٤ . وقد وقعت أزمة مشابهة فى « فرانكفورت » وأدت إلى نفس النتائج أو الآثار ، ففى السنوات السابقة على عام ١٨٧٤ ، كان معدل حالات الانتحـار سنويا ، يبلغ (٢٢) حالة ولكنه إرتفع فى هذه السنة المشار اليها ، إلى (٣٢) حالة . أى بنسبة زيادة تصل إلى ٤٥ ٪ كما أنه لايمكن تناسى الأزمة الشهيرة التى وقعت فى باريس عام ١٨٨٢ ، إذ أن آثارها امتدت إلى سائر أرجاء فرنسا ولم تقتصر على باريس وحدها . ويضيف « دوركيم » إن تلك العلاقة لم يقتصر وجودها على بعض حالات إستثنائية ، ولكنها كانت تمثل القاعدة . إذ أن عدد حالات الافلاس ، كان ميزانا حساساً يعكس تغيرات الحياة الاقتصادية

= مظاهر ، وهى : أولا . الصراعات بين العمل ورأس المال ، وثانيا : الأزمات الصناعية والتجارية ، وضروب العمل العدائية التى تمد بمثابة تصدعات جزئية فى التضامن العضوى ، وثالثا : انقسام العمل الفكرى ، وتدهور العلم برمته .

ومفارقاتها . وعند ما كان هذا العدد يتزايد بسرعة مفاجئة من سنة إلى أخرى كان هناك تدهور خطير يحدث بالتأكيد ، ويؤدى الى ارتفاع سريع وغير عادي في عدد حالات الانتحار (١) .

ولكن هناك سؤالا هاما يثيره (دوركيم) في هذا الصدد وهو ، من أجل ماذا تحدث هذه الأزمات تأثيرها ؟ هل لأنها تزيد الفقر بواسطة جعل الثروة العامة متقلبة ؟ وهل يكون الميل إلى الانتحار وإلى هجر الحياة أشد عندما تصبح هذه الحياة صعبة ؟ ؟ ويجيب دوركيم على هذا السؤال بقوله أنه إذا كانت حالات الموت الارادى (الانتحار) تتزايد لأن الحياة أصبحت أكثر صعوبة ، فانه ينبغى أن تنخفض كلما زاد الرخاء . ولكن العكس هو الذى يحدث ، فعندما قام (فيكتور عما نويل) بغزو روما عام ١٨٧٠ وأقام أساس الوحدة الايطالية ، كانت تلك بداية أمام هذا البلد لعملية نمو جعلتها من بين القوى الكبرى فى أوربا ، حيث لقيت التجارة تشجيعا شديدا ، وكذلك الحال بالنسبة للصناعة ، فحدثت تغيرات كبرى ، ومذهلة ، كما أدى هذا النشاط المتزايد إلى زيادة فى الأجور . وقد صاحب ذلك كله ، زيادة غير عادية فى عدد حالات الانتحار ، كانت موازية للنهضة الجمعية .

وإذن ، فاذا كانت الأزمات الصناعية أو المالية ، تؤدى إلى إرتفاع عدد حالات الانتحار ، فان ذلك لا يرجع إلى أنها تسبب الفقر ، طالما أن (أزمات الرخاء) تكون لها نفس النتيجة ، وإنما يرجع ذلك إلى أنها مجرد (أزمات)

---

(1) Emile Durkheim; Suicide : A Study in Sociology; trans by G A, Spaulding et [al , A Free Press, the Mcmillan company. 1951 pp. 241 — 243.

أى إضطرابات فى النظام الجمعى collective order أن كل إضطراب فى توازن يعد دافعا إلى الموت الارادى ، حتى وأن كان يحقق راحة أكبر وزيادة فى النشاط العام . وكلما إحتاجت الحاجة إلى إعادة التوافق ، مكانها فى النظام الاجتماعى ، وكانت خطيرة ، كان الناس أكثر نزوعا إلى التدمير الذاتى ؛ سواء كانت إعادة التوافق هذه ، مترتبة على نحو مفاجىء ، أو على كارثة غير متوقعة (١) .

ولكن ، كيف يكون ذلك ممكنا ؟ كيف يمكن أن يؤدى شىء معين ، ينظر اليه — عموماً — على أنه يعمل على تحسين الوجود الانسانى ، إلى فصل الأشخاص عن هذا الوجود ؟ يرد (دوركيم) على هذا السؤال بقوله إن هناك فى كل لحظة من لحظات التاريخ،فكرة توجد فى الوعى الاخلاقى للمجتمعات بصدد القيمة المبجلة للأنشطه والوظائف والمهن الاجتماعية ، والمكافأة النسبية التى ترتبط بكل منها ، وقدر الامتيازات الملائمة لها وللقائمين بهـا . فالوظائف المختلفة تتدرج فى الرأى العام ، ويكون هناك مؤشر معين للوجـود الفـاضل يشير إلى كل منها طبقا لوضعها فى التسلسل الهـرمى الاجتماعى ، وبنـاء على ذلك ، تحدد مثلا طريقة حياة العامل ، والمستوى الذى ينبغى أن يعيش فيـه والحد الأعلى الذى يتعين عليه الا يتجاوزه . ومن ثم ، يظهر حـكم أو نظـام أصيل ، يحدد — بدقة نسبية — الحد الأقصى لمستوى المعيشة الذى يمـكن لكل طبقة اجتماعية أن تطمح اليه أو تأمل فيه ، وتكون لها أحقيتها فى ذلك ومع هذا كله ، لا يمكن أن يكون هناك مقياس ثابت لهـذه الحـدود ، لأن

(1) Ibid, p. 246,

المقاييس تتغير تبعا لزيادة العائد الجمعي revenue collective أو نقصـــانه، وللتغيرات الطارئة على أفكار المجتمع الأخـلاقية . ولذلك ، فانه كلما تغـيرت ظروف الحياة ، أصبح من المستحيل أن يظل المستوى الذى تنظم الحاجات على أساسه كما هو ، فهو يتغير تبعا للموارد الاجتماعية، طالما أنه يحدد قدر مشاركة كل طبقة من المنتجين (١) .

إنه كلما تحررت القوى الاجتماعيه من المقاييس القديمة، إنهار التوازن القائم، وضاعت القيم وإنطفأت ، وهنا يفتقـد كل إنتظام ونظام لفـترة من الزمن . وتصبح الحدود بين الممكن والمستحيل غير معروفة ، وتفتقد القدرة على التمييز بين ما هو صائب وما هو غير صائب كما تضيع المعالم والحـدود الفاصـلة بين المطالب المشروعة وغير المشروعة . وتكون نتيجة ذلك هي : عـدم وجـود قيد على الأمال ومستويات الطموح . وكلما إفتقدت القواعد التقليدية سلطتها تصبح الشهوات مسيطرة وغير قابلة لأن تكون محل سيطرة . ومن ثم فان حالة إنعدام الإنتظام de - regulation ، أو اللامعيارية، تصل إلى ذروتها بواسطة تلك الأهواء التى أصبحت أقل إمتثـــالا فى وقت تحتاج فيه إلى أن تكون أكثر إنضباطاً . وهنـــا ينمو الصراع Struggle فى صورته الأكثر عنفا وضراوة ، وتشتد المنافسة وتكون أعمق . كما تتميز هذه الحالة بأن كل الطبقات تتبارى مع بعضها ، وتناضل بعضها لأنه لايوجد تصنيف قائم ومعترف به لأى شيء ، ويصبح كل جهد أقل فعالية وإنتاجيه ، مما يؤدى إلى ضعف الرغبة فى الحياة ذاتها (٢) .

إن الذى يهمنا الآن هو تحديد طابع اللامعيارية الاقتصادية : فهل هى حالة ثابتة constent ، ومزمنة chronic ، ومنتظمة regular ، أم أنها مؤقتـة ،

(1) Ibid , PP. 250, 252.

(2) Ibid., PP. 253.

ومتقطعة ؟ إذا كانت اللامعيارية لاتظهر إلا فى لحظات متقطعة ، وأزمات حادة وقاسية ، كما هو الحال فى الأمثلة السابقة،وبالتالى تتسبب فى تفاوت معدل الإنتحار من آن إلى آخر ، فإنها لاتكون عاملا منتظما أو دائما . ومع ذلك ، فان اللامعيارية تكون فى حالة مزمنة بالفعل ، فى دائرة واحدة فقط من دوائر الحياة الإجتماعية ، وهى دائرة « التجارة والصناعة » . ويرجع ذلك إلى التقدم الاقتصادى الهائل الذى حدث على مدى قرن بأكمله ، وانصب على تحرير العلاقات الصناعية من كل قاعدة وتحكم. فحتى وقت قريب جداً، كانت ممارسة هذا التحكم ، وتشريع القواعد هى من وظائف نظام القوى الأخلاقية فى المجتمع حيث كان تأثير الدين ، يمارس تجاه العمال وأصحاب العمل ، والفقير والغنى، فكان يؤكد الطبيعة المقدسة للنظام الإجتماعى ، ويعلم النـاس أن مشاركة كل طبقة إجتماعية ، تحدد بواسطة « الخالق » ذاته ، كما كان يحثهم على القنـاعة والتقوى ، وضرورة إخضاع مصالحهم لقوى أكثر رقيا وتساميا ، ولذلك تحكمت القوة المقدسة فى مجال الوظائف الإقتصادية كلها [١] .

ويشير دوركيم إلى معالم التقدم الاقتصادي السريع الذى حدث، فيقول إن الدين فقد قدراً كبيراً من قوته وسلطانه، وأما عن الحكومة، فبدلا من أن تقوم بتنظيم الحياة الاقتصادية، وبالتحكم فيها، اصبحت اداتها وخادمتها. كما تضامنت المدارس الفكرية المتناقضة (التى شملت رجال الإقتصاد المتزمتين، والإشتراكيين المتطرفين) من أجل أن تقصر دور الحكومة على مجرد قيامهـا بدور الوسيط بين مختلف الوظائف الاجتماعيه . حيث أرادت الفئه الأولى أن تجعل هذا الدور ينصب على حراسه العقود الفرديه ، بينما تركت الفئه الأخيرة للحكومه مهمه تسجيل متطلبات المستهلكين ، وتحويلها إلى المنتجين ، ورسم حدود الدخل الكلى ،

---

(1) Ibid., PP. 254 - 255.

وتوزيعه حسب صيغه محددة . ولكن كلا الفريقين سلبها كل قوة فى إخضاع الهيئات الاجتماعيه الأخرى لها ، أو جعلها جميعاً تلتقى حول هـدف واحـد منشود . ولقد أدى التطور السريع للصناعه ، والتوسع غير المحدود في السوق، إلى تحرر الرغبـات من كل قيد ، وإستحـالة قبولهـا لأى نوع من أنواع الضوابط ، فى ظل إمكانيات هذا التقدم السريع (١) .

وإذن ، فان حالة الأزمه ، واللامعياريه ، هي حالة دائمـه وسويه فى هذا الجزء من المجتمع الصناعه) ، وهى تمتد إلى سائر الأجزاء الأخـرى . فقد ظهر الطمع ، وإنتشر الجشع من قمه السلم إلى قاعه دون أن تكون هناك حدود له، ولا شىء يستطيع تهدئته طالما أن هدفه بعيد جدا عن كل ما يمكن تحقيقه. وعندما يقارن الواقع باحلام الخيالات المحمومه ، يبدو عـديم الجدوى ، وبلا أيه قيمة ، وهنا تهجر الحقيقه ، ويهجر كل شىء عنـدما يصبح حقيقه، وأما «الرجل الحكيم» فهو الذى يعرف كيف يستمتع بالنتائج المتحققه بالفعل دون أن يحاول إستبدالها بنتائج أخرى،ويجد فى تلك النتائج المتحققه بالفعل مبرراً للتعلق بالحياة فى لحظه الأزمه . وأما الإنسان الذى يعلق كل آماله على المستقبل ويعيش بأعين موجهه اليه ، فانه لايكون عنده شىء فى المـاضى يحميه ضد آلام الحاضر ، طالمـا أن الماضى لايمثل عنده أكثر من مجـرد سلسلة مراحل متعاقبه لخبرات سريعة ومتهورة . إن مايعنيه عن ذاته هو توقعه الدائم ، بأنه سوف يجد مزيداً من السعادة التى طالما إفتقدها (٢) .

ويتوصل « دور كيم » من ذلك كله إلى نتيجه عامه تشير إلى أن الفقدان

(1) Ibid., P. 256.

(2) Ibid., P. 257.

التام لعملية التنظيم ، الذى يميز الظروف الاقتصادية للمجتمع الذى كان يعيش فيه ، يترك الباب مفتوحا لكل نوع من المخاطرة ، وإنه طالما أن الخيال جائع دائما ومتلهف للتجديد وغير محكوم بقيود ، فانه يقع فى العشوائية ، وهنا تحدث الأزمات والكوارث العظمى .

ثانيا : اللامعيارية الاسرية أو الزواجية d mestic, co·jugal anomie

أشار « دوركيم » إلى أن اللامعيارية الاقتصادية ليست هى اللامعيارية الوحيدة التى يمكن أن تؤدى إلى الانتحار ، فالانتحار الذى يحدث فى أزمات الترمل ، ينجم عن « اللامعياريه الأسرية » ، وهى التى ترتبط بوفاه الزوج أو الزوجة ، وتعتبر كارثة أسريه تؤثر على الطرف الذى لازال على قيد الحياة، فيعجز عن التوافق مع الموقف الجديد الذى يجد ذاته فيه ، وبالتالى فانه يكشف عن مقاومه أقل للانتحار [1] . ولكن هناك نوعا آخر من الانتحار اللامعيارى ينبغى — على حد قول دوركيم — أن يلقى إهتماما أكبر ، لأنه أكثر وقوعا بالاضافة إلى أنه يخدم فى إيضاح طبيعة الزواج ووظائفه ، وهو الانتحار الذى يحدث فى حالات الطلاق والانفصال ، وفى هذا الصدد ، يسترشد دوركيم بمثال إمبريقى مستقى من بيرتيون Berti·lon وهو عالم سكان فرنسى ، قام بنشر دراسه شهيرة عن الطلاق ، وأثبت فيها أن عدد حالات الانتحار فى أوربا ، يتغير تبعا لتغير عدد حالات الطلاق والانفصال ، وأن هناك توازن فى تغير عدد حالات الانتحار ، وعدد حالات الطلاق، لأن كليهما يعتمد على نفس العامل وهو : درجه وضوح الأشخاص ذوى التوازن الاجتماعى غير المستقر . وعلى ذلك ، فان التوازى فى التغير لايرجع إلى تأثير الطلاق على الانتحار ، وإنما

(1) Ibid., P· 259.

يشير إلى أن هاتين الظاهرتين ، مبثقتان عن سبب مشابه، فى نفس الوقت الذى تعبران فيه عن هذا السبب ، على نحو متباين .

ويضيف دوركيم إلى ذلك ، أنه يتعين على المرء أن يبحث عن سبب العلاقة بين الإنتحار والطلاق ، لا عن طريق الإشارة إلى المتطلبات الفسيولوجية للأشخاص ، وإنما بالرجوع إلى الطبيعة الفعلية للطلاق ، فهناك واقعة يمكن تأكيدها ، وهى أن إنتحار الأشخاص المطلقين فى جميع البلاد التى لدينا عنها بيانات أساسية ، أكثر وضوحا من الإنتحار فى الفئات الأخرى. والأشخاص المطلقون من الجنسين ، يقتلون أنفسهم بما يوازى ثلاثة أو أربعة أضعاف الأشخاص المتزوجين ، علاوة على أن المطلقين هم أكثر إقبالا على الإنتحار من الأرامل ، فما هو تفسير ذلك فى نظر دوركيم إذن ؟ انه يذهب إلى أن تغير النظام الأخلاقى والأساس المادى الذى كان قائما أثناء الزواج ، له إعتبار معين فى تفسير هذه الحالة ، ولكنه لا يفسرها على نحو كاف ، لأن الترمل هو أيضا انهيار لوجود الزواج مثله مثل الطلاق ، وعادة ما تكون له نتائج أكثر شقاء من الطلاق ، لأنه لم يكن مرغوبا من جانب الزوج أو الزوجة ، بينما يعبر الطلاق فى الغالب — عن إتفاق بينهما على تحديد نهاية للعلاقة التى بينهما . ومع ذلك فالأشخاص المطلقون يقبلون على الإنتحار بمقدار مرة ونصف مرة بالقياس إلى الأرامل . ولذلك فإن هذه الحالة لا ترجع إلى ظرفهم المتغير ، وإنما يتعين ربطها بخاصية من خصائص «المجتمع الزواجى» وبطبيعة الزواج ذاته، أن وجه الإختلاف بين الطلاق والترمل، يكمن فى أن الزوجين يستمران فى تجربة الزواج حتى بعد الإنفصال ، وإذا كان ميلهما قويا إلى الإنتحار ، فذلك يرجع إلى أنهما كانا يميلان إليه بالفعل أثناء وجودهما معا ، وبفضل حياتهما المشتركة (١) . ومن ثم ، لا يكون الطلاق حلا لمشكلة الزواج ، أو

(1) Ibid., pp. 261 2 2, 263, 273.

إنهاء لها ، وإنما يكون وسيلة لإثارة مشاكل من نوع آخر ، ومؤديا إلى حالة من اللامعيارية الزواجية conjugal anomie التي تكون باعثاً على الإنتحار . أن إرتفاع عدد حالات الإنتحار عند الأزواج ، ليس نتيجة لوجود أزواج سيئين أو زوجات سيئات في هذه المجتمعات ، وإنما يكون محصلة بناء أخلاقي ذي طبيعة خاصة ، إنبثق هو ذاته عن ضعف الإنضباط الزواجي ، ولذلك ، فالبناء الأخلاقي الذي أسس بواسطة الزواج ، هو الذي يخلق الميل إلى الإنتحار .

ثالثا : اللامعيارية في تقسيم العمل anomic division of labor

يشبه تقسيم العمل أية ظاهرة اجتماعية أخرى ، في أنه يكشف عن صور باثولوجية يتعين تحليلها . وإذا كانت هذه الظاهرة ، تنتج تضامنا اجتماعيا في الظروف العادية أو المألوفة ، فهي تؤدي الى نتائج عسكية أو مختلفة في بعض الأحيان [1] . ولذلك ، فقد اهتم « دوركيم » بالبحث عن الأسباب التي تجعل هذه الظاهرة تنحرف عن حالتها الطبيعية ، خاصة وأنه خشي أن يتهم تقسيم العمل بأنه ينطوي على اللامعيارية منطقيا ، في حالة عدم الاشارة إلى الأدلة التي تثبت ان حالات اللامعيارية في تقسيم العمل تعتبر استثنائية . وأضاف

---

(1) ميز « دوركيم » بين ثلاث صور شاذة abnormal forms لتقسيم العمل ، وهي : أولا ، تقسيم العمل المفروض ، الذي يحدث عندما لا يحدث توزيع المهن أي اعتبار للقدرات الخاصة والمواهب والملكات ، وثانيا ، تقسيم العمل الذي لا ينتج تضامنا لعدم كفاية النشاط الوظيفي لكل عامل نظرا لانعدام إحساسه بالمشاركة في مشروع جمعي ، وثالثا ، تقسيم العمل الذي ينطوي على فقدان التكامل أو التوافق المتبادل بين الوظائف ، والذي يسود في حالات الأزمات الصناعية ، والصراعات بين رأس المال والعمل ، والتخصص المتزايد في مجال العلم .

إلى ذلك أن دراسة هذه الحالات سوف تسمح بتحديد ظروف وجود الحالة السوية على نحو أفضل ، لأن معرفة الظروف التى يتوقف فيهـا تقسيم العمل عن أن يؤدى إلى التماسك ، تزيد من قدرتنا على فهم ما يلزمه من أجل أن يكون له هذا الأثر ، وهنا تعد الباثولوجيا معاونة للفسيولوجيا .

وبعد أن قام « دوركيم » بتصنيف الأنواع أو الصور الشـــاذة لتقسيم العمل الى ثلاث صور أساسية ، أشار إلى الأهمية الخاصة التى يحتلها « تقسيم العمل اللامعيارى » بين هذه الصور ، وحدد مجموعـة حالات اللامعيـارية فى تقسيم العمل ، وهي : **أولا** ، حالة الأزمات الصناعية والتجـــارية وضروب الفشل التى تعتبر بمثابة تصدعات جزئية عديدة فى التضـامن العضوى . وهـذا يعنى ان بعض الوظائف الاجتماعية فى الكائن العضوى الـــكبير ، لا يتوافق بعضها مع بعض ، فبقدر ما يقسم العمل ، تصبـح ظـاهرة عـدم التوافق بين وظائف الكائن العضوى الاجتماعى ، أكثر وضـوحا ، فى بعض الحالات على الأقل . **وثانيا** ، حالة الصراع بين رأس المال والعمـل . فكلما أصبحت الوظائف الاقتصادية أكثر تخصصا ، يصبح الصراع أكثر حيوية ، بدلا من أن يتزايد التماسك . وهنا يحدد « دوركيم » مراحل تطور العـــلاقة بين أصحاب العمل والعمال ، إلى أن أصبحت فى الصـــورة التى هي عليها الآن فى المجتمعات الصناعية الرأسمالية الحديثة ، وذلك من خلال ثلاث مراحل أساسية: فنى العصور الوسطى كان العامل يعيش بجانب معلمه « his master » ويتابع مهامه فى نفس مكان العمل ، ولذلك كان كل منهما يمثـل جـزءا من الهيئة ذاتها ، ويعايش نفس الظروف . ومـع بداية القرن الخـامس عشر ، بدأت الظروف تتغير ، فلم تعد الدائرة المهنية تمثل تنظيما مشتركا ، وإنما أصبحت ملكا « للمعلمين » الذين يقررون وحدهم كل الأمور . ومنذ ذلك الوقت، وضع

خط فاصل بين « المعلمين » والعمال ، حيث كون العمال نظاما مستقلا ، فكانت لهم أعرافهم ، وقواعدهم ، وروابطهم المستقلة . وعندما أصبح هذا الانفصال فعالا ، وبدأ يمارس تأثيره ، تزايدت المشاجرات وزادت وضوحا . وقد أعطت قوة الرابطة للعمال ، وسائل لمحاربة أصحاب العمل ، ولكن الأمور لم لم تكن في ذلك الوقت ، قد وصلت بعد الى النقطة التى نراها عليها الآن . إذ كان العمال يناضلون من أجل ضمان أجور أعلى أو إجراء بعض التغييرات على ظروف العمل ، ومع ذلك ، لم ينظروا إلى صاحب العمل كعدو دائم لهم ، ولم تكن المصانع الصغيرة تشتمل على طبقتين متعارضتين . وأخيرا ، تأتى المرحلة الثالثة فى القرن السابع عشر ، وهي مرحلة ميلاد الصناعة الكبرى حيث انفصل العامل ، انفصالا كاملا ، عن صاحب العمل . فأصبح لكل وظيفته ، وأدى نظام تقسيم العمل بعض التقدم ، ولكن فى نفس الوقت الذي أصبح فيه التخصص متعاظما ، صار التمرد أكثر وضوحا (١) : **وثالثا** ، حالة انقسام العمل العلمى وتدهور العلم برمته لوحظت الحالة الثالثة من حالات تقسيم العمل اللامعيارية ، فى تاريخ العلوم . وحتى وقت قريب جدا ، لم يكن العلم قد قسم إلى أقسام وفروع عديدة ، بل كان محتفظا بوحدته ، وكانت المناهج ذاتها عامة جدا ، مما جعل الاختلاف بينهما بسيطا جدا ، ولكن عندما دخل التخصص الى العمل العلمي أصبح كل باحث اكثر انغلاقا وانحسارا فى علم معين ، بل وفي نظام علمى خاص من مشكلات هذا العلم . وبذلك انقسم العلم إلى دراسات منفصلة عديدة ، لا ترتبط فيما بينها ، ولا تشكل كلا متماسكا . وفى هذا الصدد ، تعتبر النظرية المحدودة هي أفضل ما يوضح غياب تلك

---

(1) Emile Durkheim; The division of labor in society trans. by : George Simpson, the free press of Glencoe, London, 1964, pp. 353 — 355.

الوحدة ، وقد أصبح شائعا الآن أن لكل علم خاص قيمة مطلقة ، وأنه يتعين على الباحث أن يكرس ذاته لابحاثه دون أن يحاول معرفة ما إذا كانت هذه الأبحاث تخدم هدفا معينا أو لا تخدم. ولكن تقسيم العمل الفكرى على هذا النحو ، يؤدى إلى انهيار العلم برمته ، كما أن انقسام العمل العلمى يؤدى إلى فقدان الوعي الجمعي للعلم ، أى فقدان فلسفة العلوم [1] .

وإذا كان تقسيم العمل لم يؤدى إلى تضامن كما تشير الحالات الثلاث السابقة ، فان ذلك يرجع إلى أن العلاقات بين الأعضاء غير منظمة ، أى أنها تعتبر فى حالة لا معيارية ، ولكن من أين أتت هذه الحالة ؟؟ يرد دوركيم على هذا السؤال بواسطة الإشارة إلى أنه إذا كان هيكل القواعد هو عبارة عن الشكل النهائى الذى تتخذه العلاقات التى تنشأ تلقائيا بين الوظائف الإجتماعية ، على مر الزمن ، يمكننا أن نقول ، مسبقا ، أن حالة « اللامعيارية » تكون مستحيلة عندما تتميز الأعضاء المتضامنة بأنها متسقة فى إتصالها ، ومتسقة فى إستمرارها . ونتيجة لذلك ، فانها تتمتع بالشعور الحى والمستمر باعتمادها المتبادل ، كذلك ، فانها إذا كانت منظمة ، فسوف تعمل على تنظيم ذاتها تبعا لذلك ، وفى الوقت ذاته يحدث الإندماج . وأخيرا ، فإذا اعترفنا بأن أبسط رد فعل يمكن أن يقع من جانب أى جزء ، سوف يؤثر بدوره على كل جزء آخر ، يتعين علينا أن نعترف إذن بأن القواعد التى تشكلت، تحمل نفس الطابع ، أى أنها تحدد ـ بالتفصيل ـ ظروف التوازن . ولكن العكس بالعكس ، فإذا فرضت بعض الظروف البيئية العويصة ، تصبح العلاقات نادرة ، وبالتالى لا تكون متكررة إلى درجة تسمح بتحديدها ،

(1) Ibid., pp 356 — 357

فتكشف فى كل مرة عن شكل جديد ، كما أن خطوط المرور التى تتخـــذها إتجاهات الحركة ، لا يمكن أن تكون عميقة ، لأن الإتجاهات ذاتها تعتـــبر متقطعة جداً . وإذا جاءت بعض القواعد التى تستهدف تنظيم هذه الإتجاهات ، فسوف تكون قواعد عامة جداً وغامضة . لأنه لا يمكن — فى مثـــل هـذه الظروف — تحديد شىء أكثر من الإطار العام جداً للظواهر (١) .

أن نفس الفكرة السابقة ، تنطبق عندما يكون الإحتـكاك contiguity حديثاً جداً أو لم يستغرق بعد وقتاً كافياً . وعموماً ، فإنه يبدو أن هذا الظرف يوجد فى « طبيعة الأشياء » ، فلا يمكن أن تقوم وظيفة معينة بين جزئين أو أكثر من أجزاء الكائن العضوى ، إلا إذا حدث الإحتكاك بين هذا الأجزاء. ونفس الشىء ينطبق على الوظائف الإجتماعية ، فطالما أن العمل قد قسم ، وأن أجزاءه تحتاج إلى بعضها فإنه لابد من التقليل من المسافة التى تفصل بينها . ولهذا السبب ، فإنه كلما إرتفعنا فى السلم الحيوانى، نلاحظ الإندماج بين أعضاء الكائن العضوى ، والتداخل بين أنسجتها . وهذا ما يحـدث بالضبط فى حالة المجتمعات ، ففى المجتمعات الإنقسامية ، وحيث يكون النمـوذج الإنقسامى واضحاً جداً ، تكون هناك أسواق إقتصادية ، بقدر ما توجد أقسام مختلفة . وتبعاً لذلك ، يكون كل منها محدداً جداً . فيتمكن المنتج — باعتباره مستهلكاً فى نفس الوقت — من حصر قدر الحاجات التى تحتاج إلى الإشباع . وهنـا يتحقق التوازن دون أى إضطراب ، فينظم الإنتاج ذاته بذاته . ولكن كلما تطور « النموذج المنظم » فإن إندماج الوظائف المختلفـة ، يجمع بين مختلف الأسواق ، ويجعلها سوقاً واحدة تشمل المجتمع برمته . وهذه السوق تمتد إلى

---

(1) Ibid., pp. 258 — 299.

ما بعد الحدود المجتمعية ، وتميل إلى أن تكون عالمية وإذن لا يكون الإتصال أو الإحتكاك فى هذه الحالة كافيا . إذ لن يتمكن المنتج من إستيعاب إحتياجات السوق ، سواء فى الواقع أو من حيث التصور ، ولن يتمكن من رؤية حدود السوق ، طالما أنه بلا حدود . وهنا يصبح الإنتاج غير منظم ، وغير محكوم بقواعد أى يتميز بأنه يخضع للصدفة ، مما يؤدى إلى خلق الأزمات التى تدمر الوظائف الإقتصادية ولو بصفة مؤقتة (١) .

وكلما إمتد السوق وزاد حجمه ، ظهرت الصناعات الكبرى التى تعمل على تغيير العلاقات بين العمال وأصحاب العمل . ففى تلك الصناعات تحل الآلات محل الإنسان ، ويحل العمل الآلى ، محل العمل اليدوى ، ويفرض على العامل نظام محدد يعزله عن أسرته طوال اليوم . بعد أن كان قد عزله أيضا عن صاحب العمل وجعله يعيش بعيداً عنه . وبطبيعة الحال ، فإن هذه الظروف الجديدة التى تتميز بها الحياة الصناعية تتطلب تنظيما جديدا ، ولكن السرعة المذهلة التى تتميز بها التغيرات الحادثة تكون معوقا أمام التوفيق بين المصالح المتصارعة التى لا تمنح الوقت الكافى لحلها (٢) .

ولكن هل هناك من حل عملى لهذه المشكلة ؟ وما هو علاجها ؟ استخدم دوركيم منهج الحذف للاجابة على هذا السؤال ، وذلك عندما استعرض بعض الإقتراحات أو الحلول التى ربما تقدم فى هذا الصدد ثم إستبعدها ، ومن بين هذه الإقتراحات : أنه يقال أن وجود « العقود contracts » يعتبر ضروريا لحل هذه المشكلة ، وقد ساق دوركيم عدة مبررات لعدم جدوى العقود فى

(1) Ibid , p 371.

(2) Iôid., p 371.

حل مشكلة انعدام تكامل الوظائف في عملية تقسيم العمل ، فليست كل العلاقات الاجتماعية جديرة بأن تتخذ الشكل القانونى ، كما أن العقد لا يتمتع بخاصية الاكتفاء الذاتى ، بل ينطوى على قواعد وتعليمات معقدة للغاية ، علاوة على أن الصلات التى ينظمها العقد ، أو التى يصلح لأن يطبق عليها ، غالبا ما تكون قصيرة الأجل . ومن وظيفة العقد أنه يوقف الصراع ، ولكن الحياة الاجتماعية تكون مستحيلة بدون الصراع . كما أن هذه القواعد تفصل ذاتها عن تقسيم العمل فى الحالة السوية ، ومعنى ذلك أنها إذا كانت تجمع بين الأفراد الذين يجدون معاً للحظات قصيرة جداً من أجل أن يتبادلوا الخدمات ، فانها لن تتمكن من خلق أى فعل منظم . وأما العلاقات التى تقوم بين مجموعة الوظائف الجزئية ، فلا يمكن أن تخضع لنفس درجة التحديد والانتظام . وهناك طرق معينة لردود الفعل المتبادلة تتكرر باستمرار وتصبح عادات متبعة ، وتتميز — بمرور الوقت — بأنها ضاغطة وذات قوة ، فتتحول إلى قواعد للسلوك ، ومعنى ذلك أن هناك نوعا من الحقوق والواجبات التى تقوم بواسطة الممارسة وتصبح ملزمة ، إذ أن الماضى يحدد المستقبل ويرسم معالمه . ولهذا فان القاعدة لا تخلق حالة الاعتماد المتبادل الذى تجد الأعضاء المتضامنة ذاتها فيه ، وإنما تعبر عن نتيجة موقف معين ، وبالتالى ، لا يمكن للعقد أن يحل مشكلة انعدام التكامل بين الوظائف (١)

وهناك إقتراح آخر يثار أحيانا كعلاج لهذه المشكلة ، وهو توفير نوع من التعليم العام الذى يتلقاه العمال بجانب التعليم الفنى والمتخصص ، ولكن حتى

(1) Ibid, pp. 365 — 366

إذا افترضنا إمكانية التخفيف من حدة الآثار السيئة المنسوبة إلى تقسيم العمل . بواسطة هذه الوسيلة فإنه لا يمكنها القضاء التام على تلك الآثار . فلا يمكن للتقسيم أن يغير من طبيعته إذا سبقه تعليم عام أو ثقافة شاملة . وليس من شك فى أنه من المفيد أن يلم العمال بالمسائل التى لها طابع فنى أو أدبى الخ .. ولكن ذلك من شأنه أن يقلل من إحساسهم بأنهم آلات ، علاوة على أنه يجعل التخصص صعبا بل ومستحيل (١) .

إن ما يحل هذا التناقض — فى رأى دوركيم — هو القول بأن تقسيم العمل لا ينتج هذه الآثار نظرا إلى شىء كامن فى طبيعته الخاصة ، ولكنه ينتجها فى ظروف استثنائية . ومن أجل أن يتطور تقسيم العمل بدون أن يكون له هذا الأثر المدمر على الضمير الإنسانى ليس من الضرورى أن نمزجه باضداده ، وإنما يلزم ، بل ويكفى أن يكون قائما بذاته ولا يقحم أى شىء غريب عليه ، وإلا أفسدت طبيعته . ولإيضاح هذه الفكرة يشير دوركيم إلى أن دور كل وظيفة من الوظائف الخاصة ، لا يتطلب من الفرد أن ينغلق داخلها . وإنما يستلزم آداء هذا الدور ، أن يحتفظ مؤديه بعلاقات مستمرة مع الوظائف المجاورة له أو القريبة منه . ويكون على وعى باحتياجاتها ، وبالتغييرات التى تطرأ عليها . ولذلك فان تقسيم العمل يستلزم من العامل ألا يفقد بصيرته نحو زملائه وشركائه فى العمل ، وإنما يمارس معهم الفعل ورد الفعل ، وإذن فهو لا يعتبر آلة تكرر حركاتها بلا وعى بمغزاها . ولكنه يعرف أن حركاته تتجه إلى هدف محدد ، ويشعر أنه يخدم شيئا ما . ومن أجل هذا ، فهو ليس محتاجا إلى أن ينفذ ببصيرته إلى الأفق الاجتماعى كله ، أو أن يحيط به

---

(1) Ibid , p. 37 .

علما . وإنما يكفيه أن يلم فقط بما يمكنه من فهم أن أفعاله لها هدف يكمن وراءها (١) .

وكعلاج حاسم لمشكلة اللامعيارية ، قام دوركيم بوضع « مخطط للضبط الاجتماعى » يشتمل على نوعين من القواعد التى تنظم السلوك ، وهما :

١ ـ القواعد الاخلاقية العامة التى تستهدف الامتثال لنموذج الضمير الجمعى

وفى هذا الصدد يشير دوركيم إلى أنه إذا كانت هناك قاعدة للسلوك لا تقبل الجدل ، فهى التى تنظمنا من أجل أن تحقق فى ذاتنا الخصائص اللازمة للنمط الجمعى . وقد تحقق ذلك بالفعل ، ووصل إلى أقصى درجته . عند الشعوب البدائية التى يتمثل الواجب الأول للفرد فيها ، فى الارتباط بالآخرين والتشبه بهم ، وعدم التفرد بأى شىء شخصى فيما يتصل بالمعتقدات أو الافعال. وفى الواقع أن الضمير الانسانى الذى يتعين علينا تحقيقه ، ليس شيئاً آخر غير الضمير الجمعى ، للجماعة التى نعتبر اجزاء منها ، وهنا يتساءل دوركيم عن مكونات هذا الضمير الجمعى ، وخصائصه وموقع هذه الخصائص ويجيب بأنه إذا اعتقدنا أن هذا الضمير الجمعى (أو كما أسماه المثال الجمعى) هو مثال للانسانية كلها ، فإن ذلك يعنى أنه يعتبر عاما جداً ، ومجردا ، لدرجة أنه يظهر عند كل الشعوب بلا تمييز . ولكن الحقيقة أن كل شعب يصنع لذاته فكرة خاصة عن هذا النموذج تنبع من مزاجه الخاص ، كما أنه يعرض هذه الفكرة طبقا لتصوره الشخصى . وهذا يفسر لنا ـ حقيقة ـ أن لكل دولة مدرستها الخاصة فى الفلسفة الاخلاقية التى تمثل لطابعها القومى ولشخصية وطنها . ولعل من أهم وظائف تلك القاعدة . هى منع إثارة الضمير الجمعى ،

---

(1) Ibid., 373.

وبالتالى ، المحافظة على التضامن الاجتماعى ، ولن تتمكن هذه القاعدة من تحقيق هذه الوظيفة ما لم تتمتع بطابع اخلاقى . كذلك فإن التسامح إزاء تلك الذنوب التى تهدد المشاعر الجمعية العميقه ، سيؤدى إلى تفكك المجتمع . واختلال توازنه . ومن ثم . فإنه من الضرورى أن تحدث مواجهة مباشرة لهذه الذنوب بواسطة الاستعانة برد الفعل المكثف الذى يرتبط بالقواعد الاخلاقية (١) .

٢ — القواعد العملية المتصلة بتقسيم العمل والتخصص

وهى مجموعة من القواعد التى تنظم الاشخاص من أجل أن يتخصصوا ، وتقوم بنفس الوظيفة العامة للقاعدة السابقه . إذ أنها تعتبر ضرورية لالتحام المجتمعات ، وذلك على الأقل فى مرحلة معينة من مراحل تطورها . فالمجتمعات المتقدمة ، لايمكنها أن تدعم ذاتها ، أو تضمن وجودها فى حالة من التوازن ، إلا إذا قسم العمل الاجتماعى فيها ، حيث أن إنجذاب الشبيه نحو الشبيه ، لا يعتبر مسألة كافية لخلق هذا التوازن . وإذن، فإذا كان الطابع الأخلاقى للقواعد ذات النوع الأول يعتبر ضروريا لها من أجل أن تقوم بدورها ، فهو ليس أقل ضرورة بالنسبة للقواعد ذات النوع الثانى. وعلى أية حال، فإن كلا النوعين يحققان الحاجة الاجتماعية ، ولكنهما يشبعان تلك الحاجة على نحو مختلف ، لأن ظروف نفس الحياة فى المجتمعات ذاتها تعتبر متباينة وليس هناك ضرورة فى الاختيار بين هذين النوعين ، وإنما يتعين أن يعطى كل منهما ، المكانة التى تلائمه فى كل لحظة من لحظات التاريخ . وعلى أية حال ، فإن كل شىء يمثل مصدراً للتضامن ، هو فى حقيقته « أخلاقى » ، وكل شىء يحث الإنسان على تقدير الآخرين ، يعتبر أخلاقيا ، وكل شىء يحث الإنسان على تنظيم سلوكه من خلال أمور

---

(1) Ibib., pp 395 - 397 .

أخرى غير الأهواء الشخصية ، يعتبر أخلاقيا . وإذن فالأخلاق تكون أشد صلابة كلما كانت الصلات التي تقوم هي بتنظيمها أكثر تعددا وتنوعا، وقوة [١]

ولكن إذا كان دوركيم يجد في « الأخلاق » مخرجا من أزمة اللامعيارية فما هو طابع تلك الأخلاق التي يمكن أن تنظم السلوك في المجتمعات الصناعية المتقدمة ؟ وما هي مواصفاتها ؟ أنه يشير في هذا الصدد إلى أن وجود القواعد في حد ذاته ، ليس شرطاً كافياً ولكن يتعين أن تكون هذه القواعد سليمة ، وصحيحة ، ولكي تكون كذلك ، فمن الضروري أن تتميز الظروف الخارجية للمنافسة بأنها متكافئة . وإذا تذكرنا أن الضمير الجمعي ، يصبح باستمرار عبادة يمارسها الفرد ، فسوف نرى أن ما يميز الأخلاق في المجتمعات المنظمة ، هو وجود شيء لا يتميز بأنه أكثر إنسانية ، وأكثر رشادة بشأن تلك الأخلاق . وبناء على ذلك ، فقد حدد دوركيم خاصيتين أساسيتين لهذه الأخلاق ، وهما : أولا ، أنها لاينبغي أن تكون (متعالية) فتوجه نشاطنا إلى أهداف لاتعنينا بصفة مباشرة ،أو تجعلنا عبيداً لقوى مثالية ذات طبيعة مختلفة عن طبيعتنا ، فتأخذ مسارها دون أن تشغل ذاتها بمصالح الإنسان . وإنما يتعين أن تطالبنا بأن نفكر في زملائنا ، وأن نتميز بالأنصاف ونقوم بواجبنا ، ونعمل في الوظيفة التي نستطيع إتقانها على أحسن وجه . وثانيا ، ألا تكون هذه الاخلاق (ارضية) فتحدد (نموذجا اخلاقيا) ملتصقا بالواقع اشد الإلتصاق إلى درجة ان يحول دون (الرؤى عن بعد) او النظر إلى الأشياء من منظورات اشمل واوسع ، وإنما يتعين ان تحدد (مثالا اخلاقيا) يفتح لنشاطنا آفاقا واسعة ، ويضيء الطريق امام الفكر الحر [٢] .

---

(1) Ibid , P. 398

(2) Ibid , pp 407 — 408

تعقيب

بعد تحديد المعالم الأساسية لنظرية (اللامعيارية) عند دوركيم ، يتعين تفسير ابعادها ، وذلك من حيث انها تعتبر متغيراً مستقلا ، او معتمداً ؛ ومن منظور علاقتها بالتغير الاجتماعى ، وبالنظام الاجتماعى ، والضبط الاجتماعى . فقد فسرت (اللامعيارية) فى هذه النظرية باعتبارها حالة مجتمعيه تتميز باضطراب فى النظام الاجتماعى ، وخلل فى التوازن ، وإنهيار للضوابط التى كانت تمارس نحو رغبات الإنسان ، وللمعايير ومستويات السلوك المدعمة إجتماعيا . واما آثار هذا الإضطراب فقد تمثلت فى : إرتفاع معدل الانتحار فى المجتمع ، وتفاقم الأزمات الصناعية والتجارية ، وإذن ، فاللامعيارية تمثل — من هذا المنظور — متغيراً مستقلا او ثابتاً فى علاقتها (بالإنحراف) كمتغير معتمد او تابع .

وفى نفس الوقت يمكن إعتبار اللامعيارية كمتغير معتمد او تابع ، وكظاهرة دائمة فى المجتمع المتقدم ؛ حيث اشار دوركيم إلى ان ازمة الاخلاق فى المجتمع الصناعى الحديث ، هى ازمة حقيقية ، تشير إلى حالة مرضية دائمة وفسر عوامل هذه الأزمة بالرجوع إلى التغيرات العميقة التى طرأت على بناء المجتمعات فى وقت قصير جدا ؛ فأدت إلى تحررها من النموذج الانقسامى أي (نموذج المجتمعات القبلية التقليدى) بسرعة مذهلة ، وبدرجات لم يسبق لها مثيل فى التاريخ . فتراجعت الأخلاق التى كانت تتلاءم مع هذا النموذج الاجتماعى ، ولكن دون ان يحدث نمو آخر سريع ، يكفى لأن يملأ ذلك الحيز الذى اصبح خالياً فى ضمائر اعضاء المجتمع . ولقد تزعزع إيمان هؤلاء ، وفقد التراث تأثيره عليهم. كما ان الوظائف التى إضطربت لم يكن عندها الوقت الكافى لكى تكيف ذاتها مع بعضها ، ولم تعد الحياة الجديدة التى إنبثقت فجأة قادرة على ان تصبح منظمة على نحو يؤدى إلى إشباع الحاجة الى العدالة .

وفى هذا السياق تعتبر اللامعيارية متغيراً تابعاً فى علاقتها بالتغيرات التى طرأت على بناء المجتمعات والتى تعتبر هنا (متغيرا مستقلا) أو (سببا) أساسيا لها .

وإذن ، فقد كان دوركيم ينظر إلى (التغير الاجتماعى) باعتبـــاره سببا للامعيارية ، ومنطلقا أساسياً لكل أزمة فى المجتمع ، ومدمرا للنظام الذى طرأ على البناء الاقتصادى للمجتمع ، والذى برزت مظاهره على الصناعة والتجارة بوجه خاص . وأما (الضبط الاجتماعى) فقد كان له مكان هام فى هذه النظرية ويتجلى ذلك بوضوح عندما أشار دوركيم إلى أن علاج هذا الشر (اللامعيارية) لا يكمن فى محاولة إنعاش التقاليد والممارسات القديمة ، لأنها لم تعد ملائمة لظروف المجتمع الراهنة ، ولا يمكنها أن تحيا إلا حياه مصطنعة ومزيفة ، وإنما هناك إجراء يتعين علينا إتخاذه من أجل (تسكين هذه اللامعيـارية) أو التخفيف من حدتها ، وهو إكتشاف الوسائل التى تتمكن من جعـل (الأعضاء) التى مازالت تبدد ذاتها فى حركات متنافرة ، تتعاون فى إنسجام بواسطة إدخال مزيد من العدالة على علاقتها ، ومن خلال التخفيف التدريجى من حدة مظاهر عدم المساواة الخارجية التى تعتبر مصدراً لهذا الشر ؛ وطالما أن المجتمع الحديث يعانى من (أزمة الأخلاق) فان العلاج الأمثل لهذه الأزمة ، يكمن فى بنـاء نظام أخلاقى جديد ، أى فى صنع (تشريع أخلاقى legislation morale) ويكون بمثابة الحل العملى لمشكلة اللامعيارية .

بقيت نقطة أخيرة تحتاج إلى القاء الضوء عليها ، وهى التى تتصل بكيفية إستخدام دوركيم للتحليل الوظيفى فى نظريته عن اللامعيـارية . فقـد برزت أصالة دوركيم فى التحليل الوظيفى ، عند ما اشار إلى (اللامعيارية) كما لو كانت تصيب العلاقات بين (الأعضاء) فى عملية تقسيم العمل ، فتجعلها غير منظمة ، أو غير متسقة فى إتصالها مع بعضها . وفى إستمرارها ، واعتمادها المتبادل . ولكن :

ما الذى كان يقصده دوركيم بمصطلح « أعضاء organs » هنا ؟ وهل كان يعنى به الإشارة إلى الأشخاص المشتركين فى عملية عمل واحدة ، أى مشروع صناعى واحد ؟ أم كان هدفه غير هذا ؟ الواقع أن هذا اللفظ له معنى أشمل من ذلك بكثير : فالأعضاء المشتركين فى عملية العمل الإجتماعى ، يمكن أن يصنفوا إلى : نظم المجتمع ، و مؤسساته ، وتنظيماته المختلفة التى وجدت من أجل إنجاز مهمة « العمل الإجتماعى travail social » . ولهذا ، تعتبر الجماعات الثانوية ذات الطابع الرسمى : كالمؤسسات الصناعية ، والبيروقراطية ، ومنظمات العمل ، والتجارة ، والصحة ، والتعليم ، والعلاج بمثابة « أعضاء » فى عملية تقسيم العمل ، ونفس الشىء ينطبق على الجماعات الأولية ذات الطابع غير الرسمى كالأسرة مثلا ، كما تعتبر « الطبقات الإجتماعية » أعضاء فى عملية تقسيم العمل ، وينصب الإهتمام هنا ، على طبقتى : أصحاب العمل ، والعمال بوجه خاص ، وقد كان « دوركيم » يشبه المجتمع فى تحليله هذا بالكائن العضوى الحى الذى كانت أعضاؤه فيما مضى ، تقوم بوظيفتها بطريقة تلقائية ، منظمة ومتسقة ، وكان أساس ذلك هو الإعتماد المتبادل بين هذه الأعضاء . ولكن فى وقت ما ، نشطت بعض أعضاء هذا الكائن ، فأخذت تمارس وظيفتها على حساب الأعضاء الأخرى ، ودون أن تضع لها أى اعتبار ، وهنا اضطربت حالة التوازن القديمة التى كان عليها هذا الكائن العضوى ، فأصيب بما يسمى « اللامعيارية » أى فقدان المعيار أو القاعدة القديمة التى كانت تنظم العلاقة بين وظائف أعضائه وعدم وجود قاعدة جديدة تحل محلها او تقوم بوظيفتها (١)

وأخيرا ، فانه يتعين الاشارة إلى « المنطق » الذى استندت اليه نظرية اللامعيارية عند دوركيم ، أو الايديولوجية التى تكمن وراءها ، أى

(١) وإذن ، فاللامعيارية عند دوركيم هى نتيجة لاغتراب المجتمع الصناعى الحديث ، من نموذج المجتمع الانقسامى القديم segmental type

تحديد أساسها المذهبي . وذلك من خلال نقطتين أساسيتين ، وهما :

١ — اقترح دوركيم سن تشريع أخلاقى ، كحل لمشكلة اللامعيارية . فنظر إلى « الأخلاق » باعتبارها تسهم فى التضامن الاجتماعى أو تكون « مفيدة » بالنسبة له . وإذن . فقد فهمها على النحو الذى تميزت به فى الشعور البورجوازى بما هو مفيد. وكان يشبه من قالوا « ليس هناك شيء يتميز بأنه أكثر قابلية للتطبيق من نظرية جيدة » عندما أشار إلى ما يعنى أنه ليس هناك شيء أكثر فائدة للمجتمع من الأخلاق . وقد كان دروكيم يعبر فى نظريته هذه ، عن المشاعر البورجوازية النفعية للطبقة المتوسطة فى فرنسا حينذاك .

٢ — يرتبط التأكيد على القيم الأخلاقية — فى وظيفية دوركيم — بالإهتمام بمشكلة النظام الاجتماعى s·ci l order بوجه خاص ، وببعض الأفكار المتصلة به ، وبعض الدعاوى المتعلقة بتدعيمه . وقد صاغ دوركيم التراث الذى انبثقت عنه الوظيفية وخاصة عندما ادعى أنه ما لم تقيد رغبات الإنسان بقيود أخلاقية ، فإنه لا يمكن لأى تطور تكنولوجى مهما حقق من تقدم ، أن يشبع الرغبات . كما أنه نظر إلى التكنولوجيا باعتبارها قد تزيد من شهوات الإنسان ونزواته ، وبالتالى فإنها تخلق عدم الاتفاق بين المعتقدات ، وتتسبب فى تدمير النظام الاجتماعى أو تهدده بالتدمير ، وإذن فالتطور الاجتماعى أو النمو التكنولوجى لم يعتبر بمثابة شرط كاف ، أو شرط ضرورى للاستقرار الاجتماعى ، من منظور هذه النظرية . وفوق ذلك فهى تنطوى على ادعاء واضح بأن القيم الأخلاقية المشتركة تعتبر شرطا ضروريا لاستقرار أى مجتمع ، كما أنها مرتبطة بالتلقائية التى يتدعم بها النظام ، ومعنى هذا أن كل ما يريده المجتمع هو عبارة عن « نظام اجتماعى تلقائى » يتميز بالتدعيم الذاتى ، وينبثق عن اشتراك الأشخاص فى مجموعة من القيم العامة :

وهو جـدير بأن ييسر تعـاونهم ، ويعزز قدرتهم على أداء واجبهم . وأما المحاولات التى تبذل فى مجال العلم والتكنولوجيا ، فهى محـاولات متعمدة أو مقصودة أكثر منها تلقائية ، ومن ثم فهى غير ملائمة للنظام الاجتماعى .

وإذا كان دوركيم يعتقد أن حل مشكلة « اللامعيارية » يكون ممكنا فى حدود « الأخلاق » ، فإن ذلك يعنى أنه يوصى بتدعيم النظـام الاجتماعى بمعزل عن أية اعتبارات متصلة بنظم المجتمع الاقتصادية ، وبعيدا عن أية مستويات تكنولوجية ، وفى هذه الحالة ، لا يحتاج الأمر إلى تغيرات جذرية أو تحولات جوهرية فى التصنيع أو فى بنائه الرأسمالى، وإنما يتم الحل «داخل حدود الاتجاه الصناعى السائد » أى فى « إطار التصنيع الذى يدار بواسطة المشروع الحر » ؛ ومن أجل هذا ، فقد تميزت « وظيفية دوركيم » بتركيزها على هدف أساسى . وهو تدعيم الصورة القائمة للاتجاه الصناعي ، بواسطة تلك الأخلاق التى تعاون على تحاشى النقد الذى يمكن أن يوجه إلى نظم المجتمع القائمة ، ومؤسساته ، وطبقاته .

الفصل الثانى

النسق الإجتماعى والدافعية الانحرافية

- مقدمة .
- اولا : مصادر الانحراف .
- ثانيا : الانحراف والضبط الاجتماعى .
- ثالثا : الانحراف والتغير الاجتماعى .
- تعقيب نقدى.

الفصل الثاني

النسق الاجتماعى والدافعية الانحرافية

مقدمة

كان بعد « الامتثال ـ والانحراف » كامنا فى فكرة « بارسونز » عن الفعل الاجتماعى والنسق الاجتماعى ، ذلك لأن إحدى جوانب النماذج الثقـافية المشتركة التى تكون جزءاً من كل نسق للتفاعل الاجتماعى . تعتبر « معيارية » فى أغلب الاحيان . ولـما كان النموذج المعيارى السائد فى المجتمع ، ينطـوى على أساسيات نمـط الاتصال ، وأن تكاملية التوقعات، تنطوى على وجود مستويات مشتركة لـما يعتبر موضعا للاتفاق ، أو للسلوك الذى يعد موضعا للتأييد ، فإن هناك توقعا دائما للامتثال مع متطلبات هـذا النموذج المعيارى . وإذن ، فإن فكرة « الامتثـال » كانت هى القاعدة الأساسية التى انطلقت منها نظرية بارسونز فى الانحراف ، وذلك عندما قام بفحص العمليات التى تنمو بواسطتها « محاولات مقاومة الامتثال » للتوقعات الاجتماعية ، ومجموعة الميكانيزمات التى توجد فى الانساق الاجتماعية وتعمل على مواجهة هذه المحاولات أو الميول ، والتصدى لها .

وسوف ينصب تحليل نظرية « بارسونز » فى النسق الاجتماعى والدافعية الانحرافية ، على محاولة الاجابه عن مجموعه تساؤلات أساسية ، وهى : لماذا يحدث الانحراف ، وماهى مصادره ؟ وهل يمكن السيطرة عليه أو ضبطه ؟ وكيف ؟ وهل يتخذ الانحراف أشكالا تتوافق مع نوعية النظام السائد أو طبيعة البناء ؟ وهل يؤدى الانحراف إلى تدمير النظام الاجتماعى ؟ وماهى نتيجة الانحرافات المتراكمة التى فشلت ميكانيزمات الضبط الاجتماعى فى وقفها أو

ردعها ؟ يمكن تحديد الاجابة على كل هـذه التساؤلات ، من خلال التعرض لثلاث نقاط محورية فى هذه النظرية . وهي : أولا ، مصادر الانحراف التى تتمثل فى : نمـط التفاعل بين الأنا والآخر ، والموقف أو النموذج المعيارى ، وطبيعة الدور . وثانيا ، ميكانزمات ضبط الانحراف ووقفه . وثالثا ، الانحرافات المتراكمة ودورها فى التغير . وتتعين الاشارة هنا ، إلى أن هذه النقـاط الثلاث لن تعرض باعتبارها مستقلة تماما عن بعضها ، ولكنها تشكل جميعها كلا متكاملا يعبر عن نظرية الانحراف عند بارسونز ، واما الهدف من الفصل بين مكونات هـذا الكل ، فهو تحليل عناصر كل مكون منها ، وتفسيره من حيث علاقته بنظرية بارسونز العـامة ، وبعض النظريات الاخرى ، بقـدر المستطاع .

أولا : مصادر الانحراف

(١) ـ نمـط التفاعل الاجتماعي :

إن الفكرة التى تشير إلى الانحراف باعتباره « اضطرابا فى توازن نسق التفاعل » هي المنظور الاكثر اهمية فى تحليل الانساق الاجتماعية عند بارسونز . ومعنى ذلك أن نطاق دافعية الفرد الذى يتصل بتحريكه أو دفعه نحو السلوك الانحرافى . يعتبر محصلة عمليات التفاعل الاجتماعي التى وجدت فى الماضى بينه وبين الآخرين فالعمليات التفاعلية هي التى تؤثر فى توجيه الفاعل نحو الموقف ، وهذه هي الفكرة التى اعتبرها بارسونز بمثابة قاعدة لتحليل أصل الدافعية إلى الانحراف . فاذا اصيب نسق التفـاعل « بالاضطراب disturbance » ، ادى ذلك إلى احبـاط نسق توقعات الانـا نحو الآخـر ، ووقوع « التوتر » على « الانـا » اى تعريضه لمشكلة « توافق »[1] .

---

(1) Talcott parsons, the social system, Routledge and Kegan Paul, london, 1970, pp: 246 – 252.

ولقد قام « بارسونز » بتحليل مضامين مشكلة التوافق هذه ، من خلال إشارته إلى ثلاث قضايا ، وهي : أولا ، أن توقعات الأنا في نسق التفاعل ، تمثل جزءا من النسق الخاص بالحاجات التي تمارس ضغطها عليه بغرض الاشباع . وثانيا ، أن هذه التوقعات تعتبر منظمة بحيث تنطوي على صلة « بالآخر » كموضوع مستهدف [١] . وثالثا ، أن نموذج القيمة الذي يحكم العلاقة يصبح مستدمجا ، إلى درجة أن التعدي على حدوده يمثل إحباطا مباشرا لبعض « ميول الحاجة need - dispositions » عند الأنا . وبقدر ماتكون مشكلة التوافق « خطيرة » وذات أهمية لديه ، كأن يمس السلوك المدمر الذي قام به « الآخر » بعض المجالات الإستراتيجية لنسق التوجيه عند « الأنا » ، بقدر ما يندفع الأنا لكي يعيد بناء توجيهه الخاص في جانب أو أكثر من هذه الجوانب الثلاث :

أ — إعادة بناء حاجاته الخاصة عن طريق الكبت inhibition ، أو بواسطة استخدام ميكانيزمات دفاعية ، ومن بينها التحقير من شأن الحاجات التي لم تشبع .

ب — تحويل إهتمامه إلى موضوع آخر ، يتمكن من خلال تفاعله معه ، أن يقضي على التوتر في تفاعله مع « الآخر » الأول .

جـ — نبذ نموذج التوجيه القيمي الذي لم يمتثل له الآخر ، أو إعادة تحديده بطريقة أخرى . ولكن لا يمكن التوصل إلى حل للتوتر في كل طريقة من الطرق السابقة ، إلا بواسطة عملية تعلم ناجحة ، يتعلم « الأنا » بواسطتها أن يكبت حاجاته ، أو يستبدلها بموضوع جديد ، أو يتحاشى النموذج القيمي أو يستبدله بنموذج آخر . ومعنى ذلك ، أنه في كل حالة من

---

(١) « الآخر alter » هنا إما أن يكون شخصا أي موضوعا إجتماعيا ، أو معيار .

الحالات السابقة ، لا مفر من إعادة بناء التوازن إما مع الحالة المتغيرة للنسق ، أو بواسطة ترميم النسق القديم .

ولكن بارسونز يشير هنا إلى إحتمال قائم على مستوى الحالات الثلاث ، وهو التوصل إلى « حل عن طريق التراضى أي بواسطة توافق الانا مع الموضوعات الإجتماعية والنماذج المعيارية . والسؤال الهام فى هذا الصدد هو : كيف يمكن للانا أن يستمر فى علاقته مع الآخر الذي سبق أن تسبب له فى الاحباط والتوتر ؟ يحدث أحيانا أن لا يتحاش الأنا « تركيز طاقته النفسية his cathexis » على الآخر بواسطة إحلال موضوع بديل محله ، بل يحتفظ بهذا التركيز ، فى نفس الوقت الذي لا يمكن فيه لهذا التركيز النفسى أن يكون « غير مضطرب » . فلا مفر من أن يكون عند الانا ، رد فعل ضد الاحباط الذي سببه له الآخر ، ويتمثل رد الفعل هذا فى العداوة hostility ومعنى ذلك أن « توجيه طاقة التركيز النفسى » اكتسب طابع التناقض الوجدانى : حيث توجد عند الانا حاجة إلى حب الآخر أو الإعجاب به ، ولكن هناك أيضا محصلة الاحباط التى تنعكس على سلوك الانا فى شكل إتجاهات سلبية ، بل وعدوانية نحو الآخر . وبقدر ما يحدث ذلك ، أى بقدر ما يتضح هذا التناقض الوجدانى ، يصبح الانا معرضا لصراع عاطفى فى علاقته مع الآخر .

ولكن إذا وصل « البناء الدافعى » للانا إلى تلك الحالة التى تتميز بالتناقض الوجدانى ، أى أصبح بناء دافعيا مزدوجا ambivalent motivational structure ، فما هي إحتمالات معالجة التوترات الكامنه فى مثل هذا البناء ، أو إمكانيات حلها ؟ هنا يقترح بارسونز نوعين من البدائل ، وهما : أولا ، كبت أحد جانبي بناء التناقض الوجدانى بحيث يحظى الجانب الآخر بالتعبير

الكامل . فإذا كان الجانب السلبي (العدوانى) هو المكبوت ، سوف يستمر الأنا فى الانصال بالآخر والامتثال للنموذج المعيارى القائم . وأما إذا كبت الجانب الإيجابى (الحب) فسوف يميل الأنا إلى التخلي عن إرتباطه بالآخر ، أو إلى التعبير عن الميول السلبية التى تتمثل فى رفض الامتثال للنموذج المعيارى. وثانيا ، محاولة الأنا أن يعثر على أسلوب لاشباع كلا الجانبين من دوافعة المتناقضة . ولا يمكن لمحاولة كهذه أن تحقق نجاحا إلا فى حالة الانساق التفاعلية المعقدة جداً ، وحيث تكون ظروف الإشباع وملابساته منفصلة ، أو يكون من الممكن العثور على موضوعات بديلة لاحد جانبي بناء « الميل إلى الحاجة » أو لكليهما[١].

إن هذا البديل الثانى ، وهو الذى يتمثل فى « محاولة إشباع الدوافع المتناقصة » ، له أهمية خاصة فى مناقشة البناء الإجتماعي للانحراف . ومن ثم، يصبح الإنحراف — من وجهة نظر بارسونز — هو نتاج التفاعل بين التناقضات الوجدانية فى النسق الدافعى الأنا والآخر[٢] . وعند هذا الحد يكون « التفاعل بين التناقضات الوجدانية القائمة فى دوافع المشتركين فيه » هو مصدر الإنحراف . وهنا يبرز تساؤل هام ، وهو : ما هي المفارقات الهامة فى توجيه الدافعية الإنحرافية ؟؟ وما هي تصنيفات الإنحراف الممكنة ، والتى بناها بارسونز إعتمادا على تحديد هذه المفارقات ؟ إن الاجابة على ذلك تستلزم أولا تحديد محاور التمايز ، ثم الإشارة إلى أنواع الإنحراف طبقا لموجهات

(1) Ib'd , P. 263 .

(2) Ibid ., P. 255.

كل نوع (١) .

آ ـ الميل الاغترابي في مقابل الميل الامتثالي :

أطلق « بارسونز » على « المكون السلبي negative component » للبناء الدافعي المتصل بنسق التوقعات ، مصطلح « الميل الاغترابي إلى الحاجة alienative need-disposition » أما « المكون الإيجابي positive component » فسمي « بالميل الامتثالي إلى الحاجه conformative need-disposition » .

وفي هذا المضمون النظري ، يعتبر « الاغتراب جزءا من بناء دافعي للتناقض الوجداني ، أما « الامتثال » فليس كذلك لأنه يعبر عن الحالة المتوازنة لنسق التفاعل ، وهي حالة لا يعتريها أي صراع أو دافعية اغترابية . وهناك حالة أخرى تتميز بعدم وجود أي ارتباط بين الأنا والموضوع الإجتماعي أو إستدماج للنموذج المعياري ، وفي هذه الحالة لا يكون الإتجاه إغترابيا ، بل محايدا indifferent أو ربما يمكن تسميته بإتجاه اللامبالاه . ولكن عندما توجد الدافعية الاغترابية في نفس الوقت الذي يكون فيه المكون الامتثالي مسيطراً على الاغترابي ، تسمى هذه الحالة « بالامتثال الاجباري أو القهري

---

(١) يلاحظ أن بارسونز لم يستخدم مصطلح « أنواع الانحراف » ، وإنما جاء إستخدامي له هنا على سبيل المجاز فقط ، وقد فضل بارسونز إستخدام مسميات أخرى : كالتوجيه الانحرافي deviant orientation » و « الميول الانحرافية deviant tendencies » وربما يمكن تفسير ذلك بواسطة الاشارة الى إعتبارين أساسيين هما : أولا ، أن الميول الانحرافية تعتبر نسبية لأنها تتصل بمجموعة معينة لتوقعات الدور ، وطبيعة « الآخر » أو الآخرين الذين يجرى التفاعل معهم ، وبالنموذج المعيارى أو النسق الفرعي ، وثانيا ، أن هذا السلوك الواقعي التي يمكن أن تنبثق من تفاعل معين ، لا تعتبر وظيفة للبناء الدافعي للشخصية فقط ، بل تتميز في نفس الوقت — بأنها وظيفة لطبيعة الموقف الذى وضع فيه الشخص نفسه .

compulsive conformity » ، وعندما يكون المضمون الاغترابى مسيطراً على الامتثالى تعكس الحالة « إغترابا إجباريا أو قهريا compulsive alienation» (١) .

ب ـ الفاعلية فى مقابل أنعدام الفاعلية :

يشير مفهوم « الفاعلية activity » هنا إلى دور الفاعل فى عملية التفاعل الثابته نسبيا ، فهو يتميز بأنه أكثر مبادأة ، وأكثر قدرة على ضبط هذه العملية مما تتطلبة توقعات الدور ذاتة . وأما « أنعدام الفاعلية passivity » فهو يشير إلى توجيه نحو إتخاذ مبادأة أقل مما تتطلبه توقعات الدور ، وترك « الآخر » يضبط الموقف ، ويضبط ذاته بدرجة أكبر مما تتطلبه هذه التوقعات . وبناء على ذلك ، صنف « بارسونز » النموذجين السابقين : الامتثالى ، والاغترابى طبقا لما إذا كان التوجيه فاعليا أو غير فاعل فى أساسه ، فتوصل إلى مجموعة نماذج سلوكية إنحرافية وهى :

١ — التوجيه نحو الاداء القهرى compulsive performance orientation ، وهو الذى يحدث عندما يرتبط الميل الامتثالى بالفاعلية (وهذا هو نموذج التجديد عند ميرتون) .

---

(١) هنا يشير « بارسونز » إلى «ميكانيزم الدفاع الذاتى» وهو ميكانيزم سيكولوجى يلجأ « الأنا » إلى إستخدامه عندما يتميز بأنه يحمل مشاعر سلبية تجاه « الآخر » ، فى نفس الوقت الذى يشعر فيه بحاجة ماسة إلى تدعيم علاقته به وبالنموذج المعيارى ، فيدافع عن ذاته ضد حاجته إلى التعبير عن مشاعره أو مواطنه السلبية . أو قد يميل إلى استخدامه فى الحالة العكسية عندما يكون المحتوى الاغترابى مسيطراً ، فيدافع الأنا عن ذاته ضد حاجته إلى التعبير عن مشاعره الإيجابية . ويسمى فى علم النفس « التكوين العكسى reaction formation » .

٢ — الاذعان القهرى لتوقعات المكانة comqulsive acquiesence in status - expectations ، وهو يحدث عندما يرتبط الميـل الامتثالى بانعـدام الفاعلية . (وهذا هو نموذج التعلق بالشعائر أو المبالغة فى أدائها عند ميرتون).

٣ — التمردية rebelliousness ، وهي تعبر عن إرتباط الميـل الإغـترابى بالفاعلية (وهذا هو نموذج التمرد عند ميرتون) .

٤ — الارتدادية Withdrawal وهي التى تحدث فى حالة إرتبـــاط الميل الاغترابى بانعدام الفاعلية (وهذا هو نموذج الانعزالية عند ميرتون) .

ج — التركيز على الشخص فى مقابل التركيز على المعيار :

تتعلق المفارقة الأخيرة بذلك التمايز بين التركيز على « الآخر » كشخص ، أى كموضوع إجتماعى ، والتركيز على النموذج المعيارى الذي يدعم التفاعل. وعندما دمج « بارسونز » هذه الأبعاد الثلاث (أ ، ب ، ج) توصل إلى ثمانية نماذج للانحراف ، بناءاً على ما إذا كان التوجيه الامتثـالى أو غير الامتثـالى المرتبط بالفاعلية أو بغير الفاعلية، يعتبر موجها نحو الآخر كموضوع إجتماعى ، أو كمعيار ، وهذه النماذج هي :

١ — السيطرة dominance وهي تظهر عندما يكون العنصر الامتثالي هو السائد ، ويكون إهتمام الانا منصبا على علاقته بالآخـر كشخص ، فى نفس الوقت الذى يكون التوجيه فيه فاعليا . وفى علاقة السيطرة ، يسعى الأنا إلى وضع الآخر فى وضع معين يكون من المستحيل عليه فيه أن يفعل شيئاً أخر غير إنجاز توقعات الأنا .

٢ — الإذعان submission ويشير إلى وجود العنصر الامتثالى وإرتباطه بالتركيز على الآخر كشخص ، ولكنه يتميز بانعدام فاعلية التوجيـه ، حيث يضطر الأنا إلى الخضوع إلى كل رغبة يبديها الآخر .

٣ — العدوانية aggressiveness وهى توجيه إنحرافى يكون المكون الإغترابى لدافعية الانا هو السائد فيه، وهنا يكون الانا أقل إهتماما بالاحتفاظ بملاءمة إتجاهات الآخر نحوه ، وأكثر ميلا إلى التعبير عن ميوله الإغترابية إلى الحاجة ، وأكثر فاعلية في علاقته مع الآخر .

٤ — الانفصال القهرى compulsive independence وهو توجيه يتميز بغلبه المكون الاغترابى ، وإرتباط ذلك بانعدام فاعلية الأنا ، وعدم الميل إلى العدوان ، ولهذا فان الحالة المتطرفة للانفصال القهرى هى التى تتمثل فى « الانعزاليه » .

٥ — الفرض القهرى للمعيار compulsive enforcement وهو توجيه إنحرافى ينبثق نتيجه للارتباط بين التوجيه الامتثالى والفاعليه ، فى نفس الوقت الذى يكون النموذج المعيارى فيه هو الذى يحتل المركز الأول فى الصراع .

٦ — التعلق الكمالى بالطقوس perfectionistic observance وهو عبارة عن الحاجه التى يبديها الانا عندما يكون توجيهه إمتثاليا ولكنه يتميز بانعدام الفاعليه تجاه المعيار .

٧ — الفساد incorrigibility ، وهو يحدث عندما يكون المكون الإغترابى هو السائد ، ويكون نموذجه فاعليا ، وهنا يسخر الانا من القواعد والقوانين لا لشيء إلا لأنها قواعد وقوانين ، ويهزأ بها ، ويتعدى عليها .

٨ — الهروب evasion من الامتثال للمعايير، وهى حالة تشير إلى إرتباط المكون الاغترابى بالنموذج غير الفاعلى ، وتتمثل فى تحاشى الأنا المواقف التى يمكن أن تعرضه لتوقعات وجزاءات معينة [1].

---

(1) Ibid., PP. 258 - 251.

موجهات التوجية الإنحرافى

(نماذج الإنحراف)

	الفاعلية		إنعدام الفاعلية	
	توجيه نحو الأداء القهرى		إذعان قهرى	
	التركيز على الموضوعات الإجتماعية (الأشخاص)	التركيز على المعايير	التركيز على الموضوعات الإجتماعية	التركيز على المعايير
سيطرة إمتثالية	↓	↓	↓	↓
	سيطرة (١)	فرض قهرى (٥)	إذعان (٢) (خضوع)	تعلق كالى بالطقوس (٦)
	تمردية		إرتدادية	
سيطرة إغترابية	عدوانية تجاه الموضوعات الإجتماعية (٣)	فسد (٧)	إنفصال قهرى (٤)	هروب (٨)

ويشير « بارسونز » هنا إلى أن هذا التصنيف له أهمية كبرى لا لأنه مشتق من تحليل قضيه التفاعل فحسب، بل لأنه يؤكد وجهة النظر الدافعية التى أشار اليها « ميرتون » منذ بضع سنوات فى بحثه المشهور عن « البناء الاجتماعى واللامعياريه »[1] . ومع ذلك فان تصنيف بارسونز هذا ، قد تخطى أفكار ميرتون وأضاف اليها الكثير ، وخاصه عندما إستخدم مجموعه مكونه من ثلاثه متغيرات بدلا من متغيرين إثنين ، وتوصل فى نهاية الأمر إلى ثمانية نماذج للانحراف فى حدود التوجيهات الفاعلية وغير الفاعلية والعلاقة الاغترابية والامتثاليه بين الاشباع والحاجة داخل البناء الدافعى ، وعلاقة الشخص بالموضوعات الاجتماعية وبالنماذج اللا معياريه . وإذن ، يمكن أن ينطوى الانحراف على الضبط الايجابى لموقف معين أو على الاستجابه السلبية لتوقعات محدودة .

٢ — طبيعة الموقف أو النموذج المعيارى

قد يرجع الانحراف إلى النموذج المعيارى الذى يتعين على الفاعل أن يمثل له فى موقف معين ، ويكون ذلك فى حالتين ، وهما : أولا ، عندما ينطوى هذا النموذج على مبدأ « الحياد الوجدانى » وهو مبدأ يصعب الامتثال له فى أحيان كثيرة ، وثانيا ، عندما يتميز بانعدام الوضوح ، وبفقدان عنصر التحديد أو التخصيص[2] .

أن الطرق التى يمارس « الضغط » بواسطتها على النسق الدافعى للفاعل ، تختلف بوصفها وظيفة لنوع النموذج الذى يتوقع أن يمتثل له الفاعل. وأفضل مثال على ذلك هو النموذج المعيارى الذى يتميز بدرجه عاليه من التركيز على

---

(1) Ibid , P. 257,

(2) op. cit., . . 7 - 271.

« الحيـاد الوجدانى affective neutrality » . وكل النماذج المعيارية ، تنطوى على عنصر أو عامل الحيـاد الوجدانى الذى يعنى أن الامتثال لنموذج معيـارى معين ، لايمكن أن يكون فى حـد ذاته مصدراً للاشباع المباشر . وعلى أية حال ، فإن بعض النماذج المعيارية تفرض الحـياد الوجدانى على نطاق واسع حتى يشمل اقساما عريضه من نسق الفعل ، أكثر مما تفعل نماذج أخرى. وفى مقابل ذلك ، توجد النماذج التى تهتم أكـثر بتنظيم الاشباع المباشر ، وهي التى تقوم بتنظيم العلاقات الاجتماعية على أساس روابط المودة والحب . وهنا يشير « بارسونز » إلى أن المجتمع الامريكى بوجه خاص ، وبما لديه من تأكيدات قصوى على الرشادة والتخطيط ، يعلق اهتماما كبيرا عـلى الحيـاد الوجدانى ، ويتطلب مستويات عليـا من النظـام فى جوانب بالذات

وأما الاتجاه الواقعى الذى يمثل تطبيقا لهذا المبدأ ، فهو الذى يتمثل فى « الاتجاه إلى العمومية » الذى ينبثق عن الحقيقة التى مؤداها أن متطلبات العمومية تتقـاطع مع خصوصية الارتباطات بين الاشخاص [1] . ولذلك عندما تتضمن النماذج السلوكية تأكيداً قويا على « الاتجـاه إلى العمومية » لايكون من الضرورى تحـريم بعض الميول النفسية « الطبيعية » فقط ، بل

---

(١) هنا لا بد من التمييز بين مصطلحين على جانب كبير من الأهميـة فى نظرية بارسونز ، وهما مصطلحا : « uoiversalim » و « generality » فالمصطلح الأول يعنى « الاتجاه الى العمومية » على اعتبار أن العمومية هى خاصية لسلوك الفاعلين الأفراد ، وذلك فى مقـابل « particularism » أى « الاتجاه الى الخصوصية » . وأما المصطلح الثـانى فهو يعنى « الشمول » على أساس أن الشمول خاصية القواعد التى تحكم السلوك فى مواقف معينـة ، وذلك فى مقابل « specificity » أى « التخصيصية » التى تعنى الوضوح والتحديد .

الارتقاء بها ، أى اعلاؤها الذى ينطوى على تطوير طاقة التركيز النفسي لجميع الاعضاء ، واستدماج قيمة المبادىء المجردة . ولاتكون هذه الخطوة الاخيرة التى تتمثل فى الاعلاء واستدماج المبادىء المجردة ، ممكنة إلا من خلال تطوير خاص للابنية الدافعية « الثانوية » [1] . ولكن إذا كانت هناك صعوبة فى الامتثال للتوقعات التى يضمها النموذج الخاص الذى ينطوى على مبدأ الحياد الوجدانى ، فإن ذلك يرجع إلى وجود عاملى التناقض الوجدانى ، والصراع ، وهما عاملان يميزان الظروف المحيطة بعملية التنشئة الاجتماعية فى الطبقة المتوسطة الامريكية ، حيث يميل الذكور ، داخل الاسرة الزواجية المنعزلة ، إلى تطوير حاجة معينة إلى الحب تتميز بقوة الارتباط وشدة الاعتماد. وهذه الحاجة فى حد ذاتها ، تعد قاعدة رصينة لتحريك الموافقة على النظم ، ولكنها تعتبر فى نفس الوقت مصدراً لتوترات إضافية لأنها تمثل الحاجة الاخيرة التى يمكن أن تشبع بصفة مباشرة داخل نطاق ادوار الذكور الصارمة فى هذا المجتمع ، حيث أن فرص إشباع الحاجة إلى الاعتماد تعتبر محدودة جدا أمام الراشدين الامريكيين ، إلا من خلال النماذج الانحرافية. وإذن ، فأن هذا الموقف الذى يشتمل على جانبين متناقضين ، وهما : ضرورة توصل الشخص الامريكى إلى أعلى مستويات فى الحياد الوجدانى والعمومية ، ووجود مجموعة حاجات قوية إلى الاعتماد والحب التي يتميز بها هذا الشخص ، هو الذى يعتبر مصدرا أساسيا من مصادر التوتر في المجتمع الامريكى .

---

(١) سيحدد معنى الأبنية الدافعية الثانوية بعد ذلك ، وخاصة أثناء التعرض « لميكانيزمات ضبط الدافعية الانحرافية » فى نظرية بارسونز .

وقد ترجع صعوبة الامتثال للنموذج المعيارى ، إلى طبيعة النموذج ذاته. إذ أن كل النماذج المعيارية تعتبر — إلى حد كبير — شاملة بالنسبه لخصوصية المواقف التى تطبق فيها ، ومع ذلك فهناك مفارقات متعددة فى الدرجة التى يصدق عندها ذلك ، وكلما كان النموذج (أكثر شمولا more generalizad) وبالتالى أكثر تجريداً — برزت مشكلة (التفسير) . والعكس بالعكس فكلما تميزت توقعات الامتثال (بالتخصيص) وبرز فيهما عنصر التفصيل زاد وضوحها وإنعدمت الحاجة إلى تفسيرها. وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن هناك نتيجة سيكولوجية ترتبط بعامل (عدم وضوح التوقعات) الذى ينجم بدوره عن شمول المعايير ، وهى التى تتمثل فى عدم الثقة الذى يتدخل فى نسق التوجيه ، ويؤدى إلى تعميق الدافعية إلى الانحراف . وبالاضافة الى مشكلة التفسير ، توجد مشكلة القدرة على تطبيق المعايير البديلة ، التى تبرز بوجه خاص فى حالة النسق القانونى المطور ، حيث تتمثل أكثر وظائف المحاكم أهمية فى تحديد القواعد أو السوابق القضائية التى تعتبر ملائمة للحكم فى حالة معينة .

٣ — **طبيعة الدور :**

أكمل بارسونز مجموعه العوامل التى تتعلق بمصدر الدافعيه إلى الانحراف والسلوك الانحرافى ، بعامل «صراع الدور» (١) . والمقصود بذلك تعرض الفاعل لمجموعه متصارعه من توقعات الدور المشروعه ، التى يعتبر الانجاز الكامل لكل منهما مستحيلا من الناحيه الواقعيه ، مما يحتم ضرورة التضحيه ببعض هذه التوقعات ، أو إختيار بديل والتضحية بآخر . وفى أية حالة من

---

(1) op. cit., pp. 280 - 281.

هذه الحالات ، يتعرض الفاعل لجزاءات سلبية ، كما أنه كلما كانت قيم الأدوار المختلفة مستدمجة أكثر ، تعرض الفاعل لصراع داخلي يتميز بقوته ، خاصة وأن الإحتمالات — كثيرا — ما تكون محدودة أمام تجاوز الصراع أو الإرتفاع فوق مستواه عن طريق إعادة تحديد الموقف ، أو الهروب بواسطة كتمان بعض الأدوار أو الاحتفاظ بسريتها ، والفصل بين المناسبات . ويمكن أن تظهر مقدمات صراع الدور ، فى الصعوبة التى يواجهها الأنا لتحقيق توقعات أحد « الآخرين » ممن يفسرون المعيار فى إتجاه النموذج الامتثالى الإجبارى الذى يتطلب كمالية الأداء ، وصعوبة تحقيق توقعات « الآخر » الذى يرتبط فى نفس الوقت بتفاعل وثيق مع « الآنا » ويتطلب منه الامتثال للمعيار عن طريق ممارسته للتمرد الذى يتميز بالفاعلية نحوه ، ومعنى ذلك أن كلا من « الآخر الأول » و « الآخر الثانى » يتوقع تبادلية إيجابية من الأنا ، وهي مسألة عسيرة فى التنفيذ .

وهناك حقيقة أخرى لابد من الإشارة إليها ، وهي أن أى فاعل ، يقوم بعدة أدوار فى نفس الوقت ، وان هذه الأدوار تتضمن مفارقات فى النموذج ، وفى العلاقات مع الآخرين ممن ترتبط مصالحهم وإتجاهاتهم بمصالح الأنا وإتجاهاته بطرق مختلفة . ولذلك ، يجب التوفيق بين هذه المفارقات ، أو معاونتها على التوافق عن طريق تنظيم أو تركيز المطالب التى تتطلبها توقعات الأدوار المختلفة التى يقوم بها الفاعل ، ويحدث هذا التنظيم عن طريق « تدرجات الأولوية priority scales » وتحديد الزمان والمكان ، واختيار « الآخرين » الملائمين لكل دور . ومن ثم ، فإن هناك دائما مجموعة أنشطة لها رفقاؤها الملائمين ، والتى لا يلائمها غيرهم ، ويكون لها توقيتها وزمنها الملائمين .

وفى هذا الصدد ، تميل المكون الدافعى الإنحرافى الذى يتصل بفئة معينة

من توقعات الدور ، إلى قلقلة التوازن الدقيق . ومثال ذلك أن الحاجة الإجبارية أو القهرية إلى التفوق فى الدور المهنى ، قد تدفع الفاعل إلى تجاوز أوقات العمل المحددة ، والتعدى على الأوقات المخصصة أساساً لأدواره الأسرية ، وهذا يجعله يشعر بأنه معرض لصراع التوقعات الخاصة برئيسه فى العمل ، وتلك التى تتصل بزوجته ، مما يؤدى بدوره إلى ظهور عوامل التوتر فى علاقته الزوجية ، مع إحتمال أن يؤدى ذلك إلى تعميق دائرة الانحرافات [1] .

ثانيا : الانحراف والضبط الاجتماعى

اعتبرت نظرية الضبط الإجتماعى، الوجه الآخر لنظرية مصادر الإتجاهات الإنحرافية ، فهى عبارة عن تحليل لتلك العمليات التى توجد فى النسق الإجتماعى وتميل إلى التصدى لهذه الاتجاهات ، وتحليل الظروف التى تعمل فى ظلها مثل هذه العمليات. كما أن نظرية الضبط تشبه نظرية الانحراف من حيث أنها لا بد وأن تكون منسوبة إلى حالة معينة لتوازن النسق أو النسق الفرعى [2]. فكان التوازن الثابت stable equilibrium لعملية التفاعل ، هو الذى يمثل النقطة المرجعية الأساسية فى تحليل الضبط الاجتماعى ، علما بأن حالة التوازن الثابت، هى نقطه مرجعية نظرية فقط أو أنها أساس للتحليل ، حيث لا يمكن أن نعثر فى الواقع الامبيريقى على نسق إجتماعى يتميز بأنه فى حالة من التوازن التام

---

(١) يضيف بارسونز فكرة أخرى الى هذا السياق ، وهى التى تشير إلى أن الصراع قد لا يصدر من فعل الانا ، بل يكون مفروضا عليه نتيجة لسوء تكامل النسق الاجتماعى ذاته . ويحدث ذلك خاصة عندما توجد الصراعات بين الجماعات التى ليست بينها عضوية متداخلة ، نظرا لاختلاف قيمها . ومعنى ذلك أن صراع الدور هنا ، هو صراع بين أدوار أشخاص مختلفين ينجم عن صراع قيمى بين قيم الجماعات التى ينتمون اليها .

(2) op cit. p: 297

أو التكامل المطلق . وقد انصب إهتمام هذه النظرية حول جانب واحد من التفاعل ، وهو إحباط forestalling نماذج الاتجاهات الانحرافية التى نوقشت أثناء معالجة القسم الأول من نظرية بارسونز . ولكن ميكانيزمات إحباط الانحراف، أو الضبط الاجتماعي، لا تسعى إلى القضاء على عوامل الانحراف، بل تعمل على الحد من آثارها ونتائجها والحيلولة دون تسربها إلى الآخرين .

ويشير « بارسونز » إلى وجود علاقات وثيقة بين عمليتى : التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى ، إلى درجة تمكننا من أن نتخذ من بعض عمليات التنشئة ، نقطة مرجعية لتطوير إطار ، نحلل من خلاله عمليات الضبط الاجتماعى [١] . فجوانب الضبط الاجتماعى المانعة preventive تتكون من العمليات التى تعلم الفاعل ألا ينخرط فى عمليات الانحراف ، أو يتورط فيه ، وهي تتمثل فى تعليم الفاعل أن لا يفعل أفعالا معينة ، أكثر مما تعلمه كيف يقوم بأفعال معينة لها طابعها الايجابى . وفى نفس الوقت ، تعتبر جوانب إعادة التوازن ، حالة خاصة فى عملية التعلم ، إذ أنها تنطوى على عدم تعلم unlearning العوامل الاغترابية فى البناء الدافعى . ولذلك ، يوجد الطريق إلى العلاقة بين عمليتى التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى ، فى الحقيقة التى تشير إلى أن كلا العمليتين تتألفان من عمليات للتوافق أزاء التوترات [٢] .

---

(1) op. cit. p. 298

(٢) يشير « التوتر strain » أربعة نماذج لردود الأفعال ، وهى : القلق anxiety والخيال الجامح fantasy ، والعداوة hostile ، أو ردود الفعل الارتدادية aggressive hitting - back reactions والانسحابية hitting - out ، ثم المقاييس الدفاعية defensive measures التى تحاول الحد من الانحراف عن توقعات الانا .

ولقد انصب اهتمام هذه النظرية ، على جوانب نسق الضبط الاجتماعي التي تتميز بأنها أكثر كمونا (١) ، وهي تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية ، يمكن تحديدها على النحو التالي : أولا ، عنصر الصمود support أو التحمل ، وهو الذي ينطوي على استمرار الأنا في علاقة تضامن مع الآخر برغم كل التضحيات ، أي قدرته على الاحتفاظ بأمن العلاقة ، واستقرارها ، ووقايتها من التوتر . وفي هذا الصدد، يعتبر استقرار اتجاهات الحب عند الأم في المراحل الحرجة للتنشئة الاجتماعية ، نموذجا أساسيا على هذه الحالة . بينما يعتبر التوجيه الجمعي عند المعالج ، واستعداده لمعاونة المريض وتفهمه ، نموذجا آخر ؛ ومع ذلك ، فان عنصر الصمود لا يمكن أن يكون غير مشروط أي لا يمكن أن يكون الصمود لا نهائيا ومطلقا ، لأنه سيتحول في هذه الحالة إلى شيء أشبه بمكافأة المنحرفين . وثانيا ، عنصر التسامح permissiveness ، فلا يمكن أن يكون الصمود فعالا كوسيلة لإعادة التوازن والعودة إلى حالة استقرار العلاقة ما لم يكن هناك تسامح في نسق النموذج الذي انحرف عنه الأنا . ومثال ذلك أننا لابد من أن نتوقع دائما ، أن الأشخاص الذين يقعون تحت ضغوط معينة ، ويتعرضون لتوترات شديدة نتيجة لهذه الضغوط ، سوف ينحرفون بطرق معينة ، وإلى درجة معينة أيضا ، ويقولون أو يفعلون أشياء لا يسمح لهم بها إذا كانت الظروف سوية ، أو كانت أوضاعهم ملائمة ، وينطبق ذلك على الطفل الذي يكون في حالة توتر أثناء عملية التعلم . وثالثا ، عنصر التشدد restriction ، والمقصود به تضييق حدود العلاقة ، أو جعل الارتباط «جزئيا»

---

(١) جوانب نسق الضبط الاجتماعي الدافعية والأكثر إلتواء وكمونا the subtler underlying motivational aspcts of social control system.

وفى هذا الصدد ، تتمثل أكثر صور التشدد أهمية : فى رفض « الآخــر » أن يحقق بعض التوقعات التى طورها « الأنا » أو شكاها تحت ضغط قلقــة ، أو خيالاته الجامحة ، أو عدوانيته ، أو رغبته فى الدفاع عن ذاته (١) .

وجدير بالذكر هنا ، أن « ميكانيزمات العزل insulation mechanisms احتلت مكانا هاما فى نظرية بارسونز للضبط الاجتماعى ، وذلك بعد الأهميــة الأولى التى احتلتها عناصر الضبط الكامنة . حيث اهتمت هــذه النظرية بتفسير تلك الميكانيزمات ، من خلال وظيفتها فى منع عوامل الصـــراع الكامنة فى الثقافة والبناء الاجتماعى ، من أن تظهر فى سلوك الأشخاص على شكل صراع مكشوف (٢) . وهنــاك ثلاثة ميكانيزمات للعــزل ، وهى : أولا ، التسكوين النظامى institutionalization وهى عملية ، تتمثل إحدى وظائفها الأساسية فى أنها تعاون على « ترتيب ordering » الأنشطة المختلفـــة ، والعـلاقات المتشبعة ، حتى تشكل نسقا منظما إلى درجة كافية ، يهدف إلى خفض الصراع على المستوى الاجتماعى . وهناك جانبان على درجــة كبيرة من الأهميــة لهــذا الترتيب ، يتمثل الجانب الأول منهما فى تصميم جدول زمنى ، يحدد أوقاتا مختلفة للأنشطة المتباينة التى يقوم بها الأعضاء ، وهذا من شأنه أن يحول دون التداخل بين مطالب الأنشطة المختلفة . وأما الجانب الآخر ، فهو عبارة عن عن وضع الأولويات النظامية ، وهو جانب يحتل أهمية خاصة في المجتمعات التى تتعرض للتغيرات السريعة ، وحيث لا يكون هناك مفر من الإندماج فى أدوار ومواقف لها مطالبها المتصارعة التى تعتبر مصادر لصراع كامن وخطـير ، لا

---

(1) op, cit, pp. 299 — 300.

(2) op, cit, p. 308

يمكن التخفيف من حدته إلا بواسطة تصميم مقياس مشروع للاولويات ينبع من طبيعــة النسق القيمى فى المجتمع . وفى المجالات التى لايكون فيها مخطط الاولويات محــدداً بدقة ، يتعرض الاشخاص لانحرافات شاملة ، وقد أشار « ميرتون » إلى هذه النقطة ، اشارة صريحة ، عندما ذهب إلى أن التعرض لمواقف تنطوى على هذا الصراع دون وجود « أولويات نظــاميه للالتزام » ، يعتبر مظهراً هاما من مظاهر اللامعيارية . وثانيــا ، ميكانيزم مكافحة التوتر ، وهو يشتمل على مجموعة ظواهر فسرت على عتبار أنها تقوم بوظيفتها كوسائل للتغلب على التوترات التى يتعرض لهــا الاشخاص فى مناسبات معينة ، مع محــاولة خفض نتــائجها المدمرة إلى الحــد الادنى . وفى هــذا الصدد تعتبر « الشعيرة » من الظواهر التى تتيح الفرصة للاشخاص لكى يعبرون بطريقة رمزية عن رغباتهم ، وعن توتراتهم العــاطفية المرتبطة بموقف التوتر . وهى تتميز بأنها عامة ، فى نفس الوقت الذى تؤكد فيه الاهتمام الجماعى بالموقف ، وتدعــم الاتجاهات القيمية السائدة ، وترتبط بأحداث معينة : كالزواج ، والولادة والموت . ويضاف إلى الشعيرة كوسيلة لمكافحة التوتر ، مايسمى « بالنظــام الثــانوى » . وهو عبارة عن مؤسسة تتميز بمظهرها المتسامح ، وتعد بمثابة صمام أمن للنسق الاجتماعى ، كما هو الحال بالنسبة لثقــافه الشباب الامريكية ، التى تضفى طابع الشرعية على بعض أنواع الهوايات والالعــاب الرياضية بحيث تعاون على الحد من نسبة الانحرافات ، أو تؤدى إلى عـــــدم تزايدها . وثالثــا ، ميكانيزم البراعة ، وهو ميكانيزم عازل ، على مستوى العلاقات الشخصية ، يتمثل فى التحاشى المقصود للتعبير عن بعض المشاعر ، أو إظهار بعض التساؤلات التى يمكن أن تدمر نسق العلاقة إذا طرحت على نحــو مباشر .

ثالثا : الانحراف والتغير الاجتماعى

حدد « بارسونز » علاقة الانحراف بالتغير الاجتماعى عندما أشار إلى أن ميول السلوك الانحرافى البنائية - structured deviant behaviour tendercies التى لم تصحح بواسطة ميكانيزمات الضبط فى النسق الاجتماعى ، تشكل إحدى المصادر الرئيسية للتغير فى بناء هذا النسق (١) ، (٢)

هنا أتساءل : ماالذى كان يقصده « بارسونز » بميول السلوك الانحرافى البنائية ؟ وما هو معنى مفهوم « التغير فى بناء النسق الاجتماعى » عنده ؟ وإذا كانت ميول السلوك الانحرافى البنائية ، تحدث - على حد قوله - فى قطاعات فرعية sub - sectors من المجتمع ، فهل توجد لدى هذه الميول إمكانية للسيطرة على المجتمع بأكمله ، فتصبح شاملة ؟ يجيب بارسونز على هذه التساؤلات من خلال التعرض لنموذجين من نماذج التغير ، وهما :

---

(1) OP. cit., P. 321.

(٢) لوحظ إقبال « بارسونز » على استخدام لفظ « structured » وتفضيله على لفظ « structural » وذلك على أساس أن الاول يشير الى كل ماينبثق عن طبيعة البناء ذاته ثم يستوعب داخله مرة ثانية ، فلا يترتب عليه صراع دائم بين عناصر مستحدثة كلية وعناصر قديمة ، اذ أن الجديد يستوعب دائما داخل البناء القائم ، وبالتالى يصبح institutionalized أى متميز بالنظامية ، أو أنه يتحول الى نظام ويفقد طابع الحداثة فيه . ولذلك يرى بارسونز ان الحركات الراديكالية تفقد راديكاليتها باستمرار لو تحولت الى نظم قائمة ، لها تنظيماتها الاجتماعية وميكانيزماتها فى الضبط والتوافق ، وأن الثورة تفقد طابعها الثورى ، أو تفقد ثوريتها عندما تتحول الجماعة الثورية الى طبقة حاكمة تبغى الحفاظ على حالة النسق القائمة ، وتنادى بتدعيم النظام ، وتحقيق الامن.

أولا ، سيطرة الحركة الثورية ، وهي عبارة عن تغير مفاجيء في التوازن الكبير للنسق الإجتماعي ، يحدث بواسطة تصاعد حركة «ثورية» تقوم بتنظيم مجموعة من التوجيهات الدافعية الاغترابية المتصلة بالنظام السائد ، أي الميول المضادة له. وثانيا ، التحول التوافقي للحركة الثورية ، فبعد أن تسيطر الحركة الثورية ، وتصبح شاملة ، يبدأ النسق في إستيعابهـا ، بواسطة تكييفها لمقتضيات الاستمرارية ذات المدى البعيد . وجدير بالذكر هنا ، أن هذين النموذجين يمثلان مرحلتين لنفس العملية التي يمكن أن تتمثل في الحركة « السياسية » التي تعيد تنظيم المجتمع العلماني (كما هو الحال بالنسبة للحركات النازية والشيوعية في العصر الحديث) أو الحركة الدينية على مستوى النسق القيمي الديني الترنسندانتالي (١) .

وهناك أربعة ظروف مواتية ، أو شروط ينبغي توافرها من أجل أن تنتشر « سيطرة الحركة الثوريةالكاريسمية» على نطاق واسع، وتحقق أهدافها في النسق الإجتماعي ، وهي :

١ — وجود عناصر دافعية إغترابية ، تتميز بالإنتشار على نطاق واسع ، وتكون موزعة بطريقة خاصة على فئات من الشعب تتميز بكثافة كافية . والمقصود بالعناصر الدافعية الاغترابية ، مظاهر التوتر المتعددة ذات المصادر المختلفة ، والتي لاتعتبر أموراً عشوائيةبالنسبة لبناء النسق الاجتماعي الذي تحدث فيه ، بل إنها تمثل إغترابا عن نماذج نظامية خاصة ، وعن رموز ترتبط بهذه النماذج . كما أن الدافعية الاغترابية تعتبر مستلزما لنمو الحركة الثورية ، ولكنها تتميز بأنها مجرد دافعية كامنة نحو التغير ، ولذلك فإن قوتها قد تتبدد وتتقشع بطرق عديدة من خلال الخيالات الجامحة ، أو الاستغراق في أحلام

(I) op. cit., pp 520 - 521.

اليقظة ، أو التورط فى الجريمة ، أو الاصابة بأمراض عقلية ، أو نفسية أو جسمية نفسية (١)

٢ — تنظيم جماعة أو حركة ثقافية فرعية إنحرافيـة ، وهذا هو المستلزم الثانى لنمو الحركة الثورية ، وهو لايتوفـر إلا إذا فشلت ميكانيزمات الضبط الاجتماعى فى مكافحة العناصر الدافعية الإغترابية الكامنة ، وفى السيطرة عليها وفى هذه الحالة تتكون الجماعة الثقافية الفرعية الإنحرافية ، وتعمل على تقوية الميل الإنحرافى ، وتعزيزه ، وتبريره ، ممـا قد يؤدى إلى إستغلال الدافعيـة الإغترابية الكامنة عند قطاعات أخرى فى المجتمع،خاصة وأن إندماج من لديهم دافعية إنحرافية فى جماعة متكاملة ، يمكنهم من تحاشى نسبة غيرقليلةمن جزاءات التفاعل الاجتماعى السوى ، لأن كلا منهم يعزز إنحراف الآخر بواسطة توفير « آخر » لتوقعات « الأنا » ، وهذا الآخر هـو الذى سوف ينهض بتبادلية هذه التوقعات فى الإتجاه الإيجابى . ومعنى ذلك أن البناء الدافعى يتميزفى هذه الحالة « بالانشقاق » . فهو يعبر عن الجانب الإغترابى السلبى تجاه البناء النظامى القائم ، وعن الجانب الايجابى داخل الجماعة الثقافية الفرعيةالتى يتميز أعضاؤها بالأمتثال القهرى لمتطلباتها

٣ — تطوير ايديولوجية (أو مجموعة معتقدات دينية) يمكنها أن تطالب بالشرعية لذاتها فى حدود بعض رموز الايديولوجية النظـامية السائدة . وفى هذا الصدد يبرز بارسونز إمكانية تطوير إيديولوجيةجديدة بواسطةإستخدام ايديولوجية قديمة . بالإشارة إلى أن الايديولوجيات التى تتميز بها المجتمعـات

(١) هنا الذات تقرح بارسونز استخدام ما يسميه « ميكانيزم مكافحة التوتر » وهو أحد ميكانيزمات الضبط الاجتماعى الهامة التى تستهدف منع عوامل الصراع الكامنة فى الثقافة والبناء الاجتماعى ، من أن تظهر فى سلوك الاشخاص على شكل صراع مكشوف .

المعقدة ، تنفرد بخاصية هامة وهي الانفتاح أو المرونة ، أى قابليتها لاستيعاب رموز ثقافية مختلفة فى طبيعتها عن الرموز الأصلية لها ، فالصيغة الإيديولوجية غالبا ما تكون عامة جداً ، ومتميزة باستعدادها للتوافق مع الحركة الانحرافية بحيث ألا تتميز هذه الحركة بالعنف الشديد أو التطرف الواضح . ومن الأمثلة التى تذكر فى هذا الشأن ، إشتقاق ايديولوجيا اليسار الثوري ، من الإيديولوجيات « الليبرالية الديموقراطية » فى العالم الغربى . ولذلك فان توفر مثل هذه الإيديولوجية التى تشتمل على رموز ذات تأثير كبير وشامل على المجتمع ، وتقوم بنقد النظام القائم ومهاجمته،يعتبر شرطاً أساسياً لتحول الثقافة الفرعية الانحرافية إلى حركة ينتظر لها أن تحقق سيطرة على المجتمع برمته .

٤ — تحقيق الإستقرار لجوانب النسق الاجتماعى التى إصطدمت بها الحركة ، أو التى مستها ، للتوصل إلى توازن المجتمع.وتتمثل النقطة المحورية هنا ، فى تنظيم نسق القوة المتصل بالدولة ذاتها ، فاذا أردنا تحديد أسباب عدم نجاح ثورة اليسار فى أية دولة من الدول الصناعية الكبرى ، يتعين أن نشير إلى هذا الشرط الرابع .

ولايمكن أن يتحقق الاستقرار فى جوانب النسق الاجتماعى التى اصطدمت بها الحركة الثورية ، إلا من خلال عملية التحويل التوافقى لهذه الحركة ، ويتم ذلك بتوافر شروط معينة يمكن تحديدها على النحو التالى :

١ — الاستعداد للقيام « بعملية التنازل cocession » فطالما أن النسق العقائدى الثورى ، يشتمل على عناصر يوتوبية ، يتعين إذن تطوير « بناءات توافقية » تتميز ببعض التنازلات . وأما عن الشكل الذى سوف تتحدد عملية التنازل ، ونوع نظامها وعملياتها المختلفة ، فتلك مسألة مرهونة بظروف

الإيديولوجية ذاتها . وبدرجة اليوتوبية التى تتميز بها . وحتى إذا كانت هذه الدرجة غير متطرفة ، فان الميل إلى التنازل سيكون قويا لأن نمـوذج الحركة الثورية الدافعى المسيطر ، يتميز بأن يلزم قادتها بالتوجه نحو «مبـادىء» والاستعداد لعقد تنازلات «سوية» لتحقيـق مقتضيـات النسق الاجتماعى الملائم . وليس أدل على ذلك من تنازل معظم الحركات الراديكالية فى العالم الغربى عن كثير من العناصر اليوتوبية الماركسية المتصلة بالنظر إلى نظم معينة: كالأسرة ، والملكية الخاصة ، وغيرها .

٢ — القيام بعملية إعادة التنظيم reorganization من جـديد . حيث أن التركيب الدافعى لأيه حركة ثورية ، غالباً ما يتميز بأنه مزدوج «فى بنائه» فالمشاركة فى الحركة الثورية ذاتها ، تسمح بتيسير الصراع ، ومع ذلك يحتاج نجاح الثورة إلى قيام ميكانيزمات الدفاع والتكيف بعملها . إن سيطرة الحركة الثورية ، تحتم على المشاركين فيها ، وهم الذين تحولوا من دائرة «التناقض» إلى دائرة «الضبط» ، أو من دائرة «الثورة» إلى دائرة «الحكم» — أن يقوموا بعملية تنظيم جديدة ، فلم يعد النظام «نظامهم» بل «نظامنا نحن». وإذن فان الصراع الأساسى يتحول من صراع بين الحـركة والمجتمع ، إلى صراع بين «مبادىء» الحركة ذاتها ، وميل أعضائها إلى إستخدام الضبط تجاه المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم إلى الردع ، التى تتمثل إحـداها فى : الحاجة إلى الامتثال للنماذج التى كانت تسود المجتمع القديم الذى حاول هؤلاء القضاء عليه أو تغييره . وفى هذا الصدد ، تعتبر عملية ظهور الحاجة إلى إسترجاع عناصر معينة للنظام القديم ، وإستبقاؤها فى هيئة النظام الثورى ، مصدراً هاما من بين المصادر الرئيسية للميل إلى «التخفيف من حدة» الصدع الراديكالى للثورة ذاتها ، يضاف إليه مصدر آخر وهو «موقف الصراع مع العالم الخارجى» الذى تجد الثورة ذاتها معرضة له ، والذى يترتب عليه انهاء حالة الانفصال بين الحركة

الثورية وبين الوطنية patriotism ، وبذلك تتم « العودة إلى الوضع السابق » أى الرجوع إلى حالة الإستقرار فى النسق [1] .

تعقيب نقدى :

بعد عرض نظرية بارسونز فى النسق الاجتماعى والدافعية الانحرافية، يتعين أن نلمس بعض جوانبها بالتحليل النقـدى ، وذلك بواسطة الاستعانة ببعض وجهات النظر ، وخاصة التى تحمل طابع المعارضة :

١ — تغير القيم المتضمنة فى نظرية الانحراف الوظيفية . فعـلى الرغم من أن اتجاه بارسونز كان محافظا « إلا أنه يمثل خطوة نحو التحررية إذا قورن بدوركيم » . وليس أدل على ذلك من أن بارسونز لم ينظر إلى الأفـراد من منظور النظـام الاجتماعى والتضامن ، كما أنه لم يشر اليهم كأدوات للضمير الجمعى ، ممـا دفع الكثيرون إلى القـول بأن القيم المتضمنة فى نظـرية الانحراف الوظيفية ، تغيرت إلى حد كبير ، إذا قورنت وظيفية بارسونز بوظيفية دوركيم . ويفسر « جولدنر » هذا التغير بقوله إن الوظيفيـة إنتقلت من الثقافة الفرنسية بما تتميز به من تقاليد محافظة وعتيقة، إلى الثقافة الأمريكية الأكثر تحرراً [2] .

٢ — التغاضى عن الوظائف الإيجابية للامعيارية . إذ أن فشل النسق التصورى لبارسونز ، فى التركيز على الفرد كوحدة متميزة ، جعله يتغاضى عن

---

(1) op. cit, pp. 525 — 527

(2) Alvin Gouldner., The Coming Crisis of Western Sociology; Heinemann E. B . London - New Delhi, 1970, pp. 195—196.

فكرة أساسية ، وهي أنه عنـــدما يفشل النسق الاجتماعى فى حل مشكلاته ويتصدع نتيجة لهذا ، فذلك لا يعنى بالضرورة إختفاء الأفراد أو انتهاءهم من الوجود . وفى هذا الصدد ، يشير « جولدنر » إلى انقســام النسق الاجتماعى إلى مكوناته المتمايزة ، أو إلى جماعات أولية صغيرة ، أو مجموعة أفراد ، يستمرون فى وجودهم حتى بعد انتهاء النسق . فمن وجهة نظر هـــذا النسق الاجتماعى المحدد ، تكون حالة الفشل هذه ، بمثابة مرحلة « انحلال » أو مرحلة « أزمة لامعيارية » . ولكن هناك وجهة نظر أخرى ينبغى أخذهـا فى الاعتبـار ، وهى وجهة نظر الأفراد المكونين لهذا النسق ، التى قد تتمثل فى النظر إلى تلك الحالة باعتبارها تخفف القيود وتتيح لهم الفرصة لكى يحـاولوا القيـام بأشياء ربما تكون ناجحة (١) . وقد يؤدى الانحلال اللامعيارى إلى إحداث نوع من التجديد الذى يحمى الأفراد والنسق الثقافى من التصدع أو الانهيار . وطبقـا لوجهة النظر هذه ، لا يكون الشخص « اللامعيارى » بمثـــابة « سرطان اجتماعى » غير منضبط ، وإنما قد يكون ينبوعا لثقافة حيـة تنبت فى أرض خصبة . إن الاستقلال الوظيفى للأفراد ، والذى ينطوى على إمكانية بقائهم خارج النسق الاجتماعى النوعى ، يعاون فى تدعيم النسق الثقـافى الذى يمثل تراثا متراكما على مر التاريخ ، يشتمل على المعتقدات والمهارات ويعتبر قائمـا داخل الأفراد حتى بعد انفصالهم عن الأنساق الاجتماعية النوعية .

٣ — هبوط المنفعة الحدية للامتثال . يعتقد « جولدنر » أن الأفعـال الامتثالية « للأنا » ، كلما تتابعت وتوالت ، كلما اهتم « الآخر » بالأفعـال الأخيرة « للأنا » وأحدها فى عتباره أكثر من الأفعال الأولى وهـذا من

---

(1) Ibid pp. 224 — 225

شأنه أن يؤدى إلى اتجاهات معينة من جانب الأنا ، تميل إما الى التقليل من مدى امتثاله لتوقعات الآخر ، أو زيادة هذا المدى ، فاذا قلل منه ، دفع الآخر إلى أن يقلل بدوره من امتثاله لتوقعات الأنا ، ومن ثم يخلق دائرة مفرغة من الإشباع المتناقص والإمتثال المتناقص ويؤدى إلى توتر متزايد . وإذا مادعم الأنا مستوى الإشباع المترتب على فعل الآخر بواسطة الزيادة من امتثاله لتوقعات الآخر ، فانه فى هذه الحالة يسعى نحو وقاية مكافآت الآخر من الهبوط . ولكن هذا يعنى أن السلوك الامتثالى للأنا ينطوى على مسألة أخرى ذات أهمية وهي أن وحدات الإمتثال الأخيرة، تكون أقل إشباعا من الوحدات الأولى [1] . فإلى أى حد يذهب الأنا فى زيادته أو تدعيمه لامتثاله فى ظل هذه الظروف ؟ يجيب « جولدنر » على هذا التساؤل بالإشارة إلى أن هذا الأمر يتحدد أولا بواسطة عوامل معينة مثل : طاقات الانا ، ووقته ، وموارده . وهو لا يستطيع أن يزيد من امتثاله بصفة لا نهائية من أجل تدعيم المستوى الأول للاشباع . كما تتحدد هذه المسألة ثانيا بواسطة الفكرة التى تشير إلى أن « التكاليف » التى يدفعها الأنا لتدعيم هذا الإمتثال ، سوف تتزايد بالقياس إلى مكاسبه ، وإذن ، فان الاستخدامات « البديلة » لوقته ولموارده ، سوف تصبح جذابة باستمرار ، بل ومجزية أكثر ، مما يجعل إمكانية الاستمرار فى هذا الخط السلوكى ، تقل أو تنهار فى ظل هذه الظروف . ويستخلص « جولدنر » من ذلك كله ، أن بارسونز قد فشل فى الإلتفات إلى الاعتبارات المتصلة بالمنفعة الحدية marginal utility للاشباع الذى يمكن أن تحققه الأفعال الإمتثالية .

(1) Ibid. pp. 232 — 233.

٤ — الإكراه وثمن الإمتثال . وهي فكرة تتصل بمدى اعتقاد الآخر في أن الأفعال الامتثالية للأنا ، تعتبر مفروضة ، وكلما شعر الآخر بأن الأنا يمتثل إمتثالا اضطراريا ، وأنه مجبر في امتثاله هذا ، قل تقديره لأفعال الأنا أو تقييمه لها ، وقلت استجابته أيضا ، والعكس بالعكس فبقدر ما يحدد الآخر إمتثال الأنا باعتبارة « طوعيا » وأنه سلوك ينبع من محض إرادته الحرة ، زاد ميله إلى مكافأة الأنا . وقد حدد « جولدنر » نموذجين للظروف التي يمكن أن يشعر الآخر فيها بأن امتثال الأنا يعتبر غير طوعي ، أومفروض وهما : أولا ، أنه قد يشعر الآخر بأن امتثال « الأنا » مفروض موقفيا situationally constrained أي تحكمه طبيعة الموقف ذاته ، وأنه لا سبيل له للاختيار ، فهو يمتثل بالرغم منه لكي يصل إلى ما يريد أو أن يقلل من تكاليفه الخاصة . وثانيا ، أنه قد يشعر الآخر أن امتثال « الأنا » مفروض أخلاقيا morally constrained « فهو لا يملك غير الإمتثال ، لأن عدم الامتثال يعتبر مصدرا للتأنيب الأخلاقي [١] . وقد انصب نقد «جولدنر» ضد نظرية بارسونز هنا ، على فكرة أساسية وهي التي تشير إلى أن هناك قاعدة أخلاقية مشتركة تعمل على استقرار العلاقات ، وبالتالي تؤدي إلى استقرار النسق وتوازنه . ولكن هذه الفكرة تتجاهل مسألة أساسية وهي أنه على الرغم من أن القاعدة الأخلاقية المشتركة قد تزيد من ميل الأنا إلى الامتثال لتوقعات الآخر ، إلا أن هذاالآخر سوف يميل — على ضوء تحديده لطبيعة امتثال الأنا — إلى مكافأة هذا الامتثال بدرجة أقل من درجة مكافأته لفعل مماثل يقوم به شخص ثالث . حدد هو سلوكه على أنه غير مفروض خلاقيا وأن ينبع من محض إرادته ومعنى ذلك إذن أنه إذا كانت

---

(1) Ibid. p. 234

القاعدة الأخلاقية المشتركة تزيد من دافعية الأنا فى الامتثال لتوقعات الآخر ، فانها يمكن أن « تقلل » من المكافأة أو العائد الذى يمنحه الآخر للانامقابل إمتثاله . وباختصار ، فان بقاء النسق الإجتماعى لا يعتمدعلى الاستدماج الناجح تماماً للمعايير الأخلاقية ، وإنمـــا يعتمد على الاستدماج المتقلب ، لها ، وعلى الإمتثال الذي يشوبه التناقض . وبقدر ما يتحد النسق الإجتماعى يكون ذلك علامة على أنه تكامل بواسطة توتراته الداخلية ، وليس برغم وجودها . إن الاعتماد المتبادل ليس هو فقط الذى يجعل النسق متوحداً ، بل الشك وإنعدام الثقة فى الاشباع الذي يحققه كل الآخر ، ويتلقاه منه ، هو الذى يسهم أيضاً فى توحد النسق أو بقائه . وإنعدام الثقة يعتمـــد — إلى حـد مـا — على « المقاومة » التى يبديها كل نحو الامتثال للقاعدة الأخـلاقية المشتركة ، وإذن فقد جهل بارسونز حقيقة هامة وهي أن توازن النسق يعتمد — ولو إلى حدما على إنعدام رغبة من فيه ، فى الامتثال للقاعدة الأخـلاقية ، أي أنه يعتمد على ميلهم نحو عدم الامتثال [1] .

٥ — الندرة والوفرة فى وسائل الاشباع .ذهب بارسونز إلى أن إستقرار النسق الإجتماعى صادر عن «الإمتثال» من جانب المشاركين فى الدور لتوقعاتهم المتبادلة ، وهذا يعنى أنه كلما دفع الأشخاص ديونهم الإجتماعية ،زاد إستقرار النسق الاجتماعى . ولكن « جولدنر » يعـــترض على هذه الفكرة بواسطة الاشارة إلى أن مايسهم فى إستقرار النسق الاجتماعى ليس هو — ببساطة — « دفع » الدين الاجتماعى ، وإنما هو وجود ديون إجتماعـية لاتزال « غير مدفوعة » أو غير مسددة . فمن غير الملائم أن يتشدد المستدين فى عـلاقاته مع الذين مازال مكلفا نحوهم بالتزامات أو ديون [2] وإذا صح هذا القول ، فانه

(I) Ibid, p. 236.

(2) Ibid., p. 236

يتعين علينا أن نركز إهتمامنا فقط على الميكانيزمات التى تجبر الأشخاص على دفع ديونهم أو تسديدها ، كما فعل بارسونز ، بل ينبغى إستكشاف الميكانيزمات الاجتماعية التى تجعل الأشخاص يمكثون فى حالة إستدانه إجتماعية متبادلة ، تمنع التسديد الكامل للديون ، وبالتالى تحول دون تحقيق التوازن الخالص للتبادلات القائمة بينهم .

٦ — عدم الإهتمام بالتغير على مستوى الأساس الاقتصادى للمجتمع . نظرية بارسونز عن الإنحراف والضبط والتغير، تتلخص فى فكرة تشير إلى أنه عندما يستمر الانحراف فى الوقت الذى يفشل النسق فى ضبطه ،والسيطرة عليه ، بنائيا ووظيفياً، تتخلق حوله مجموعة من القيم والمعايير والاجراءاتالتى تحدد مراكز وأدوار معينة ، وينتهى الأمر إلى أن يخضع هذا الانحراف إلى توجيهات تجعل كل فعل إنحرافى ، جزءاً من الفعل السائد ، أو جزءاً من النسق للقائم . هنا يحدث للتغير ، ولكن ماهي طبيعة التغير هنا ؟ الواقع أنهعبارة عن تغير ثقافى يؤدى إلى تحريك التوازن القائم ، وتتمخض عنه حالة أسماها بارسونز « بالتوازن المتحرك » . وفي هذا الصدد لم ترد أية إشارة إلى تحليل التغير الجذرىالذى يمكن أن يطرأ على الأساس الاقتصادى بالمجتمع ، ويعمل على تحويل جوهرى فى جوانبه الثلاث ، وهي : الانتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك .

الفصل الثالث

البناء الاجتماعى واللامعيارية

مــدخــل .

- أولا : تعريف اللامعيارية .
- ثانيا : تصنيف الاستجابات التوافقية .
- ثالثا : اللامعيارية والسلوك الانحرافى .
- رابعا : السلوك الانحرافى والتغير الاجتماعى .
- تعقيـــب ووجهة نظر .

الفصل الثالث

البناء الاجتماعى واللامعيارية

مدخل :

قام « روبرت ميرتون Robert Merton » بصياغة مخطط تصنيفى أو نظرية متوسطة ، فى « البناء الإجتماعى واللا معيارية » تعبر عن توجيه نظرى وظيفى نظر بمقتضاه إلى السلوك الإنحرافى باعتباره محصلة للبناء الإجتماعى ، مثله فى ذلك مثل السلوك الامتثالى . وهو يشير إلى أن هذا التوجيه وجه ضد الإدعاء المزيف الذى تنطوى عليه نظرية « فرويد » والنظريات الأخرى التى حاولت إعادة صياغتها ، كنظرية « إيريك فروم » ، وهو الذى يعنى أن بناء المجتمع يضع القيود أمام التعبير الحر للانسان عن دوافعه الفطرية ، مما يؤدى إلى وقوع هذا الكائن مرحلياً فى حالة تمرد شديده على هذه القيود بهدف تحقيق الحرية . وفى بعض الأحيان ، تكون تلك الحرية ذات طابع لا يؤيده ممثلو المجتمع التقليديين ، بل وينظرون اليها باعتبارها ضربا من ضروب الإجرام ، أو المرض ، الذى يمثل خطورة على المجتمع [1] . ويصف « ميرتون » الفلسفة السياسية التى تنطوى عليها الفكرة السابقة ، بأنها فوضوية وغير ناضجة ، عندما تنظر إلى البناء الاجتماعى باعتباره شرا بالضرورة ، وأنه يعمل على تقييد التعبير عن الدوافع العدوانية .

وقد اعتقد « ميرتون » أن التحليل الوظيفى يقف فى مقابل هذه المذاهب

---

(1) Robert Merton, Social Theory and social structure, The Free Press of Glencoe, 1953, p. 121.

الفوضوية ، وأن هذا التحليل ينظر إلى البناء الإجتماعى على أنه فاعلى active ويكشف عن الدوافع الخالصة ، وأنه حتى إذا عمل هذا البناء على إحباط بعض التطلعات نحو الفعل ، فهو يخلق تطلعات أخرى ، ولذلك فان المدخل الوظيفى يتعارض مع موقف النظريات الفردية المختلفة الذي يشير إلى أن معدلات السلوك الانحرافى فى مختلف الجماعات والشرائح الاجتماعية،تعتبر نتيجة لوجود نسب متفاوتة من الشخصيات المريضة داخل هذه الجماعات ، كما يحاول تحديد الطريقة التى يخلق بها البناء الاجتماعى والثقافى ، ضغطا ، على أشخاص يحتلون مواقع مختلفة فيه ، ويورطهم فى سلوك غير إمتثالى أو إنحرافى .

هذا ، ويتمثل الفرض الأساسى الذى تمخض عنه إستخدام هذا المدخل ، فى أن المعدلات العالية للانحراف عن المتطلبات النظامية ، تعتبر نتيجة للدافعية ذات البعد الثنائى (١) ، وأن هذه الدافعية لايمكن إشباعها عند الشرائح الطبقية الإجتماعية الدنيا ، أو ذات الفرص المحدودة . ولذلك ، فان كلا من الثقافة والبناء الاجتماعى ، يعمل من أجل مقاصد متعارضة cross – purposes .

ويشير « ميرتون » إلى أنه حاول ، عند تفسير الانحراف عن المتطلبات النظامية ، أن يوضح كيف أن بعض الانحرافات تعتبر نماذج سلوكية «جديدة» يمكن أن تنبثق عند الجماعات الفرعية وتكون « متعارضة مع النماذج النظامية التى تفرضها جماعات أخرى غيرها، كما يفرضها القانون. ولذلك، فهو يرى أنه ربما يكون من الخطأ أن يوصف عدم الإمتثال لنظم معينة، بأنه سلوك إنحرافى لأن عدم الإمتثال ربما يمثل بداية أو منطلقا لنموذج بديل وجديد ، ينادى بالإعتراف بصدقه الأخلاقى وبشرعيته فى المجتمع . ومعنى ذلك أن ميرتون ،

---

(1) Ibid : p. 122

حاول أن يعمل على توسيع نطاق نظرية التحليـــل الوظيفى حتى تستوعب مشكلات التغير الاجتماعى والثقافى ، وهو كثيراً مايؤكد على أن الاهتمام البالغ الذى وجهه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى مشكلات «النظام الاجتماعي social order » و « تدعيم » الانساق الاجتماعية ، جعل أبحـاثهم تنحصر فى دراسة العمليات التى يحافظ النسق الاجتماعى من خلالها على توازنه وامنه وسلامته . كما أضاف إلى ذلك أن هؤلاء العلماء لم يخصصوا جزءاً ملائماً من دراساتهم لتحليل العمليات التى تفيد فى تحديد وتفسير ،تغيرات البناء الاجتماعى الأساسية . وهو يشير هنا إلى أنه حتى إذا لم يكن قد تقدم — فى هذا الموضوع من نظريته — نحو حل فعلى لهذا الموقف ، فانه يعترف على الأقل بأن تلك مشكلة هامة .

وأما المفهوم المحورى الذى استخدم لعبور الهوة بين الاستاتيكا والديناميكا أو بين الثبات والتغير ، فى النظرية الوظيفية ، فهـو التوتر strain و tension أو التناقض contradiction ، أو التعارض discrepancy بين العناصر المكونة للبناء الاجتماعى والثقافى . وقد تكون مثل هـذه التوترات بمثابة معوقات وظيفية بالنسبة للنسق الاجتماعى فى صورته القائمة ، أو تمثل وسائل مؤدية الى تغيرات معينة فى هذا النسق ، ولكنها على أية حال تمارس ضغطا pressure نحو التغير (١) .

---

(١) هنا يشير ميرتن — كما فعل بارسونز من قبله — الى أنه عندما تتميز الميكانيزمات الاجتماعية التى أنشئت من أجل ضبط التوترات ، بالأداء الايجابى والفعال ، تظل هذه التوترات محاصرة داخل حدود ضيقة جدا ، مما يحد من تغير البنـاء الاجتماعى . وقد سبقت الاشارة الى أن هذه الميكانيزمات ، كثيرا ما أطلق عليها (وسائل مكافحة التوتر) ، أو (ميكانيزمات العزل) أو (أساليب التراضى) التى تستخدم لتعويق عملية التغير البنائى الأساسى .

ان الإطار النظرى الذي قام ميرتون بتحديد معـالمه ، كان يستهدف توفير مدخل منهجى منظم الى تحليل مصادر السلوك الانحرافى الاجتماعية والثقافية ، ولذلك فقد انصب هدفه الأساسى على « الكشف عن كيفية ممارسة بعض البناءات الإجتماعية ، لضغط محـدد على بعض الأشخاص فى المجتمـع ، فتورطهم فى سلوك غـير إمتثالى أكثر منه إمتثالى [١] . ومعنى ذلك أن تحديد موقع الجماعات التى تعتبر عرضة لهذه الضغوط أكثر من غيرها ، سوف يمكن من العثور على معدلات عالية للسلوك الانحرافى فيها ، ولكن هذا لا يرجـــع إلى أن الكائنات البشرية التى تكون هذه الجماعات ، تتميز بميول بيولوجية أو سيكولوجية شـاذه أو متميزة ، بل يعود إلى أنهـا تستجيب بطريقـة سوية للوضع الإجتماعي الذى وجدت ذاتها فيه [٢] . وسوف أتعرض لتحليل مخطط ميرتون من خلال تناول أربـع نقاط أساسية بالدراسه ، وهي: أولا ، تعريف اللامعيارية وتحديد خصائصها ، وثانيا ، تصنيف الاستجابات التوافقية تجاه حالة اللامعيـارية ، وثالثا ، العملية التى تربط اللامعيارية بالسلوك الانحرافى ، ورابعا ، العلاقة بين السلوك الانحرافى والتغير الإجتماعي ؛ ثم يختتم هذا التحليل بتعقيب نقدى على مخطط ميرتون التصنيفى .

أولا : تعريف اللامعيارية :

لم يقم « ميرتون » بتعريف مفهـوم « اللامعيارية » فى عبارة محـــددة وواضحة ، وإنمـا وردت صيـاغته للفـكرة فى مواضع متناثرة من مخططـه

(1) Ibid., p. 132 .

(٢) سوف ترد الاشارة إلى مختلف المواقـع الإجتماعية ، وشكل الاستجابة فى كل موقـع أثناء التعرض لتصنيف الاستجابات التوافقية تجاه حالة اللامعيارية .

التصنيفى ، ممـا يستلزم ضرورة إستخلاص مضمون هذا المفهوم عنده من السياق العـام لمخططه هذا . وعلى ذلك ، يمـكن تعريف اللامعيارية — طبقـا لاستخدامها فى هـذه النظرية — باعتبـارها : « حالة الإنعدام الاخـلاقى demoralization للوسائل means القائمة فى (كثير) من الجمـاعات التى تتميز بانعدام التكامل بين المكونين الأساسيين لبنائها الإجتماعى » . وهى أيضـا « حالة الانعدام النظامى » de-institutionalization التى تتميز بها هـذه الوسائل ، والتى تنجم عن عملية تمجيد الأهداف goals الثقافية ، والاستهانة بأى شكل من أشكال الإشباع الذى يمكن أن تحققـه المشاركة الخالصة فى نشاط المنافسة ، وعدم الاقتناع بغير المحصلة « الناجحة » تماما والتى توفر الإشبـاع المطلوب [١] . هذا ، ويحتـاج تعريف اللامعيارية على النحو المشار إليه هنـا ، إلى تحديد إبعـادها الأساسية وتفسيرها قبـل التعرض لردود الفعـل المضادة لها [٢] .

إن المقصود « بانعدام أخلاقية الوسائل » هو افتقادها لطابعهـا الملزم ، أو إفتقارها إلى خاصية الالزام ، وهذا يعنى أنها فقدت خاصيتها كمعايير إجتماعية نتيجة لعدم الالتزام بها . وأما « إنعدام نظامية الوسائل » فهو يعنى إفتقـادها لطابعها النظـامى ، وافتقـارها إلى خصائص أساسية ، وهى : الانتشـار ، والتكرار والأسبقية . وهـذا يشير إلى إنعـدام فاعليتها وعدم قيامها بـدور إيجابى وفعال فى توجيه السلوك وضبطه . ومن أهم مظاهر إنعدام فاعلية المعيار ، محاولة تحقيق الأهداف المشروعة ثقافيا من خلال وسائل غير مشروعة نظاميا ،

---

(1) Op. Cit., pp. 135, 136. 157; 158 .

(٢) لم يصف ميرتون ردود الفعل تجاه اللامعيارية بأنها « مضادة » ولكنه أطلق عليها عبارة « الاستجابات التوافقية » وذلك اتفاقا مع تحليله الوظيفى .

وهنا يقال إن الغاية تبرر الوسيلة ، حتى وإن كانت هذه الوسيلة غير مشروعة .

وبفحص التعريف المشار إليه ، يلاحظ أن حالة اللامعيارية ، توجد في « كثير » من الجماعات التي يتميز بناؤها الإجتماعي بانعدام التكامل بين مكونيه الأساسيين ، وأنها ليست حالة توجد في « كل » هذه الجماعات . ويرجع ذلك إلى أن ميرتون صنف الجماعات التي من هذا النوع إلى قسمين ، وهما : أولا ، جماعات تركز كل إهتمامها على الأهداف الثقافية ، بينما تهمل الوسائل النظامية (ويمكن أن تسمى بالجماعات اللامعيارية) وثانيا ، جماعات تركز كل إهتمامها على الوسائل النظامية حتى وإن كان ذلك يتم على حساب الأهداف المحددة ثقافيا (وهي جماعات تبالغ في تطبيق المعايير النظامية وتتميز بالامتثال المفرط over conformity لها) . ولتحديد مضمون « الأهداف الثقافية » و « الوسائل البنائية » وشرح معنى تمجيد الأهداف وتحقير وسائل الاشباع المشروعة ، يتعين الاشارة إلى الملامح الأساسية لمخطط الأهداف والوسائل (١) . وفي هذا الصدد ، يوجد عنصران لهما أهمية مباشرة ، ضمن عناصر البناءات الإجتماعية والثقافية المختلفة ، ويتميز كل عنصر منهما بأنه منفصل عن الآخر تحليليا ، وإن كان يمتزج معه في المواقف الملموسه ، وهذان العنصران هما : أولا ، عنصر يتمثل في الأهداف ، والغايات ، والمصالح المحددة ثقافيا ، والتي تعتبر بمثابة أهداف مشروعة بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع على إختلاف مواقعهم

---

(١) ليس المقصود بمفهوم (تحقير الوسائل المشروعة) لبلوغ الأهداف ، أن هناك محاولة مقصودة تبذل للتقليل من أهمية هذه الوسائل ، ولكنه يشير إلى عدم الأخذ بها ، أو عدم إستخدامها ، ولهذا فان التحقير أو الاستخفاف attenuation هنا له مضمون موضوعي وليس ذاتي ، حيث أن عوامله والدافعية اليه ، تعتبر كلها منبثقة من طبيعة الضغوط الناتجة

فيه ، وهي تشكل إطارا مرجعيا للطموح ، وثانيا ، عنصر يتمثل فى المعايير النظامية ، إذ أن كل جماعة إجتماعية تعمل على تزويج أهدافها الثقافية بمجموعة قواعد تمتد جذورها إلى الاعراف أو النظم ، وتتعلق بالاجراءات المسموح بها للتحرك نحو هذه الأهداف (١) .

وفوق ذلك ، فان القول بأن الأهداف الثقافية ، والمعايير النظامية ، تعمل معا لتشكل الممارسات السائدة ، ليس معناه أن هناك علاقة متسقة وثابتة توجد بينهما ، بل قد يختلف التأكيد الثقافى على بعض الأهداف ، عن درجة التأكيد على الوسائل النظامية ، فينشأ تركيز شديد جداً على قيمة بعض الأهداف ، يصحبه إهتمام ضئيل — نسبيا — بالوسائل المفروضة نظاميا من أجل الوصول إلى هذه الأهداف ، وهذا يشكل نموذجا واحداً للثقافة التى وصفها ميرتون بأنها « سيئة التكامل malirtegrate l . وأما النموذج المقابل له ، فهو يوجد فى المجتمعات التى تعتبر أنشطتها بمثابة ممارسات تنجز من أجل ذاتها فقط ، مما يؤدى إلى فقدانها لأهداف أكثر أهمية ، أو تغاضيها عن الأهداف الأصلية ، وهنا يصبح الاذعان للسلوك المفروض نظاميا ، مسألة شعائرية خالصة ، كما يمثل الامتثال التام والمطلق قيمة محورية تقصد لذاتها (٢)

ولقد انصب إهتمام « ميرتون » على النموذج الإجتماعي الأول ، وهو الذي يتميز بتأكيد استثنائى وقوى على أهداف معينة ، دون تأكيد مماثل على الاجراءات النظامية . والثقافة فى هذا النموذج تكون من ذلك النوع الذى يدفع الأفراد إلى تركيز إهتماماتهم العاطفية والانفعالية على المركب الذى ينطوى على الأهداف المطلوبة ثقافيا ، مع عدم التدعيم العاطفى الملائم

---

(1) op. cit,; p. 132 — 133,

(2) op. cit. p. 143.

للأساليب المقررة للتوصل إلى هذه الأهداف [1] . وهنا يصف ميرتون الثقافة الأمريكية المعاصرة بأنها تعكس النموذج المتطرف الذى يظهر فيه تأكيد كبير على بعض أهداف النجاح ، دون تأكيد مواز على الوسائل النظامية . وهو يشير فى هذا الصدد إلى العبارة التالية : « أستطيع أن أقول — دون اجحاف — أن الثروة المتراكمة تعتبر رمز النجاح . وقد أصبحت الأموال تمثل قيمة فى ذاتها ، بغض النظر عن استخدامها فى الإستهلاك ، أو إنفاقها للاستحواذ على القوة ، ولذلك فهى تتميز بطابعها المجرد ، وغير الشخصى ، كما أن الحلم الأمريكى ليس فيه نقطة توقف نهائية فى هذا الشأن ، فمقياس النجاح المالى ، يتميز بأنه غير محدود بالاضافة إلى أنه نسبى » [2] .

إن هدف النجاح المالى أو الكسب المالى ، اخترق الثقافة الأمريكية ، وهذا معناه أن الأمريكيين ، قد قذفوا من كل جانب بالمفاهيم التى تؤكد حق كل إنسان ، بل وواجبه ، فى إنجاز الهدف ، حتى فى حالات الاحباط المتكرر . فممثلو المجتمع الذين يتمتعون بالتبجيل والهيبة الإجتماعية ، يدعمون هذا التأكيد الثقافى بصفة مستمرة ، وليس أدل على ذلك من أن مؤسسات المجتمع الأمريكى المختلفة وأهمها : الأسرة ، والمدرسة ، ومكان العمل ، وهى الهيئات الكبرى التى تسهم فى بناء الشخصية ، وتكوين الهدف لا تتوقف عن تأكيد قيمة « الثراء » ويضاف إلى هذه الهيئات أيضاً مختلف صور الفنون والآداب التى تمجد هذه القيمة الثقافية . ويرتبط هذا التأكيد الإيجابى على الالتزام بتحقيق الهدف المالى ، بتأكيد آخر على عقاب من يتميزون بانخفاض

(1) Op. Cit., p. p. 135.
(2) Op. Cit., p. 136.

فى مستويات طموحهم ، فهناك حث دائم للأمريكى على « أن لا يكون مستسلما » . وحتى كلمة « الفشل » ذاتها ليست لها وجود فى لغة الشباب . والبيان الثقافى الأمريكى واضح تماما ، وهو يشير إلى أنه « لا يتعين على المرء أن يستسلم ، أو ينقطع عن الجهاد أو أن يهون من أهدافه، لأن الهدف المحدود يعتبر جريمه ، فما بالك بالنسبة للفشل » [١، ٢] .

هذه هي المعالم الأساسية ، والعمليات التى تميزت الثقافة الأمريكية المعاصرة من خلالها بتأكيد بالغ على « الثروة » كرمز أساسى للنجاح ، فى نفس الوقت الذى لا يحدث فيه تأكيد مطابق على القنوات الشرعية الموصلة إلى هذا الهدف . وهنا يتساءل ميرتون: كيف تكون إستجابة الأفراد الذين يعيشون فى هذا السياق الثقافى ؟ وماهي آثار هذه الثقافة على سلوك الاشخاص الذين يحتلون مواقع متباينة فى البناء الإجتماعى ؟

---

(1) op, cit. pp, 137 — 139

(٢) اشار « ميرتون » إلى أن الثقافة الأمريكية تنطوى على الموافقة على ثلاث بديهيات ثقافية ، وهى : أولا ، أنه ينبغى على الجميع أن يجاهدوا من أجل تحقيق نفس الأهداف الرفيعة طالما أنها مفتوحة أمام الجميع ؛ وثانيا ، أن الفشل الذى يحدث فى الوقت الراهن ليس إلا محطة فى منتصف الطريق إلى النجاح غير المحدود ؛ وثالثا ، أن الفشل الأصلى هو الذى يتمثل فى الهروب من الطموح أو تقليل مستواه . ثم قام بعد ذلك باجراء تحليل سيكولوجى وسوسيولوجى لهذه البديهيات ، ووجد أنهما تنطوى على ثلاثة جوانب سيكولوجية ، وهى : (١) تدعيم دائمى رمزى (٢) التحكم فى عدم انطفاء الاستجابة ، بواسطة إحداث منبهات مثيرة لها باستمرار (٣) العمل على زيادة قوة الدافع ، من أجل أن يثير إستجابات مستمرة حتى فى حالة غياب المكافأة . وفى مقابل هذه الجوانب توجد مجموعة أبعاد سوسيولوجية فى هذه البديهيات ، وهى (١) تحويل النقد الذى يمكن أن يوجه إلى البناء الإجتماعى ، إلى الفرد ذاته ، خاصة إذا كان وضعه فى المجتمع لم يمنحه فرصا متكافئة مع غيره للوصول إلى الأهداف=

وهو يجيب على ذلك بالاشـارة إلى أن طبيعة البنـاء الإجتماعى الذى قام بفحصه ، تؤدى إلى ضغط فى إتجاه اللامعيارية والسلوك الانحرافى . فعنـدما يتحول التأكيد الثقـافى من الاشباع الذى حققته المنافسة ذاتها ، إلى إهتمـام مبالغ فيه بنتيجتها ، فان النتيجة المترتبة على ذلك تكون هي تصدع البناء المنتظم regulatory structure . ولكن الضغط فى إتجاه اللامعيارية ، لا يعمل بصفـة متوازية فى المجتمع بأسره ، وإنما هناك شرائح طبقية ، تكون أكثر عرضة للضغط نحو السلوك الانحرافى من غيرها ، لما تحتوى عليه من ميكانيزمات تعمل من أجل خلق هذه الضغوط [1] .

والسؤال الهام هنا هو : كيف يمكن التغلب على حالة اللامعيارية هذه ؟ أو ما هي الوسيلة التى يمكن اتباعها لحل مشكلة اللامعيارية ؟ من الطبيعى أن يلجأ « ميرتون » إلى منطق « البدائل الثقـافية » طالما أن المصـدر الأساسى للامعيارية كان يتمثـل — عنده — فى تأكيـد المجتمع الأمريكى على الثروة « كقيمة ثقافية » . وأقصد بذلك ، أن طبيعة الحل لابد وأن تكون منبثقة من طبيعة الصياغة النظرية للمشكلة ذاتها ، وطالما أن المشكلة ثقافية ، فالحل أيضا ثقافى ، وهو يتمثل فى الاشارة إلى إمكانية إستخدام البناء الثقافى لبدائل قيمية أخرى متاحة ، لا تعلق أهمية على المكافآت المالية ، فى نفس الوقت الذى يعمل فيـه

= المحددة ثقافيا (٢) حماية بناء القوة الإجتماعية بواسطة إلزام الافراد الذين ينتمون فى الطبقة الإجتماعيـة الدنيا ، بالتوحـد مـع الذين يمثلون موقـع القمة فى السلم الهيراركى (٣) تدعيم مجموعة ضغوط نحو الامتثال للتمايزات الثقـافية المتميزة بالطموح الذى لا يتوقف عند حد ، وذلك بواسطة تهديد الذين فشلوا فى الامتثال ، بحرمانهم من العضوية فى المجتمع ، أو تهديدهم بالاستبعاد والاهمال .

(1) op. cit. pp, 157 — 158

البناء الإجتماعى على توفير الفرص التى تسمح بالتوصل إلى هذه البدائل ، حتى يمكن أن يصبح النظام العام متميزاً بحالة من الأمن والإستقرار. وإذن، فان الحل الذى يقترحه ميرتون يتمثل فى إجراء عملية « تغير ثقافى » تعمل على إحلال قيم ثقافية جديدة محل القيم القائمة ، ومعنى ذلك أنه لم يتعرض للتغير الإجتماعى الذى يمكن أن يطرأ على « البناء الأساسى infrastructure » للمجتمع ، وهذا ليس غريبا بالنسبة لعالم نظرى وظيفى يهتم بتفسير الظواهر بالإعتماد على مفاديم معينة : كالتوافق ، والتوازن ، والاستقرار .

ثانيا : تصنيف الاستجابات التوافقية تجاه حالة اللامعيارية (الخريطة الإجتماعية اللامعيارية) .

أن الفكرة الأساسية لميرتون، تتمثل فى صياغة مخطط تصنيفى أو خريطة إجتماعية للامعيارية توضح المواقع البنائية التى يوجد فيها الانفصال بين القيم الثقافية والامكانيات الإجتماعية لتحقيقها. أما الهدف المحورى الذى كان يكمن وراء هذه الفكرة ، فهو هدف إيديولوجى يتمثل — على حد تعبير ميرتون ذاته — فى سد الطريق أمام أى ميل متصعب يتهم المجتمع الأمريكى برمته ، بأنه مجتمع مشوه باللامعيارية [1] . ومن أجل هذا ، فقد صنفت نماذج ردود الفعل تجاه اللامعيارية ، على النحو التالى :

١ — التجديد innovation :

يؤدى التأكيد الثقافى العظيم على « هدف النجـــاح » إلى هذا النموذج التوافقى ، وذلك من خلال إستخدام الوسائل الممنوعة نظاميا فى نفس الوقت الذى تكون فيه هذه الوسائل ذات فاعلية عالية . وينصب هدف النجاح على

---

(1) op. cit., p: 176.

الثروة والقوة بوجه خاص ، ولذلك فان هذا النموذج يحدث عندما يتمثل الفرد تأكيدا ثقافيا قويا على الهدف ، دون استدماج مماثل للمعايير النظامية التى تحكم وسائل وطرق تحقيق هـذا الهدف . وإذا كانت وجهة النظر السيكولوجيـة تشير إلى أن التركيز العاطفى emotional investment على هدف معين، يمكن أن يؤدى إلى الإستهداف للمخاطر ، وأن ذلك ينسحب على الاشخاص فى الطبقات الاجتماعية كافة ، فان ميرتون يعبر عن وجهة النظر السوسيولوجية فى هذا الصدد ، بواسطة الاستعانة بنوعية الخصائص التى يتميز بها البنـاء الاجتماعى للمجتمع الأمريكى ، والتى تدفع إلى هذا النموذج بالذات ، ثم تؤدى إلى وضوح بالغ فى السلوك الانحرافى داخل طبقة إجتماعية معينة [1] .

ومهما كانت طبيعة المعدلات المتمايزة للسلوك الانحرافى داخل الطبقـات الاجتماعية المختلفة ، فانه يظهر من تحليل ميرتون ، أن الضغوط الكبيرة فى إتجاه الانحراف ، تمارس نحو الطبقات الدنيـا ، إذ أن الحالات أو الأمثلة الامبيريقية التى استعان بها ، أتاحت له فرصـة إكتشاف الميكانيزمات السوسيولوجية الكامنه فى عمليـة خلق هذه الضغوط ، وهى عبارة عن بحوث عديدة أوضحت أن مناطق الرذيلة والجريمة تشكل استجابة « سوية » لموقف يتميز بتأكيد قوى على النجاح المالى ، وبوجود فرص ضئيلة بالنسبة للوسائل الشرعية التقليدية التى توصل إلى هدف النجاح . أن الفرص المهنية للاشخاص فى هذه المناطق ، تعتبر قاصرة على العمل اليدوى ، وأما مهن « الياقة البيضاء » أو « مهن الخاصة » فهى محـدودة للغاية . ولذلك فان التجريح الأمريكى للعمل اليدوى ، بالاضافة إلى انعدام وجود فرص التقدم الواقعية إلى ما بعد هذا المستوى ، هما عاملان يؤديان — معا — إلى نتيجة

---

(1) op. cit., 143.

حتمية وهي الميل الملحوظ إلى السلوك الإنحرافي الذى يتمثل فى « الجريمة » ، والجناح بوجه خاص . وإذن فان هذا الموقف يبين خاصيتين بارزتين ، وهما : أولا ، أن بواعث النجاح تعتبر كامنة فى قيم الثقافه القـــائمة . وثانيا ، أن الفرص المتاحة للتحرك نحو هذا الهدف،تعتبر محدودة إلى درجة كبيرة بواسطة البناء الإجتماعى [1] . إن هذا « المزيج » من التأكيـــد الثقافى وطبيعة البناء الاجتماعى ، هو الذى يؤدى إلى ضغط مكثف نحو الانحراف، فاللجوء إلى القنوات الشرعية legitimate channels من أجل الحصول على المال يعتبر أمراً عسيراً لأنه محدد ببناء طبقى ليس مفتوحاً على كل المستويات إنفتاحا كاملا أمام الأشخاص ذوى الكفاءات الممتازة . وهنا يشير ميرتون إلى عبارة مؤداها أنه « برغم مالدينا من إيديولوجية للطبقة المفتوحـة ، فان التقدم نحـو هدف النجاح ، يعتبر نادراً نسبياً ، بل وعسيرا بالنسبة لمن لم يتسلحـوا إلا بقدر ضئيل من التعليم الرسمى، ولم يحصلوا إلا على موارد إقتصادية محدودة للغاية [2]». واضح من هذه العبارة أن الموقف في المجتمع الأمريكى يعكس إنغلاق قنوات التنقل الإجتماعى الرأسى أو ضيقها فى مجتمع يعلق أهميـة عظمى على السيولة الاقتصادية والصعود الاجتماعى ، بالنسبة لجميع الأعضاء .

إن ضحايا هذا التناقض بين التأكيد الثقافى على الطموح المالى،والحواجز الاجتماعية القائمة أمام الفرصة المـــلائمة ، عادة مالا يشعرون أو لايدركـون حقيقة المصادر البنائية لآمالهم المخذولة ، إنهم يعلمـــون بوجود التباين بين جدارتهم الفردية والمكافآت الإجتماعية ، ولكنهم لايتمـيزون بوعيهم بحقيقة هذا التباين . وقلة منهم هي التى ترجع مصدر هذا التناقض إلى البناء الاجتماعى

(1) Op. cit., pp. 144 - 146, 176.

(2) Op. Cit., p. 145.

وهى قلة « مغتربة » عن هذا البناء ، يمثلها المتمردون . أما الغالبية العظمى من الذين يتعرضون لهذا التناقض فهى تسند مصاعبها وآلامها إلى مصادر أخرى تتميز بأنها أكثر خرافية ، وأقل سوسيولوجية ومن ثم فهى تلجأ الى تحقيق الأهداف من خلال القنوات غير الشرعيـة أو الممارسات التجديدية التى تخرج على المعايير النظامية ، ويعاونها على ذلك طبيعة التنشئة الاجتماعيـة التى تلقتها فى الطبقة الدنيا (١) .

٢ ـ الافراط فى الشعائر أو الالتزام بالمعايير Ritualism

ينطوى هذا النموذج على التخلى عن أهداف النجاح ذات الطـابع الثقافى أو التقليل من أهميتها ، وكذلك التقليل من أهمية التنقل الإجتماعى السريع ، فى نفس الوقت الذى يرتبط فيه ذلك بامتثال قهرى compulsive conformity للمعايير النظامية . وقد يثار التساؤل حول مدى امكانية وصف هذا النموذج بأنه يمثل سلوكا انحرافيا ، فطالما أن التوافق فى هذه الحالة يعتبر بمثابة قرار داخلى ، وأن السلوك المكشوف يتمـيز بأنه سلوك مسموح به من الناحية النظامية — وان كان غير مفضل ثقافيا — فإنه لايمثل مشكلة اجتماعية . ولكن من الواضح أن هذا السلوك يعبر عن خروج على النموذج الثقافى الذى يلتزم فيه الأشخاص بأن يتصرفوا بطريقة ايجابية ، ومن خـلال الاجراءات النظامية من أجل أن يتحركوا على السلم الاجتماعى (٢) .

وأما بصدد المواقع البنائية التى يمكن أن يبرز فيها هذا النموذج التوافقى ، فقد أشار ميرتون الى أنه يتعين علينا أن نتوقع وجوده فى مجتمع يجعل المكانة الاجتماعية للمرء متوقفة ـ الى حد كبير — على انجازاته . ولكن النضـال

(1) Op. cit., pp. 147 — 149
(2) Op. Cit., pp. 150, 135.

غير المنقطع ، يؤدى إلى قلق حاد على المكانة acute status - anxiety من أهم نتائجه أن ينخفض مستوى الطموح إلى أقل حد ممكن تحاشيا لهـذا القلق ؛ ومن المعروف أن الخوف يولد العجز ، ويؤدى إلى التحول الروتينى للفعل ، فيجعل الأداء بمثابة عمل روتينى متكرر ، وخال من كل إضافة أو تعديل أو تجديد . ولذلك ، فان المسألة الأساسية التى ينطوى عليها هذا الاتجاه تتمثل فى أن مستويات الطموح العالية ، تدعو إلى الإحباط ، وتعرض أصحابها للخطر بينما ترتبط مستوياته المنخفضة بكل الاشباع والأمن . وهو أيضاً إتجاه يعكس الاستجابة نحو موقف يتميز بالتهذيد ويؤدى إلى انعدام الثقة ، أو أنه يعبر عن استجـابة لنوع من السعى الفردى نحو الهروب من المخـاطر ، وتحاشى الإحباط الذى يكمن فى المنافسة على الأهداف الثقافية الكبرى ، بواسطة التخلى عن هذه الأهداف ومسايرة النظم الروتينية والمعايير النظامية على النحو المبالغ فيه .

وإذا كان ميرتون قد توقع وجود الاستجابه الأولى (التجديد) عند الأمريكيين فى الطبقه الدنيا ، فهو يشير هنا إلى أنه يتعين علينا أن نتوقع وجود الاستجابه الثانيه لدى الطبقة المتوسطه الدنيا ، حيث يمارس الآباء ضغطا متصلا نحو أبنائهم لكى يحافظوا على متطلبات المجتمع الاخلاقيه ، ولذلك ، إن إمكانيه نجاح التنقل الاجتماعى إلى أعلى تكوون — بالنسبة لهذه الطبقة — أقل بكثير من احتمال نجاحه بالنسبه للطبقه المتوسطه العليا . وعلى ذلك ، فإن التأكيد الشديد على الإمتثال للاعراف ، يقلل من إحتمـــال التجديد ، ويعزز المسايرة الكامـــلة للروتين، مع ملاحظه أن هذا النموذج لايعبر عن أنماط للشخصيه ، وإنما يعكس نماذج معينه لأداء الدور ، يمكن النظر اليها باعتبارها تمثل إستجابات لمواقف اجتماعيه محددة [1] .

---

(1) op' cit., pp, 151, 186.

٣ ـ الانعزالية Retreatism

يتمثل هذا النموذج فى رفض الاهداف الثقافية والوسائل النظامية فى آن واحد . وهو أقل النماذج انتشاراً ، حيث يتميز الأشخاص الذين يمثلونه بأنهم لاينتمون إلى المجتمع وإن كانوا يعيشون داخله . وهم عبارة عن « المغتربين الحقيقيين » لأنهم لايشاركون فى الإطار العام لقيم هذا المجتمع . وقد أدرج ميرتون ، فى هذا النموذج بعض الانشطة التوافقية للعصابيين ، والمنبوذين ، والمطرودين ، والمتشردين والمتسولين . ومدمنى الخمور ، ومتعاطى المخدرات ، الذين هجروا الاهداف الثقافيه ، فى نفس الوقت الذى يعتبر سلوكهم غير مطابق للمعايير النظاميه (١) .

ولايمكن أن يظهر هذا النموذج التوافقى إلا عندما تستدمج الاهداف الثقافيه والممارسات النظاميه ، استدماجا كاملا ، بواسطه الفرد ، وتحاط بالقيمه الوجدانيه والعاطفيه العاليه ، ثم يتكشف بعد ذلك أن السبل النظامية المتاحه ، ليست مؤديه إلى النجاح ، أو أنها غير مثمرة . وعندئذ ، ينتج صراع بين الرغبة فى الالتزام الاخلاقى بالوسائل النظاميه ، والضغوط التى تمارس للجوء إلى الوسائل المحظورة ، فينفصل الفرد عن الوسائل التى تتميز بأنها شرعيه . وفى تلك الحالة تتكشف الانهزامية ، والاستكانة ، فى ميكانيزمات هروبية تؤدى بالفرد إلى التقاعس فى تلبية متطلبات المجتمع . وإذن ، فإن الانعزاليه هى حيلة تظهر نتيجه للفشل المستمر فى محاولة الاقتراب من الهدف بواسطه مقاييس شرعيه ، والعجز عن استخدام الوسيلة غير الشرعيه ، نظرا لوجود تحريمات أو ممنوعات مستدمجه . وفى هذه الحالة يتم

---

(1) OP, Cit., P. 158.

حسم الصراع بواسطة هجر الأهداف والوسائل معاً ، فيكون الهروب كاملا ، ويقل الصراع ، ويتميز التمرد بإنعدام انتمائه إلى المجتمع . وتعتبر «الأسر المشكلة problem families» من أهم الأمثلة على نموذج الإنعزالية ، فهى لم تصل إلى مستوى الامتثال للتوقعات المعيارية السائدة فى بيئتها الاجتماعية . وهناك شاهد آخر على هذا النموذج ، يوجد عند العمال الذين يتميزون بحالة «السلبية النفسية» أو «اللامبالاة » فى الإستجابة نحو درجة واضحة للامعيارية.

وعلى أية حال فانه يبدو أن الإنعزالية تحدث — عموما — كاستجابة للامعيارية الحادة acute anomic التى تنطوى على تصدع شديد فى الإطار المعيارى السائد ، والذى يعتبر موضع إتفاق، كما تنطوى على تفكك فى العلاقات الاجتماعية . بينما تتزايد الإنعزالية عندما يستشعر هؤلاء الأفراد الذين يتعرضون لحالة اللامعيارية ، أن هذه الحالة سوف تستمر بلا إنقطاع (١) . وكما لاحظ دوركيم من قبل ، فإن مثل هذه التمزقات لايقتصر وجودها على حالة واحدة فقط وهي «لامعيارية الكساد anomie of depression» وإنما يمكن أن توجد الحالة المقابلة ، وهي «لامعيارية الرخاء anomie of prosperity» عندما تتدفق الثروة ويتحول كثير من الخبرات عن وضعه المألوف .

٤ — التمرد Rebellion

إن هذا التوافق يجعل الأشخاص خارج محيط البناء الإجتماعى ، ويدفعهم إلى البحث عن بناء إجتماعى جديد ، أو بناء يتميز بالتعديل الجوهرى ، وهو يفترض مسبقا ، وجود الإغتراب عن الاهداف والمستويات القائمة ، والتى ينظر اليها حينئذ باعتبارها تعسفية وغير متميزة بالشرعية . وهناك حركات منظمة من أجل التمرد توجد فى المجتمع الأمريكى،وتستهدف إستحداث بناء إجتماعى

(1) op. cit, pp. 167 - 188.

تكون المستويات الثقافية فيه معدلة تماما ، وتعلق الأهمية العظمى داخله على إيجاد تطابق تام بين عناصر ثلاث وهي : الجدارة والجهد والمكافأة . إنه عندما ينظر إلى النسق النظامى باعتباره يشكل حائلا أمام إشباع الأهداف المشروعة أو تحقيقها ، يكون الطريق ممهداً إلى « التمرد » كاستجابة توافقية . ولكن لكى يتجاوز هذا التمرد فى صورة فعل سياسي منظم ، لاينبغى أن يتحول البناء الإجتماعى السائد وحسب ، بل وأن تناط تلك العملية بجماعات جديدة تحظى بأسطورة جديدة ، وهنا تكون للاسطورة وظيفة مزدوجة تتمثل فى : تركيز مصدر الاحباط الشامل ، على البناء الاجتماعى ذاته ، ثم تحديد معالم وملامح بناء آخر بديل ، يفترض فيه أن لايؤدى إلى ظهور الاحباط ، وهي تعتبر بيانا أو إعلانا من أجل الفعل [١] . وهنا يؤكد « ميرتون » على وجهة نظره فى أن الذين يقومون بتنظيم الجماعات المتمردة ، وتحويلها إلى جماعات ثورية ، هم فى العادة أعضاء طبقة جديدة أو منبثقة arising class وأنهم ليسوا من الذين ينتمون إلى أكثر الشرائح الطبقية كساداً [٢] .

إن الفكرة التى يعالجها « ميرتون » تنظر إلى الصراع بين الاهداف المحددة ثقافيا والمعايير النظامية ، باعتباره « مصدرا » للامعيارية ، وهي لاتعنى بذلك أن هناك تطابقا بين الصراع القيمى واللامعيارية ، بل إن الامر ، على العكس من ذلك تماما ، فالصراعات بين المعايير التى تتمسك بها جماعات فرعية مختلفة توجد داخل المجتمع الواحد ، غالبا ماتنجم عن إعتناق شديد للمعايير أو إمتثال شديد لها فى كل جماعة فرعية . ولهذا ، فإن الصراع بين القيم المتفق

---

(1) op cit., pp. 155 - 156

(٢) من الواضح هنا أن ميرتون يعارض وجهة نظر ماركس فى ثورة البروليتاريا .

عليها ثقافيا والمعوقات البنائية الاجتماعية القائمة أمام هذه القيم ، هو الذى يمارس ضغطا نحو السلوك الإنحرافى ويدمر النسق المعيارى (١) . ومع ذلك ، فقد تكون محصلة اللامعيارية هذه ، متمثلة فى تطوير معايير جديدة ، وتلك هى الاستجابة التى وصفها « بالتمرد » . وهناك شكلان للتمرد عند ميرتون ، وهما : أولا التمرد الجزئى ، فعندما يكون التمرد مقتصرا على مجموعة عناصر صغيرة نسبيا ، ومحدودة ، وعديمة القوة فى المجتمع ، فإنه يوفر حينئذ طاقة كامنة لتكوين جماعات فرعية مغتربة عن بقية المجتمع ، ولكنها تكون متوحدة فيما بينها . ويتمثل هذا النموذج فى مجموعة المراهقين المغتربين المنضمين معا فى عصابات أو مجموعات صغيرة : أو الذين يصبحون جزءاً من حركة شبابية ذات ثقافة فرعية متميزة . وثانيا ، التمرد الكامل ، فعندما يصبح التمرد مزمنا ومتأصلا فى جزء جوهرى من المجتمع، يشكل حينئذ طاقة كامنة للثورة التى تعيد تشكيل البناء الاجتماعى والمعيارى (٢) ، (٣) .

---

(١) ظهر التناقض واضحا فى التمييز بين الصراع القيمى من جانب والصراع بين القيم والمعايير من الجانب الآخر ، حيث أن ميرتون لم يعرض هذه الفكرة بصورة واضحة ، لأنه كان دائما يخلط بين نوعين من الصراع ، وهما : الصراع القيمى ، والصراع المعيارى .

2) op cit,, pp. 179 - 180.

(٣) هنا يمكن توجيه النقد إلى استخدام ميرتون لمصطلح « الاستجابة التوافقية adaptive response للاشارة إلى الثورة . وقد كان من الممكن أن يستخدم لفظ « رد الفعل reaction » أو (الفعل المضاد contra - action) لوصف الثورة، فكيف تكون الثورة تعبيرا عن استجابة توافقية ؟ مما لاشك فيه أن هذا التصور الخاطىء يرجع إلى أن النماذج عند ميرتون مستقاه بطريقة تصنيفية وليست مستقاه امبيريقيا ، وسوف يعرض هذا النقد بمزيد من التفصيل .

ثالثا : اللامعيارية والسلوك والانحراف

وجد ميرتون أن صياغة المشكلة المتصلة بالعلاقة المتبادلة بين اللامعيارية والسلوك الإنحرافى ،فى سياقها النظرى الملائم ، تستلزم فحص ظهور «اللامعيارية ونموها كنتيجة أو محصلة لعملية إجتماعية مستمرة » وعدم النظر اليها — ببساطة — على أنها حالة طارئة . وعندما قام بوصف هذه العملية ، أشار إلى أن « بعض الأفراد يتعرضون أكثر من غيرهم لضغوط تظهر نتيجة الانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل الفعالة لتحقيقها . ويرجع ذلك إلى أنهم يحتلون وضعاً مهملا من الناحية الموضوعية، داخل الجماعة، بالاضافه إلى أن شخصياتهم تنفرد بخصائص معينة (وفى هذا الصدد يمكن أن تعزز الظروف الأسرية الاستهداف للضغوط اللامعيارية) ومن ثم فهم يكونون أكثر عرضة للسلوك الانحرافى أو لانتهاك المعايير النظامية الذى يكافأ فى بعض الحالات من خلال النجاح فى إنجاز الأهداف ، وتلك مكافأة إجتماعية بلا شك [1] .

معنى هذا أن السلوك الانحرافى لا يؤثر على الافراد الذين تورطوا فيه فقط، بل ينسحب تأثيره على أفراد آخرين ممن يرتبطون بهؤلاء إرتباطا متبادلا فى النسق فوضوح السلوك الانحرافى « الناجح » يميل إلى التقليل من شرعية المعايير النظامية بالنسبة للاخرين ، بل وإلى الغاء هذه الشرعية بصفة نهائية . وإذن ، فإن هذه العملية تؤدى إلى إتساع نطاق اللامعيارية والحيز الذى تشغله داخل النسق ، إلى درجة أن الآخرين الذين لم يظهروا فى البداية أى شكل من أشكال السلوك الانحرافى تجاه اللامعيارية البسيطة التى حدثت ، يميلون إلى سلوك إنحرافى كلما إنتشرت اللامعيارية وتدعمت . وهذا يؤدى بدوره إلى خلق

---

(1) op. cit., pp. 179 — 180

موقف لا معياري أكثر حـــدة بالنسبة للذين كانوا يعتبرون أقـل تعرضا للانحراف أو أقل استهدافا له في النسق الإجتماعي . وهكذا ، نظر ميرتون إلى كل من اللامعيارية والسلوك الانحرافى ، على أنه يمثل متغيراً مستقلا ومعتمداً في نفس الوقت ، في علاقته بالآخر ، وأكد على وجود تفـاعل يتم في عمليـة دينامية إجتماعية وثقافية لها نتائجها المدمرة بالنسبة للبناء المعيارى مالم تستدعى ميكانيزمات الضبط المضادة من أجل أن تقوم بدورها في هذا الصدد ، وهو دور يتمثل في التقليل أو التخفيف من حدة الضغوط الناجمة عن التناقضات بين الأهداف الثقافية والوسائل المحددة إجتماعيا لبلوغها .

رابعا : السلوك الانحرافى والتغير الاجتماعى

لم يكن في مقـدور ميرتون أن يكون تصوراً نظريا واضحـا ومتعمقا بصدد العـلاقة بين السلوك الانحرافى والتغـير الإجتماعى ، خاصة وأن طبيعـة مخططه التصنيفى ، لم تتح له هذه الفرصة ، بل سدت الطريق أمام ميدان خصب من الميادين التى يمكن أن يشكل البحث فيها إضافة إلى علم الإجتماع . والدليل على ذلك أنه لم يعرض لفكرة التغير الإجتماعى فى الفصل الاساسى الذى كتبه عن « البناء الإجتماعى واللامعيارية » وإنما عرج عليها فى الفصل الذى كتبه بعد ذلك لاستكمال نظريته ، أو للرد على بعض الانتقادات التى وجهت إليـه ، ودفاعه عن نظريته هذه ضـــد المعارضة التى أبداها كثيرون من العلمـاء والباحثين فى ميدان عـلم الإجتماع بوجه عـام ، وميدان دراسة الانحـراف بوجه خاص .

ومن أجل هذا ، فقـد أتى مفهـومه عن هـذه العلاقة ، متميزاً بالبساطة الشديدة ، حيث أشارة إلى أن « النظرية التى أمامنا الآن (مخططه التصنيفى) « تذهب إلى أن هنـاك ضغوط متباينة تجـاه السلوك الانحرافى تستمر فى أن

تمارس على بعض الجماعات والشرائح الإجتماعية ، حيثما ظل بناء الفرصة غير متغير ، فى نفس الوقت الذى تظل فيه الاهداف الثقافية على حالها ودون أن يصيبها أي تعديل ومعنى ذلك أنه كلما حدثت تغيرات هامة فى البناء أو فى الاهداف ، يتعين علينا أن نتوقع تغيرات مماثلة فى قطاعات المجتمع التى تعرضت أكثر من غيرها لهذه الضغوط ، ومفارقات فى معدلات السلوك الانحرافى القائمة (١) .

ولعل من أهم تطبيقات «نظريه اللامعيارية» عند ميرتون «دراسة الانحراف فى المجتمع اليهودي باحدى المدن البولندية الصغيرة » فقد أجرت « روزنثول Celia S. Rosenthal » دراسة عن الانحراف والتغير الإجتماعى فى المجتمع اليهودى بمدينة « ستوزيك » ما بين الحربين العالميتين (٢) . وتنطوى أشكال الانحراف التى تعرضت هذه الباحثة لدراستها على: فتور الاهتمام بالدين، وعدم إحترام التقاليد ، وتزايد عدد الزيجات الفاشلة . وقد لاحظت هذه الباحثة أن الصور الانحرافية المذكورة ، كانت أكثر انتشاراً بين الشباب فى الطبقة الدنيا ، واقتبست الفكرة الاساسية لميرتون وهي التى تشير إلى أنه « عندما تكون هناك قيم ثقافية سائدة وأهداف عامة للنجاح ، توجد عند شعب معين بأكمله ، بينما يحد البناء الإجتماعى من فرص التوصل إلى هذه الأهداف ، فيقصرها على جزء معين من نفس الشعب ، بينما يحرم الجزء الباقى منها ، هنا ينتشر السلوك الانحرافى على المدى الواسع » وجعلت الباحثة من هذه الفكرة

(1) Op. Cit., p. 192.

(2) Celia S. Rosenthal Deviation and social change in the jelian S. community of a Small polish Town, A. J. S. September, 1954, 68 : 177 — 181.

أساسا لكل تفسيراتها وتنبؤاتها ، وأما عن أهداف النجاح ومحددات المكانة الرئيسية لدى هـذا الشعب ، فقد تمثلت في التعليم ، وأداء الخدمات العـامة . ولذلك فانه على الرغم من اقتنـــاع كل طبقـــات الشعب بهذه القيم ؛ كان تحقيقهـا قاصراً على الفئات التي تتمتـع بامكانيـات معينة : كالـثروة ، ووقت الفراغ ، والارتباطات الأسرية ؛ ومن ثم ، كانت الطبقات الدنيـا مقيدة في حصولها على فرص تحقيق هذه الاهداف العـامة ، فبرز الانحراف واضحا فيها . وهناك دراسات عديدة سارت على نفس الدرب الذي مهـد له ميرتون ، فربطت بين الانحراف والطبقة ولكنها ووجهت بانتقادات شديدة ، من أهمها أن الانحراف ليس قاصراً على الطبقة الدنيا ، وإنمـا ينتشر في كافة الطبقات الإجتماعية في المجتمع ، وكل ما يمكن أن يقال بهذا الصدد ، هو أن الطبقة قد تمثل عاملا من العوامل التي تحدد صور الانحراف ومستوياته .

هنا تحضرني مجموعة تساؤلات بصدد العلاقة بين نظرية اللامعيارية عنـد دوركيم والمخطط التصنيفي لميرتون، وهي : هل هناك تشابه بين النظرية الأولى والمخطط الثاني ؟ وهل تأثر ميرتون — في مخططه هذا — تأثراً حقيقيـاً بدوركيم ؟ ولو توصلنا إلى عدم تأثره بدوركيم تأثراً ملحوظاً، فما هي إذن الافكار التي يمكن اعتبارها بمثابة مصادر الالهـــام بالنسبة لميرتون ؟ إختلفت الاجابات على هذه التساؤلات ، فانقسم علماء الإجتماع الذين اهتموا بهذا الموضوع ، بصددها إلى فريقين : الاول ، وهو الذي اكد أن صياغة ميرتون مشتقة من مفهوم دوركيم عن اللامعيارية ، ولـكنها تعتبر في الوقت نفسه ، أكثر شمولية في التوجيه ، وأكثر تخصيصية في التطبيق . ففـكرة دوركيم التي تنطوي على أن موقف اللامعيـــارية يمكن أن يظهر كنتيجة لتصدع المعايير ، وتصادم الآمال ، صيغت من جديد في مبدأ عام . يشير إلى

أن البناءات الإجتماعية تمارس ضغطاً محدداً على بعض الأشخاص فى المجتمع ، فتؤدى إلى تورطهم فى سلوك إنحرافى. وبينما قصر دوركيم تطبيقه للامعيارية على الانتحار كصورة من صور السلوك الانحرافى حاول ميرتون أن يبرز ردود الفعل اللامعياريه فى تفسير : الجريمة ، والاضطراب العقلى ، وإدمان الكحوليات ، وتعاطى المخدرات وعقاقير الهلوسة ، وظواهر أخرى كثيرة ، كالإفراط فى الامتثال ، والإتجـاهات الراديكالية ، والثورات ، والولع بالبيروقراطية والإتجاهات الارتدادية عند كبار السن والارامل ، وخاصة تلك التى تتعلق بارتباطهم بالماضى وذكرياته ، والإتجاهات السلبية لدى العمال . كما اختلف ميرتون عن دوركيم أيضاً فى عدم إهتمامه بالطبيعه البيولوجية للإنسان باعتبارها تمثل أهمية فى تفسير الانحراف . وأما الفريق الثانى ، فقد أشار إلى أن اللامعياريه فى نظرية ميرتون ، لا ترتبط بأى حال بمفهوم دوركيم ، وأنه يمكن فهم صياغة ميرتون على نحو أفضل باعتبارها تمثل إمتداداً لافكار « ماكس فيبر » ولنماذج الفعل عنده [١] . كما أضاف هذا الفريق فكرة تشير إلى أنه « طالما كان الإلتزام بقيمة عليا وهي النجـاح الإقتصادى هو الذى يمثل القضيه الاساسيه فى نظريه ميرتون ، فان الملهم هنا هو تحليلات « ماكس فيبر » للروح الرأسماليه ، وخاصه تلك الفكرة التى تعنى أن روح الرأسمالية تسعى إلى أنشطة إقتصادية ولا تعتبرها وسائل لتحقيق أهداف أخرى ، وإنما هذه الأنشطة ذاتها هي التى تعتبر أهدافاً تدعمها الاخلاق [٢] . ولذلك ، فان الحصول على المال يمثل إلزاماً أخلاقياً ، يسعى

---

(1) Marvin B. Scott and Roy Turner, ,, Weber and the Anomie Theory of Deviance ". Sociological quarterly, Summer 1965, No. 3, Vol 6. pp. 233 — 40

(١) ويضيف هذا الفريق إلى ذلك ، فكرة أخرى ، تتمثل فى أن « نماذج الاستجابات =

الأشخاص نحو مسايرته من أجل ذاته . ولقد كانت نتيجة هذه التحليلات التى قام بها أنصار هـذا الفريق الأخير ، هى توصلهم إلى أن نظرية اللامعيارية عند ميرتون لا تمثل تطويراً لمعالجة دوركيم، ولكنها قضية مبسطة لتحليل « فيبر » للاخلاق البروتستانتية أو أنها عبارة عن صياغة جديدة لها . وفى مقابل ذلك، فانى أرى أنه لا يمكن إهدار حق نظرية دوركيم فى اللامعيارية إلى هذا الحد ، وإنكار تأثيرها على أفكار ميرتون . وحتى إذا كان ميرتون قد إستعان بنماذج الفعل عند فيبر ، عندما أراد توصيف إنماط التوافقات الفردية الممكنه تجاه حالة اللامعيارية ، فانه استقى منطلقه النظرى الاساسى من دوركيم الذى تعتبر نظريته فى هـذا الشأن هى مبعث الالهـام بالنسبة لكثير من التفسيرات ، واتخـــذت كـأداة نظرية فى التحليل ، فلم يقتصر تأثيرها على

= الواقعية » عند ميرتون ، ترتد إلى « نماذج الفعل الاجتماعى الاربعة » عند فيبر وهى : الفعل التقليدى ، والهادف ، والمقصود لذاته ، والوجدانى . فاذا كان « الفعل التقليدى » عند فبر يشير إلى التعود على ممارسة طويلة ، ويعكس استجابة آلية لمنبه مألوف ومعتاد يوجـه السلوك فى مجرى محدد ليسير فيه بطريقة نمطية ومتكرره ، فانه ينطبق على ما اسماه ميرتون « الامتثال » . وإذا كان « الفعل الهـادف » أو « الفعل الرشيد » هو فعـل نفعى خالص يقوم به الفاعل بواسطة اختيار الوسائل فى حدود مدى كفاءتها وملاءمتها ، فهو يعادل ما يسميه ميرتون «التجديد» وأما « الفعل المقصود لذاته » والذى ينطوى على إعتقاد شعورى وواع فى القيمة المطلقة لأداء معين » أو لصورة محددة من صور السلوك، فهو يماثل «الامتثال المفرط» عند ميرتون أو (المبالغة) فى الالتزام بالشعائر وبالمعايير على اعتبار أنها أهداف فى ذاتها . وأخيراً يوجد «التوجيه الوجدانى» الذى يتحدد بواسطة العواطف الخاصة وحالات الشعور عند الفاعل ، وهذا هو النموذج الذى يرتبط بمن أسماهم ميرتون (الهاربين) و (الذهانيين) و (المنبوذين) و (الانعزاليين) و (المشتقين) و (والمتشردين) ومعنى ذلك أنه يمثل نموذجا مطابقا (للارتدادية) أو (الانعزالية) عند ميرتون .

ميرتون فقط ، وإنما امتد إلى سائر علماء الإجتماع والباحثين فيه [١] .

وبعد عرض مخطط ميرتون التصنيفي في اللامعيارية والبناء الإجتماعي ، وتحليله مع الاستعانة بالشواهد الامبيريقية والامثلة التي إعتمدت عليها ، والاشارة إلى إحدى الدراسات التي يمكن إعتبارها نموذجا لتطبيق هذا المخطط ، وتحديد مدى تأثره بنظريات أخرى في علم الإجتماع ، وتأثيره عليها — يتعين أن أتعرض لنقده هنا من خلال نقطتين أساسيتين ، وهما : أولا ، نقد مضمون هذا المخطط ، وتحديد كيفية إستخدامه للتحليل الوظيفي ، وثانيا : نقد المنطق الذي يستند إليه ، أي أساسه المنهجي والايديولوجي .

نقد مضمون المخطط التصنيفي :

١ — كانت دراسة ميرتون للبناء الإجتماعي واللامعيارية ، عبارة عن محاولة لإستخدام نموذج التحليل الوظيفي في فحص ظاهرة الانحراف الإجتماعي . وقد كشفت هذه الدراسة أنه على الرغم وجود بعض الاختلافات النظرية الهامة بين مدخلي كل من ميرتون وبارسونز ، إلا أن هناك خاصية مشتركة (أو وجه للشبه) بين كل منهما ، وهي رفضهما للاتجاه الذي ينظر إلى الجريمة باعتبارها سلوكا نمطيا لاشخاص يتميزون بخصائص داخلية ونظرية إلى حد كبير ، وفي هذا الصدد يشير ميرتون إلى أن التحليل الوظيفي ، ينظر إلى البناء الإجتماعي باعتباره فعالا ، وأنه يخلق الدافعية الخالصة التي لا يمكن التنبؤ بها بواسطة الإعتماد على المعرفة المتصلة بالبواعث الفطرية للانسان . . ويحاول هذا المدخل أن يحدد « كيف أن البناء الإجتماعي والثقافي يخلق الضغط

---

(١) أما عن تأثير نظرية (بارسونز) عن النسق الاجتماعي والدافعية الانحرافية ، في المخطط التصنيفي لميرتون ، فهي مسالة سوف تناقش بالتفصيل عند التعقيب على هذا المخطط .

نحو السلوك الانحرافى عند أشخاص يحتلون مواقع معينة فى المجتمع » .
والتحليل الوظيفى فى هذا السياق يهتم بالثقافة ، وبالبناء الإجتماعى ، وبتأثير كل منهما على الفعل الفردى . وإذن ، فقد كان ميرتون يشبه بارسونز فى أنه نظر إلى عناصر معينة وهى : الشخصية ، والثقافة ، والبناء الإجتماعى ، باعتبارها تمثل مستويات — مختلفة تحليليا — للصياغة التصورية لمسألة الإنحراف . وبطبيعة الحال ، تعتبر هذه المستويات الثلاث متداخلة ، ولكن ميرتون نظر إلى القيم الثقافية (كما فعل بارسونز من قبله) باعتبارها تحتل أهمية خاصة ، لا لأنها تحدد نوعية الأهداف التى ينبغى الوصول اليها فى جماعات معينة ، فحسب بل لأنها تحدد نوعية الوسائل التى تعتبر مشروعة . وقد افترض ميرتون أن القواعد المتعلقة بتبنى الأهداف والوسائل فى أى مجتمع ، لابد وأن تكون مستدمجة على نحو فعال ، بواسطة الغالبية العظمى من الأعضاء . ومعنى ذلك أنه يقرر — بذات الأسلوب الذى اتبعه بارسونز — أنه طالما أن السلوك يعتبر موجها بطريقة فعلية إلى قيم المجتمع الأساسية ، فانه يمكننا أن نتحدث عن المجتمع الإنسانى بصفته يشكل مجتمعا . وإذن ، فان ميرتون وبارسونز يسلمان بوجود تشابه وثيق بين النسق القيمى والبناء الإجتماعى والسلوك الواقعى . ولكن ميرتون أكد — أكثر مما فعل بارسونز — أن التشابه ليس من الذاتية ، ففى «البناء الإجتماعى واللامعيارية» يحاول ميرتون أن يوضح كيف أن وجود نوع معين من التعارض » أو « التناقض » بين القيم الثقافية والبناء الإجتماعى ، يمكن أن يخلق إستجابات سلوكية تخرج على التوقعات المحددة ثقافيا .

٢ — نظر ميرتون إلى انعدام التكامل (أو المفارقة) بين الاهداف الثقافية والمعايير النظامية فى المجتمع الأمريكى ، باعتبار أنه يمكن أن يتخذ مظهرين

أساسيين ، وهما : أولا ، التأكيد المبالغ فيه على الهدف وإهمال الوسيلة المشروعة لبلوغه، أو التغاضي عن المعيار، وهذا المظهر يعكس حالة اللامعيارية . وثانيا ، التأكيد المبالغ فيه على المعايير أو الوسائل ، في نفس الوقت الذي يهمل فيه الهدف اهمالا تاما ، وهذا المظهر يعكس الافراط في الشعائر ritualism . وفي مقابل ذلك ، نجده يعترف بأن المظهرين السابقين ، يمثلان استجابتين فرديتين (وهما : التجديد ، والافراط في الشعائر) تجاه الموقف اللامعياري . وهنا نلاحظ وجود خلط بين مسألتين مختلفتين تماما ، وهما :
أ — مظاهر انعدام التكامل بين الأهداف الثقافية والمعايير النظامية ،
ب — الاستجابات الفردية تجاه حالة اللامعيارية . وقد أدى هذا الخلط إلى خطأ كبير يتمثل في النظر إلى التجديد بطريقتين متناقضتين تماما ، إذ تتمثل الطريقة الأولى في إعتباره مماثلا للامعيارية أو مطابقا لها (فهو عبارة عن تأكيد على الهدف وإهمال للوسيلة أو المعيار) ، بينما تتمثل الطريقة الثانية في النظر اليه باعتباره رد فعل فردي أو استجابة توافقية فردية تجاه حالة اللامعيارية في المجتمع .

٣ — صور ميرتون الشخص باعتباره سلبيا في علاقته بالانساق الثقافية ، مع أن الواقع يشير إلى عكس ذلك تماما ، فعندما تفشل هذه الانساق في إشباع الحاجات الفردية داخل بيئة معينة ، يمكن للاشخاص أن يقوموا بتعديلها ، أو تطويرها ، وأن يتخلصوا من المعتقدات التقليدية ، ومن الممارسات القديمة ، بل إن الأمر قد يصل بهم إلى الحد الذي يتمكنون عنده من تركيب أنساق إجتماعية جديدة يستطيعون داخلها من حماية أنفسهم من متطلبات النماذج الثقافية القديمة ، وضمان الدعم لمتطلبات جديدة ، وهذا هو ما يحدث بالضبط في الانحراف المنظم .

نقد الاساس المنطقى للمخطط التصنيفى

١ — إن تنميط ميرتون للاستجابات الانحرافية ، كان ينبغى أن يطبق على أى موقف يتميز بالانفصال بين الاهداف المقررة ثقافيا والفرص المتاحة، ولكنه حاول أن يعطيه مضمونا امبيريقيا محدوداً ، بواسطة استخدامه فى دراسة النتائج التى تترتب على التأكيد المبالغ فيه على هدف النجاح المادى فى المجتمع الامريكى . ولذلك جاء هذا المخطط التحليلى بسيطاً جدا ، فهو ينطوى على هدف واحد كبير ، ومدى غير محدد للطرق التى يمكن أن يتحقق بها هذا الهدف ، بالاضافة إلى أربعة توافقات انحرافية عند من عوقتهم مواقعهم فى البناء الاجتماعى عن تحقيق التطلعات المقررة ثقافيا . ولكن عند تطبيق هذا المخطط على المجتمع الامريكى ، واجه ميرتون صعوبة كبرى فى محاولة التقريب بين بساطة مخططه ، والتعقيدات الواقعية لثقافة هذا المجتمع ولبنائه الاجتماعى ، مما اضطره إلى التنازل عن بعض الافكار الهامة أو عدم الالتفات اليها ، وتحاشى اثارتها . فهو اولا ، كان مضطراً إلى تجاهل الاهداف البديلة التى يمكن أن تستخدمها جماعات كثيرة كبدائل للنجاح المالى ، وثانيا ، أنه وجه اهتماما ضئيلا إلى إمكانية وجود تفسيرات جديدة لهدف النجاح ، بواسطة الفاعلين فى الاوضاع الاجتماعية المختلفة ، وثالثا ، أنه لم يضع احتمالا للسماح بالمفارقات فى تعريف الوسائل المشروعة ، الذى يتم داخل اقسام المجتمع المختلفة . فالميسر ، والسرقة قد تعتبر طرقا مشروعة للنجاح فى بعض مجتمعات الطبقة الدنيا فى امريكا . وبذلك يكون اعضاء مثل هذه المجتمعات ، الذين يحاولون تحقيق النجاح بواسطة استخدام وسائل اجرامية ، ممتثلين أكثر منهم مجددين . ومن ثم ، فاذا كان ميرتون قد أكد على أهمية التباين البنائى داخل المجتمع الامريكى (الاختلاف فى الفرص المتاحة) فإنه فشل فى الاعتراف بوجود تباين ثقافى

داخل هذا المجتمع يكون مصاحبا للتباين البنائى . ورابعا : اغفل ميرتون فكرة أساسية وهي أن التباين لايقوم بين الفرص البنائية المشروعة فقط ، ولكن هناك تباينا فى الفرص غير المشروعة والمتاحة . ومعنى ذلك أن الاعتماد على وسائل غير مشروعة للوصول إلى أهداف عليا ، ليس ميسرا فى كل المواقف أو فى كل الاوضاع الاجتماعية ، لأن ثمة مفارقات حتى فى الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل غير المشروعة . ولذلك ، فقد يظهر الأفراد فى الطبقة الدنيا احباطهم الشديد ، ويكشفون عدم قدرتهم على استخدام الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف ، فى نفس الوقت الذى لايجدون فيه أي إمكانية لاستخدام أية وسائل غير مشروعة ، وخامسا : أنه اضطر إلى إغفال علاقة الضبط الاجتماعى بالادوار الانحرافية ، على الرغم من أهمية هذه العلاقة فى تحديد صور أخرى للاستجابة إزاء اللامعيارية قد لاتكون انحرافية. خلاصة القول أنه عندما تطبق الاطر النظرية التى تتميز بالبساطة الشديدة ، على واقع معقد ، فإن المفاهيم تميل إلى أن تكون غير محددة ، ومختلفة ، ومن ثم تتميز العلاقات بين الواقع والنظرية بالغموض الشديد .

٢ — من ابرز نقاط الضعف التى يمكن الاشارة اليها فى تنميط ميرتون ، والتى تدل على عدم دقته ، ذلك التوافق الذى اسماه « التمرد Rebellion » . فالمصطلح من الناحية النظرية ، وتبعا لتصور ميرتون ، يشير إلى رفض هدف النجاح واستبداله بقيمة أخرى ، ومع ذلك ، فقد استخدمه أيضاً بمحتواه الثورى ، فهو يقول « عندما يصبح التمرد مزمنا وحادا فى جزء جوهرى من المجتمع فإنه يوفر حينئذ الطاقة اللازمة للثورة ، تلك الطاقة التى تعيد تشكيل البناءين : الثقافى ، والمعيارى . إن مفهوم التمرد ، ينبغى أن يرتبط – تبعاً للمخطط التصنيفى ذاته – بهدف واحد فقط وبسلوك دور معين يرتبط بهذا

الهدف إرتباطاً وثيقاً . ولذلك فانه لايمكن تعميم هذا المفهوم ليغطى الجماعات الثورية ، والراديكالية دون توسيع نطاق التحليل عند ميرتون ، بطريقة أكثر تركيبا بكثير ، مما فعله هو . ولقد حدثت هذه الصورة من صور عدم الاتساق نتيجة لأن ميرتون أتحم مدلولا إمبيريقيا واسعا على مفهوم « التمرد » الذى يعتبر جزءاً من مخطط تصوري محدود .

٣ — يدعى ميرتون أن مخططه هذا ، وقد وضع كمحاولة لسد الثغرة بين المفاهيم النظرية والمادة الواقعية المتاحة . ولكن نظريته المزعومة ، فشلت في عبور هذه الثغرة . ففى الواقع أن تحليلاته ذات المدى المتوسط ، ليست أكثر من مجرد « مخطط تصنيفى » يعكس مجموعة من الخصائص المستمدة « تصنيفيا » ، وهي التى تتميز بأنها مستقاه من نموذج تصورى مثالى ideal type ، أو من تركيب عقلى a construct صنعه الباحث بذاته ، لكى يفسر ويبسط الوقائع . ومن أجل هذا ، نجده يحصر نطاق تفكيره داخل دائرة مغلقة ، وهي دائرة الأهداف الثقافية والمعايير النظامية ، مما جعله يبتعد بتحليلاته عن خصائص هامة وذات نوعية أخرى ، وهي الخصائص المستمدة « إمبيريقيا » أو التى تستخلص من الواقع الأمبيريقى ، أو من التجربة الإجتماعية ذاتها ، ومثال ذلك « القيم الاجتماعية الاستراتيجية » التى تعكس أهــداف المجتمع العليا ، فى مقابل « الوسائل الاجتماعية التكنيكية » وهي معايير إجرائية تتميز بقابليتها للتعديل والتغيير ، ولذلك فهى مرحلية .

٤ — هناك هدف إيديولوجى يكمن فى نظرية اللامعيارية عند ميرتون ، وهو محاولة تأكيد فكرة أساسية تشير إلى أن اللامعيارية حالة لا توجد فى كل أجزاء البناء الاجتماعى للمجتمع الأمريكى ، بل إنها تتمركز فى شرائح طبقية معينة ، أو مراتب دنيا فى المجتمع ، وهــو بذلك يسد الطريق أمام أي إدعاء يشير إلى أن المجتمع الأمريكى مشوه باللامعيارية .

تعقيب ووجهة نظر

من الأهمية بمكان أن أتعرض فى خاتمة هذا الفصل لتعقيب شامل يلق الضوء على الخصائص العامه للنظريات التى إشتملت عليها الفصول الثلاث الأولى، ومن خلال ذلك أقوم بتحديد الأساس الإيديولوجى للوظيفية الذى وضح فى نظرياتها عن الإنحراف بوجة خاص ، وفى كيفية ربطهـا للانحراف بمفاديم وتصورات أخرى فى علم الإجتماع ، كالنظـام ، والضبط الاجتماعى ، والتغير الاجتماعى . وقد أجملت التعقيب مصحوبا بوجهة نظر محددة فى هذا الشأن من خلال النقاط الأربع التالية :—

١ — جاءت نظريات اللامعيارية تعكس الثقافة النفعية التى تعلق أهميـة كبرى على المكسب أو الخسارة : وعلى النجاح أو الفشل،وذلك أكثر إهتمامها بالدافعية التي تشكل برنامج الفعل عندالشخص،أو بامتثال هذه الدافعية لقاعدة وضعت بصفة مسبقة ، أو لنموذج ملائم.وقد تميزت الثقافةالنفعية البورجوازية بميلها الطبيعى إلى إنعدام المعايير الأخلاقى ، أو إلى اللامعيارية ، وهذا الأمر يعتبر منبثقاً عن الطابع المميز لتأكيداتهـا الخاصـة ، فالمسألة لاتقتصر على أن الناس يهجرون القاعدة الاخلاقية فى المجتمع البورجوازى نظراً لسيطرة طابع المنافسة عليه ، ودفعه الاشخاص إلى عـدم إدراك الاساليب الملائمة أخلاقياً ، وإستخدام أية أساليب فعالة لتحقيق النجاح (حتى وإن كانت أساليب غير مشروعة) بل إنها أعمق من ذلك بكثير : ففي كل دوائر الحيـاة الاجتماعية ، يؤدي الإهتمام بما هو مفيد إلى إهتمام مسبق ومركـزى بنتائج الفعل ، ومعنى ذلك أنه يجعل الحكم الاخلاقى معلقاً على هذه النتائج . وهذه النقطة تتضح عند « ميرتون » بالذات ، فالإهتمام بمحصلات الفعـل أو عوائده يشير إلى خاصية مميزة للثقافة النفعية .

وإذا كان المفكرون النفعيون ينظرون إلى الثقافة النفعية باعتبارها «ثقافة المجتمع النمطية» فإن قضاياهم النظرية، لابد وأن تنطوى على إنعكاسات للظروف التى تميز مجتمعهم البورجوازى. ولكن، على الرغم من أن الإتجاه النفعى فى دراسة الإنحراف، أكد على النتائج، فهو لم ينطو على تأكيد مماثل على المستويات التى تقيم هذه النتائج طبقاً لها. فالاشياء تكون مفيدة فقط فى علاقتها ببعض الأهداف، وأما الهدف فى حد ذاته فلم يكن عرضة للمناقشة أو التحديد. ولذلك، تركت مسألة تحديد الأهداف، للأشخاص أنفسهم، فأصبحت الأهداف أموراً خاصة، كما أصبح الفرد هو أفضل حاكم على مصالحه الخاصة. إن السماح لكل فرد فى المجتمع أن يحقق أهدافاً من إختياره الشخصى يعنى أنه ليست هناك مستويات قيمية مشتركة أكثر أهمية من «حق» كل فرد فى تحقيق مصالحه الذاتية، كما ينطوى ذلك أيضا على إعتقاد كامن بأن هناك انسجاماً أصلياً بين مصالح الناس، واهتماماً بورجوازيا بالمنفعة. وفى هذا الصدد يعتبر إنبثاق أنماط إجتماعية إنحرافية جديدة فى المجتمع الامريكى بوجه خاص: كجماعات الهيبيز، بل والجماعات الراديكالية، واليسار الجديد ذاته — علامة على المقاومة المتجددة للقيم النفعية.

٢ — يعتبر مفهوم «اللامعيارية» مفهوماً محورياً فى التفسير الوظيفى للانحراف، وهو الذى يشير إلى فقدان القدرة على الانضباط، وإنعدام الشكل أو النموذج، وإنعدام الاخلاق. وهذا المدخل إلى دراسة السلوك الانحرافى، يختلف إختلافاً جذريا عن المدخل الماركسى الذى لا يعتبر التوترات فيه ناجمة بالضرورة عن فقدان شىء وإنما قد تنبعث من الامتثال لبعض القيم الخلاقة والجديدة، أو تكون راجعة إلى صراع بين قوى متعارضة. ولقد تميز التحليل الوظيفى للانحراف بأنه يؤكد على «الموافقة» أو «عدم الموافقة»

على الوسائل ، والأهداف المحددة ثقافيا ، ولكن أليس هنـاك إختيار ثالث يمكن أن يحدث فى هذا الصدد ؟ الواقع أنه يوجد بديل آخر يتمثل فى أن الأشخاص يمكنهم أن « يقاتلوا » وأن « يناضلوا » . فعـدم الموافقة على القيم الاجتماعية ، لايعنى نضالا إيجابياً ضـد هذه القيم التى كانت موضـع إختلاف أو رفض ، أو ينطوى على صراع فى سبيل القيم الجديدة . ولذلك، يبدو أن الصراع ، والنضال ، والمعـارضه ، هي مسائل لم تجـد لها صدى فى المخطط الوظيفى لاستجابات الأشخاص فى المجتمع . ومن الواضح تماماً أن هذه الأشكال الثلاث لايمكن إعتبارها تعكس صوراً للامتثـال فى المجتمع، وفى نفس الوقت لايمكن أن تكون عدم إمتثال . فالحـركات المنظمة التى تميل إلى تحريض الفقراء وإثارتهم على الحرب ضد الفقـر ، أو التى تعمل على تنظيم المظاهرات التى تنادى بالتغيير وبتحويل الاوضاع القائمة عن مجراها الراهن، إعتبرت — فى ظل الوظيفية — واقعة تحت نفس الاطار التصورى الذى تندرج تحته إنحرافات سلوكية معينة كإدمان المخـدرات ، والجريمة ، والجناح ، والتنظيمـات الاجرامية . ولذلك فـان نظرة الوظيفيـة إلى رواد الحركات الاجتماعية التى تنطوى على النضال والمعارضة، باعتبارهم «منحرفين» دفعتها الى عدم إدراك أية اختلافات أو فروق هامة فى طبيعة حركات المقاومة الايجابية ، ضد المجتمع فى حالته الراهنة ووضعه القائم . وقد كانت أهم فكرة تكمن فى المنظور الوظيفى : هي تلك الصورة التى صـورت الانسان الفاضل أو الخير باعتباره انسان يقوم بواجبه فى الدور الذى وجد ذاته فيه ، ويمتثل عادة لتوقعات دوره التى يتوقعها الآخرون فى المجتمع . كما ان هذا المنظور يميل دائما الى « تدعيم السلطة » فى جهـوده التى يبذلهـا من اجل وضـع المنحرفين تحت وطأة الضبط . ولذلك ، لم يكـن فى مقـدور الوظيفية ان

تتصور أن الانسان يتمكن بالفعل من تطوير ذاته الانسانية بواسطة مقاومة مستلزمات دوره الاجتماعى ، والنضال ضدها ، وضد الاشخاص الآخرين ، وأنه لايطورها بواسطة الامتثال والتعاون فقط . وفي الحقيقة أن الانسان الذى لم يسبق لهأن عرف الصراع لايمكن اعتباره انسانا أوشخصا له اعتباره، وانما يمكن النظر اليه على أنه ذيل أو زائدة . وفى هذا الصدد نجد أن الوظيفية لم تؤيد التبـاين بين الاشخاص وتمايزهم أو اختلافهم بل أكدت دائما عـلى أهمية القيم العليـا ، والاهتمام بقضية النظام الاجتماعى ، وحاجة المجتمع الملحة إلى الاتفاق والاجماع ، فعندما توصل بارسونز إلى فكرته عن كيفية تدعـيم التوازن فى العلاقات بين الاشخاص ، نظر إلى هذا التدعيم باعتباره نابعـاً من رغبة كل شخص فى أن يفعل ما يتوقعه الآخرون منه .

٣ — ان أعمق تعبير عن الاتجاه المحافظ للوظيفية ،ولأية نظرية اجتماعية، يتمثل فى افتتانها بقضية النظام الاجتماعى . والبحث فى النظام ، هو بحث عن تصغير الصراع الاجتماعى أو التحول عنه ، وهو سعى نحو قرار رسمى يوقف مثل هذه التغيرات الاجتماعية، والبحث فى النظام هو بحث فىمدى قابلية السلوك للتنبؤ ، ذلك السلوك الذى يهدده الصراع ، وتهدده القدرة الخلاقة عند الفرد ، كما أنه بحث فى ميكانيزمات التدعيم التى يمكن أن تنظم السلوك ، وهو بحث فى البناءات الاجتماعية يفترض ان أشياء معينة لابد ان ينظر اليها باعتبارها غير قابلة للتغير ، وان تعامل على هذا النحو . وهو تفضيل « للبناءات » أو لبناء الفعل الاجتماعى وليس تركيزا على « العملية » ذاتها ، ولذلك ، فإن اهتمام نظـريات الانحـــراف الوظيفية بالنظـــام الاجتماعى ، يكشف الميل الكامن نحو مقاومة أى تغير يمكن ان يهدد النظام فى حالته الراهنة ، حتى ولو كان هذا التغير مرغوبا من أجل تحقيق قيم عليـا : كالحرية ، والمساواة ،

والعدالة . كما أن المهتمين « بالنظام » يعرضون المسألة كما لو كان هناك اختيار بين النظـام أو الانحلال والفوضى . ولم يلتفتوا إلى حقيقة هامة ، وهي احتمال قيـام « نظام جديد » يعمل على اعادة توزيع فرص الحياة ، ويتميز بأنـه يختلف تماما عن النظام القائم ، في نفس الوقت الذى يتميز فيه تماما عن حالة « الانحلال » المزعومة . وإذن فإن جعل النظام الاجتماعى ، يحتل الاهتمام المحورى فى الدراسة والتفكير ، هو شاهد على وجود الاتجاه المحافظ سياسيا ، وهو ينطوى على الاهتمام بتدعيم المؤسسات الاجتماعية القائمة بالفعل والرائدة التى تقوم بتعبئة فرص الحياة وتوزيعها . ان البحث عن النظـام ، هو سعى كامن نحو تلك الميكانيزمات الاجتماعية النوعية التى تسمح « باستبقـاء » التوزيع الاساسى والقائم لفرص الحياة ، وبالتالى لاتتطلب أى تغيير فى النظم الاساسيه ، بل وتحارب هذا التغيير ، وتطعن فى شرعيته . وإذن فإن البحث عن النظام يعكس ايديولوجيه محددة ، فضلا عن أنه يثير العواطف الاجتماعية . والنظرية الاجتماعية التى تتخذ من مسألة تدعيم النظـام الاجتماعى محوراً رئيسيا لهـا ، هي نظرية ، تتلاءم ايديولوجيـا ، مع من لديهم الكثـير من الامتيازات التى يخشى عليها من الفقدان لو تغير النظـام .

٤ — لم تنظر نظريات الانحراف الوظيفية إلى الخطر الذى يمكن انـ يترتب على تقييـد الاشباع ، لأنها كانت تصب كل اهتمامها على فكـرة اساسية وهى ان الاشخاص يعيشون فى حالة امتثال للاخلاق . وكانت تميل إلى افتراض ان مثل هذا الامتثال ، يؤدى إلى الاشباع ، اكثر من ميلها إلى تبرير هـذا الافتراض او محاولة التحقق من صحته . ولم تعترف هـذه النظريات بمسألة هامة وهي ان الامتثال يعتبر نتاجا اجتماعياً ، إذا زاد عرضه اغرق السوق ، وادى إلى انخفاض ثمنه . كما ان نظريات الانحراف الوظيفية

كانت تسعى إلى تضييق الثغرة بين الامتثال في الممارسة ، وبين الاشباع ، وذلك بواسطة التأكيد على الاشباع المكتسب ، وقدرة الانسان على تحقيق الاشباع من أي شيء أو مصدر. ومعنى هذا أنها عالجت الثغرة الواضحة بين الامتثال والاشباع بواسطة ادعائها بأنه من الممكن تدريب الاشخاص — اجتماعيا — وتعويدهم على أن لا يرغبوا في أكثر مما تدرب الآخرون على منحه لهم ، وأن لا يمنحوا أقل مما تدرب الآخرون على الرغبة فيه . فالرغبة مكتسبة ، بمعنى أن طبيعتها وحدودها مسألتان تخضعان لعملية تدريب وتعليم . ولكن ليس هناك مجتمع بشرى عرفناه على مدى التاريخ ، استطاع أن ينجح في مسايرة هذا المبدأ ، ولقد تغاضت نظريات الانحراف الوظيفية عن حقيقة جوهرية ، وهي مسألة تكاليف الامتثال ، ومكافآت عدم الامتثال ، وانصب اهتمامها على مكافآت الامتثال ، وتكاليف الانحراف. فبدلا من أن تؤكد هذه النظريات على أن سعى الاشخاص نحو الاشباع يمثل مطلبا صحيا ، ومشروعا ، أكدت عكس ذلك تماما ، أى على المخاطر البالغة التى تكمن وراء المطالبة بالاشباع . وبدلا من أن تنظر إلى المخاطر الكامنة في تقييد محاولات الانسان للسعى إلى الاشباع ، أكدت ضرورة وجود مثل هذه القيود (ميكانيزمات الضبط ، وميكانيزمات مكافحة التوتر ، وأساليب العزل والمنع ، والاسبقية) . ولذلك ، فإن الانحراف كان يعكس — من وجهة نظر الوظيفية — فشلا في إحكام القيود ، وذلك بدلا من أن يعكس الفشل في الاشباع . وفي هذا الصدد يعلن العالم الوظيفي (أى عالم كان) أنه يتخذ من المجتمع — وليس الانسان — مقياسا أساسياً لافكاره ، ومن ثم ، كان ينادى بحماية المجتمع من الفشل في وضع القيود على الفرد ، أكثر من اهتمامه

بحماية الفرد من فشل المجتمع فى إشباع حاجاته المتطورة . لقد أكدت نظريات الانحراف الوظيفية أن الاستقرار الاجتماعى يستلزم استدماج القيم الاخلاقية التى تقيد تحقيق الاشباع و تعمل على ضبطه . وتجاهلت تحليل الطرق التى يمكن من خلالها أن يتدعم الاستقرار الاجتماعى بواسطة تدعيم الإشباع وتعزيزه ، إما عن طريق استحداث تكنولوجيات تزيد من الرخاء أو بواسطة تغيير الميكانيزمات التى تحدد مواقع الدخول المختلفة فى المجتمع ، أو بواسطة تحرير الانسان من القيود التى تحد من قدرته على الابتكار والتجديد والانحراف الخلاق . وفى هذه النقطة بالذات ، اختلفت الوظيفية عن الماركسية اختلافا أساسياً ، إذ تتميز الأخيرة بهدف محورى ، وهو تحرير الانسان من البناءات الاجتماعية التقليدية ، ومن بناءات الشخصية العتيقة والمهجورة ، وتمكينه من تحقيق اشباع اكبر ونمو يتزايد باستمرار .

إذن ، فانه يمكن تحديد الدعاوى الاساسية لنظريات الانحراف الوظيفية عـلى النحو التـالى :

أ — المجتمع هو نسق متكامل للفعل ، وهو أكبر من مجرد مجموع اجزائه، ولذلك فهو مختلف عن هذا المجموع .

ب — هناك ضرورة ملحة لتدعيم المؤسسات الاجتماعية القائمة ، والاعتماد على قيم : التوازن ، والتوافق ، والتعـاون .

ج — البدء بالتحليل من منطلق أساسى ، وهو الثقـافة ، باعتبارها محـدداً أساسياً للنظام وللبناء الاجتماعي ، ثم الانتقال بعد ذلك إلى موضوعات أخرى كالشخصية والتنظيم الاجتماعى .

د — التركيز على مفاهيم محـددة ، مثل : المتطلبات الوظيفية للنسق ، ومسايرة القـيم ، والامتثال للمعايير السائدة .

هـ — النظر إلى قيم المجتمع القائمة بالفعل (أو قيم الجماعة المسيطرة فيه) كمحركات أساسية أو مقاييس لتحديد مضمون الامتثال والانحراف .

و — الاهتمام بالاصلاح ، والتوسع فى أساليب الضبط الاجتماعى الفنية القائمة ، وتدعيم التكوين النظـامى الفعال لقيم النسق الاجتماعي ، والتأكـيد على ممارسة شتى أنواع الانشطة من خـلال « القنوات الشرعية » المـتاحة بالفعل فى المجتمـع .

خلاصة القول أن النظريات التى عرضت فى الفصول الثلاث الأولى تتميز بانها تنطلق من قاعدة محافظة ، انعكست بوجه خاص على تفسيراتها للبنـاء الاجتماعى ، والتنظيمات ، والضوابط ، والانحراف ، وفى تحاشيها للمجالات السياسية ولذلك عندما كانت تتعرض لموضوع سياسى ، لم تتجاسر على مس البناء القيمى الاساسى للمجتمع وانما كانت تنظر إليه كشىء مسلم به ، لا يقبل التحليل النقدى او التفحص المتعمق .

الفصل الرابع

الثقافة الفرعية والسلوك الإنحرافى

- الثقافة الفرعية للجريمة والجناح .

١ ـ تراث الانتقال الثقافى والارتباط المتمايز :

أ ـ نظرية انتقال الثقافة الفرعية .

ب ـ نظرية الارتباط المتمايز .

٢ ـ محاولات الدمج والالتقاء النظرى .

- تعقيب .

الفصل الرابع

الثقافة الفرعية والسلوك الانحرافى

الثقافة الفرعية للجريمة والجناح :

حاول هذا المنظور تفسير «السلوك الإنحرافى» بمعناه المحدودجداً وبتركيز خاص على نوعين منه ، وهما : الجريمة crime ، والجناح delinquency وذلك من حيث العوامل التى تكمن وراءه فضلاً عن عملياته ، ونتائجه ، وبالاعتماد على مدخل سيكولوجى إجتماعى وثقافى . وجدير بالذكر أن كل التفسيرات هنا تدور — أساسا — حول فكرة « الثقافة الفرعية sub - culture » .
وقبل الاشارة إلى الفروع التى تفرع اليها هذا المنظور أو أقسامه الرئيسية ، يتعين تحديد مضامين فكرة « الثقافه الفرعية » ومجالاتها المختلفه مع الاستعانة بمثال يوضح إحدى ثقافات الجناح الفرعيه ، ثم الإعتراض الذى سيق ضد إستخدام هذا المصطلح وإقتراح إستبداله بمصطلح آخر ومبررات هذا الإقتراح .

ومن بين التعريفات التى وضعت لمصطلح « الثقافه الفرعيـة » التعريف الذى يرى أنها « الكل الذى ينطوى على متغيرات ثقافية توجد فى أقسام معينة عند شعب بالذات ولا تتميز الثقافات الفرعية بسمة أو بسمتين منفصلتين ، بل إنها تشكل أنساقا ثقافية متماسكة نسبيا وتقوم كمجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل فى الثقافة القومية (١) » .

---

(1) Y. Milton Yinger, « Contra culture and sub - culture, » A S. R., October 1960, V. 25, N. 5, P. 62c

وإذا كان التعريف السابق يشير إلى الثقافة الفرعية على أنها تمثل أنساقا ثقافية شاملة ، فانما يعنى أن هناك مجالات متعددة للثقافات الفرعية فى المجتمع ، من بينها : الطبقة ، والعنصر ، والمهنة ، والاقامة ، والاقليم . ولكن يلاحظ أن هذا التعريف لايغطي كل استخدامات المصطلح فى مؤلفات علمى الاجتماع والأنثروبولوجيا ، التى يمكن تحديدها فى ثلاثة إستخدامات أساسية ، وهي :

١ — إستخدامه فى بعض المؤلفات الأنثروبولوجية ليشير إلى بعض الإتجاهات العامة التى تظهر فى كل المجتمعات. فالثقافة الفرعية تنطوى على الملامح الرئيسية للثقافة الكلية التى تسبقها فى الوجود ، فى الوقت الذى تضع الحدود لتغيرها ، ومعنى ذلك أن الثقافة الكلية هي بمثابة الإطار الذى تندرج تحته كل الثقافات الفرعية ، وهى المنوطة بوضع القواعد العامة والصيغ الشمولية ، ولكن هذا الاستخدام أصبح نادراً فى يومنا هذا وإستبعد فى معظم المؤلفات.

٢ — واستخدامه فى أغلب الأحيان للاشارة إلى النسق المعيارى لجماعات صغيرة داخل المجتمع ، للتأكيد على جوانب تختلف فيها حول مسائل معينة (كاللغة ، والقيم ، والأديان ، وأسلوب الحياة) عن المجتمع الكبير الذى تعتبر جزءاً منه .

٣ — إستخدامه للاشارة إلى مجموعة معايير منبثقة من موقف صراع بين جماعة معينة والمجتمع الكبير . وعلى ذلك ، تعتبر المعايير المنبثقة فى عصابة الجناح أو مستويات السلوك فى جماعة المراهقين بمثابة « ثقافة فرعية ».وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الاستخدام الأخير يضيف إلى البعد الثقافى ، بعداً آخر « إجتماعى سيكولوجى » ، لأن هناك إتجاهات معينة فى الشخصية: كالإحباط والقلق ، والإحساس بتناقض الدور أو غموضه ، ورد الفعل ، تكون متضمنة

في تكوين الثقافة الفرعية [1] إن الاستخدام الأخير هو الذى يهمنا فى دراسة الانحراف ، وهو المقصود عندما تذكر « نظريات الثقافة الفرعية » للجريمة والجناح ، وإن كانت هناك إعتراضات ضد استخدامه ، يساندها عدد من المبررات سنأتى على ذكرها فيما بعد .

ومن الأمثلة على الثقافات الفرعية للجناح والجريمة « ثقافة الطبقة الدنيا فى المجتمع الأمريكى التى قام «والترميلر Walter Miller » بتحديد معالمها [2].

وأدرج فى مجالها عدة مفردات مبسطة ، واعتبر كلا منها بعدا يمكن أن تندرج تحته مستويات مختلفة لنماذج السلوك البديلة التى يمكن أن يتبعها أفراد مختلفون فى ظل مواقف مختلفة . وتنطوي مضامين كل مفردة من مفردات هذه الثقافة على ما يلى :

١ — الازعاج وإثارة الاضطرابات والشغب trouble ، وهي التى تمثل فى إحدي جوانبها مواقف تؤدى إلى الاحتكاك بالسلطات أو الهيئات الرسمية لمجتمع الطبقة المتوسطة .

٢ — الخشونة والمشاكسة toughness ، وتشتمل أهم مكونات هذه المفردة على القوة الجسيمة ، وإنعدام العاطفة أو الشعور ، وعدم المبالاة بالفن والأدب والجمال والشجاعة فى مواجهة الخطر الفيزيقى .

٣ — البراعة smartness ، ويقصد بها القدرة على التفوق بالحيلة والدهاء والمكر ، والخديعة ، على شخص آخر أو مجموعة أشخاص ، وكذلك القدرة

---

(1) Ibid pp. 6:6 — 627

(2) Walter B. Miller, « Lower Class Culture as a Generating Milieu of Gang Delinquency, » N. 3; 1958. pp. 7 — 13

على التوصل إلى شيء أو كيان له قيمته : كالسلع المادية ، والمكانة الشخصية، وذلك باستخدام القدرات العقليـة .

٤ — الاثارة excitement ، فمن المعروف أن أفراد هذه الطبقـة يقومون بعدة أنشطة يغلب عليها طابع الإثارة كادمان الكحوليات ، وممارسة الموسيقى الصاخبة ، والمخالفات الجنسية .

٥ — الإيمـان بالقدر fate ، فالفرد فى الطبقة الدنيا اما أن يكون محظوظا أو غير محظوظ . وكثير من أفراد هذه الطبقة يشعرون بأن حياتهم تعتبر عرضة لمجموعة قوى تفوق سيطرتهم ، أو انهم لايملكون سوى سيطرة ضئيلة جداً نحوها وهذا الاعتقاد لايتماثل مع الإيمـان بالقوى الخارقة التى ينطوي عليها الدين المنظم رسميا ، وإنما يرتبط أكثر بمفهوم « المصير » الذى يقوم عنصر الخيـال بدور هام فى تصوراته .

٦ — الاستقلال autonomy ، يتميز الأفراد فى هذه الطبقة برغبة قوية فى الاستقلال الشخصى ، وإن كانوا يميلون إلى البقـاء فى بيئـات اجتماعيـة تتميز بقيودها الشديدة ، وتمارس نحوهم أعنف صور الضوابط الخارجية[1].

هذه هي مجموعة المفردات الأساسيه التى تميز « ثقـافة الطبقة الدنيا فى المجتمع الامريكى » كما صورها « ميـلر » ، واعتبرها الوسط الذي يخلـق جنـاح العصابات وجرائمها . فارتكاب الجرائم بواسطة أعضاء جماعات النواصى من مراهقى الطبقة الدنيا يتم ـ بصفة مباشرة ـ عند محاولة تحقيق الأهداف أو المثل التى تتعارض مـع قـيم هذا الوسط الوسط الثقافي للفاعل . إن « تراث الثقافة

---

(1) Ibid , pp. 17 –18

الفرعية للجريمة والجنـاح » هو تراث سوسيولوجى ، ينصب الاهتمام فيه على مجموعة العمليات التى ينخرط الاشخاص بواسطتها فى بيئات تعليمية إجرامية ويستعدون لأداء الادوار الاجرامية [١] ويتفرع هـذا التراث إلى فرعين أساسيين وهما : الفرع الذى يشمل نظريتى الانتقال الثقافى والارتباط المتمايز، والفرع الذى يضم محاولات الدمج والالتقـاء النظرى ، وسوف أعالج كل فرع منها على حدة مع تنـاولة بالتحليل النقدى .

(١) أثيرت صعوبة استخدام مصطلح «الثقافة الفرعية» خاصة فى دراسة الانحراف، وذلك نظراً لاعتبارين أساسيين ، أولهما ، غموض هذا المصطلح واتساع مجال تطبيقه ، وثانيهما ، إغفاله مستوى التفسير السوسيولوجى، والمستوى الاجتماعى السيكولوجى وتفاديا لهذه الصعوبة اقترح « ميلتون ينجر » استخدام مصطلح بديـل ، وهو « الثقافة المضادة أو المعاديـة contra - culture » وذلك إذا كان النسق المعيارى للثقافة المقصودة ، ينطوى عـلى عنصر الصراع مع قيم المجتمع الشامل ، وخاصة عندما يمثل هذا الصراع قضية محورية . وأضاف إلى ذلك مسألة أخرى ، وهى أنه يمكن فهم الثقافة المضادة بواسطة تركيز الانتباه على تفاعل الجماعة الصغيرة مع المجتمع الشامل ، وإن كانت مؤثرات الثقافة الفرعية ومؤثرات الثقافة المضادة تعتبر ـ من الناحية الواقعية الخالصة ـ مختلفة أو مندمجة إلى حد بعيد ، ومثال ذلك أن الجناح والمراهقة مسألتان تعكسان نفس المؤثرات . وقد وجه « ينجر » الانظار إلى إجراء آخر متصل بالتمييز بين هذين المستويين للثقافة ، يتمثل فى أن الفروض التى توجه دراسة الثقافة الفرعية ، يمكن استقاؤها من نظـرية عامة فى الثقافة تشير مثلا الى أن الثقافة تظهر كنتيجة للتنقل الثقافى ، أو لامتداد وسائل الاتصال التى تنقل الى الجماعات خلفيات ثقافية جديدة . أما الفروض المتصلة بدراسة الثقافات المضادة أو المعادية ، فيمكن استقاؤها من نظريـة سوسيولوجية أو اجتماعية سيكولوجية تهتم بتفسير السلوك الجمعى ، أو تكوين الجماعة ، أو القيم والضوابط الاجتماعيـة (yinger, op. cit. , pp 629 - 630 , 685,)

١ ـ تراث الانتقال الثقافى والارتباط المتمايز

على الرغم من أن هذا التراث يعتبر متكاملا ، مما قد يدعو إلى عدم الفصل بين فرعيه الأساسيين ، إلا أن تناول كل منها على حـدة يفيـد فى اغراض التحليل والمقارنة والنقد ، وتحديد جوانب الاسهام والاضافة التى حققتهـا النظرية اللاحقة فى النظرية السابقة من أجل سد بعض ثغراتها ، أو تنقيحها ، أو صقلهـا .

أ ـ نظرية انتقال الثقـافة الفرعية cultural tiansmission theory

أن السلوك الانحرافى ـ فى منطوق هذه النظرية ـ يتحدد بواسطة نسق فرعى للمعرفة knowledge والمعتقدات beliefs والاتجاهات attitudes التى تجعل أشكالا معينة من الانحراف ، فى مواقف معينة : ممكنة Possible أو مسموح بها permitted ، أو مقررة prescribed ، وهذه جميعا يجب أن تكون قائمة فى المحيط الثقافى للفـاعل فى بداية الامر ، ثم تتسلط عـلى الشخصية وتصبح مستدمجة داخلها ، مثلها فى ذلك مثل أية عنـاصر أخرى متصلة بالثقـافة المحيطـة (١) .

(١) صيغت أكثر قضايا نظرية الانتقال الثقافى تأثيرا ووضوحا بواسطة دارسى الجريمة والجناح الذين تتلمذوا عـلى « توماس W. I. Thomas » و « فلوريان زنانيـكى florian znaniecki » و « جورج هربرت ميـد George Herbert Mead » و « روبرت بارك Robort E. park » و « ارنست بيرجس Ernest w Burgess » وعادة مايشار الى تراثهم باعتباره « تراث مدرسة شيكاغو Chicago Tradition » فى عـلم الاجتماع الامريكى . ومن أبرز هـؤلاء التلاميذ اثنان ، : هما كليفورد شـو « Clifford Shaw » وهنرى ماكى Henry Mckay « أنظر :

(Clifford Shaw, and Henry Mc - kay, yuvenile Delinpuencyin Urban Areas, Chicago, 1942)

وقد حاولت هـذه النظرية تفسير توزيـع الجناح فى المـدن الأمريكية ، بالاعتماد على مجموعة دراسات أجريت فى مدينة شيكاغو ، كشفت عن أن المناطق ذات معدلات الجناح العالية فى هـذه المدينة ، فى الفترة ما بـين (١٩٠٠ — ١٩٠٦) هى نفس المناطق ذات المعدلات العالية ما بين (١٩١٧ — ١٩٢٣) على الرغم من أن تكوين الجماعات السلالية فى هذه المناطق ، تغير إلى حـــد كبير فى الفترتين المذكورتين . وقد سجلت هذه الدراسات واقعـة أخرى هى أن معظم أخطـاء الجناح ، ترتكب عـادة داخل جماعات صغيرة تتكون من عضوين أو ثلاثة أعضاء ، وتوصلت النظرية فى نهاية الأمر إلى أن صورتى السلوك الإنحرافى : المتمثلتين فى الجريمة والجناح ، أصبحتا بمثابة « مظـاهر تقليدية للحياة الإجتماعية » فى المناطق ذات معـدلات الجناح المرتفعـة ، وأن تقاليد الجناح « تنتقـل » عن طريق الإتصالات الشخصية والجماعيـة ، وأما الهيئات التى تقوم بنقلها فهى تتمثل فى جماعات اللعب والعصابات (١) .

ومن ناحية أخرى كشفت الدراسات الامبيريقية التى اعتمدت عليها هـذه النظرية عن أن إنحراف الأحداث « الجناح » ، والجريمة ، مظهران للسلوك الإنحرافى يميلان إلى الاقتصار على المناطق الحضرية غير المحدودة unlimited ، والتى يقاوم فيها مثل هذا السلوك ، التغيرات الديموجرافية بشدة ، فى الوقت الذى يواجه بالاستحسان من جانب الآباء ، حيث تعتبر السرقة بين الجيران ممارسة شائعة عند الأطفال والمراهقين ، ومحل مباهاة وفخر (٢) .

وقد امتدت هذه النظرية إلى وصف البناءات التعليمية للانحراف ، أى

---

(1) Ibib PP. 17, 20 — 25, 43, 45.

(2) Glifford R: Shaw, the Yack — Roller, Chicago : The university of Chicago press, 1930, pp. 13, 15 — 20.

مجموعة الطرق البديلة التى يتمكن الأشخاص بواسطتها من التوصل إلى الأهداف الإجتماعية . كما أشارت إلى أن المناطق الحضرية التى لا تتاح فيها فرصة الاحتكاك بهذه البناءات ، تتميز بانخفاض شديد فى معدلات الجريمة والجناح (بالقياس إلى المناطق المذكورة) حيث يكون من العسير جداً على أفراد كثيرين أن يضمنوا التوصل إلى خط مهنى إجرامى مستقر أو ثابت ، حتى فى حالة وجود الدوافع المباشرة إلى الفعل الاجرامى [١] .

إن فحص نظرية « الانتقال الثقافى » يتيح التوصل منها إلى مجموعة أبعاد أساسية يمكن تحديدها وتفسيرها على النحو التالى :

البعد الأول : وهو الذى يتعلق بمحددات السلوك الإنحرافى determinations of deviant B. ذلك أن حاصل المعرفة والإتجاهات هو الذى يمثل المحدد الأساسى لشكل معين من أشكال السلوك الإنحرافى ، ومعنى هذا أن نوعيتهما تتطابق تماما مع نوعية السلوك . والإستعانة « بالمعرفة » و « بالإتجاهات » هنا ، يكون بقصد التعرف على الأساليب الفنية techniques الضرورية ، والإتجاهات الاخلاقية نحو السلوك المقصود ، وتحديد مواقف معينة ، تبرر جميعا هذا النوع من السلوك أو تطالب به وتدعمه . ويتمثل البعد الثانى ، فى « وسيلة إنتقال means of transmission المعارف والمهارات الإنحرافية . وجدير بالذكر هنا أن التوصل إلى إتقان الأدوار الاجرامية أو الانخراط فى مسلك أو خط مهنى إجرامى criminal career أو جناحى ، هو أمر يتوقف على الارتباطات المستمرة والثابتة مع أشخاص آخرين يمكن للفرد أن يتعلم منهم القيم والمهارات الضرورية . أما البعد الثالث ،

---

(1) Shaw , Mac kay , Op. Cit., pp . 60 — 65 .

فهو «التدعيم الجماعي group support» ، إذ أن السلوك الإنحرافي «يعتمد» على ما يفكر فيه الآخرون من أعضاء الجماعة ، وما يقولونه ، وما يشعرون به ، وما يفعلونه . و «الإعتماد» يحمل معنى واسعاً ، فهو إعتماد معرفي cognitive ، وأخلاقي moral يتمثل في فكرة أساسية ، وهي أن معرفة الأشخاص ومعتقداتهم وقيمهم ، أو أفكارهم عما هو كائن ، وما هو ممكن ، وصائب — هي جميعاً أمور تعتمد على معرفة الآخرين ومعتقداتهم وقيمهم.[١] وهذا فضلاً عن أن الإعتماد في هذا المقام هو إعتماد على العلاقات relational ، يعكس نوعاً من الحاجة إلى : الحب ، أو الاعجاب ، أو الاحترام ، أو الحماية . وهو كذلك وأخيراً إعتماد مادي material ، يتمثل في أن نشاط الإنسان ، يستقي معناه ومدلوله من نشاط أكبر ينطوي على إسهامات عدد كبير من الاشخاص الذين يعملون في «تنظيم» متكامل يندرج تحته نموذج «التبادلية reciprocity» الذي يعني أنه عندما نريد من الآخرين أن يقوموا بأداء ما نتطلبه منهم ، يتعين علينا أن نفعل شيئاً مفيداً من أجلهم .

هذا ومن المناسب بعد تحليل الابعاد الأساسية لنظرية الانتقال الثقافي ، وتفسيرها ، أن أشير إلى أوجه الاضافات أو التعديلات أو الاختلافات وخاصه عند مقارنتها ببعض النظريات الأخرى . وهنا تقفز إلى الذهن ، نظرية

---

(١) يرتبط نوعا الاعتماد : المعرفي والاخلاقي ، بنظرية الجماعة المرجعية reference group theory التي تؤكد أن معتقدات الاشخاص وقيمهم تظل في حالة من عدم الثبات ، والغموض ، النسبية ، عندما يعجزون عن مراجعة هذه المعتقدات وتلك القيم على معتقدات (الآخرين ذوي التأثير influenced others) .

اللامعيارية التي اعتمدت في تفسير السلوك الانحرافي على نموذج للدافعية ». ينطوي على جانبين أساسيين :

١ — جانب « الفاعل » الذي يستدمج مجموعة أهداف ومعايير اجرائية معينة بعد أن يكتسبها من ثقافته .

٢ — الموقف الذي ينطوي على مجموعة ظروف ووسائل ، ويكون الانحراف حينئذ نتاج انتفاعل بين الاثنين (الفاعل والموقف) .

وفي مقابل ذلك ، تعلق نظرية الانتقال الثقافي أهمية أقل على المتغيرات الموقفية ، بينما تركز إهتماما أكبر على الفاعل (وإن كانت تعالج هذه المتغيرات الأخيرة باعتبارها حاسمة في عمليتي التعلم والنمو) . وليس معنى ذلك أن نظرية الانتقال الثقافي تماثل مع « نظرية أنواع الأشخاص Kinds of people theory » ذات الاصل الطبي النفسي والتي تميل إلى إعتبار الفعل الانحرافي محصلة « للشخصية الكلية total personality أو لبناء الخلق character structure » فقط . ورغبة في زيادة الايضاح والتحديد ، يمكن القول « بأن القضايا النظرية الاساسية التي تحتل موقعا هاما من وجهة نظر هذه النظرية ، تنصب مباشرة على عملية التعلم الثقافي cultural learning » .

وعند تقييم نظرية كهذه ، ينبغي تحديد مستوى كفاءتها المنهجية ، ومدى نجاحها في تحقيق فهم أعمق لمسألة الانحراف عامة والانحرافات الجزئية أو النوعية خاصة ، مع الاشارة إلى اسهامها النظري والمنهجي في النظرية العامة لعلم الإجتماع . ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق استعراض نقدين أساسيين وهما :

نقد منهج النظرية ، أو مستوى التحليل فيها ،

لقد أثارت نظرية الانتقال الثقافى سؤالا محوريا حاولت أن تجيب عليه ، وهو : لماذا أصبح الناس من ذلك النوع الذى يرتكب أفعالا اجرامية ؟ فى الوقت الذى كان يتعين أن يكون السؤال على النحو التالى « ما الذى يمكن قوله بصدد طبيعة الانساق المجتمعية التى تحدد أنواع الأفعال الاجرامية الواقعة داخلها ؟ وكيف تتوزع هذه الأفعال داخل الانساق ؟ ولماذا تتفاقم أنواع معينة من الجرائم فى المجتمع الأمريكى ؟ من المعروف أن هذه النظرية تعتبر نظرية سيكولوجية إجتماعية فى جوهرها ، وليست نظرية سوسيولوجية ، لأن مستوى التحليل : السيكولوجى ، والسوسيولوجى لا يختلفان من حيث أنهما يعبران عن إجابات مختلفة أو متعارضة على أسئلة بعينها ، ولكنهما يجيبان على أسئلة مختلفة تتعلق بنفس نوع السلوك . وأقصد بذلك أن المنهج السيكولوجى يهتم بتحديد المتغيرات والعمليات المتضمنة فى الدافعية الفردية إلى الإنحراف أو الامتثال وبناء نظريات محكمة عن العلاقات المتبادلة بين هذه المتغيرات. اما المنهج فى علم الإجتماع ، فهو يهتم بتحديد المتغيرات والعمليات المتضمنة فى النسق الإجتماعى الاشمل ، والتى تشكل كل المتغيرات التى يمكن أن تنطوى عليها الدافعية السيكولوجية .

نقد بناء النظرية

اعتمد بناء هذه النظرية على قضية أساسية ، هى أن « الانحراف يرجع إلى الارتباط بأشخاص منحرفين ، والاتصال بمحيط ثقافى يتميز بقيمه الانحرافية والاجرامية » . ولكنى أتساءل هنا :

ما الذى يحدث فى بداية الأمر ، هل هو الارتباط بالمنحرفين أم الانحراف؟ وأعتقد أن الاجابة الصحيحة على هـذا التساؤل يمكن أن تؤدى إلى سقوط الادعاء الاساسى لنظرية انتقـــال الثقافة . فالاشخاص يصبحون منحرفين (نتيجة لظروف مجتمعية) ثم يلفظهم المجتمع بعد ذلك ، ويعتبرهم غرباء عنه ، ثم يندفعون للبحث عن مصاحبة غيرهم من الغرباء إذا ارادوا عقـد صـلات إجتماعية مشبعة لهم . ولذلك لا تكون منطقة الجناح هي المنطقة التى تخلق هذا النوع من السلوك الانحرافى ، وتدرب سكانها عليـه ، بقدر ما هي مكان ، أو نقطة تجمع للاشخاص الذين تورطوا بالفعل فى أفعال انحرافية . وإذن ، تصبح عـلاقة « السببية » بـين « الانحراف » و « الارتباط بالمنحرفـين » الآخرين كما صورتها هذه النظرية — غير صحيحة على الاطلاق .

ب ـ نظرية الارتباط المتمايز [١] Differential association theory

هى محاولة بارزة لصياغة نظرية تكاملية فى السلوك الاجرامى يلخصهـا سوذرلاند (مؤسسها) فى هذه العبارة «يصبح الشخص جانحا بسبب توصله

---

(١) إن نظرية « ادوين سوذرلانـد Edwin H . Sutherland » هـذه تشبه نظرية « شو » و « ماكى » فى انها تحمل طابع « مدرسة شيكاغو » . وهى تمثل محاولة منظمة وطموحة لصياغة نظرية عامة فى السلوك الاجرامى ، من خلال استخدام مصطلحـات الانتقال الثقافى . وقد عرض « سوذرلاند » هـذه النظرية لاول مرة فى كتابه التعليمى « مبادىء علم الجريمة » عام ١٩٣٩، ثم قام بتعديلها مرة أخرى عام ١٩٤٧ . وأخيرا عدلت النظرية بواسطة تلميذه وزميله « دونالدكريسى » ١٩٦٩ .

(Edwin E Suthharlend R. Cressey. Principles of Criminology, 6 th ed. Chicago : Iijpincott, 1960 ,)

إلى تعريفات أو تحديدات ملائمة لمخالفة القانون (١) . ويشير في موقع آخر من النظرية إلى أن المحددات المباشرة للسلوك الاجرامى تعتبر كامنه في « مركب الموقف والشخص person - situation complex » ، وأن الموقف الموضوعى يحمل أهمية بالنسبة للجريمة بقدر ما يتمكن من توفير فرصة للفعل الاجرامى ، علما بأن تحديد ملاءمة الموقف ، أمر يتوقف على الشخص المتضمن فيه . وفوق ذلك ، فان الاحداث المتضمنة في « مركب الموقف والشخص » أثناء وقوع الجريمة لا يمكن فصلها عن الخبرات السابقة في حياة المجرم ، ولا يحدث الفعل الاجرامى إلا إذا وجد الموقف الملائم له كما يحدده الشخص ذاته . وإذن فالموقف مرتبط بالشخص ، لأن موقفا معينا ربما يؤدى إلى إرتكاب شخص معين لجريمة ما ، ولكنه لا يؤدى بآخر إلى ذات الفعل .

وأما العملية التى تؤدى إلى توريط الشخص في سلوك اجرامى ، فقد صاغها « سوذرلاند » في مجموعة قضايا أو دعاوى أساسية ، وهى :

١ — يكتسب السلوك الاجرامى عن طريق التعلم ، فهو ليس فطريا ، ومعنى ذلك أن الشخص الذى لم يتدرب على الجريمة لايمكن أن يرتكب فعلا اجراميا .

٢ — ويكتسب السلوك الاجرامى عن طريق التعلم المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص « عملية » إتصال مباشر ، تتميز بأنها لفظية في معظم جوانبها ، في نفس الوقت الذى تنطوى فيه على « الاتصال عن طريق الاشارة » .

٣ — يحدث الجزء الاكبر من عملية تعلم السلوك الاجرامى داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصيه قائمة على المودة . ومعنى ذلك أن هيئات

---

(1) E H Sutherland, Principles of Criminology, N Y., lidpincott, 1947. chaq 13 .

الاتصال غير الشخصية ، كالصحافة والسينما ، لا تلعب دورا هاما فى خلق السلوك الاجرامى .

٤ — تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامى شيئين محوريين ، وهما : أ — الوسائل الفنية لإرتكاب الجريمة ، ب — توجيه محدد للدوافع ، والحوافز ، والمبررات ، والإتجاهات .

٥ — يكتسب التوجيه المحدد للدوافع والحوافز ، من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة .

٦ — يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة ، وهي تفوق التحديدات والتعريفات الأخرى التى تجعل مخالفة القانون مسألة غير ملائمة . وهذا هو مبدأ « الإرتباط المتمايز» الذى يشير إلى الإرتباطات الاجرامية وغير الإجرامية فى نفس الوقت ، فعندما يصبح الشخص مجرما، يكون ذلك راجعا إلى إتصالاته بالنماذج الإجرامية ، وعزلته عن النماذج غير الإجرامية .

٧ — يمكن للارتباطات المتمايزة أن تتفاوت من حيث : التكرار frequency والأولية priority ، والكثافة intensity ، وهذا يعنى أن الارتباطات بالسلوك الإجرامى وبالسلوك غير الإجرامى تتفاوت فى هذه النواحى .

٨ — تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامى عن طريق الارتباط بنماذج إجرامية وغير إجرامية ، جميع الميكانيزمات التى توجد فى أى نوع آخر من التعلم . وإذن فتعلم السلوك الإجرامى ليس قاصراً على عملية واحدة هي التقليد كما ترى بعض وجهات النظر الأخرى .

٩ — إذا كان السلوك الإجرامى يمثل تعبيرا عن حاجات وقيم عامة، فإنه لا يمكن تفسيره من خلالها ، لأن السلوك غير الإجرامى هو تعبير عن نفس هذه الحاجات والقيم . ولذلك ، فإن المحاولات التى بذلت من جانب معظم الباحثين لتفسير السلوك الإجرامى عن طريق اللجوء إلى الدوافع والقيم العامة والمبادىء الشائعة كمبدأ السعادة ، والحصول على مكانة إجتماعية ، ودوافع الحصول على المال ، والإحباط ، يجب النظر اليها باعتبارها خاطئة ولا معنى لها طالما أنها تفسر السلوك القانونى بنفس الأسلوب الذى تفسر به لسلوك الإجرامى [١] .

وقد طورت « نظرية الإرتباط المتمايز » بعد أن أطلق عليها « دونالد كريسى » إسم « مبدأ الصراع القيمى » متحاشياً إطلاق مصطلح « النظرية » عليها نظرا لعدم توافر شروط النظرية العلمية فيها . ويدعى هذا المبدأ أن معدلات الجريمة العالية توجد فى مجتمعات وجماعات ، تتميز بظروف معينة تؤدى إلى تطوير ثقافات فرعية إجرامية كما أنه يخلع معنى على الفارقات فى معدلات الجريمة عن طريق الإشارة إلى وجود إختلافات فى درجة إشتراك الجماعات والأفراد فى هذا الصراع المعيارى . [٢]

ويتمثل المجال الواقعى لهذه النظرية (أو البحوث التطبيقية التى إعتمدت عليها) فى مجموعة دراسات عن الأحداث الجانحين ، والأطفال المشردين فى المنطقة المحيطة « بلوس إنجيلوس » ، حاول « سوذرلاند » من خلالها ، تفسير إنخراط هؤلاء فى الجناح والتشرد ، وإستمرارهم فى هذا السلوك ، وتقدمهم الملحوظ فيه كلما طالت مدة إقامتهم فى هذه المنطقة، وكذلك اعتمدت النظرية

---

(1) E. H. Sutherland and D. Cressey, Criminology, lipincott Company, 1970, pp. 75 — 77.

(2) Ibid , pp 89 — 90.

على مجموعة دراسات قامت على المقـارنة بين بعض المناطق الريفيـة والحضرية بأمريكا ، من أجل التوصل إلى تفسير سبب إرتفاع معدل الجريمة فى المدينة بالقياس إلى الريف . وسبب إرتفاعه عند الذكور بالقياس إلى الاناث، وثبات هذا المعدل أو إنخفاضه فى فترات الكساد . (١)

هـذا ، وتتميز نظرية الارتبـاط المتمايز بمجموعـة أبعـاد يمكن تحديدها باختصار على النحو التالي :

١ — بعد التعلم من خلال عملية الإتصال بأشخاص آخرين داخل إطـار جماعات صغيرة .

٢ — التوجيه الخـاص للدوافـع والبواعث ، الذى يستقي من تعريفـات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة .

٣ — المفارقة بين الارتباطات من حيث تكرارها، وإستمرارها، وأولويتها وكثافتها .

لذلك يبدو واضحا أن هذه النظرية حاولت تفسير ثلاثة جوانب أساسية وهي : ماهو الارتباط ؟ والارتباط بماذا ؟ وكيف يكون الارتباط متمايزاً ؟ وأن إهتمامها المحورى ، والذى يميزها عن « نظرية إنتقال الثقافة الفرعية » قد تبلور فى شكل مجموعة قضايا تحدد المتغيرات الأساسية التى تعتبر متضمنة — فى أغلب الأحـوال — فى تعلم الجريمـة ، وهي قضـايا قابلة للتطبيق على مقولة السلوك الاجرامى برمتها وبلا أية إستثناءات ،وحتى إن وجدت ظروف أخرى تتدخل فى هذا المثال الخاص للجريمة أو فى غيره ، فان التدخل يتم من خلال

(1) Ibid , p. 88.

تأثيرها على المتغيرات التى حددتها النظرية .

هذا ويقوم نقد هذه النظرية على خطوتين ، فتنقد الأولى مضمون النظرية ذاته، أى تتولى نقد النظرية من منطق النظرية ، وسأستعين فى ذلك بعديد من الإنتقادات التى وجهها بعض العلماء والباحثين فى ميدان علم الاجتماع وإقتراحاتهم بشأن تعديل هذا المضمون ، أو إضافاتهم اليه . وتنقد الثانية منطق النظرية ، الذى يمس محورين أساسيين وهما : (١) المنهج (٢) البناء النظري ، وأشير هنا إلى أن الاتجاه العام لنظرية « الارتباط المتمايز » لايختلف عن إتجاه نظرية « الانتقال الثقافى » من حيث المنهج ، والبناء النظرى . ولذلك فان النقد الذى سبق أن وجه إلى النظرية الأولى ، ينسحب على النظرية الأخيرة [١] .

وقد وجه عدد من العلماء والباحثين فى ميدان علم الاجتماع الجنائى مجموعة إنتقادات لنظرية «الارتباط المتمايز» وإقترح بعضهم إضافات اليها أو تعديلات عليها ، ومن أهم هذه الانتقادات ما يلى :

١ — أن هذه النظرية أغفلت، أو ربما أسقطت من إعتبارها مسألة هامة، وهي الارادة الحرة ، إذ يكمن وراءها إدعاء كامن بأن الارتباط بالنماذج الاجرامية ، يعتبر نتيجة للانقياد ، ولعدم قدرة الشخص على التحكم فى أفعاله، وفى طبيعة إرتباطه مع الآخرين [٢] .

٢ — أنها لم تنطو على قضية واحدة متقنة تصور العملية التى تحول الشخص إلى مجرم ، وإنما إكتفت بالاشارة إلى أن المجرم أصبح كذلك لأنه إرتبط

---

(١) ورد نقد نظرية الثقافة الفرعية فى صفحة سابقة من هذا الفصل ، ولذلك لم أجد داع لتكراره هنا

(2) Ibid., p. 78.

بنماذج إجرامية ، وإذن فقد أغفلت تفسير « مصدر » الجريمة . (١)

٣ — إنها نظرية تفسر سلوك الجناح عند كثيرين من الأحداث، ولكنها لاتفسر سبب عدم تورط بعض الأفراد الذين يجرون « إتصالات » واسعة ، وإحتكاك مركز ، بالمعايير الاجرامية ، وبالأشخاص الذين يقدمون على السلوك الاجرامى ، فى الجناح أو الجريمة . (٢)

٤ — أن التعلم المتمايز للجريمة ، يعد مسألة أكثر تركيبا وتعقيداً مما تصوره « سوذرلاند » عن مفهوم الارتباط المتمايز الذى لم يحدد معناه تحديداً دقيقا فى النظرية . وفى هذا الصدد اقترح « دونالد كريسى » تعديلا لهذه النظرية عن طريق إحلال مفهوم آخر عن العملية التى يتم بواسطتها تعلم الإجرام ، محل مفهوم التمايز فى كم وكيف الاحتكاكات بالسلوك الإجرامى . فذهب إلى أن « البحث عن الفروق بين المصطلحات والألفاظ النمطية التى يستخدمها المجرمون وغير المجرمين فى مواقف معينة ، قد يكشف عن أن وجود تسميات لفظية مكتسبة عن طريق التعلم ، أو عدم وجودها ، فى مواقف معينة ، هو الذى يحدد إجرام شخص معين أو عدم إجرامه (٣) . ولكن هذا المفهوم الأخير عن الإجرام ، يعتبر سطحيا للغاية لأن المسألة ليست مسألة ألفاظ

---

(1) Ibid., p 78.

(2) Daniel Glaser, « Criminality Theories and Behavioral Images; » A. J. S., Vol. 61., N. 5, March. p. 435.

(3) Donald R. Cressey, « Application and verification of the Differential Association pheory », Journal of Criminal law, criminology, and policescience, XL, III; May, June, 1952, pp. 45 — 46.

أو تسميات وأنما تتمثل أساسا فى تحديد : حقيقة « الارتباط » ، وعوامله المتعددة ، وعملياته ونتائجه على المجتمع سواء فى المدى القصير أو الطويل ، وهذا مالم يحاول أحد من العلماء أو الباحثين فى علم الإجتماع الجنائى ، أو القانون الجنائى ، أو علم الجريمة ، أن يحققه .

إن مجموعة الانتقادات السابقة ، تنطوى على ادعاء كامن بأن نظرية « الارتباط المتمايز » يتعين عليها أن تختار بين بديلين : **الأول** ، هو أن تقوم بمراجعة مضمونها من أساسه مرة أخرى . **والثانى** ، أن تقتصر على مستو محدود من الإجرام ، أضيق بكثير مما تصوره « سوذرلاند » وتلاميذه [1] .

---

(٢) عمل « دانيال جلازر » على إعادة صياغة لنظرية « سوذرلاند » من خلال ما أسماه بنظرية التوحد المتمايز differential identification theory حيث يشير « التوحد » هنا إلى « اختيار الآخر، الذى نقيس على منظوره سلوكنا الخاص » فالتوحد الاجرامى يمكن أن يحدث خلال تجربة مباشرة فى جماعات عضوية الجناح أو باستدماج أدوار إجرامية عرضت فى وسائل الاعلام ، وقد يكون هذا التوحد بمثابة رد فعل سلبى للقوى المعارضة للجريمة . ويتمثل جوهر نظرية التوحد المتمايز فى أن الشخص يرتكب سلوكا إجراميا ، بقدر ما يتوحد مع أشخاص آخرين — واقعيين أو متخيلين — يحظى هذا السلوك بموافقتهم وتأييدهم وتركز هذه النظرية من جهة أخرى على « التفاعل » الذى يتم فيه « اختيار النماذج models » بما فى ذلك تفاعل الفرد مع ذاته عند تبرير سلوكه ، وهذا التركيز على التفاعل ربما يجعل نظرية « التوحد » أكثر شمولية من نظرية « الارتباط » لأنها تنطوى على جوانب متعددة : كملاءمة الظروف الاقتصادية ، والاحباط المسبق والسلوك المكتسب ، والمشاركة الجماعية ، ومختلف خصائص الحياة الفردية التى تسهم فى كل حالة فردية من حالات الإجرام ، كما أن هذه الجوانب المتعددة تستقى أهميتها من مبلغ تأثيرها على « اختيار الآخر » الذى ينظر الفرد إلى إلى سلوكه الخاص من منظوره . (Daniel Glaser, op. cit , p. 440)

٢ ـ محاولات الدمج والالتقاء النظرى

لقد بذلت في هذا الصدد عدة محاولات على المستويين : النظرى والبحثى تستهدف سد بعض الثغرات التى لوحظ وجودها فى النظريات السابقة ، أو عقد إلتقـاء نظرى بين إتجاهات مختلفة ، أودمج بعض النظريات للتوصل إلى نظرية تفسر فئة أكبر من السلوك ، وتتميز فى نفس الوقت بإطار أكثر شمولا (١) . ومع أنه من المفيد أحيانا تقديم استعراض تحليلى لكل ذلك طلبـا لمزيد من العمق والقـاءاً لمزيد من الضوء على جوانب القصور فى نظريات عـديدة فى مجال عـلم الإجتماع الجنائى إلا أننى وجدت ، إتفـاقا مع أهداف هذا الكتاب، أن اقتصر على إبراز محاولتين :

المحاولة الاولى : تقوم على إدخال فكرة « البنـاء الإجتماعى ومضمون الثقافة الفرعيـة » وتمثل دراسة كوهين « Cohen » عن « الفتيـان الجانحـين » خطوة نحو دمج اتجاهات نظرية مختلفة حين وضع يده على الفشل أو القصور فى نظرية « الانتقال الثقـافى » وحاول الإجابة على تساؤلات أساسية ، وهي : لـماذا كانت هناك ثقافة جناح تنتقل ؟ ولماذا كان لها هـذا المضمون الذي اتخذته ؟ ولماذا توزعت على هذا النحو ؟ ووضع كوهين « بدايات نظرية فى كيفية وجود ثقافات فرعية ثم طبقها على ثقافة الجناح ، فذهب إلى أن بناء النسق الإجتماعى الشامل ، وثقافته ، وتنظيمه الإجتماعى ، هي كلها امور هامة قد تواجه الاشخاص فى كل وضع داخل النسق ، بمشكلات توافق متميزة ، وتمدهم بوسائل لمعالجتها . ولكن عندما تكون وسائل المعالجة غير كافية داخل

(١) حتى هذه المحاولات التى تتميز بالدمج بين نظريات أخرى ، تعتبر نظريات صغرى داخله ضمن منظور السلوك الانحرافى ، ولذلك فان كل خصائص هذا المنظور تنسحب عليها .

إطار المعايير النظامية ، أو تكون فرصة شاغلى هذه الاوضاع ، فى الحصول على وسائل معينــة ؛ ضئيلة أو محدودة ، فإنهم يميلون إلى رفض الجوانب الثقافية التى تسهم فى خلق المشكلات ، أو فى وضع الحواجز التي تحـول دون حل المشكلات القائمة . ويستبدلون هذه الجوانب الثقافية بجوانب أخرى يتمكنون من تطبيقها ، ومن الامتثال لها ، وهذه هي معايير الثقافة الفرعيــة للجناح ، التي قد تسمح بأداء سلوك يخالف معايير المجتمع التقليدية ، أو تطالب به . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن الحـل الملائم لهـذه المشكلات يجب أن يتميز بتدعيم إيجابى من جانب الموضوعات المرجعية للمرء وهو يتطلب استجابة جمعية تنطوى على « توصل » عدد كبير من الاشخاص إلى « فئة » جـديدة من المعايير التى يتمكن من تطبيقها كل تجاه الآخر من أجل تحقيق التفاهم المشترك ، والتحرك نحو أهداف واحدة ، وتكوين ثقـافة فرعية انحرافية [1]

وإذن ، فان نظرية كوهين تنطوي على فكرتين أساسيتين ، وهما : وجود مصـدر للانحراف فى المجتمع ذاته (وهذه الفكـرة منبثقة من اللامعيـارية) ووجود عنصر التدعيم الجماعى للسلوك الانحرافى ، فى ثقافات فرعية متعددة (وهي فكرة مستقاه من تراث الثقافة الفرعية) .

المحاولة الثانية : وتقوم على إبراز فكرة الوسائل غير المشروعة ، وتمايز الفرص المتـاحة . وقد حاول « ريتشارد كلاوارد » أن يعيد صياغة نظرية

---

(1) Abbert K. Cohen, Deviance and control, prentice Hall of India private limited, New Delhi, 1970, p. 107; Delinquent Boys, the culture of the Gang, Glencoe, III, The Free Press, 1955, p. 65; A. K. Cohen, and James F. Short, research in Delinquent subcultures, J.S. I., Vol. 14, No. 3, 1958. pp. 34 — 36.

ميرتون فى اللامعيارية ، فأضاف إلى فكرته عن « السلوك الإنحرافى كمحصلة للمفارقات فى التوصل إلى الأهداف المجتمعية ، بواسطة وسائل نظامية ومشروعة » فكرة أخرى عن « المفـــارقات فى الحصول على الوسائل غير المشروعة » أو فى استخدامها [1] . وهذه الفرصة غير المشروعة ، تقوم بدور هام فى توزيع صور التوافق الانحرافية . فالطبقات الإجتماعية المختلفة ، تعطى فرصا متباينة لإكتساب الادوار الانحرافية من خلال دفع عملية الوصول إلى الثقـافات الفرعية الانحرافية ، أو تعويقها ، وتحديد فرصة القيـام بهذه الادوار بعـد اكتسابها . وهنا يشير « كلاوارد » إلى أنه يتعين أن نضـع فى اعتبارنا شيئين عندما نستخدم مفهوم « الوسائل » سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ، وهما : وجود بيئـات تعليمية أو اوساط ملائمـة لإكتساب القيم والمهـارات المتصلة بدور معين ، ومدى وجود فرص للقيام بالدور بعد أن أعد الشخص له بالفعل . ومعنى ذلك أن مصطلح « الوسائل » ينطوى على اشارة إلى : بناء عملية التعلم ، وبنـاء الفرصه فى نفس الوقت .

هناك إذن إمكانية لإستكمال تراث « اللامعيـارية » عند ميرتون بتراث الثقـافات الفرعية ، طالما أن الاثنين وجها إلى مظهرين مختلفين لمشكلة واحدة ، وهي « الاختلاف فى الحصول على الفرصة » . فاللامعيارية تركز على « الفرصة المشروعة » بينما ينصب اهتمام الثقافات الفرعية على « الفرصة غير

(1) Richard, A. Cloward. Licyd E. Oblin, Delinquency and opportunity : A. theory of Delinquent Gangs, The Free Press, N. Y., 1960, p. 150. R. Cloward, « Illegitimate means, Aoomie, and Eeviant Behavior », A. S. R , XXIV, Appril 1959, pp. 566 — 567, 571,

المشروعة » . ومهما كان الرأى فى قيمة هذه النظريات إلا أنها عملت على إبراز جانب من جوانب الإرتباط بين علمى : الإجتماع ، والنفس الإجتماعى من خلال الاستعانة بمجموعة ميكانيزمات إجتماعية سيكوجية لتفسير الانحراف : كميكانيزم الدفاع ، وميكانيزم التعويض ، والتكوين العكسى ، التى تشمل عليها مضامين الثقافات الفرعية للجريمة والجناح . وعلاوة على ذلك ، فقد استعانت نظرية «الإرتباط المتمايز» عند « سوذرلاند » بنظرية التعلم الإجتماعى ، مع إضافة بعض الأفكار عن كيفية تعلم الأساليب الفنية الإجرامية . ومن ثم ، فإنه يمكن النظر إلى نظريات الثقافة الفرعية باعتبارها نقطة إلتقاء لمجموعتين من وجهات النظر : إحداها سوسيولوجية ، والأخرى سيكولوجية . وجدير بالذكر أنه إذا كانت هذه النظريات الفرعية قد استعانت بعدد من العوامل الايكولوجية فى تفسير بعض صور جناح المراهقين وجرائم العصابات فى منطقة شيكاغو ، والمناطق المحيطة بها — فإنها تكون قد اسهمت فى تدعيم بعض مضامين المدخل الايكولوجى إلى دراسة المجتمع . ومع ذلك كله فقد كان دور محاولات الدمج ، محدوداً ، مثله مثل دور كل النظريات التى أدرجت تحت منظور السلوك الانحرافى ، وركزت اهتمامها على تفسير نماذج معينة من السلوك الإجرامى أو الجناح . وكذلك الحال بالنسبة لأطرها التصورية ، التى كانت محدودة جداً ، لأنها حصرت نفسها فى : تحرى انتقال الثقافة الفرعية ، وتعلم أساليب الفعل الإجرامى ، وبيان تمايز الفرص غير المشروعة للانحراف .

تعقيب

الواقع أن جميع النظريات التى عرضت حتى الآن فى هذا الفصل ، قد عجزت عن الإجابة على مجموعة تساؤلات هامة ، وهي : لماذا كانت هناك ثقافة جناح فرعية ، ومعايير إجرامية ، يتناقلها المراهقين ، أو يكتسبونها ،

ولماذا تخلى هؤلاء الذين يستدمجون معايير الثقافة الفرعية ، والسلوك الإجرامي عن كثير من القيم التي يدعو إليها مجتمع الراشدين ؟ وإذا كان إستدماج مضامين ثقافة الجناح يمثل أحد « الوسائل الهروبية » أو ميكانيزمات الهروب السيكولوجية « فمم يهرب الفتيان الجانحون ؟ ولماذا يهربون وماهي المعوقات التي حالت بينهم وبين مواجهة مايهربون منه ؟

إن انطلاق هذه النظريات من منظور « محافظ » جعل من التقاليد السائدة وقيم الطبقة المتوسطة في المجتمع الامريكي ، أسسا للحكم على السلوك ، الأمر الذي حال بينها وبين الإجابة على التساؤلات السابقة ، والتغاضي عن أو إغفال مجموعة إحتمالات هامة ، ذلك أنه من المحتمل أن تكون قيم الطبقة المتوسطة ذاتها ، غير ملائمة للوفاء بحاجات الفتيان والشبان في المجتمع الأمريكي . ومن الجائز أن يكون من انحرفوا قد اغتربوا عن المجتمع لأنه لم يتح لهم ملائمة للحياة والنمو والتقدم ، أو أن يكون الشباب الذي انتهى إلى التمزق الذي يزداد يوما بعد آخر ، في حالة شعور واع بالاغتراب عن الإمكانيات ، واحساس عميق بالضياع أو بالاستغلال . لهذا فإنني اعتقد أن مجال التحليل في نظريات السلوك الإنحرافي ، لو أنه اتسع للاشارة إلى هذه المسائل ووضعها في الاعتبار لاختلف منظورة كلية ، واصبح يمثل نظريات وقضايا أخرى متصلة : بالمجتمع والتنظيم ، والإدارة ، والسياسة ، والإقتصاد والطبقة ، إلا أن ذلك كان سيؤدي إلى تغيير استراتيجي في « ايديولوجيته » وهذا موقف يتحاشاه معظم علماء الإجتماع الامريكيين ، إن لم يكن جميعهم ، فهم بهذا لايلمسون إلا قشور المجتمع ولايغوصون في الاعماق .

الفصل الخامس

الانحراف ورد الفعل المجتمعى

- تعريف .
- نظرية الانحراف الثانوى والضبط الاجتماعى .
- نظرية التجريح .
- نظرية التسوية الانحرافية .
- تعقيب ووجهة نظر .

الفصل الخامس

الانحراف ورد الفعل المجتمعى(*)

تعريف

ذلك هو المنظور الذى يحاول أن يفسر الاستجابات المجتمعية تجاه الانحراف الأولى ، وتأثيرها فى تشكيل الإنحراف الثانوى (الإحترافى) . والإستجابات المجتمعيه ، هي ردود الفعل الرسمية ، التي تتميز بالعقاب ، أو الإصلاح أو التجريم أو التجريح . وجدير بالذكر أن الانحراف الأولى عبارة عن سلوك يظهر أو يتم نتيجة لسبب أو آخر من الأسباب الآتية :

١ — قد ينتمى الشخص إلى جماعة أقلية أو ثقافيه فرعية تؤدى قيمها وطرقها فى السلوك إلى إنتهاك قواعد الجماعة المسيطرة .

٢ — أو قد تكون لدى الشخص مسئوليات متصارعة ، يترتب عليها أن يؤدى الأداء الجيد لأحدها ، إلى إنتهاك حدود أدوار أخرى .

٣ — أو قد ينتهك الشخص القاعدة لأهداف شخصية عنده .

٤ — أو قد لا يكون الفاعل على علم تام بالقواعد فينتهكها بدون نية

(*) إن « رد الفعل المجتمعى » مصطلح عام يلخص ردود الفعل التعبيرية للآخرين (الاستنكار الأخلاقى) تجاه الانحراف ، والفعل الموجه نحو ضبطه ، كما يشير رد الفعل المجتمعى بمعناه الواسع ، إلى ظاهرة متناقضة فى ظاهرها توجد فى كل المجتمعات ، وتعمل على « تدعيم » أو « عقاب » الأفعال التى تصنف باعتبارها انحرافية ، وتحدد فئات الأشخاص الذين يعرفون بصفتهم غير أخلاقيين ، أو مجرمين أو غير قادرين على تحمل المسئولية .

مسبقة (١).

إن هذا المنظور لا يهتم بالخصائص الاجتماعية والشخصية للفاعل، إلا بقدر تأثيرها على إستجابة الآخرين لفعل الانحراف الاولى . ولذلك لا يهتم أصحابه إذا كانت خاصية مجتمعية معينة، ترتبط باحتمال إرتكاب الفرد لفعل إنحرافى، بل يركز على ما إذا كانت هذه الخاصية تيسر قدرة الفرد على تحاشى تطبيق الصفة الانحرافية » عليه، أو تعوقها. (٢) ولعل أهم خطوة فى تطور نموذج ثابت للسلوك الانحرافى، تتمثل — حسب ما يرى هذا المنظور — فى تجربة القبض على المتهم، وتسميته منحرفا على نطاق واسع . كما يعتبر قرار المجتمع بتوقيع الجزاءات ضد الفرد، شعيرة صارمة من « شعائر الانتقال Rites de passage » تحركه خارج نطاق وضعه السوى فى المجتمع، وتوجهه إلى دور إنحرافى متميز، لأنها غير قابلة للالغاء أو النسخ، وطالما وصف الأشخاص بأنهم منحرفون، يزج بهم إلى جماعة منحرفة (وغالبا ما يتم ذلك عن طريق وضعهم فى مؤسسة عقابية أو إصلاحية) تشترك فى ردفعل واحد،

---

(١) يلاحظ أن منظور « رد الفعل المجتمعى » لم يهتم بالانحراف الأولى، ولم يحاول أن يجد له تفسيرا، وإنما أشار اليه باعتباره الشرارة الأولى التى يؤدى اشتعالها الى إستجابات مجتمعية تؤدى فى معظم الأحيان إلى مضاعفة الانحراف واتخاذه شكلا احترافيا، بعد أن يصبح من المستحيل على الفرد أن يتخلص من « الصفات » الانحرافية و « الوصمات » التى الصقت به .

(٢) تنصب القضية الأساسية فى هذا الصدد، على أن الأشخاص الذين يعيشون على هامش المجتمع وخاصة الذين يتميزون بأنهم الأقل « قوة » و « دخلا » هم الأقل قدرة على مقاومة الصفة الانحرافية، والأكثر ميلا إلى أن يضعهم الآخرين فى دور انحرافى .

ومصير مشترك ، وتواجه ذات المشكلات ، كما تتميز عضويتهـا بأنها تنطوي على هوية إنحرافية ، وتؤدى إلى تبرير لأوضاعها. وفى هذه الحالة ، لا يكتسب الشخص مكانه بنظى فقط ، وإنما يقوم بتطوير وجهة نظره إلى العالم الإنحرافى بما يشمله من معرفة ومهارات ، ويعمل على تكوين « تصـور ذاتى » يقوم على الصورة الذهنية التى أدركها من خلال أفعال الآخرين نحوه .

وبناء على ذلك ، يتميز هذا المنظور بعدة خصائص أساسية وهى :

١ — أنه نظر إلى « ردود الفعل المجتمعية » باعتبارهـا تمثل قضيـة « مشكلة problematic » أو مسألة جديرة بالبحث والدراسة ، بينما كانت النظريات الأخرى ، تنظر اليها على أنهـا « معطى a given » لايحتـاج إلى تفسير أو بحث . (١)

٢ — أنه نظر إلى الإنحراف باعتباره خاصية « تخلع » على بعض أشكال السلوك أو العمليات بواسطة الجمهور الذى يشاهدهـا بطريق مبـاشر أو غير مبـاشر .

٣ — ميز بين الأفعال بواسطة الرجوع إلى خاصية « رد الفعل » نحوها ، ولذلك فان وجود أية خاصية مشتركة بين الأفعال أو القائمين بالفعل (غير رد

---

(١) المقصود بالنظريات الأخرى هنا نظرية اللامعيارية والثقافة الفرعية . وذلك باستثناء : نظرية ميرتون التى اشتملت على إشارة إلى « وجود افتقار شديد إلى تصنيف منظم لاستجابات الأعضاء التقليديين أو الممتثلين فى الجماعة نحو السلوك الانحرافى » . ونظـرية كوهين التى أشارت الى « أنه ينبغى على علم اجتماع السلوك الانحـرافى أن يـكتشف طـرقا لصيـاغة الاستجابات نحو السلوك الانحرافى من وجهة نظر ملاءمتها لخلق السلوك الانحرافى ، أو العمل على تلاشيه ، ولذلك تعتبر هذه الإشارات بمثابة مصادر الهام لهذا المنظور .

الفعل) لايكون جديراً بتحديد الإنحراف وتفسيره

٤ — إنه ينطوى على محو للفكرة التى تشير إلى أن بعض الأفعال يعتبر إنحرافيا فى كل المجتمعات ، وأن الأفعال الإنحرافية أفعالا « ضارة » أو « شاذة » فى حد ذاتها وهنا نلاحظ تأكيدا مبالغاً فيه على مسألة « النسبية ».

إن الطابع المميز لمنظور « رد الفعل المجتمعى » لايتمثل فى أنه يقدم نظرية فى السلوك الإنحرافى ، فى مقابل « النظرية القائمة على المعايير » أو يقدم نظرية فى أنساق السلوك الإنحرافى ، وإنما يأتى تميزه ، أو تفرده من إبتعاده عن هذه المسائل الاجتماعية السيكولوجية ، وميله إلى إعتبار آخر وهو أن المنحرفين يتجهون إلى أن يكونوا منفردين أو متميزين بخصائص يخلعها عليهم آخرون ، وأن هذه الخصائص هى « تسميات Labels » أو أوصاف ، تعمل على إثارة أنساق الضبط الإجتماعى وتحركها ، علاوة على أن الأنشطة الضابطة التى تمارسها هذه الأنساق ، تتميز بطابع الشرعية القانونية باعتبارها تمثل إستجابات نظامية للانحراف . (١)

(١) صيغت القضية المحورية لهذا المنظور عام ١٩٣٨ بواسطة « تاننباوم Tannenbam » وهى تشير إلى أن « عملية تشكيل المجرم ، عبارة عن عملية : تلقيب ، وتعريف ، وتحديد ، وعزل ، ووصف ، وتأكيد ، وخلق الوعى ، والوعى بالذات ، وأنها تصبح طريقة لتنبيه الخصائص الخبيثة موضع الإتهام ، والإيحاء بها ، وتأكيدها ، وإثارتها .
(F Tannenbaum, Crime / and The Community. Boston, Ginn, 1938, pp. 43 — 46) كان هذا المؤلف يقصد بتلك العبارة إيضاح مسألة أساسية أصبحت فيما بعد علامة مميزة لما يعرف الآن بمنظور « رد الفعل المجتمعى » ، تتمثل فى أن « الشخص » يصبح صورة مطابقة لما وصف به ، سواء كان القائم بعملية الوصف هو من يقوم بالعقاب ، أو بالإصلاح ، لأن التأكيد فى كلا الحالتين يكون منصبا على السلوك الذى يعتبر موضعا للاستهجان. كما أن الحماس البالغ فيه الذى يبديه المسؤولين (كالآباء ، ورجال الشرطة ، والمحكمة ، وضباط =

إن هذا المنظور ينصب إهتمامه فى ثلاث ردود فعل أساسية ، وهى :الضبط الاجتماعى ، التجريح ، والتجريم ، التى تعتبر ثلاثة محاور لثلاث نظريات سيتم تحليلها وتفسير أبعادها ، والتعقيب عليها فى الصفحات الباقية من هذا الفصل .

نظرية الانحراف الثانوى والضبط الاجتماعى
The Theory of Secondary Deviance And Social Control

بدأ « إدوين ليمرت E. M. Lemert » نظريته عن « الانحراف الثانوى

= الرقابة Probation officers) ضد الفعل الانحرافى يؤدى إلى إحباط هدفهم ، فكلما بذلوا جهدا أكبر من أجل الاصلاح ، نمى الشر على أيديهم ، لأن الإيحاء المتواصل يؤدى إلى نتائج عكسية مهما كانت طبيعة النوايا التى تكمن وراءه ، طالما أنه يؤدى إلى إبراز السلوك الذى ينبغى كبحه . وإذن كلما قل الحديث عن هذا الشر كان ذلك أفضل .

وأما التطور اللاحق الذى طرأ على منظور التجريم ، فقد برز فى كتاب « ليمرت » [من « الباثولوجيا الاجتماعية ، عام ١٩٥١ » ، وتمثل فى تحديد المنظور بشىء من التفصيل الذى له أهميته . ثم ظهرت بعد ذلك محاولات لتطوير وإعادة الصياغة ، من أمثلتها محاولة « جارفينكل Garfinkel » التى ناقش فيها « شعائر تجريد المكانة status degradation rites » عام ١٩٥٦ . وقد تبسم هذه الأعمال اتجاه واضح فى أوائل الستينات ، حدد معالم القضايا الكلاسيكية لهذا المنظور ، ومن أهم رواده « بيكر » ، و « ابريكسون » و « جوفمان » و « كيتسوز » و « شيكوريل » . وبعد ذلك توالت المحاولات التى تستهدف الاضافة والتعديل ، وإعادة الصياغة ، والمراجعة الشاملة ، كما حدث لدى « ليمرت » عام ١٩٦٧ و « روبنجتون » و « وينبرج » عام ١٩٦٨ ، و « دولا ماتيه » ١٩٦٨ ، و « ماتزا » ١٩٦٩ ، و « بيكر » ١٩٧٣ . وهناك ملاحظات جديرة بالتسجيل هنا ، وهى أن هذا المنظور لم يطرأ عليه أى تطوير أو تعديل يذكر منذ عام ١٩٧٣ ، فكل الوثائق ذات الطابع النظرى أو الامبيريقى ، التى انبثقت عنه ، هى عبارة عن كتب تولى محرروها تجميع مقالات أو فصول منشورة بالفعل ، وكتابة مقدمات لها ثم تعقيب أو نظرة شاملة فى خاتمة الكتاب ، ولذلك فهم يكررون أنفسهم على نحو يشير إلى أنهم فقدوا كل قدرة على الخلق والتجديد .

والضبط الاجتماعى » بمدخل عام أثار فيه فكرة أساسية ، وهى أنه ليس كل ما قيـــل فى الإنحـــراف ، يعتبر ملائما ، لأن دخول هذا الموضوع إلى مجال العلم وإعتباره نظاما علميا ، ربما يكون مسألة سابقة لأوانها . وقد اعترف بضعف مستوى النظرية السوسيولوجية المتاحة ، بقصـور المعرفة الإمبيريقية حول المعايير الإجتماعية وهى المعرفة التى بنيت على أساس مفاهيم قديمـة : كمفهوم القانون الطبيعى عند « سمنر » وغيره ، ومفهوم العادات الشعبية ، والاعراف . كما أنه وجه النقد إلى النظريات السابقة عليه ، لأنها لم تتمكن من تحديد منهج ملائم لدمج فكرة الانحـــراف فى نظرية أكـثر عموميـــة عن التغير الاجتماعى[1].

هذا ويصنف « ليمرت » مفاهيم الإنحراف الممكنة إلى مفهومين أساسيين المفهوم البنائى Structural ، ومفهوم الضبط الاجتماعى ، أو « العملية process إن نظرية « ليمرت » تقوم على نوع من التمحص الجدلى النقدى للتحليل البنائى ، يهدف التوصل إلى مفهوم أكثر وضوحا (من وجهة نظره) عن الانحراف ، يتبنى مدخل الضبط الاجتماعي social control conception of deviation[2].
ولذلك ، فسوف أتبع فى تحليل هذه النظرية أسلوبا مختلفا عن الذى اتبعته فى

---

(1) Edwin M. Lemert, Human Deviance, Social problems and social control, 2nd ed., prentice Hall, 1972, p. 27

(٢) يلاحظ أن إقبال « ليمرت » على استخدام مصطلح « deviation » أكثر من استخدامه لمصطلح « deviance » ، له دلالته الهـــوية التى تشير الى تمييز سوسيولوجى للانحـــراف « كعملية » يرمز اليها بالحروف « ion » وذلك فى مقـابل الانحـراف deviance ، وإذن فالانحراف deviation هو « عمليـة تفاعـل اجتمـاعى له مغزاه meaningful social interaction »

تحليل النظريات السابقة ، يتمثل فى تناول جانبين أساسيين : أحدهما نقــدى أو سلبى ، والآخر إيجابى .

١ ـ الجانب السلبى أو النقدى للنظرية

ليس معنى النقد هنا هدم آراء معينة أو الإعتراض عليها ، وإنما يتمثل فى نقد الفكرة ، ووضع بديل لها ، أو إستكمالها بأفكار أخــرى . وهناك تسعة أبعاد نقديه أساسية فى هذه النظرية ، يتمثل البعد الأول منها فى نقد التحليل البنائى للانحراف وينصب على دحض مفهوم « البناء الثقافى » الذى يشير إلى « الثقافة » باعتبارها « تشمل مجموعة أهداف متسلسلة بطريقة حاسمة ، وتبعا لتدرج معين ، وأنها تلقن للأفراد من خلال العملية التنشئة الاجتماعية ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بتحديد نماذج للتوصل إلى هذه الأهداف ، وتنظيمها وضبطها » . ويرى « ليمرت » أن هذا المفهوم لم يعرف تعريفاً مقنعاً وحاسماً ، إذ ليس من المؤكد أن الخط النظرى الفــاصل بين الثقافة والبناء الإجتماعى ، يجد له مقابلا واقعيا عند تحليل المادة العلمية ، كما أن مصطلح الثقافة نفسه حمل مطالب لايحتملها حقيقة ، وألقيت عليه أعباء جسيمة ، هـذا ولا يمثل البنــاء الثقافى أكثر من مجرد « تركيب عقلى mental construct » له خصائص معينة وضعت لترتيب الظواهر طبقا لنظام محدد يختلف عن النظام الذى وضعت لكى تصنفه ، فهو مفهوم دائرى يرتبط باستخدام الثقــافة ، كفكرة مختصرة لوصف الاتجاهات النموذجية فى سلوك الكائنات البشرية ، وكمصطلح يشير إلى أسبــاب هذه الاتجاهات النموذجية فى نفس الوقت (١) . أما البديل الذى يراه

---

(1) Ibid ; pp. 28 — 29.

« ليمرت » مناسبا فى هذا الصدد ، فهو يتميز — على حد تعبيره بأنه امبيريقى وأكثر واقعية ، ويقوم على فكرة أن الكائنات البشرية هي وحدها التى تحـــدد سلوك الكائنات البشرية الإخرى ، وتنظمـه ، وتقوم بضبطه . وإذن ، فهو يؤكد على عنصر « التفاعل الاجتماعى » فى مقابل « التأكيد الثقافى على الهدف » عنـد ميرتون .

ويتنـاول البعد الـثانى ، مخطط الوسائل والأهداف بالنقد ، على أساس صعوبة تطبيقه ، وهذا بالإضافة إلى أن طبيعة « القيمة الإجتماعية » لم توضح توضيحا كافيا ، وقد اقترح ليمرت ، إنهاء لأزمة التفرقة النظرية بين الأهداف والوسائل ، الرجوع إلى « الوقائع الامبيريقية » التى تعتبر ذات أهمية بالغة فى دراسة الإنحراف بالمجتمع الحديث ، والاعتماد عليها كمحك للتمييز بين القيم التى تعكس الأهداف ، والمعايير التى تمثل الوسائل لبلوغ هذه الأهـداف (١) .

ويـبرز البعد الثـالث من الأبعـاد السلبية لهذه النظرية صعوبة ، لاحظ « ليمرت » وجودها فى معظم المناقشات التى تميزت بالتحليل البنائى الخالص للانحراف ، وترجع إلى الفشل فى التفرقة بين نوعين من الافعال ، وهما : أفعال الأفراد التى تنطوى على « القـيم Values » التى اكتسبت بطريقة رمزية ، وانتقلت كجزء من الثقافة أثنـاء مرحلة الطفولة ، وخاصة من خلال الجماعات الأولية ، والافعال التى تعتـبر محصلة عملية « التقييم evaluation » المقصودة. فالافعال تحدث فى الحالة الأولى بلا أى حساب للنتائج أو أى اعتبار للبدائل الممكنة . أما أداء الفعل فى الحالة الأخيرة ، فهو عبارة عن عملية انتقاء مقصودة

---

(1) Ibid., p. 30.

تلعب فيها « تكاليف الوسائل » دورا هاما. ولذلك ، هناك فرق كبير بين الافعال التي تكون نتائج لقيم مستدمجة ، وتلك التي تكون نتائج لتقييم مسبق، ولاختيار بين مجموعة بدائل متاحة ، مع أن تحليل « ميرتون » ينطوى على أن كل الافعال تعتبر نتائج لعلاقات بنائية أو نمطية بين القيم والمعايير (١) .

ويركز البعد النقدى الرابع ، على خلو التحليل البنائى من فكرة هامة ، وهي أن الامتثال ، يكون فى بعض الحالات وظيفة للعلاقات التوافقية، وليس نتيجة لاستدماج القيم ذاتها . ومثال ذلك أن امتثال الجماعات السلالية فى مجتمع تعددى، أو فى مواقف تظهر فيها المعايير المتداخلة ثقافيا ، يجب أن يفهم على أنه وظيفة لمختلف العلاقات التوافقية accomodative relations التى تتطلب اشباع قيم الجماعة الفرعية من خلال الاستخدام الوسيلى لمؤسسات المجتمع الكبير المتمايز ثقافيا ، ولقيمه أيضا (٢) .

هذا ، ويشير البعد النقدى الخامس إلى خلو التحليل البنائى من فكرة هامة أخرى ، هي « تعددية الوسائل الفنية الجديدة new – technic pluralism ». ويتركز هذا النقد فى الحقيقة على أن « مخطط الأهداف والوسائل » الذى وضعه « ميرتون » ربما يصلح فى التطبيق على مجتمع متجانس ، تلقى أفراده نوعا من التنشئة الإجتماعية داخل تراث ثقافى مشترك . ولكن ، إذا تحول الاهتمام إلى مجتمع عصرى ، أو حضرى ، أو علمانى ، أو إلى مجتمع يعتمد أساسا على التكنولوجيا ، كالمجتمع الامريكى ، فإن فكرة تسلسلية القيم المشتركة «تصبح

(1) Ibid., pp. 37 — 32.
(2) Ibid., pp. 33 — 34.

فكرة ساذجة للغاية ، لأنه ليست هناك فى هذا المجتمع ، منظمة واحدة تسعى إلى فرض نسق قيمى متكامل ، أو لديها إمكانيات التوصل إلى ذلك . فتزايد التباين الإجتماعى ، ونمو الثروة ، ورشاده القيم الإجتماعية ، كلها عوامل تؤدى إلى انقسام مركب المخططات أو الاطر التقليدية الذى يكون حضارة مجتمع معين ، إلى عدة مركبات فرعية مستقلة عن بعضها . وحتى المركبات الشاملة التى نشير إليها بمصطلحات معينة : كالدين ، والدولة ، والقومية ، والصناعة ، والعلم ، والفن ، فهى تنقسم إلى مركبات أخرى فرعية أو صغيرة ، كما أن التخصص فيها ، والنضال بينها يستمران من أجل التفوق داخل جماعة معينة (١) .

ويرتبط بهذا البعد المتصل بتعددية الوسائل الفنية الجديدة ، بعد سادس يتمثل فى نقد وجهة نظر ميرتون عن الضغوط الثقافية التى تمارس تجاه الأفراد فى المجتمع الامريكي . ذلك أنه بدلا من أن ينظر « ميرتون » إلى « المجتمع الحديث ذاته » باعتباره المصدر الأساسي للضغوط التى يواجهها الأفراد ، فقد نظر إلى « التأكيد الثقافى على الهدف » باعتباره يمثل تلك الضغوط . وهنا يواصل « ليمرت » نقده هذا عندما يقول : أنه فى مقابل الضغوط التى تمارس نحو الفرد فى المجتمع الحديث ، توجد الحرية ، التى تمنح له من أجل الاختيار بين مجموعة بدائل متاحة ، من خلال « علمانية القيم » التى تعتبر محصلة للعلم والتكنولوجيا . وقد استعان « ليمرت » فى هذا الصدد ، بمثال امبيريقى مستق من المجتمع الحديث ، فعلى الرغم من استمرار الهيكل التقليدى القديم للقوانين الجنائية ، والذي يدور حول القيم المقدسة للحياة ، والشخص ، والملكية فانه توجد بجانبه مرتبة أخرى عريضة للدساتير الجنائية التى تتصل بمسائل

(1) Ibid , pp. 34 — 35.

معينة : كالصحة ، والرفاهية ، والأمن العام ، والضرائب ،والبنوك،والتأمين والمواصلات . . الخ . وهي التي تمثل « قيما » متخصصة للمؤسسات والمنظمات الكبرى . وإذا كانت القوانين الجنائية في الفئة الأولى تعتبر « مقدسة » فان الدساتير المتصلة بالفئة الأخيرة ، تقع تحت مقولة « البدائل العلمانية الوظيفية » المؤدية إلى الأهداف . ويستخلص « ليمرت » من كل هذه المظاهر العلمانية ، نتيجة أساسية ، وهي أنه من المستحيل أن نتحدث عن وجود «تأكيد ثقافى » أو مذهبي على معايير معينة ، وليس من الواقعيةفى شيء أن نحاول تصنيفها طبقا لدرجة قهرها كما اقترح « ميرتون » ، إذ أن نمو « الأخلاق العملية practical morality » المتزايد ، الذى يحدث تحت تأثير عالم العمل ، والصناعة والمؤسسات الكبرى ، المسيطر ، أصبح ظاهرة واضحة تتمثل فى إعتبار «تكاليفالأفعال» أساسا لاختيار البدائل غير القانونية أو غير المشروعة ،التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف المتخصصة . (١)

وثمة بعد نقدى سابع ، يعبر عن إضافة جديدة ، وليس مجرد نقد للتحليل البنائى ، وهو يتمثل فى مفهوم « الاقدام على المخاطرة risk taking» الذى يشير إلى الإقبال على أفعال ذات نتائج غير مضمونة،أومتروكةللصدفة وحينئذ لايختار الأشخاص الذين يقعون فى شبكة من القيم والمطالب المتصارعة بدائل إنحرافية ، وإنما يلجأون إلى حلول تسودها المجازفة التى قد تؤدي فى نهاية الأمر إلى الإنحراف . ولذلك ، فالإنحراف فى هذه الحالة ، يصبح إحدى النتائج الممكنة للأفعال ، ويشير « ليمرت » فى هذا الصدد إلى أن تفسير الإنحراف باعتباره نتيجة للمخاطرة ، قد لايمثل نظرية عامة فى السلوك الانحرافى

---

(1) Ibid, pp. 36 — 38.

إذا لم تتوفر البحوث الامبيريقية التى تدعمه ، ولكنه يؤكد فى نفس الوقت أن هناك نوعين للسلوك الإنحرافى ينطبق هذا التفسير عليهما ، وهما : الإنتحار وتزوير الشيكات . (١)

أما البعد الثامن من أبعاد النقد فى نظرية ليمرت فانه ينطوى على الاشارة إلى عدم إمكان الإعتماد على متغير «الطبقة» وحده فى تفسير مفارقات الانحراف وتعدد صورة فى المجتمع الحديث، وضرورة الإستعانة بمتغيرات أخرى وسيطة. إذ أن تأثير التكنولوجية الحديثة الذى ظهر فى تزايد درجة تبـــاين التنظيم الاجتماعى للمجتمعات الحديثة ، وصعوبة التوصل إلى مقاييس عامــة للمكانة الإجتماعية يمكن تطبيقها على فئات عريضة ومتباينة فى المجتمع الواحد ، وعلى مناطق مختلفة ، هما عاملان يؤكدان على ضرورة إستخدام متغـيرات أخرى أكثر تمييزاً لهذه الفئات من متغير « الطبقة » ، وذلك : كالجمـاعات الاجتماعية والتكنولوجيا ، والعمليات النفسية ، والمعوقات البيولوجيــة الإجتماعيــة ، التى تعتبر ذات أهميـــة خاصة فى الكشف عن تأثيرات البنـــاء الإجتماعى على الانحراف . (٢)

وأخيراً فإن البعد النقدى التاسع ، يأخذ على النظرية البنائيه فى تفسير الإنحراف ، التركيز على مشكلة بحثية واحدة من مشكلتين أساسيتين ، وهما: كيفية تأصيل السلوك الإنحرافى وتحديد مصادره ، وكيفية إرتبـاط الأفعـال الإنحرافية بالأشخاص إرتباطاً رمزيا والنتائج أو الآثار الفعالة النـاجمة عن هذا الإرتباط بالنسبة لخلق إنحرافات أخرى (ثانوية) .

إن المشكلة البحثية الأولى ، تهتم « بالانحراف الأولى Primary deviance

(1) Ibid., pp. 36 — 38.
(2) Ibid., pp. 42 — 43, 45 — 46, 47.

وهو الذى يظهر فى عديد من السياقات الاجتماعية : الثقـافية والسيكولوجيـة المتنوعة ، ولا يحمل إلا مضامين هامشية تتصل بالبناء النفسى للفـرد . ولذلك فهو لايؤدى إلى « إعادة بناء رمزية » على مستوى إتجاهات الفرد فيما يتعلـق بالتصور الذاتى » أو بالنظـرة إلى الذات ، وإلى الأدوار الإجتماعيـة . وأما المشكلة البحثية الثانية ، فهى التى تتناول بالدراسة مايسمى «بالإنحراف الثانوى Secondary deviance » وهو عبارة عن سلوك إنحرافى (أو مجموعـة أدوار إجتماعيه قائمة عليه) يصبح بمثـابة « وسائل دفاعيـة means of defense أو هجومية attack ، أو يعبر عن صورة من صور التوافق إزاء مشكلات إجتماعية واضحة أو مستترة ، خلقها رد الفعل المجتمعى تجاه الإنحراف الأولى . وتبعاً لذلك ، يكون « المنحرف الثانوى » هو الشخص الذى تدور حياته كلهـا ، بما فى ذلك ذاته وكيانه ، حول وقائع الانحراف . ويشير « ليمـرت » فى هذا الصدد إلى أن التفرقة بين هاتين الصورتين للانحـراف ، أصبحت ذات أهمية خاصة ولاغنى عنها ، من أجل تحقيق الفهم المتكامل لهذه العملية فى المجتمع التعددى الحديث . هذا فضلا عن أن مشكلة الانحراف الثانوى ، تعتبر من وجهة نظره أكثر إتصالا بعلم الاجتماع من المشكلة الأولى، وأنها أكثر إثراء له ، وأكثر فائدة فى توجيه دراسات الانحراف فى المجتمع الحديث . (١)

٢ ـ الجانب الايجابى للنظرية

إنتقلت هذه النظرية من التحليل النقدى لخطط ميرتون إلى قضيـة نظرية كبرى، أو من مفهوم الانحراف البنائى الخالص — كما أسماه ليمرت — إلى الانحراف باعتباره « نتيجة » لصورة الضبط الاجتماعى ولمداه ،وتعتمد هذه

---

(1) Ibid., pp. 4 ;, 62 — 63.

النظرة الأخيرة على إدعاء يشير إلى أنه ينبغى أن يعامل « الضبط الاجتماعى كمتغير مستقل indedendent variable أكثر منه متغير معتمد constant أو رد فعل مجتمعى تبادلى تجاه الإنحراف. وإذن، يصبح الضبط « سبباً » cause فى صور الانحراف الخطيرة والمتفاوتة، أكثر منه نتيجة أو أثرا effect لها. وهناك مجموعة وقائع متاحة أشارت اليها هذه النظرية باعتبارها تشكل هيكلا يدعم هذا المفهوم، سواء فى الدراسات التاريخية أو المعاصرة، ومن أبرزها تلك المفارقات فى معدلات الجريمة بين المدن الأمريكية، التى أمكن ربطها بما يكون هناك من إختلاف أو تباين فى وسائل الشرطة المتاحة، وفى نسبة رجال الشرطة إلى الشعب. (١)

وفوق ذلك، فقد ميزت هذه النظرية بين نوعين من الضبط الاجتماعى، وهما : السلبى passive، والإيجابى active. حيث يشير « الضبط السلبى » إلى مظهر الإمتثال للمعايير التقليدية، بينما يمثل « الضبط الإيجابى » تلك العملية التى تتم من أجل تحقيق الأهداف والقيم. وإذا كان النوع الأول للضبط، يتصل بتدعيم « النظام الاجتماعى Social order، فان النوع الثانى، يتعلق بتحقيق تكامل إجتماعى منبثق. ولذلك، يمثل الضبط الاجتماعى الايجابى عملية مستمرة : تمارس بواسطتها القيم بصفة شعورية وواعية، وتصنع القرارات بشأن نوعية تلك القيم التى ينبغى أن تكون مسيطرة، كما يمارس الفعل الجمعى للوصول اليها أو لتحقيقها. وأما ظهور هذا النوع الأخير للضبط بصورة واضحة، وبروزه فى المجتمع الحديث، فينبغى أن يفسر فى ضوء التغيرات الكبرى التى حدثت فى طبيعة عمليات التجديد. وثمة مؤشرات قوية

(1) Ibid., pp. 48 — 49.

فى المجتمع الأمريكى ، تشير إلى أن « التجـــديد » أصبح مسألة « منظمة organized » و « نظامية institutionalized » فى نفس الوقت ، وذلك على عكس ما تشير اليه وجهة نظر « ميرتون » فى التجـديد كاستجابة إنحرافية من جانب الأفراد ذوى الفرص البنائية المحدودة . ولقد أمد التجديد المنظم ، المجتمع ، بتكنولوجيا دينامية ، تعمل على خلق قيم جـديدة ، أو تعديل نسق القيم ووسائل الإشباع عن طريق تغيير التكاليف ، وربما كان هـذا هو السبب فى ظهور « الجماعة الخلاقة creative group » وما تكتسبه من أهمية فى المجتمع التكنولوجى المعاصر .

هـــذا ويصعب تحديد مضامين الضبط الإجـــتماعى الإيجابى بالنسبة للانحراف . لأنها مسألة لا يمكن — على حد تعبير هذه النظرية — تقريرهـا بسهولة وعلى نحو منتظم ولكن يمكن أن توضـح بواسطـة تطبيق مخطط للوسائل والأهداف على هيئات الضبط الإجتماعى والمسئولين عنه. فعندما تعمل هذه الهيئات — بما فيها هيئات تنفيذ القانون — فى مجالات يسودها الصراع القيمى ، وفى مواقف يزيدها التغير التكنولوجى تعقيـداً ، فان شأنها يكون شأن أية جماعات أخرى لأنها سوف تختار من بين القيم البديلة بطرق متباينة . ولذلك ، تعتبر طبيعة الإنحراف « مشروطة Contingent » أى متوقفـة على مسائل أخرى خارج نطاق الفعل ذاته ، وتتجلى هذه الخاصية فى مجتمع تتزايد فيه آثار التغير التكنولوجى والتنظيمى ، وخاصة داخل مجالات العمل الكبرى المتصلة : بالتمويل ، والصحة ، والعمالة ، والإسكان ، والمرافق العامة ، والأمن والرفاهية ، التى تعتبر عرضة للضبط بواسطة مجموعة قواعد إدارية وتنفيذية ، منفصلة ، من حيث مصدرها وشكلها عن المعايير المشتقة ثقـافيا التى عبر عنهـا

« ميرتون » وآخرون ، وصورها على أنها تمثل ضبطا إجتماعيا سلبياً

ومن أهم خصائص الضبط الاجتماعى الإيجابى أنه ضبط يتحرك - إمبيريقيا بواسطة توجيه هدفى ، حيث إنعكس الإنشغال المتزايد « بنتائج » أو « أهداف » الضبط الاجتماعى ، داخل الهيئات التنفيذية : ومحاكم القانون ، على إتجاه الشرطة ذاتها عندما أصبح هدف أقسام الشرطة الحضرية هو تنظيم حركة المرور مثلا regulation of trafic بدلا من القبض على مخالفى قانون المرور . كما أصبحت الشرطة المهنية المتخصصة ، الآن تقوم بأدوار متميزة بطابع الإجراءات regulatory roles وموجهة بصفة مباشرة نحو هدف أساسى وهو تحقيق أقصى درجة ممكنة من أمن المجتمع المحلى ، أكثر من محاولتها فرض القانون الجنائى وتنفيذه . (١)

وإذن ، فإنه يتعين على النظرية السوسيولوجية فى الانحراف ، أن تركز اهتمامها — تبعا لما يراه هذا المنظور — على دراسة نوعين من التفاعلات الإجتماعية ، وهما التفاعلات التى تحدد السلوك باعتباره إنحرافيا ، والتفاعلات التى تنظم تطبيق الجزاءات ، وممارستها بفعالية بواسطة الأفراد ، والجماعات والهيئات . وكذلك العمليات الاجتماعية التى تكمن فى سن التشريع الجنائى ، وموقع الجماعات التى تفرض هذا التشريع ، ومجالها ، ووظيفتها ، لأن المفارقة التى تحمل أهمية اجتماعية خاصة ، بين المنحرفين وغير المنحرفين ، ترتبط ارتباطا متزايدا ، بالظروف المتصلة : بالموقف ، والمكان ، وتاريخ الحياة الاجتماعى والشخصى ، وبهيئات الضبط الإجتماعى المنظمة على نحو بيروقراطى .

وأخيرا ، بعد تحليل نظرية « الانحراف الثانوى والضبط الاجتماعى » ،

---

(1) Ibip . pp 53 — 57.

يحسن أن أحدد اسهاماتها الأساسية فى اثراء دراسات الانحراف ، وهي :

١ — نقد مفهوم الإنحراف ، كما صوره ميرتون ، والذى يعتمد على تجسيد فكرتى الثقافة والضبط الإجتماعى . والتأكيد على أنه حتى إذا صلح هذا المفهوم فى التطبيق على مواقف ومجتمعات ذات قيم نمطية ، فهو لايتلاءم مع المواقف القيمية التعددية ، ولذلك يتعين أن يصبح « التقييم » مفهوما محوريا فى تفسير الإنحراف .

٢ — اقتراح « نظرية الإقدام على المخاطرة » كبديل للنظرية التى تؤكد على مخطط الأهداف والوسائل . وهذا يتيح إمكانية النظر إلى الانحراف (أو الامتثال) كنتيجة للصدفة أو المجازفة ، أو لسلوك غير مقصود .

٣ — إضافة مجموعة متغيرات جديدة تفيد فى تفسير الانحراف ، كالتكنولوجيا ، والتفاعل الجماعى ، والمعوقات الاجتماعية الثقافية ، والعمليات النفسية ، والتأكيد على أن الانحرافات الثانوية تنجم عن ردود الفعل المجتمعية والذاتية ، تجاه الانحراف الأولى أو الاصلى ، وأنها تمثل مشكلة بحث أساسية فى المجتمع الحديث تحتاج إلى التحليل والدراسة .

٤ — منح مكانه ملائمة « للضبط الاجتماعى » كعامل دينامى ، أو « سبب » فى الانحراف والنظر إلى الانحراف الانسانى باعتباره مشكلة إجتماعية نبعت من المجتمع وتبلورت من خلال ضوابطه ، ومن ثم فالانحراف مشكلة من مشكلات الضبط الاجتماعى .

٥ — فتح الطريق لإدراج « الانحراف » فى نظرية « التغير الاجتماعى » عن طريق إبراز ثلاث أفكار هامة هي :

أ — أن الانحراف قد لايكون نتيجة لعدم الامتثال للقيم والمعايير

التقليدية ، وإنما يحدث نتيجة لانبثاق « قيم جديدة » أو تطبيق قواعد ومعايير لم تكن موجودة من قبل ، فيعتبر السلوك التقليدى من منظورها — سلوكا إنحرافيا . ولذلك فالمصدر الحقيقى للانحراف فى هذه الحالة ، لايتمثل فى تغير سلوك أعضاء التنظيمات الإجتماعية ، ولكنه يكمن فى فرض قواعد جديدة تحدد السلوك القائم ، أو السلوك الذى يتسق مع المعايير القديمة ، باعتباره إنحرافيا فى الوقت الراهن . ويكون الهدف من تعريف السلوك على هذا النحو ، هو إحداث التغير ، وليس وقفه ، أو مقاومته ، أو اعتقاله .

ب — أن هناك تغيرات تكنولوجية ، وإجتماعية ، حدثت على نطاق واسع ، من أهم آثارها ، تغير بناء القوانين الجنائية . فبعد أن كان هيكلها القديم يدور حول قيم عامة مقدسة ، ومتصلة بالحياة والشخص والملكية ، اصبحت هناك دساتير جنائية حديثة متصلة بمسائل أخرى : كالصحة ، والرفاهية ، والأمن العام ، والضرائب ، البنوك . وهى تعكس قيما متخصصة للمؤسسات والمنظمات قد تتعارض فيما بينها إلى حد كبير ، مما يؤدى بدوره إلى اختلاف الحكم على الانحراف تبعا لاختلاف هذه القيم المتخصصة .

جـ — إن التغير الإجتماعى والتكنولوجى ترك علاماته على الأخلاق الإجتماعية ، فأصبحت « الأخلاق العملية Practical morality » هى المسيطرة وخاصة فى مجالات : العمل ، والصناعة ، والمؤسسات الكبرى ، وهذه الأخلاق تتعارض — إلى حد بعيد — مع قيم « الجماعات الأولية » . ومن ثم ، أصبحت هناك معايير متباينة ، بل ومتصارعة فى الحكم على الإنحراف تبعا لتباين القيم بين هذه المجالات وبين الجماعات الأولية ، إلى درجة أن الامتثال للقيم التى رسخت بفضل الجماعات الأخيرة يمثل إنحرافا عن « قيم الأخلاق العملية » فى كثير من الأحيان .

هذا فيما يتعلق باسهامات نظرية الانحراف الثانوى والضبط الاجتماعى ، فى تراث علم الاجتماع بوجه عام وتراث الانحراف بوجـــه خاص ، ولكن لهذه النظرية سلبياتها أيضا والتى تتركز فى مجموعة الثغرات التى تركت مفتوحـة ، أو التى فتحت من جديد ، وسوف ترد الاشارة إلى ذلك (بالتفصيل) فى النقد الشامل لمنظور رد الفعل المجتمعى برمته.

نظرية التجريح The Theory of stigmatization

يشير «التجريح » إلى العمليـة التى تنسب الأخطـاء ، والآثام الدالة على الانحطاط الخلقى إلى أشخاص فى المجتمع ، فتصمهم بصفات بغيضة ، أوسمات تجلب لهم العار ، أو تثير حولهم الشائعات . ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمى من جانب المجتمع تجاه العضو الذى أساء التصـرف أو كشف عن أى إختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء . ويتمثل الاسهام المبـاشر الذى تم فى نظرية التجريح فيما أثاره « جوفمان E. Goffman »، فى كتابه عن « الوصمة stigma » حيث يشير إلى الانحراف باعتباره طـــريقة فى تحديد موقف معين ، أو أسلوبا للتحكم على موقف محدد . (١)

---

(١) لوحظ وجود هذا التوجيه الفكرى عند « جورج هربرت ميد » الذى حدد معالم نظرية التجريح الجنائى ، وذلك من خلال التركيز على حجم العقوبات المفروضة على مخالفى القانون ، ونوعها . فذهب إلى أن العقوبات الصارمة المرتبطة بالمتابعة والمقاضاة ، مسألة تتعارض مع إعادة تكييف المنحرف . كما أن الاجراءات العدوانية التى تتخذ نحو مخـالفى القـانون تؤدى إلى تدمير عملية الاتصال بينهم وبين المجتمع ، مما يخلق روح العداوة عند المنحرف . وينطوى توجيه « ميد » هذا ، على اعتراف جزئى « بالإنحراف الثانوى » يظهر فى تأكيده المستمر على أن نظام العقوبات الطاغية والصارمة ، هو نظام فاشـل تماما ، وأن فشله هـذا ، لا يقتصر على عجزه عن ردع الانحراف فقط ، وانما يمتد إلى مظهر آخر ، وهو أنه يعمل ـ باستمرار ـ =

وأما المعايير التي احتلت أهمية خاصة في هذه النظرية فهي « معايير الهوية identity norms » التي تتصل بالوجود الشخصي ، ومن أهم خصائصها : أن الفشل أو النجاح في تدعيمها ، يكون له أثر مباشر على التكامل السيكولوجي للفرد ، ولذلك ، لاتكون الارادة الخالصة لمسايرة المعيار ، أو الارادة الخيرة أمراً كافيا في حد ذاته ، لأن الفرد لايحظى في كثير من الحالات ، بقدرة على الضبط المباشر لمستواه في تدعيم المعيار ، طالما أن تلك المسألة متصلة بحالته أو ظرفه ، وليست متعلقة بارادته . ومن خصائص معايير الهوية ، خاصية « الاقتحام b trusiv ness » ، التي تعني أن الفشل في تدعيم كثير من المعايير الصغرى mircr ، والهامة لآداب السلوك المتعلقة بالاتصال المباشر ، يمكن أن يكون له أثر على تقبل « الآخرين » للشخص المعيب defaulter في المواقف

= على الاحتفاظ « بطبقة إجرامية » وذلك لأن المبالغة في تطبيق الجزاءات ، وعدم الإتساق في تنفيذها ، يثير الحقد والعداوة عند المجرم . كما تؤكد هذه الفكرة على أن الاتجاه العدائي من جانب المجتمع يؤدي إلى مزيد من الجرائم ، وأن عدم الاتساق في فرض العقوبات ، هو أهم ما يعرض الشباب « لمسالك إجرامية » أو « لاحتراف الجرائم » وخاصة من خلال إحساسهم المتصاعد بالظلم . إذ أنه مهما كانت فداحة الذنب الذي يرتكبه شخص ما ، فربما تكون هناك درجات من الإجرام لم يصل اليها بعد ، ولكن إذا شعر — شعورا حقيقيا وعميقا — بأن المجتمع يتصرف نحوه بطريقة طاغية وعنيفة ، فان النتيجة الطبيعية لهذا الإحساس هي اغترابه عن المجتمع ، والنظر إلى زملائه من المجرمين باعتبارهم الأشخاص الذين يعاملونه باحترام ورفق . ولذلك ، فقد يترك السجين السجن وهو عدو للمجتمع ، يتميز بأنه أكثر ميلا من ذي قبل إلى مواصلة الانحراف الاجرامي . وإذن فان عملية التجريح ، تبرز عامل الإحساس بالظلم ، وتدعمه ، ويظهر ذلك واضحا عند الغالبية العظمى من المعوقين فيزيقيا ، والمثليين جنسيا ، ومدمني المخدرات والخمور ، والمرضى عقليا ، والجانحين ، والمجرمين ، الذين يعبرون — دائماً — عن المشاعر والإحساسات الميئة بالاستياء ، والظلم ، والمرارة .

(George H. Mead, « Psychology of Punitive justice », A. J. S. 23, 1928, pp. 595 — 601).

الاجتماعية المختلفة . وإذن ، فان الفشل فى الامتثـــال لمعيار معين من معايير الهوية ، يقحم ذاته على الاشخاص الآخرين فيؤثر على مدى تقبلهم للشخص فى كل المواقف الأخرى . (١)

ولكن هل هنالك من حل لمشكلة المعايير غير المدعمة unsustained norms هذه ، أو مخرج من هذا المأزق المعيارى كما يسميه « جوفمـان » ؟ إقترحت هذه النظرية ثلاثة حلول ممكنة ، وهي : حل يتمثل فى تحقيق المعيـار ووضعه فى حيز الممارسة الفعلية ، ويمكن أن تقوم بهذا الحل ، الجماعة التى تدعم المعيـار ولكنها تعرف بواسطة ذاتها والآخرين باعتبارها ليست أكفأ فئة فى تحقيق هذا المعيار ، وحل يتمثل فى تغريب الفرد لذاته عن المجتمع الذى يفرض المعيـار ، أو تملصه من عقد أى إرتباط بهذا المجتمع ، وهـذا حل ممكن بالنسبة للفـرد الذى لايتمكن من تدعيم إحدى معايير الهوية ، ولكنه مكلف جداً للمجتمع وللفرد على حد سواء ، وحل ثالث يتمثل فى مجموعة من العمليـات التى يمكن بواسطتها تدعيم الخلفية المشتركة لهذه المعايير على نحـو غير مبـاشر ، كعمليتى « التجاوز passing » و « التغطية covering » اللتين تمثـلان تطبيقـا خاصاً لفنون ترويض الانطباع arts of impression management التى تعتبرفنونا ضرورية للحياة الاجتماعية ، يمارس الفرد بواسطتها ضبطـا إستراتيجيـا على على صورته الذاتية ، وعلى العائد التى يحصل عليه الآخـرون منه . وينطوى هذا الحل الثالث على شكل للتعاون الضمنى أو الصامت ، بين الأسوياء والموصومين يتمكن « المنحرف » فيه من أن يظل مرتبطا بالمعيار طالما أن الآخرين يبدون

(1) Erving Goffman; Stigma, Notes on the Mxanagement of spoiled Identity. rentice — Hall, Inc. Englwood cliffs, New York, 1963, pp. 126 127.

إستعدادهم لإحترام سره ، والتجاوز عن إفشائه وكشفه ، كما أنهم يتمكنون بدورهم من الإستمرار فى هذا التكتيك لأن الموصومين لابد أن يخشون من إبداء أى مطالبة جديدة بمزيد من الموافقة عليهم وبدرجة تتجاوز الحد الذى يراه الاسوياء مريحا لهم . (١)

هذا ، ويمثل مفهوم « الوصمة stigma » مفهوما محوريا فى هذه النظرية إلى درجة أن كل منحرف يعتبر موصوما . وهناك ثلاثة نماذج مختلفة للوصمة وهى : خصائص البدن الممقوتة ، أو مختلف العيوب الفيزيقية ، وعيوب الشخصية الفردية. كضعف الارادة ، وتقلب العواطف أو شذوذها ، وعدم نضج الانفعال ، وصرامة المعتقدات ، والدناءة،والاضطراب العقلى، والادمان والتعاطى ، والمثلية الجنسية ، والبطالة ، ومحاولات الانتحار ، والسلوك السياسى الراديكالى ، وأخيراً الوصمة القبلية tribal للعنصر ، والأمة،والدين وتتميز هذه النماذج الثلاث بأن الافراد الذين تنطبق عليهم ، يشتركون فى خصائص سوسيولوجية واحدة ، فهناك فرد يشارك فى عملية إتصال إجتماعى ويتميز بصفة تفرض ذاتها على الانتباه ، وتجعل الذين يقابلهم يتحولون عنه، طالما لديه « وصمة » أو يظهر عليه إختلاف غير مرغوب فيه ، عما يتوقعه الآخرون أو [illegible] الاسوياء الذين يعتقدون — من الناحية النظرية على الاقل — أن الشخص الذى يتسم « بوصمة » ليس بشريا كاملا ، ويقومون بعملية تصنيف لنوعيات معينة ، أو أنهم يمارسون التمييز discrimination الذى يقللون بواسطته ، وعلى نحو فعال ، من فرص الفرد الموصوم فى الحياة ، فيؤسسون

---

(2) New York, 1963, pp. 126 — 129.

Ibid., pp. 130.

بذلك نظرية فى الوصمة ، أو إيديولوجية لتفسير نقص هذا الفرد أو ضآلته ، تضع فى إعتبارها الخطر الذى يشكله . كما يميلون فى الوقت ذاته إلى إضافة عدد كبير من العيوب أو النقائص إعتماداً على وجود الخاصية الاساسية أو الاصلية . وفضلا عن ذلك ، فربما ينظر هؤلاء الاسوياء إلى الإستجابة الدفاعية للموصوم تجاه موقفه ، باعتبارها إستجابة مباشرة لنقصه أو عيبه ، أى أنهم يعتبرون كلا من « النقص » أو « الاستجابة » كجزاء أو عقوبة إزاء شىء فعله هذا الشخص أو والديه أو قبيلته ، وبالتالى يكون هذان العاملان بمثابة مبررين لمعاملة الاسوياء للمنحرفين (١) .

ولكن إذا كان ذلك هو حال إستجابة الاسوياء تجاه الموصومين : فكيف يستجيب الموصوم تجاه موقفه هو ؟ هناك ثلاث إستجابات ممكنة وهى : أن يتجه الموصوم فى بعض الحالات ، إلى إجراء محاولة مباشرة لتصحيح ما اعتبره أساساً موضوعيا لفشله ، كأن يلجأ إلى العمليات الجراحية المختلفة وضروب العلاج والاصلاح المتعددة . أو ربما يحاول الشخص الموصوم تصحيح حالته هذه على نحو غير مباشر ، عن طريق تكريس جهود مركزة فى المجالات التى فشل فيها ، كما هو الحال بالنسبة للشخص الكسيح الذى يتعلم السباحة ، أو القيادة ، أو لعبة التنس ، أو الشخص الاعمى الذى يصبح خبيرا فى تسلق الجبال . وقد يصطدم الشخص « المقوت » بما يسمى « الواقع » فيحاول إستخدام تفسير غير عادى لطابع هويته الاجتماعية ، ومع أن الاستجابات السابقة من جانب السوى والموصوم ، يمكن أن تحدث فى فترات متقطعة ومنفصلة ، إلا أن هذه النظرية تشير إلى ضرورة التأكيد على « الاحتكاكات المختلطة mixed contacts » وعلى اللحظات التى يكون الموصوم والسوى فيها ،

(I) Ibid., pp. 4 — 6.

فى نفس « الموقف الاجتماعى » بل يكون كل منهما حاضرا فى الوجود الفيزيقى المباشر للاخر . (1)

وبعد أن أشارت هذه النظرية إلى ضرورة التأكيد على دينـاميات التفاعل القائمة فى العلاقات المختلطة بين الشخصين : الموصوم ، والسوى، أثارت فكرة أخـرى ، وهى « مركب المنحـرف السوى أو الموصـــوم الســوى normal - stigmatized complex أو « وحـــدة الآخـــر والـذات self - other unity » ، والمقصود بهذه الفكرة الاخيرة أن كلا من الشخصين: الموصوم ، والسوى يتميز بنفس التركيب العقلى ، أما الذى يعين على القيـام بأحد هذين الدورين، فهو أن تكون عند كل منهما المؤهلات العقلية المطلوبة لأداء الدور الآخر . وحتى عندما يكون الفرد متميزا بمشاعر شاذة أو معتقدات غريبة، فانه يحاول أن يظهر إهتمامات سوية جدا، ويستخدم إستراتيجيات سوية أيضا من أجل إخفاء هذه الجوانب الشاذة عن الآخرين . ولذلك فاذا كان لابد من أن يسمى الشخص الموصوم منحرفا ، فانه ربما يكون من الافضل أن يطلق عليه « المنحرف السوى » . وقد استعانت هذه النظرية ببعض الشواهد على الفكرة المذكورة ، وأهمها ما يلى : أن الاشخاص الذين يجدون أنفسهم وقد رفعت عنهم الوصمة فجأة ، كما يحدث فى حالة الجراحة مثلا ، ربما ينظرون إلى أنفسهم وينظر اليهم غيرهم ، على أنه يتعين عليهم تحويل شخصياتهم فى الاتجاه الذى يكون محل موافقة ، تماما كالذين يكتسبون وصمة جديدة أو عيبا ، ويمرون بتجربة تغيير سريع لشخصياتهم . وهذه التغيرات، تبدو على أنها نتيجة لوضع الفرد فى علاقة جديدة داخل نطاق التفاعل المباشر ، مع

---

(1) Ibib., pp. 9 — 10, 12.

الاستخدام المصاحب لاستراتيجيات جديدة للتوافق . وعندما يصاب الافراد بعيب مؤقت ، كالصمم الجزئى مثلا ، يجدون أنفسهم ؛ يكشفون تلقائيا عن ردود فعل معينة ويستخدمون محاولات توجد عند المعوقين بالفعل . لذلك يكشف العلاج النفسي بواسطة « السيكودراما psychodrama عن أن المرضى النفسيين، والاسوياء ، يتمكنون من القيام بادوار تبادلية على خشبة المسرح، فيقوم المريض بدور السوي ، بينما يؤدى السوى دور المريض ، ويتم ذلك بكفاءة تامة . وأخيرا فان الاسوياء يقومون فى بعض الاحيان بنوع من « المحاكاة الهزلية » لنموذج موصوم ، كما يقوم الموصومون بنفس نوع السلوك تجاه الاسوياء . [1]

وإذن فان الفرد قادر على أن يقوم بالدورين معا فى مسرحية المنحرف — السوى the nomal - deviant drama » أى أنه يتمكن من أداء المشهدين معا ، وهذا لايكشف عن وجود قدرة عامة على القيام بالدورين فقط ، وإنما يشير فى نفس الوقت إلى وجود نوع من « التعلم » المفصل والضرورى لتنفيذ سلوك الدور المطلوب ، كما يشير إلى وجود بعض أوجه التشابه والتوازى بين الدورين لأن المؤدين لكل دور قد يهربون من الاحتكاك بالدور الآخر كوسيلة للتوافق ، وقد يشعر كل مؤد أنه ليس موضعا لموافقة الآخر ، وقد يشعر كل منهما أن سلوكه الخاص يعتبر محكما بدقة ، ويكون محقا فى إحساسه هذا . [2]

ثم انتقل « جوفمان » فجأة من الفكرتين السابقتين إلى فكرة ثالثة

---

(1) Ibid., pp; 131 — 132; 134.

(2) Ibid , pp. 132

تشير إلى عدم وجود خصائص مشتركة بين كل المنحرفين ، يمكن أن تصلح لاجراء تحليل خاص عليهم جميعا ، فهم يختلفون أكثر مما يتشابهون، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين حجم الجماعات التى يمكن أن تقع فيها الانحرافات .

وهنا يصنف « جوفمان » المنحرفين إلى مستويين ، هما : (١) المنحرفون على مستوى الجماعات الصغيرة ، وهم نوعان ، المنحرف الداخل فى الجماعة in - group deviant وهو يعتبر منحرفا بالقياس إلى جماعة ملموسة وليس بالنسبة إلى معايير فقط ، وعندما يهاجم هذا المنحرف بواسطة غرباء من خارج الجماعة ، تكون جماعته جاهزة للدفاع عنه وحمايته فى أية لحظة . والمنحرف المعزول عن الجماعة group isolated الذى يكون فى نفس الأوضاع الإجتماعية مع جماعته ولكنه ليس واحداً منها ، لأنه عندما يتعرض لهجوم خارجى ، يكون هو المسئول عن الدفاع عن ذاته وحماية نفسه بنفسه .

(٢) المنحرفون على مستوى عالم المناطق المتروبوليتية الأوسع ، ويركز « جوفمان » فى هذا الصدد على « عملية إنحرافية » يرى أن لها أهمية خاصة، وهى التى يقوم بها الأفراد الذين ينظر إليهم باعتبارهم أخفقوا على نحو إرادى ومكشوف - فى الموافقة على المكان الإجتماعى الذى حدد لهم ، وهم أيضا الذين يتصرفون بطريقة غير منظمة وبصفة تمردية بصدد نظم المجتمع الأساسية ، وهى : الأسرة ، ونظام درجات العمر ، وتقسيم الدور النمطى بين الجنسين ، والعمالة المستمرة ، والعزلة من خلال الطبقة والعنصر . وهؤلاء هم « غير المنتمين disaffiliats » الذين قسموا بدورهم إلى ثلاثة أقسام أساسية وهى :

(١) **غير المتمركزين أو الشواذ** eccentrics ، وهم الذين يتخذون الموقف المشار إليه ، من جانبهم فقط ، ومن خلال أنفسهم فحسب .

(٢) **الفرقيون** cultists وهم الذين يعتبر نشاطهم جمعياً ومحصوراً داخل مكان معين .

(٣) **المنحرفون الاجتماعيون** social deviants وهم الذين يندمجون معاً في مجتمع محلي فرعي يمكن أن يطلق عليه « المجتمع المحلي الإنحرافي » . وإذا كان لا بد من وجود ميدان للبحث يسمى «الإنحراف» فان الذى يشكل لبه هو «المنحرفون الإجتماعيون» كما عرفوا هنا ، ويمكن تصنيفهم إلى الفئات التالية : البغايا ، ومدمنو المخدرات ، والجانحون ، والمجرمون ، وعمال الملاهي ، والمتشردون ، والسكيرون، ولاعبو القمار، والمثليون جنسياً، وهؤلاء هم الشعب الصغير الذى ينظر إليه باعتباره منشغلا بنوع من أنواع الرفض الجمعى للنظام الإجتماعي ، وأنه فشل فى إستخدام أية فرصة متاحة من أجل السير في ركب المجتمع . كما يكشف هؤلاء عن إحتقار شديد لمن هم أفضل منهم ، وهم يفتقدون المودة ، ويعكسون أوجه عديدة للفشل في مخططات المجتمع الدافعية .

وإذا كان ذلك هو لب الانحراف عند جوفمان ، فإنه يحدد بعض الأمثلة الخارجية أو الطفيفة — كما يسميها — ويعتبرها حالات يمكن أن تطبق عليها الأفكار السابقة ، ومن بين هذه الأمثلة : جماعات الراديكاليين السياسيين الذين لا يكتفون بالتصويت المضاد وحسب ، وإنما يقضون وقتا طويلا مع أقرانهم ممن هم من نفس نوعهم ، وهو وقت أطول بكثير مما هو مطلوب منهم سياسيا . ولكن إذا كان « المجتمع المحلي الانحرافي » يمكن أن يقوم بوظيفة معينة بالنسبة للمجتمع الكبير ، فهذه الإمكانية قائمة على المستوى النظرى فقط ، لأن المنطقة الكبرى التى تخرج منها مكونات هذا المجتمع وتنبثق منها

بوادره ، ليست واضحة كنسق اجتماعى أو كيان له حاجاته ووظائفه ، مثل وضوح الجماعات الصغيرة ذات العلاقات المباشرة ، ولا أحد يستطيع أن يدعى قدرته على توضيح هذه الحالة [1] .

إن « نظرية التجريح » كما عرضهـا « جوفمان » تتميز بثلاثة أبعـاد أساسية وهى :

١ — يتمثل البعد الأول « فى المنحرف الموصوم » ، فالشخص المنحرف هو شخص مصاب بوصمة اجتماعية ، أو أنه متميز باختلاف غير مرغوب فيه يحرمه من التقبل الاجتماعى أو تأييد المجتمع له . وإذن فالمنحـرف شخص « مختلف » عن بقية الأشخـاص ، وهـذا الاختلاف يكمن فى خاصية من خصائصه الجسمية ، أو العقلية ، أو النفسية ، أو الاجتماعية (المتصلة بانتمائه)

٢ — ويشير البعـد الثانى إلى ما يسمى « مركب المنحـرف السوى » وهو يعنى أن « الموصوم » أو « السوى » ليسا شخصين واقعيين ولكنهما منظوران مختلفان .

٣ — ويتمثل البعد الثالث فى إبراز اختلاف طبيعة العمليات الانحرافيه ومعناها تبعا لتباين حجم الجماعات ، واستحالة التعرف على وظيفة الانحـراف فى الجماعات الكبيرة أو الأنساق المرجعية الكبرى . هـكذا أستطيع ، بعـد أن عرضت معالم نظرية التجريح أن أبدى بعض الملاحظات النقدية التى تكشف جوانب عديدة للقصور فيها :

---

(1) Ibid., pp. 140 — 145.

١ — أن هذه النظرية هي عبارة عن «فن مسرحي إجتماعي» برز التأكيد فيه على « المظاهر الخارجية » وليس على الحقائق الكامنه أو المستترة ، وذلك بالاضافة إلى إهتمامها بكل ما هو عرضي ومؤقت ، وليس أدل على هذا من مجموعة الشواهد التي استعانت بها لإثبات فكرة « الموصوم السوي » ، والتي تعتبر مستقاه من الحركات التمثيلية والمواقف المفتعلة على المسرح أو في الواقع.

٢ — أشير إلى الاشخاص كما لو كانوا يعيشون في ظروف شخصية ضيقة جداً ومحدودة للغاية ، ولم يكن في الاعتبار إمكان تدخل أية عوامل متصلة بالمجتمع وبالتاريخ .

٣ — كشفت عن وجود أبعاد إغترابية عند الاشخاص ، إلا أنها لم تشتمل على أية إشارة إلى إحتمال تمردهم أو قيامهم بفعل ثوري مضاد .

٤ — تجلى الفكر الضيق لهذه النظرية، وأفقها المحدود ، في وضعها لقضية إجتماعية وسياسية هامة ، وهي « السلوك السياسي لراديكالي » داخل إطار محدود للغاية وهو « علاقة التفاعل المباشرة القائمة بين شخصين أحدهما موصوم والآخر سوي » ، فنظرت إلى هذا السلوك باعتباره وصمة فردية ، أوعيبا في شخصية الفرد مثله مثل الاضطراب العقلي ، والادمان ، والمثلية الجنسية .

٥ — هذه النظرية — عموما — هي نظرية في الوظيفية الصغرى ، تهتم بتحديد ميكانيزمات تعزيز التفاعل الإجتماعي ، والتوافقات الإجتماعية التي يحاول الاشخاص عقدها إزاء بعض البناءات الإجتماعية التي يشعرون بضرورة إعتبارها « معطى » غير قابل لأن يكون عرضه للحوار والجدل ، ولا تمثل تحديا يحتاج إلى إتخاذ قرار بالمواجهة بعد رفض الوضع القائم . ومن ثم ، لم تعالج هذه النظرية الأسلوب الذي يمكن إتباعه لتغيير بناء المجتمع وتنظيماته ،

ولذلك لم يكن لفكرة التغير أى مكان فيها ، فضلا عن أنها عجزت عن تفسير الإطار الأوسع للانحراف الخلاق والسلوك السياسى الراديكالى .

نظرية التسمية الانحرافية Lab.ling Theory

انتقد « هوارد بيكر Howard S. Becker » كثير من علماء الإجتماع الذين سبقوه ، فى أنهم لم يتشككوا فى صفة « إنحرافى » التى تطلق على السلوك بل كانوا ينظرون إليها « كمعطى as a given » وبذلك يوافقون مسبقا على قيم الجماعة التى صنعت الحكم (١) . وإنطلاقا من هذا النقد ، قام « بيكر » بتعريف الإنحراف ، والمنحرفين ، فذهب إلى أن الجماعات الإجتماعية تخلق الإنحراف بواسطة صنع القواعد التى يمثل خرقها أو إنتهاكها ، إنحرافا ، وعند تطبيق هذه القواعد على من ينتهكونها أو يخرقونها ، يصبح من الممكن إطلاق مصطلح « خارجون outsiders » عليهم . ولذلك فالإنحراف لا يعتبر خاصية لفعل يقوم به شخص ، وإنما هو نتيجة لتطبيق مجموعة قواعد وجزاءات ، على شخص « مذنب » ، والمنحرف هو الشخص الذى طبقت عليه هذه التسمية بنجاح ، والسلوك الإنحرافى هو السلوك الذى أعطاه الناس هذا الاسم (٢) .

ومعنى ذلك أن الإنحراف هو دائما « نتيجة لمشروع an enterprise » ، لأنه قبل أن ينظر إلى أى فعل باعتباره إنحرافيا ، وقبل أن تصنف أية فئة من الناس على أنها منحرفة ، ينبغى أن يقوم شخص ما بصنع القاعدة التى تحدد الفعل على هذا النحو ، فالافعال لا تكون ضارة أو مؤذية فى ذاتها ، وحتى

---

(1) Howard. S. Becker, Outsiders, Studies In The Sociolology Of Deviance, The Free Press of Glencoe, 1963, pp. 3 — 4.

(2) Ibid., p. 9.

لو كان الفعل ضاراً بالمعنى الموضوعى،فان هذا الضرر، يحتاج إلى أن يكتشف، وأن يشار إليه، ولابد أيضا من أن يهيأ الناس لأن يشعروا أن شيئاً ما ينبغى أن يتم بصدد هذا الفعـل ، ولا يمكن أن يحـدث ذلك إلا إذا ظهر شخص يلفت نظر « الجمهور » إلى هـذه المسائل ، ويوفر الدفعـة اللازمة لتسيير الأمور ، ويوجه الطاقات التوجيه الملائم الذى يؤدى إلى صنع القاعدة ، وبمجرد أن تتم صياغة القاعدة ، يمكن تطبيقها فى ظروف معينة على أشخاص بعينهم. وأما الذين يقـومون بصنع القـاعدة. rule creatures والذين يقومون بتنفيذها rule enforcers، فهم «مقاولون أخلاقيون«moral enterpreneurs» على حد تعبير « بيكر » (١) .

وإذن ، فانه ينبغى أن ننظر إلى الإنحراف كنتيجة لعملية تفـاعل تتم داخل مجموعة كبيرة من الناس يقوم بعضهم، خدمة لمصالحه الشخصية ، بصياغة القواعد والقيام بتنفيذها ، بينما يقوم آخرون ، من نفس المنطلق، بأفعـال توصف بأنها إنحرافية (٢) . ولكن السؤال الهام هنا هو : كيف تحدد نوعية القواعد التى تعرف السلوك بأنه إنحرافى أو غير إنحرافى ؟ وعلى أى أساس تقام هذه القواعد ؟ ومن هم المقاولون الأخلاقيون الذين سوف يتولون مهمة القيام بهذا المشروع الأخلاقى ؟

لقد أشارت هـذه النظرية إلى أن السؤال عن أسلوب تحديد القواعـد ، وطريقة بنائها ونوعية الأشخاص أو الفئات التى تقوم بهذه العملية — هو قضية سياسية من الدرجة الأولى ، فهو سؤال يمس هدف الجماعة ووظيفتها ،

---

(1) Ibid., pp 147, 155.

(2) Ibid., p. 163.

وقضيـة تقرر فى الصراع السيـاسى ، ولا يمـكن أن تحـددها طبيعـة التنظيم المجردة (١) .

ويشتمل منطوق نظرية التسمية الانحرافية ، الذى حدد على النحو السابق على ثلاثة أبعاد أساسية ، يمكن الاشارة إليها وتفسيرها كما يلى :

يشـير **البعـد الاول** إلى أن الافعال ، يمكن أن تحدد باعتبارها إنحرافية أو اجرامية ، بواسطة الرجوع إلى خاصية « رد الفعل » نحوها ، من جانب الجمهور ، أو الهيئات الرسمية للمجتمع المنظم سياسيا . وببساطة ، إذا كان رد الفعل من نوع معين (كالاستهجان أو الرفض) يكون الفعل إنحرافيا ، ومعنى ذلك أن خاصية المنحرف أو الفعل الإنحرافى « خارجة » عن الفاعل أو الفعل ، وحتى إذا اشترك الفعل أو الفاعلون فى خاصية واحدة غير ردود الفعـــل الإجتماعية ، فان هذه الخاصية لا تحدد الإنحراف أو تفسره كلية .

ويدور **البعد الثـانى** حول خاصيتى : التحكيم ، والنسبية ، إذ أنه ليست هناك معايير عامة لما يوصف بأنه إنحرافى ، وما هو إنحرافى اليوم ، قد يكون سويا فى الغد والعكس بالعكس . ويوحى « التحكيم » بوجود علاقات القوة التى تؤدى دورها فى هذه العملية ، ومعنى ذلك أنه قد يرغب أحد الأفراد فى إسناد صفة الانحراف إلى فرد آخر ، ولكنه يفشل فى ذلك لأنه يفتقر إلى « القوة » التى تمكنه من اسناد هذه الصفة . وبناء على ذلك ، فاذا تحـدث المرء عن الإنحراف ، فانه يتعين عليه أن يتساءل : انحراف من وجهة نظر من ؟ وينطبق ذلك على جميع المحاولات الدينية والسياسية .

ويركز **البعـد الثالث** لهذه النظرية على قضية الصراع . فهناك صراع

(1) Ibid., p 7.

بين الاشخاص أو الجماعات الصغيرة نسبيا والتى تفتقر إلى القوة ، من ناحية ، و بين المصالح الإجتماعية القوية التى تتميز بالتنظيم النسبي ، من الناحية الأخرى. أما القضية المتصلة بمن هم الذين سوف ينتصرون فى هذه الصراعات، فهى لا تحسم بواسطة أية خصائص داخلية لصيقة بالأفراد ، أو بالأفعال التى تعتبر محاور للصراع ، وإنما تحسم من خلال القوة النسبية لهذه الجماعات فى الموقف الإجتماعى الكلى .

ويمكن نقد نظرية التسمية الانحرافية، من خلال التعرض لثلاث نقاط أساسية، تتعلق النقطة الأولى بتحديد علاقتها بنظريات أخرى بينما تتمثل النقطتان الثانية والثالثة فى إبراز إيجابياتها وسلبياتها . وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن هناك فرقا أساسياً بين نظرية «التسمية الانحرافية» و نظرية أخرى أدرجت ضمن منظور « رد الفعل المجتمعي » أيضا وهي « نظرية الإنحراف الثانوى والضبط الإجتماعى » . فإذا كانت النظرية الثانية ، قد اهتمت برد الفعل المجتمعى » كمصدر « للانحراف الواقعى »، فإن نظرية التسمية الانحرافية أشارت إلى رد الفعل هذا ، باعتباره مصدراً « للتسمية الإنحرافية » . وفرق كبير بين نظريتين ، إحداها تقوم بالبحث عن مصدر الإنحراف ، بينما تسعى الثانية إلى تفسير مصدر التسمية الإنحرافية . ولذلك ، فإنه يمكن القول بأن النظرية الأولى هى نظرية فى « السلوك الإجتماعى » ، وأما الثانية فهى نظرية فى « التعريفات الإجتماعية للسلوك » . وإذا كانت النظرية الأولى تحاول تفسير « العوامل التى تكمن وراء السلوك » الذى يمكن أن يوصف بأنه إنحرافى ، فإن الثانية تبحث فى « ميكانيزمات الحكم على السلوك » بأنه إنحرافى .

هذا ويمكن القول بأن لنظرية التسمية الانحرافية إيجابياتها التى ترقى إلى مرتبة الاسهام فى نظرية علم الإجتماع بوجه عام و نظرية الإنحراف بوجه خاص ،

ويبدو ذلك واضحا فيما يلي :

١ — أثارت هذه النظرية مناقشات حية فى علم الإجتماع ، تميزت بطابعها الفلسفى المجرد، ومثال ذلك الحوار الذى دار حول أفكار « التسمية الانحرافية » و « المشروع الأخلاقى » و « صناع القواعد » و « منفذيها » .

٢ — أشارت إلى ضرورة الإهتمام « بالطرف الآخر » فى عملية التفاعل بين المنحرفين وغير المنحرفين ، مما أدى إلى إنبثاق دراسات أجريت على فئات إجتماعية وجماعات متخصصة فى إتخاذ القرار ، وصنع القواعد ، والإشراف على تنفيذها .

٣ — حثت هذه النظرية على التفكير فى « العملية السياسية » التى تكمن وراء « التسمية الانحرافية » وهذه هى المرة الأولى التى يتم فيها الربط بين « الإنحراف » و « السياسة » .

٤ — اشتملت الافكار التى انطوى عليها إتجاه هذه النظرية على إشارات ضمنية إلى مسألة التغير الإجتماعى ، وخاصة عندما أشارت إلى أن الحكم على الإنحراف لاينطلق من طبيعة الفعل ذاته ، وإنما يتحدد بواسطة مجموعة من الظروف الإجتماعية ، والإقتصادية ، والسياسية المتغيرة ، ولذلك فهو معرض للتعديل أيضاً .

٥ — على الرغم من أن هذه النظرية كانت تعكس — أساسا — مجموعة تعريفات وتفسيرات إجتماعية ، ولم تكن تشتمل على قضايا أساسية قابلة للاختبار والتطبيق ، إلا أنها كانت ملهمة بالنسبة لكثير من الدراسات الامبيريقية ، وخاصة فى مجالات : الادمان ، والقمار ، والجرائم المنظمة والمثلية الجنسية .

٦ — أدت إلى ظهور عدد كبير من المؤلفات اليوتوبية الجديدة وخاصة تلك التى اهتمت بصياغة أفكار، واجراء دراسات على « نشاط التحريض الاخلاقى » ، تميزت باشتمالها على إشارات ضمنية إلى مقاومة الاعتقاد فى أخلاق الطبقة المتوسطة فى المجتمع الأمريكى ، ولذلك كانت تعلم الناس أن المعانى الاخلاقية تعتبر موضع نقاش ومثار جدل دائم فى المجتمع .

وعلى الرغم من وجود هذه الجوانب الإيجابية فى « نظرية التجريم » إلا أنها لم تخل من السلبيات أو جوانب النقص التى يمكن تحديدها فيما يلى :

١ — رفضت هذه النظرية الاعتراف بوجود الإنحراف منفصلا عن وجود عملية المقاومة الإجتماعية له ، مما أدى إلى عدم قدرتها على الكشف عن سبب ارتكاب شخص معين لهذا السلوك أكثر من شخص آخر .

٢ — أكدت أن الافعال تتحدد باعتبارها إنحرافية بواسطة خاصية « رد الفعل » نحوها ، ولكنها لم تفسر نوع الاستجابات التى تحدد الافعال الإنحرافية ، أو نماذج ردود الافعال المجتمعية — الرسمية وغير الرسمية — التى تقوم بهذه الوظيفة .

٣ — أن النظر إلى « رد الفعل » بإعتباره معياراً وحيداً لتعريف الإنحراف ، يترتب عليه تجاهل أنواع كثيرة من الإنحراف السرى والكامن الذى لا يحدث إزاءه أى رد فعل . كما يؤدى ، فى نفس الوقت ، إلى إعتبار أفعال معينة ، إنحرافية ، لمجرد أن رد الفعل نحوها كان متمثلا فى الاستياء أو الاستهجان .

٤ — فشلت نظرية التجريم فى تفسير الاستجابة المجتمعية ذاتها ، فلم تستطع التصدى لقضية هامة وهى سبب إستجابة المجتمع بطريقة معينة إزاء سلوك معين ، وإستجابته بطريقة أخرى إزاء سلوك آخر .

٥ — تركت هذه النظرية ثغرات كثيرة دون أن تحاول سدها، وهي التى تتصل بمسائل هامة ، مثل: تفاوت معدلات أفعال إنحرافية معينة من مجتمع إلى آخر . وتورط بعض الاشخاص فى هذه الأفعال ، وعدم تورط الآخرين فيها ، وإعتبار فعل معين ، إنحرافيا فى مجتمع ، وغير إنحرافى فى مجتمع آخر . إن قصور النظرية فى معالجة هذه الجوانب يرجع إلى أنها كرست ذاتها لفحص « ميكانيزمات الحكم على السلوك » أو « تسمية السلوك الإنحرافى » .

٦ — على الرغم من أن نظرية التجريم أشارت إلى أن الحكم على السلوك الإنحرافى ، يرتبط إلى حد بعيد ، بقدرة بعض الجماعات فى المجتمع على بث قيمها ، ومعاييرها ، ومصالحها فى القانون ، وفى عملية تنفيذه ، حتى وإن تم ذلك على حساب مصالح الجماعات الأخرى أو المجتمع كله ، ونوهت إلى أن المسائل المتصلة بالتوجيه الأساسى للقوانين ، ومضمونها ، وصياغة السياسة العامة برمتها ، وطبيعة إتخاذ القرار — تعتبر محصلات التأثير السياسى المباشر أو غير المباشر لجماعات المصلحة المتصارعة ، إلا أن فحص العملية السياسية التى تشكل ميكانيزم التجريم ، وتطبقه ، مازال يعتبر مجالا غير مطروق . فالتراث المتاح بصدده ، يتركز على مجموعة إقتراحات وبرامج جزئية ، مصحوبة باهتمام ضئيل جداً بالبحث الذى كان ينبغى أن ينصب على متغيرات كثيرة ، تحدد مستويات السلوك التى تصبح محرمة ، ومستويات المعايير التى تكون جزءاً من القانون . وبطبيعة الحال، لن تقتصر هذه المتغيرات على أنشطة جماعات المصلحة السياسية فقط ، بل ينبغى أن تمتد إلى أبعد من ذلك فتشمل كافة العوامل المتصلة ببناء المجتمع ، ونظمه الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية ، كما تمس تطوره التاريخى ، وتقاليده القانونية ، وصور الحكومات التى تعاقبت فيه ، والعملية السياسية المميزة له ، والتى تعكس مصالح بعض الوحدات

الفرعية المسيطرة سياسياً ، سواء كانت طبقات برمتها ، أو شرائح طبقية ، أو جماعات خاصة ، أو هيئـات حكومية تمارس نفوذها فى صناعة القـانون والاشراف على تنفيذه ، وتعكس كذلك حاجات المجتمع الشامل المتغيرة والنامية، ووظائفـه المتطورة . إلا أن تفوق أحـد هذين المتغيرين على الآخر ، أو بروزه ، يعتـبر مسألة عملية خالصة ، تحـددها طبيعة بناء القوة فى المجتمع ، ونوعية الأهداف المجتمعية فى مرحلة معينة من مراحل تطوره التاريخى .

تعقيب ووجهة نظر :

يتعين أن أتصدى هنا لمجموعة نقاط هامة ، وإستخلاصات أساسية ، تلقى الضوء على العلاقة بين كل النظريات التى انطوى عليها هـذا المنظور ، وذلك من خلال تحديد أوجه التشابه والاختلاف القائمة بينها ، والتأثير المتبادل بينها وبين النظرية العامة لعلم الإجتماع . ثم الاشـارة إلى موقع مجموعة من المفـاهيم السوسيولوجية الهامة ، مثل : الضبط الإجتماعى ، والنظام الإجتماعى ، والتغير الإجتماعى من هذه النظريات ، وأسلوب معالجتها كمتغيرات مستقلة أو تابعة فى علاقتها « بالانحراف » . ومن بين النقاط التى يشملها هذا التعقيب ، تلك التى تتعلق باحتواء النظريات الوظيفيـة الصغرى على بعض الافكار التى يمكـن إعتبارها جديدة ، ولا تنتمي إلى الاتجاه الوظيفى ، وإنما تشير إلى ميل جديد نحو الراديكالية وإتجاه الصراع ، وقـد كان لهذه الافكار دورها فى تحديد معلم من معالم المخطط النظرى للدراسة التى بين أيدينا .

ومن الواضح أن نظريات الانحراف التى عرضت فى الفصلين الرابع والخامس تعكس كلها تراث مدرستى شيكاغو : الكلاسيكية والحديثة . فمنظور السلوك الانحرافى، بما يشمله من تراث نظرى للثقافات الفرعية، هو محصلة مجموعة دراسات (نظرية وإمبيريقية) قام بها الرواد الأول لمدرسة شيكاغو ، وهم : توماس ،

وزنانيكى ، وبارك ، وبيرجس ، وكليفوردشو ، وهنرى ماكى ، وإدوين سوذرلاند ، ودونالد كريسى .

وأما المنظور الآخر ، وهو «رد فعل المجتمعى» فإنه يعكس تراث مدرسة شيكاغو الجديدة ، التى يمثلها كل من : ليمرت ، وجوفمان ، وماتزا ، وبيكر ، وكيتسوز ، وشيكوريل . والأهم من ذلك كله ، أن كلا المنظورين يعكسان مجموعة مبادىء نظرية عامة ، أو عدة أفكار أساسية ، وهى : (١) التفاعل الرمزى Symb lic interaction فقد كان لهذا المفهوم دور فى منظور « السلوك الانحرافى » وخاصة أن الفكرة الأساسية فيه ، قد بنيت عليه ، وهى التى تشير إلى أن فشل الاشخاص فى التفاعل مع ثقافة المجتمع الكبير ، يؤدى إلى تحولهم عن تلك الثقافة ، وتفاعلهم مع أنماط ثقافية فرعية ، أو مضادة ، وتوحدهم مع مضامينها ، وغالبا ما تكون هذه الثقافات المضادة ثقافات إجرامية أو جانحة. وقد اعتمد منظور رد الفعل المجتمعى على ذات هذا المفهوم ، فذهب إلى أن هناك «تفاعلا رمزيا» بين الشخص المنحرف وبين «الآخرين» الذين قد يمثلون أشخاصا أو هيئات رسمية للضبط ، وتكون نتيجته متمثلة فى «إنحرافات ثانوية» من وجهة نظر «الانحراف الثانوى والضبط الاجتماعى» ، و « تسميات إنحرافية » من وجهة نظر « نظرية التسمية الانحرافية » . ولعل إمتداد هذه النظريات بجذورها إلى تراث التفاعل الرمزى ، هو الذى يفسر سبب إهتمامها بتطوير مفاهيم مفسرة أو موضحة ، أكثر من إهتمامها بصياغة مجموعة قضايا عامة قابلة للاختبار . (٢) التصور الذاتى Self conception وقد كان هذا المفهوم يمثل محوراً أساسياً من محاور نظريات الانحراف الصغرى ، بمنظوريها أيضا ، حيث اعتمد منظور السلوك الانحرافى على فكرة تشير إلى أنه عندما يفشل الفرد فى تكوين تصور ملائم عن ذاته فى

إطار الثقافة العامة للمجتمع الكبير، فانه ينتمى إلى ثقافة أخرى تعطيه المبادىء اللازمة لبناء فكرة ذاتية ترضيه، ويشعر مع شركائه فيها أنه إنسان سوى، يتمكن من تحقيق أهداف هامة: كالانتماء، والتوحد، والمشاركة الفعالة، وأنه عضو لديه القدرة على الإمتثال لمعايير الجماعة الفرعية، وكل ذلك يحقق له الاحساس بالأمن والطمأنينه والثقة بالذات. وقد كان لهذا المفهوم أهمية فى منظور «رد الفعل المجتمعى»، حيث تؤدى الاستجابة المجتمعية تجاه الانحراف الأولى، إلى إعادة بناء رمزيه « لتصور الفرد لذاته » فالتجريم يخلق تصوراً إجراميا، والوصمة تؤدى إلى إستجـــابات تتفـق مع الوضع الموصوم.

(٣) فكرة الدور role idea ، فالانحراف ـ من منظور السلوك الانحرافى ـ هو «دور» يحتاج إلى تعلم من نوع معين، وإلى إكتساب مهارات إجرامية، ووسائل فنية، كما يحتاج إلى تدريب وتدعيم كأى دور إجتماعى آخر، وهو ينطوى على إعتماد أو إرتباط معرفى، وأخلاقى، وإيديولوجى. وأما منظور « رد الفعل» فقد نظر إلى « الدور الانحرافى» بإعتباره « خطا مهنيا انحرافيا doviant career » ينجم عن مبالغة المجتمع فى تطبيق الجزاءات العقابية، وعن احساس الفرد بالاضطهاد، والظلم، ورغبته فى الانتقام. وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن وجود هذه المفاهيم أو الافكار السوسيولوجية الثلاث المشتركة، وهى: التفاعل الرمزى، والتصور الذاتى، والدور، فى كلا المنظورين معا، إنما يعكس بدوره تأثيرا متبادلا بين النظرية العامة لعلم الاجتماع ونظريه الانحراف.

ولكن إذا كان هناك تشابه بين هذين المنظورين، فهناك إختلافات كذلك، حيث اهتمت مدرسة شيكاغو الكلاسيكية بدراسة « الأسباب والعوامل »، بينما انصبت أعمال المدرسة الثانية، على « نتائج » النظام الأخـلاقى والضبط الاجتماعى بالنسبة للانحراف، ولذلك أعطت أهمية خاصة لمصطلحات معينة،

مثل : رد الفعل المجتمعي ، والوصمة ، والحرمان من الرتبة ، وتجريح الذات ، وهي أفكار تتلاءم تماما مع هدف هذه المدرسة الذى يتمثل فى الإجابة على هـذا التساؤل : كيف تؤدى الهيئات والمؤسسات ، التى نظمت — فى الأصل — من أجل تحقيق رفاهية المجتمع ، والإصلاح ، وإعادة التقـويم والعـلاج ، إلى ظهور الانحراف ، ومده بمعنى معين ، وتدعيمه .

هذا ، ويتعين بعد تحديد أوجه التشابه والاختـلاف الأساسية بين هذه النظريات الإشارة إلى مواقع أفكار : الضبط ، والنظام ، والتغير فيهـا . إن فكرة الضبط الاجتماعى تمثـل ، من « منظور السلوك الانحـرافى » « متغيرا معتمدا » فى علاقتها بالإنحراف ، حيث أن قيام المجتمع بضبط سلوك أعضـائه يعتبر بمثابة نتيجة لتوقعه بامكانية انحرافهم عن معـايير القائمة . وذلك على العكس من منظور « رد الفعل المجتمعى » الذى نظر إلى الضبط « كمتغير مستقل » يؤدى إلى مزيد من الانحرافات. وأما فكرة «النظام الاجتماعى» social order فقد كانت فكرة محورية فى نظريات الانحراف الوظيفية الصغرى ، وخاصة من المنظور الأول ، حيث كان الانحـراف يمثل سلوكا مدمرا للنظـام الاجتماعى القائم . وقلما اهتمت هذه النظريات بالوظائف الايجابية للانحراف ، أو بفكرة الانحرف الخلاق ، ولذلك ، لم يكن لفكرة « التغير الاجتماعى » أى وجود فى النظريات التى أدرجت تحت المنظور الأول ، وهذا راجـع إلى ضيق إطارهـا النظرى الذى لم يتسع لربط الانحـراف بالظروف الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسية المتغيرة . ومع ذلك ، فقد اهتم المنظور الثانى بالإشـارة إلى فـكرة التغير ، ولو أنها تمت فى حدود ضيقة ، وذلك عندما نوه « ليمرت » إلى أن تغير المجتمع يستتبعه تغير فى القواعد والمعايير الاجتماعية ، مما يؤدى بدوره إلى تغير الحكم على السلوك ، وبالتالى ، قد يصبح السـلوك الذي كان ممتثلا فى ظل

القواعد القديمة ، انحرافيا من منظور القواعد الجديدة .

وعلى الرغم من أن منظور رد الفعل المجتمعي ، يعتبر أحد منظوري النظريات الصغرى ، إلا أنه يشتمل على مضامين جديدة ، غير محافظة ، ومثال ذلك : نقده لنظم المجتمع ومؤسساته ، واعتراضه على قيم الطبقة المتوسطة فى المجتمع الأمريكى ، والتشكيك فيها ، وهذا ربما يفصح عن ميل جديد إلى منظور آخر ، أو يشير إلى وجود بدايات راديكالية جديدة ، وينم عن أزمة علم الاجتماع الغربى الراهنة ، أو أزمة الوظيفية .

وجدير بالذكر أن إحدى الأفكار التى وردت فى المنظور الأخير ، وهي أن « هيئات الضبط الاجتماعي ، ومؤسساته ، ونظمه التي صنعها المجتمع من أجل التحكم فى الانحراف ، ووقفه ، أو منعه ، أو التصدى له ، وعلاجه ، هي ذاتها التى تخلق الانحراف ، أو تعمل علي تدعيمه » ، وجدت أنها مفيدة فى تشكيل الإطار النظرى لموضوعي ، ولكن استخدامى لها ، عمل على توسيع مجالها . وبينما يستخدم مصطلح « هيئات الضبط الاجتماعى » فى النظريات السابقة ، للاشارة إلى الهيئات العقابية ، والاصلاحية ، والعلاجية ، وخاصة السجون ، ومؤسسات الأحداث ، والمستشفيات النفسية والعقلية — فانى أفضل أن يشير فى دراستى إلى « كافة النظم الاجتماعية كهيئات للضبط الاجتماعى » وينسحب ذلك علي كل من: النظام الادارى ، والتعليمى ، ونظام توزيع القوى العاملة ، ونظام التنشئة الاجتماعية ، لأن هذه النظم التى صنعها المجتمع لعدة أغراض ، من بينها الضبط الاجتماعى ، تقوم هى ذاتها كمصادر لانحرافات عديدة ، ويرجع ذلك إلى أنها تنحرف عن « أهدافها الأصلية » وهى إشباع الحاجات الإنسانية ، وتحقيق متطلبات المجتمع للنمو والتقدم .

الفصل السادس

تفسير الانحراف من منظور «الإغتراب» الكلاسيكي

- الاغتراب عند ماركس
- الاغتراب كانحراف
- تعقيب واستخلاصات عامة

الفصل السادس

تفسير الإنحراف من منظور « الإغتراب » الكلاسيكى

الاغتراب عند ماركس

إذا كانت النظريات الوظيفية قد ارتكزت على قاعدة « اللامعيارية » فى تفسيرها للانحراف ، فإن النظرية المقابلة أعتمدت على « الإغتراب » لتفسير كل ظواهر المجتمع السياسى ونظمه (١) . ولقد دمج « ماركس » بين كل من المعنيين اللذين انطوى عليهما المصطلح عند « هيجل » ، وبذلك أصبح « الانفصال من خلال الخضوع » هو المعنى الذى يشير إليه المصطلح الماركسى (٢) . وليس المقصود بذلك أن ماركس ألف بين المعنيين عند هيجل ، وإنما يمكن إعتبار إستخدامه الخاص ، كنتيجة لعملية دمج يحتفظ فيها كل من « الانفصال » و « الخضوع » بخصائصه . فالانفصال يشير إلى الابتعاد عن نموذج المجتمع الشيوعى ، وأما الخضوع فهو إذعان وإستسلام للمجتمع الرأسمالى الذى يمثل مرحلة من مراحل تطور المجتمع . ومع ذلك ، فقد طبق ماركس مصطلح الإغتراب بطرق متعددة ، فكان إستخدامه فى كل

---

(١) يقصد بالمجتمع السياسى هنا تلك الصورة التى عرضها الفلاسفة الاجتماعيون المبكرون ، مثل : لوك ، وهوبز ، وروسو ، والتى تشير إلى المجتمع القائم على التعاقد ، وهو مجتمع يوجه سلوك أعضاءه بواسطة السلطة ، والقانون ومقومات الضبط الاجتماعى الأخرى المعروفة فى المجتمعات المنظمة التى تشكل دولاً . وغنى من البيان أن المجتمع السياسى بمقوماته الفكرية والواقعية يتعارض تماما مع صورة المجتمع الشيوعى عند ماركس .

(2) Richard Schacht., Alienation., With an Introductory essay by Walter kauff nann, Doubleday company., 1970, p: 119.

حالة من الحالات الخاصة ، يشير إلى وجود إنفصال من نوع معين يكون بمثابة نتيجة للخضوع . ونظراً لأن ماركس طبق المصطلح على هذا النحو ، بالاضافة إلى أن الاشياء التى أسماها « إغترابية » قد إختلفت فيما بينها إلى حد كبير ، فإن الطريقة المثلى التى يمكن بواسطتها أن يتم فهم هذا المصطلح وتفسيره ، تتوقف على السياق الذى يتحدث فيه ، أو على سياق الحديث ذاته . ولذلك ، فإن المعنى الأساسى للاغتراب لا يتغير وإنما الذى يتغير هو المجال الذى يغطيه المفهوم أو يشير إليه .

ونظرية الإغتراب هي « المركب العقلى » الذى ابرز فيه ماركس ، الأثر المدمر للانتاج الرأسمالى على الكائنات البشرية، وعلى حالاتها الذهنية والفيزيقية، والعمليات الإجتماعية التى تعتبر هذه الكائنات جزءاً منها . وإذا كان إهتمام ماركس قد انصب على الفرد الفاعل ، فإن ذلك يعكس طريقته فى النظر إلى معاصريه وإلى ظروفهم ، والروابط بين الانسان وبين نشاطه ، ومنتجاته ، وزملائه ، والطبيعة غير الحية ، والجنس البشرى كله ، واذن فإن نظرية الإغتراب عند ماركس، تعكس فكرته عن الانسان فى المجتمع الرأسمالى. وفكرة الإغتراب عند ماركس، هى فكرة كلية ، بحيث أن العوامل المختلفة التى عالجها، تمثل جوانب أو مظاهر لهذا الكل ، تتميز بوجود علاقات داخلية بينها ، وتأثير متبادل . وهذا يجعل من الممكن أن نتحدث عن كل عامل منها ، على أنه تعبير عن الكل أو عن جزء كبير من هذا الكل (١) .

ولقد كانت الشيوعية عند ماركس هى المقياس أو المحك الذى يقيس بواسطته الإغتراب ، ولذلك، فإن المجتمع الذى أنفصل عنه العامل أو انعزل،

---

(١) ينظر ماركس الى الاغتراب على اعتبار أنه خطأ أو عيب لاينبغى أن يوجد ، ويتحدث عن كل من الفرد وطريقته فى الحياة على أنهما « اغترابيان » .

هو مجتمع له أبعاد أخرى مختلفة تماما عن مقومات المجتمع السياسى ، والمجتمع الذى انفصل عنه عمله الخاص هو الحياة ذاتها ، أى الحياة الفيزيقية والعقلية ، والاخلاق الانسانية ، والنشاط الانسانى ، والاشباع الانسانى ، وهو الجوهر الانسانى ، ومن أهم الاعتبارات التى ينبغى الاشارة اليها هنا هو أن مصطلح « إسانى » كان يستخدم بواسطة ماركس كصفة يصف بها الشيوعية ، كما أنه يترتب على الموافقة على « الشيوعية » كمقياس ملائم أن تكون كل الطبقات مغتربة بالقدر الذى يبتعد فيه أعضاؤها عن مثال الشيوعية . ومن أجل هذا ، إدعى ماركس أن من أهم مظاهر الاغتراب ، أن يكون الجميع خاضعين لقوة غير إنسانية (١) . وتختلف أشكال الاغتراب فى كل طبقة لأن وضع الطبقات يعتبر متباينا بالاضافة إلى أن أساليبها فى الحياة تتميز بمفارقات كبرى ، ولكن إغتراب البروليتاريا هو أقسى شكل من هذه الاشكال جميعا .

إن محور نظريه الصراع الكلاسيكية وأساس اختلافها عن الوظيفية ، هو الذى عبر عنه ماركس أجل تعبير عندما أشار إلى ان « ما يحتاج الى تفسير ليس هو وحدة unity الكائنات البشرية مع الطبيعة ، أو تفسير ملاءمتها لهذه الطبيعة ، بل هو انفصال separation ظروف وجودها، عنالوجود الانسانى الايجابى وهو انفصال تكتمل صورته فى العـــلاقة بين العمل ذى الاجر ، وراس المال » (٢) . والحديث عن الطبيعة الانسانية بهذه الصورة يشير اليها على نحو يوحى بأن هناك رابطة ضرورية قطعت فى المنتصف ، ولكن من الذى انقطع أو انفصل ؟ وعن ماذا انفصل ؟ تحدث ماركس عن الانسان

---

(1) Op. Cit. p. 115.

(2) E. J. Hobsbawm (ed), pre - Capitalist Economic Formations., N. Y. 1965. pp. 86 - 87.

باعتباره انفصل عن عمله طالما أنه لا يقوم بأى دور فى تقرير ما يفعله أو تحديد كيفية فعله لما يفعله ، وهذا هو الانشقاق بين الفرد و نشاط حياته . وتحدث عن الانسان بإعتباره منفصلا عن حاصلاته الخاصة أو عوائده ، طالما أنه لا يملك التحكم فيما سوف يصنعه ، وهذا هو انفصال بين الفرد والعالم المادى . واعتبر الفرد أيضا منفصل عن زملائه من الأشخاص طالما أن المنافسة والعداء الطبقى جعلا معظم أشكال التعاون ومستوياته مستحيلة ، وهذا هو الانفصال بين الانسان والانسان .

ويعرض « ماركس » الإغتراب باعتباره يتناول أربع علاقات واسعة ، وزعها على نحو يكفى لتغطية الوجود الانسانى برمته . وهذه العلاقات هى : علاقة الانسان مع نشاطه الانتاجى ، وحاصله ، وغيره من الناس ، والجنس البشرى . ومن الواضح أن هذه العلاقات الأربعة كانت متداخله تماما ، ولم يقصد ماركس أن يميز بينها ، وإنما عمل أسلوبه فى عرض الكل من خلال الجزء ، على ربط كل العلاقات الخاصة ، وإعتبارها جوانب لكيان واحد . ولذلك فإن التفسيرات المتداخله هى أمر لا يمكن تحاشية فى هذا الصدد ، وخاصة إذا علمنا أن التفسير الكامل لكل علاقة منها ، يعتمد بالضرورة على فكرة محورية وهى « العمل الإغترابى » .

والعمل الإغترابى هو الذى « يغرب الانسان عن عائد عمله ، وعن الطبيعة . وعن ذاته ، وعن الآخرين » [1] . وبذلك يصبح وجود هذا الانسان معنا بالإغتراب او يصير الإغتراب شاملا . وقد بحث ماركس عن عوامل إغتراب العمل ، أو الأسباب التى تكمن وراء ذلك ، وتوصل إلى أن

(1) Frank Iindenfeld (ed) , Radical perspectives on social problems . Readings in critical sociology.. London, 1968, p. 190.

العمل يعتبر « خارجا عن العامل » أى أنه ليس جزءاً من طبيعته ، وأن العامل لا يستغرق ذاته فى عمله بل يرفضها ، ويشعر بالشقاء دائما ، ولا ينمى طاقته الجسمية والعقلية بطريقة حرة وإنما يكون مقيداً من الناحيتين الفيزيقية والعقلية . وعمله ليس طوعيا ، بل مفروض عليه ، وهو لا يمثل بالنسبة للعامل إشباعا لحاجته بل وسيلة لاشباع حاجات الآخرين . وأخيراً تظهر الخاصية الإغترابية للعمل بالنسبة للعامل ، فى حقيقة هامه هى أن هذا العمل ليس عمله هو ، ولكنه عمل من أجل آخرين غيره ، فالعامل لا ينتمى فى عمله إلى ذاته وإنما إلى شخص آخر ، وهذا هو فقدان للتلقائية وللحرية . فكلما أنفق العامل ذاته فى العمل ، أصبح عالم الأشياء الذى يقوم هو بخلقه معارضا له ، وكلما قل إهتمامه بحياته ، قل إنتماؤه إلى ذاته . ذلك أن العامل يضع حياته فى الشىء الذى يصنعه ، ومن ثم فإن تلك الحياة لاتنتمى إليه هو بل إلى الشىء ذاته ، فيصبح الشىء متناقضا مع العامل ، بإعتباره قوة مستقلة عنه أو متمتعة بالاستقلال الذاتى ، ويصبح العامل مغتربا عن حياته أو عن ذاته التى منحها للشىء [1] .

وقد اختتم «ماركس» حديثة عن إغتراب العمل بقوله : «إن مالا أستطيع أن أفعله كإنسان ، أى مالا تتمكن قدراتى الفردية من أن تقوم به ، يصبح ممكنا بواسطة المال . ولذلك فإن المال يحول كل قدرة من تلك القدرات إلى شىء يختلف عن القدرة ذاتها ، أى إلى نقيضها » [2] . وإذا كان الإغتراب يعبر عن ذاته فى العلاقة الواقعية بين الانسان وزملائه ، فإن الوسط الذى يحدث فيه هذا الإغتراب هو وسط واقعى وعملى ، وفى العمل الإغترابى لا يخلق

(1) Richard schacht., Op. Cit.; pp. 92, 96, 89, 101 :

(2) Frank Lindenfeld., Op. Cit. p. 193 .

الانسان علاقتـه بالشيء الذى يصنعه ، أو بعملية الانتـاج وحسب ، بل إنه يخلق أيضا علاقة غيره من الناس بإنتاجه هو ، أى يخلق علاقته بالآخرين وهنا يعتبر ماركس أن «الإغتراب عن الآخرين» هو نتيجة مباشرة للاغتراب الذى يحدث على مستوى الانتاج . وأذن ، فإن العمل الإغترابى يغرب الطبيعة عن الانسان ، ويغرب الانسان عن ذاته ، وعن وظيفته الايجابية ، وعن نشاط حياته ، وهو بذلك يغربه عن النوع الانسانى برمته أى عن جوهر وجوده .

الاغتراب كانحراف :

عندما يتعرض دارس الإنحراف لنظرية الإغتراب عند ماركس ، فإنه يتعين عليه أن يجيب على تساؤل هام ، وهو : ما الذى يمكن أن يستخلص من نظرية ماركس فى الإغتراب من أجـل نظرية فى الإنحـراف ؟ أو ما هى المضامين النظرية للاغتراب ، التى تكون لها أهمية خاصة فى تفسير مصادر الانحراف ومستوياته ؟

لقد نظر « ماركس » إلى المجتمـع الصناعى الرأسمالى باعتباره مجتمعـا مغتربا لأن العلاقات التى تسود فيه ، ليست غير علاقات إغترابية ، والعلاقات الاغترابية إعتبرت كذلك لأنها تتميز بعنصرين ، وهما : أولا ، أنها انفصلت عن نموذج المجتمع الشيوعى الذى يتميز بالقوة والحرية والخلق . وثانيا ، أن هذه العلاقات تزيد من الإغتراب الأصلى وتؤدى إلى تراكمه . وإذن ، فإنه يمكن النظر إلى نظرية ماركس فى الإغتراب على أنها نظرية فى الإنحراف ، وإلى العلاقات الإغترابية بإعتبارها علاقات إنحرافية . ولايضاح هذه الفكرة أكثر من ذلك يمـكن التعرض لثـلاثة مستويات للانحراف عنـد ماركس ، وهي : أولا ، مستوى الإنحراف الإجتماعى ، وهو الذى يتمثل فى العلاقة بين الانسان والانسان . وثانيا ، مستوى الإنحراف النظامى ، وتعبر عنـه

علاقة الانسان (والعامل بوجه خاص) بالنظام الإقتصادى (الانتاج والاستهلاك) وهي علاقة تتميز بالتحويل أو الابدال displacement . وثالثا، مستوى الإنحراف الأصلي أو التاريخي ، وهو الذى تعبر عنه علاقة الانسان بجنسه البشري ، وذلك هو أعمق مستوى من مستويات الإنحراف لأنه يعكس إنحراف الانسان عن « الانسانية » التى تتميز بخصائص أساسية من وجهة نظر ماركس وهي : القوة ، والحرية والخلق .

أولا : مستوى الانحراف الاجتماعى (العلاقة بين الانسان والانسان) .

وهو الذي يتمثل في العلاقة الإغترابية بين العامل وغيره من الأشخاص فى المجتمع الرأسمالى . وهذا الإغتراب الإجتماعي يترتب علي إغتراب النشاط والحاصل « فإذا كان حاصل العمل غير منتم إلى العامل ، وإذا كان يقف فى مواجهته كقوة غريبة ، فإن ذلك يحدث لأن هذا الحاصل ينتمى إلى إنسان آخر غير العامل . إن علاقة الانسان بذاته لا تصبح موضوعية وحقيقية فى نظره إلا من خلال علاقته بغيره من الناس . ومن ثم ، فإذا كان حاصل عمله ، أو عمله الذى تحول إلى شيء وموضوع objectified ، هو بالنسبة له غريباً وعدوانيا ، ومستقلا عنه ؛ فإن موقف العامل نحو هذا الحاصل يتميز بأنه كما لو كان هناك شخص ما يسيطر على هذا الموضوع ، وهو شخص غريب ، وعدوانى ، وقوى ، ومنفصل عنه . . . وكل غربة ذاتية للانسان عن ذاته وعن الطبيعة ، تبدو فى العلاقة التى يضع فيها ذاته والطبيعة مع إناس غير ذاته، بل ومتميزين عنها تماما »[1] . ومعنى ذلك أن صفة العداوة التى يتميز بها حاصل العمل ، تعتبر راجعة إلي الحقيقة التى تشير إلى أن هذا الحاصل يمتلكه .

(1) « Alienation » International Encyclopedia of The Social Sciences, Vol. 1. p. 206 .

رجل رأسمالي له مصالح تتعارض تماما مع مصالح العامل . وهنا نجد ماركس يستخدم لفظ « الحاصل product » كقناع لقوة الرأسمالي ، وأداه لهذه القوة في نفس الوقت . وإذا كانت علاقة العامل بحاصله هي علاقة إغترابية ، فكذلك الحال بالنسبة لعلاقته مع الانسان الذي يمتلك هذا الحاصل ، فهي علاقة إغترابية بالضرورة ، لأنها تمثل نتيجة حتمية لنشاطه الانتاجي ، وفي هذا الصدد ، يشير ماركس إلى أن «الانسان في العمل الاغترابي ، لا ينشيء علاقته مع الموضوع أو الشيء ، أو مع فعل الانتاج ذاته ، وحسب ، وإنما يقيم العلاقة التي تكون بين غيره من الناس وبين إنتاجه هو ، وحاصله ، وكذلك العلاقة التي تكون بينه وبين هؤلاء الناس الآخرين » [1].

وقد كان ماركس قادراً على أن يدخل إلى العلاقة الواحدة من جوانب متعددة ، فهو يقول مثلا « أن غربة الانسان ، وكل علاقة ينشئها أمام ذاته، تحقق ذاتها أولا وتعبر عن نفسها في العلاقة التي يكونها مع الآخرين. وإذن ، ففي داخل إطار علاقة العمل الاغترابي ، ينظر كل إنسان إلى الآخرين طبقا لنفس المستوى أو الموقف الذي يجد ذاته فيه كعامل » [2]. يتضح من ذلك إذن ان ماركس عندما انتقل من علاقة الانسان بحاصله ، إلى علاقته بمالك هذا الحاصل ، سحب إطلاق نفس الصفات التي طبقت في العلاقة الأولى ، على العلاقة الثانية . فذهب إلى أنه « إذا كان حاصل عمل العامل يمثل موضوعا غريباً عنه ، وعدائيا ، وقويا ، ومستقلا عنه ، فإن موقفه تجاهه سيعكس إذن تصوره لوجود شخص ما يسيطر على هذا الموضوع ، أو سيد على هذا الشيء ،

---

(1) Richard schacht, Alienation, Op. Cit., p. 192.

(2) Bertell Olman, Alienation: Marx's conception of Man in capitalist society; Cambridge University press, 1971, P. 150.

وهو شخص غريب أيضا وعدوانى ومستقل »[1] . ومن ثم ، فإن العامل يكون موجها إلى الرأسمالى بنفس الأسلوب الذى يتجه به الأخير نحوه ، ولكن مع اختلاف أساسى يتمثل فى أن الرأسمالى يتميز بقدرته على التصرف نحو العامل بطريقة تجمع بين القوة وتحاشى العنف، بينما يكشف الأول عن الضعف من خلال الإذعان الممزوج بالكراهية والتجهم والغضب .

إن الاغتراب الاجتماعى للعامل وللرأسمالى، يمثل طريقاً ينقسم إلى إتجاهين متعارضين ويعبر عن نتيجة حتمية لوجود أوامر متصارعة لمصالح متضاربة ، وعن علاقة عدوانية بالضرورة . ومعنى هـذا أن الاغتراب الاجتماعى ليس ظاهرة يقتصر وجودها فى الطبقة العاملة فقط ، وطالما أخذ الاغتراب على أنه مجموعة علاقات بين الناس، والطبيعة الحية، وغير الحية فإن كثيراً من الخصائص التى لوحظ وجودها فى البروليتاريا ، يمكن أن توجد فى الطبقات الأخرى ، ولقد عبر ماركس عن العلاقة بين إغتراب البروليتاريا وإغتراب بقيـة النوع البشرى ، عندما قال « إن عبودية الانسانية برمتها » مطوية فى علاقة العامل بالانتاج وكل علاقة متميزة بالعبودية ليست غير نتيجة لهذه العلاقة [2].ومعنى هذا أن البروليتاريا ـ بوضعها فى النظام الرأسمالى ـ تخلق إغتراب الأشخاص الذين تتعامل معهم ويتعامل معهم حاصلها وذلك من خلال انتاجها للموضوعات المادية الاغترابية ، وفى هذا الصدد فإنه لا يتعين علينا أن نندهش عندما نعلم أن تحرير العمال يشتمل على تحرير الانسانية الشامل . ولقد سمعنا ماركس وهو يعلن أن «الرأسمالى » مغترب كالعامل تماما ، وهو يقول فى هذا الصدد ينبغى أن نلاحظ أولا ، أن كل شىء يظهر فى العـامل كنشاط للاغتراب

(1) Richard schacht, Op. Git., p. 106.

(2) Bertell Olmann, Op. Cit., p. 154.

والغربة ، يظهر أيضا عند غير العامل non - worker كحالة اغتراب وغربة. وثانيا ، أن إتجاه العامل الحقيقي والعملي في الانتاج والحاصل ، يظهر عند غير العامل ، الذي يقف في مواجهته على الأقل من الناحية النظرية . وثالثا ، أن غير العامل يفعل كل شيء ضد العامل ، كما يفعل كل شيء ضد ذاته ، ولكنه لا يفعل ضد ذاته ما يفعله ضد العامل (١).

فتوصل من ذلك إلى أنه إذا قارنا دور العامل بدور الرأسمالي ، يمكن أن نتبين أن العامل يوفر ديناميات لتدميره الذاتي من خلال النشاط الذى يقوم به ، وأن دور الرأسمالي في إغترابه الخاص هو دور سلبي. وطالما أن الرأسمالي يعيش في « محيط إغترابي » فلا بد إذن أن يكون « في حالة إغتراب بالضرورة » . ونظراً لأن العمال لا يستطيعون تكوين علاقات إنسانية مع الرأسمالي ، فهو لا يتمكن بالمثل من أن تكون له علاقات معهم ، وبالتالي تتعدد مظاهر الإغتراب عند الرأسمالي على النحو التالي : أولا ، مظهر يتمثل في علاقته بنشاط العامل ، بإعتباره مالكا له ، وشخصا يسمح بنتاج هذا النشاط ، وتحديد شكله ، وإستمراريته ، دون أن يسهم بأي جهد من جانبه . فبدلا من أن يساهم الرأسمالي بأى شيء ، نجد أن مشاركته تقتصر على الموافقة على عمل الآخرين ، وإذن فإن علاقة الرأسمالي بالعمل ، هي بالضرورة علاقة مستغل « سلبي » . وثانيا ، مظهر يتمثل في علاقته بحاصل عمل البروليتاري ، وتلك هي علاقة إغترابية أيضا ، لأن موضوع نشاط حياة الانسان الآخر ، ما هو إلا شيء يباع ، في نظر الرأسمالي . وثالثا ، المظهر الذى يبدو في أن الرأسمالي يفعل ضد العامل كل ما يفعله العامل ضد ذاته ، ولكنه لا يفعل ضد ذاته ما يفعله ضد العامل . ومعنى هذا أن وضع الرأسمالي المتفوق ينقذه من

---

(3) Ibid. pp. 154 - 155.

الاذلال الذاتي الذى يظهر في موقف العامل ، ويتمثل في تغريبه الايجابي لهذه الذات في مكان عمله . ومع ذلك ، فإن معاملة الرأسمالي للعمال كموضوعات للاستغلال ، تخلق البشاعة في ذاته .

وهناك مجموعة خصائص واضحة يلاحظ ماركس وجودها في علاقة الرأسمالي بالعمال ، وهي : الجشع ، والوحشية أو القسوة ، والرياء . ويكون الجشع بمثابة الدافع إلى معظم الأفعال الرأسمالية ، وأما الوحشية فهى أداتها المرغوبة، بينما يعتبر الرياء قناعا يرتديه الرأسماليون لاخفاء دوافعهم ووسائلهم عن الآخرين . ومن خلال هذه الظروف السائدة في المجتمع الرأسمالي ، قرر ماركس عمومية الإغتراب عن الآخرين ، عندما قال « إن كل إنسان في هذا المجتمع ، يعتبر مغتربا عن الآخرين » [١] .

ثانيا : مستوى الانحراف النظامى (علاقة الإنسان بنظم المجتمع) .

تحدث ماركس عن النشاط الإنتاجى فى الرأسمالية عن طريق الاشارة إليه بالفاظ مثل « الإغتراب النشاطى active alienation » و « إغتراب النشاط alienation of activity » و « نشاط الاغتراب activity of alienation » [٢] . كما أنه نظر إلى هذا النشاط بإعتباره نشاطا غريبا عن ذاته ، وعن الانسان ، وعن الطبيعة ، وعن الوعى بالحياة . وعندما بحث ماركس عن مقومات إغتراب العمل ، وجدها قائمة فى الحقيقة التى تشير إلى أن العمل لا ينتمى إلى الكيان الجوهرى للانسان طالما أن العامل يرفض ذاته فى عمله بدلا من أن يؤكدها أو يحققها . ومعنى ذلك أن العمل لا يعتبر إشباعا

(1) Richard schacht, Op. Cit., p. 104.

(2) M. Rosenthal and p. Judin (eds.) ; A Dictionary of philosophy ; progress publishers, Moscoe, 1967 pp. 15 - 16 .

لحاجة معينة ، وإنما هو مجرد إشباع لحاجات خارجة عنه . وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن ماركس عندما كان يتحدث عن « الانسان » كان إطاره المرجعى هو « إنسان الجنس البشرى species man ». وأما عندما كان يشير إلى أن العمل فى النظام الرأسمالى يميت جسد الانسان ويدمر عقله ويجعله متعبا وتعيسا ، كان يقصد بذلك، المظهر الواقعى للعامل البروليتارى . ولذلك فإن فكرة « العمل الإغترابى » عند ماركس تتميز بالتقاء مستويين ، أحدهما مثالى ، والآخر واقعى أو قائم فعلا .

إن العمل فى ظل النظام الرأسمالى يؤدى إلى علاقات معكوسة بين النشاط وقوى الانسان تتمثل فى الثلاث مظاهر التالية : (١) أن النشاط الانتاجى يؤدى إلى انكماش قوى الانسان وضمورها (وهذا فى حد ذاته يعتبر مظهراً إنحرافيا) ، ٢) أن النشاط الانتاجى يقلل من امكانيات الطبيعة لتحقيق قوى الانسان ، (٣) أنه يستهلك هذه القوى دون أن يعوضها ثانية (١) . وعندما يؤكد ماركس أن العمل فى النظام الرأسمالى لا ينتمى إلى الكيان الجوهرى للانسان ، وأن الانسان يرفض ذاته فى عمله ، فهو يصف حينئذ حالة تتميز فيها العلاقات بين النشاط وقوى الانسان بأنها توجد على مستوى منخفض جداً من الإنجاز . وقد إستخدم ماركس مصطلحى « الجوهر » و «الجوهرى» للاشارة إلى ذلك الكل الذى يشتمل على الصلات الحقيقية والكامنه التى تربط بين الإنسان والطبيعة. وعندما يشار الى أن العمل الرأسمالى لا ينتمى الى الكيان الجوهرى للانسان ، يكون المقصود بذلك أن هذا العمل يترك معظم العلاقات التى تشكل الكيان الانسانى (من وجهة نظر ماركس) غير فعالة أو يجعلها مهملة ومعطلة . ومع نمو تقسيم العمل ، وتزايد

---

(1) Bertell Olmann., Op. Cit., p: 138 ,

الطابع التكرارى لكل عملية إنتاجية ، لم يعد النشاط الإنتاجى يقدم نموذجا ممتازاً لمارسة كل قوى الإنسان ، ولذلك أصبحت هذه القوى معرضة باستمرار للانكماش والضمور نظراً لضيق مجال تطبيقها. كما أن العمل فى ظل الرأسمالية يخلق المناطق المتخلفة ، والأراضى القاحلة ، والمصانع القذرة ، وهو يقلل بذلك من إمكانيات الطبيعة فى تحقيق قوى الإنسان بدلا من أن يزيدها أو يعززها . وأما العلاقة الثالثة بين النشاط والقوى ، فهى التى تعكسها الرأسمالية تماماً أو تجعلها معكوسة بصفة كاملة . فالعمل الرأسمالى يبدد الطاقات الإنسانية والقدرات الكامنة فى قوى الإنسان ، ويستهلكها دون أن يمدها بوقود جديد فيترك العامل الفرد أكثر فقراً وحاجة باستمرار ، وبذلك تصبح الخصائص التى تميزه ككائن إنسانى منكمشة ومتضائلة . وأما المجتمع الشيوعى فهو الذى يمثل الصورة المناقضة تماما ، لأنه يحتضن كل قوى الإنسان ، كما يخلق النشاط الإنتاجى فيه فرصا واسعة لتحقيق تلك لقوى . وعلى هذا النحو يكون العمل فى ظل الشيوعية تأكيداً للطبيعة الانسانية ، بينما يمثل العمل الرأسمالى رفضاً لهذه الطبيعة عندما يمنع عن الانسان ماينتمى اليه ككائن إنسانى ، كما تعمل الصناعة الرأسمالية على خلق البلاهة والفهاهة فى عمالها .

وهناك جانبان آخران للعمل الاغترابى ، وهما : أولا ، أن هذا العمل يعتبر ملكية خاصة لغير العمال non - workers ، وثانيا ، أنه يؤدى إلى قلب الوظائف الانسانية والحيوانية للانسان أى تبديلها أو تحويلها . وبصدد الجانب الأول يقول ماركس أن الخاصية الخارجية للعمل بالنسبة للعامل تظهر فى الحقيقة التى تشير إلى أنه ليس عملا خاصا به وإنما هو عمل يخص غيره ، وأنه لاينتمى إليه وبذلك فإن العامل لا ينتمى فى عمله إلى ذاته بل إلى ذات أخرى . وإذا كان العمل مفروضا فانه لابد وأن يكون هناك من يقوم بعمليه الفرض أو الاجبار .

هذه ، ولذلك فاذا كان نشاط العامل يمثل فى نظره نشاطاً غير حـــر ، فهو يتعامل معه إذن كنشاط ينجز من أجل خدمة إنسان آخـر وتحت سيطرته وفى ظل قهره . وليس هذا الانسان غير الرأسمالى ذاته الذى يعتبر تحكمه كاملا وواضحا فى مختلف الوظائف التى تتمثل فى : تحديده لشكل العمل ، وكثافته واستمراريته ولنوع حاصلات عمله وعددها ، والظروف المحيطة بالعمل . وأما ما يسمى « قلب الوظائف الانسانية والحيوانية أو تبديلهـا » فهو يشـير إلى حالة تبدو فيها الأنشطة التى يشترك فيها الانسان مـع الحيوان ، أكثر إنسانية من الأنشطة التى تميزه كإنسان . فالأكل ، والشرب ، والانجـــاب لا تكون وظائف ملائمة أو ضرورية الا عندما تظهر امكانيـة تحقق كل قوى الانسان الأخرى ، ومع ذلك فان هذه الوظائف تصبح أساسية ومباشـرة فى النظـام الرأسمالى (١) .

---

(١) تتعين الإشارة هنا الى أن ماركس أسند إلى الإنسان بعض القـوى powers التى قام بتقسيمها إلى : قوى طبيعية natural ، وقوة متصلة بالجنس البشـرى species وأكد أن كل مجموعة من هاتين المجموعتين للقوى ، تنعكس على وعى المرء بحاجة مطابقة للقوة ، فهو يشعر بحاجات تكفى لما هو ضرورى لتحقيق قـواه . وأما موضوعات الطبيعة بما فيهـا من الأشخاص الآخرين ، فهى توفر المادة التى تتحقق بواسطتها هذه القوى . وهذا « التحقق » يحدث من خلال تلاؤم الموضوعات التى تتطابق من حيث نوع تطورها ومستواه مع هذه القوى ذاتها . ويشير مفهوم التلاؤم أو الملاءمة إلى تعبير ماركس المتميز بالعمومية ، عن حقيقة هـامة ، وهى أن الإنسان يدمج الطبيعة التى يحتك بها ، داخل ذاته . ويدخل النشاط فى هـذا الصدد كوسيلة رئيسية يلائم الإنسان بها الأشياء ، وبالتالى يصبح هذا النشـاط كوسيط فعال بين الإنسان والعالم الخارجى . وينظر ماركس إلى هذا النشاط باعتبار أن له ثلاث علاقات بقوى الإنسان ، فهو أولا ، يعتبر النموذج الأمثل للعمل الإندماجى لهذه القوى ، وهو ثانيـا ، يخلق امكانيات جديدة لتحقيق هذه القوى بواسطة تحول الطبيعة ، وهو ثالثا ، يمثل الوسيلة الرئيسية التى تنمو بواسطتها الإمكانيات الداخلية لهـذه القوى وتتطور

(B. Olman., Op. cit., p. 137)

والعمل الاغترابى يغرب الانسان عن حاصل عمله ، فيصبح هذا «الحاصل» موضوعا غريبا alien object يمارس القوة نحو العامل طالما أنه يمثل خلاصة النشاط أو الانتاج . وفى هذا الصدد ، يمكن النظر إلى « اغتراب العامل عن حاصل عمله » بطريقتين مختلفتين ، وهما : **أولا** ، باعتباره يمثل إحدى العلاقات الخاصة التى تكون النشاط الاغترابى ، وبالتالى فهو يكون نتيجة توضع جنبا الى جنب مع نتائج النشاط الاغترابى الأخرى التى تتمثل فى: تدمير جسم العامل وعقله . **وثانيا** ، باعتباره يمثل علاقة عامة مشتركة أى تكون له أهميته المطلقة فى فهم الاغتراب الشامل للعامل . وقد اهتم « ماركس » بهذا المنظور الثانى ويبدو ذلك واضحا من إشارته الى أن « اغتراب العامل فى حاصله ، لا يعنى أن عمله يصبح موضوعا أو وجودا خارجيا فقط ، بل يعنى أنه يوجد خارج العامل بصفة مستقلة وكشىء غريب عنه ، وأنه يصبح قوة تقف فى مواجهته »[1] . كما أنه يضيف الى ذلك أن حاصل العمل أو نتاجه هو عبارة عن عمل تحول الى موضوع وأصبح شيئا ماديا ، وهذا ما يسمى « تحول العمل الى شىء مادى [Objectification of Labor] » . كما أن حاصلات العمل تعتبر غريبة عن العامل بمعنى آخر ، وهو أنه لا يتمكن من استخدامها فى نشاط انتاجى آخر ، فكلما أنتج العامل أكثر ، تضاءل ما يمكنه أن يستهلكه فى عملية إنتاجية أخرى . ولا يقتصر الأمر على أن العامل لا يتمكن من استخدام حاصلات عمله ، فقط ، بل أنه لا يعترف بملكيته لها أيضا ، ويتبع ذلك أنه لا يمارس أى نوع من الرقابة أو الضبط تجاه ما سوف يصبح حاصله هو ، كما أنه لا يعرف ما سوف يصبح عليه هذا الحاصل . فقوى الانتاج التى

---

(1) " Alienated Labor " Karl Marx, in F. Lindenfeld (ed.), Op. Cit., p. 191.

تعتبر حاصلات عمل الأمس ، تبدو باعتبارها تشكل عالما فى ذاتها ، وأن هـذا العالم مستقل تماما عن الأفراد ومنفصل عنهم . وبالرغم من أن قـوى الجنس البشرى للانسان ، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال استخدامه لوسائل الانتاج فان هذه الوسائل التى ظهرت إلى الوجود فى ظل النظام الرأسمالى ، تعتبرمعادية يحقيق هذا الوجود ذاته . وبالإضافة الى ذلك ، فإن تحويل بعض العلاقات الاجتماعية من العامل الى حاصله ، هو المسؤول عن الوهم الذى يشير الى الجماد. كما لو كان كائنا عضويا حيا له قواه وحاجاته الخاصة ، والذى يظهر فى سلوك الناس بوجه خاص عندما يتابعون نمو هذه الحاصلات وتقدمها فى السوق كما لو كانت مخلوقات حية تلعب دورا بمحض إرادتها .

لقد ظهر مستوى الانحراف النظامى واضحـا في نظـرية ماركس عن الاغتراب ، أثناء عرضه لفكرة « تبديل » الأدوار بين العـامل وحاصله في عمليتى الانتاج والاستهلاك . فهو يشير بصدد العملية الأولى الى عبارة هامةوهي « أنه يتعين علينا أن نعلم أنه ليس العامل هو الذى يستخـدم وسائل الانتاج ولكن وسائل الانتاج هي التى تستخدم العامل . فبدلا من أن تستهـلك هـذه الوسائل بواسطة العامل باعتبارها تشكل عوامل مادية لنشـاطه الانتـاجى ، نجدها هي التى تستهلكه [1] . ومعنى ذلك أن العلاقة بين العامل وحاصل عمله. أصبحت معكوسة في ظل النشاط الانتاجي بالمجتمع الرأسمالى ، وهـذا يدل على وجود إنحراف على مستوى العلاقة بين العـامل ونظام الانتـاج ، وهو انحراف نظامى . وأما بصدد العملية الثانية ، فإن صنوف الاستهلاك أو نوعياته (السلع الاستهلاكية) تمارس قوة على منتجيها بفضل الرغبات التى تخلقهـا ،.

---

(1) B. Olmann, Op. Cit., pp. 146 — 147.

وقد أدرك ماركس كيف أن الحاصل ينبغي أن يسبق الحاجة التي يشعر الناس بها نحوه ، وكيف أنه يخلق هذه الحاجة بالفعل . وفي هذا الصدد يشير ماركس إلى هذه العبارة « يعزز الاستهلاك بواسطة موضوعاته كينبوع متجدد ، وتنشط الرغبة فيه بواسطة الاعجاب بالحاصل أو تقديره . فموضوع الفن هو الذي يخلق جمهورا فنيا قادرا على الاستمتاع بالجمال ، وشأن موضوع الفن في ذلك شأن أي حاصل آخر » (1) . إن هذه العبارة تشير إلى أن إتجاهات الإنفاق والاستهلاك عند الجمهور ، تتحدد من خلال نوعيات السلع المتاحة والمطروحة في الاسواق ، ولاتتحدد بواسطة الميول الشخصية أو المزاج الفردي . وإذن فما الذي يمكن أن نتوقعه عندما لايكون لدى المستهلكين مايقولونه بشأن إنتاج الاشياء التي يتعين عليهم إستهلاكها ؟ الإجابة على ذلك واضحة ، فالإنسان يكون في المجتمع الرأسمالي واقعا تحت ضغط الحاصلات الموجودة في الاسواق ، وهو لايملك غير استخدامها وطلبها وإن كان لم يسهم في تحديد نوعياتها . وهذه الحاصلات تستجيب لقوى خارجة عن إرادة هذا الانسان ، وخارجه على نطاق تحكمه وضبطه ، وهي تخدم أغراضا أخرى تختلف تماما عن أهدافه . ولذلك فإن كل حاصل جديد يمثل – كما يرى ماركس – إمكانية جديدة للاحتيال المتبادل ، والغش المتبادل ، والسلب المتبادل ، ومعنى هذا أنه إذا كان الإنتاج يعتبر انتاجا اغترابيا فالاستهلاك ايضا اغترابي .

هذه هي العلاقات الاغترابية أو الإنحرافية بين الانسان في المجتمع الرأسمالي وبين نشاطه وحاصلات هذا النشاط سواء في عملية الانتاج أو الاستهلاك . وأما الروابط المباشرة التي تربط هذه العلاقات الاغترابية بالنظام الاقتصادي

---

(1) Ibid, p. 127.

ككل ، أو « بالاقتصاد » كما يسميه ماركس ، فهي تتمثل في : تقسيم العمل، والملكية الخاصة، وتقسيم العمل عند ماركس هو « التعبير عن الطابع الإجتماعي للعمل داخل إطار الغربة . فطالما أن العمل يمثل تعبيرا عن النشاط الانساني في إطار من الاغتراب ، وعن العيش في الحياة كاغتراب عن الحياة فإن تقسيم العمل أيضا يعتبر هو الوضع الاغترابي للنشاط الانساني كنشاط حقيقي للجنس البشري، أو كنشاط الإنسان باعتباره كائنا من كائنات الجنس البشري a species being»[1] ومعنى هذا أن تقسيم العمل الذي يقوم الناس بمقتضاه ، بنوع واحد فقط من أنواع العمل وعملياته، بينما يتركون للاخرين أن يفعلوا أي شيء آخر يعتبر في الوقت ذاته ضروريا من أجل بقائهم، هو تعبير إجتماعي شامل، عن النشاط لانتاجي الاغترابي للانسان . وأما الملكية الخاصة عند ماركس فهي تعتبر ذات طبيعة مماثلة لتقسيم العمل « إنها خلاصة التعبير المادي عن العمل الاغترابي »[2] . وعلى هذا النحو ، تمثل «الملكية الخاصة» المصطلح الاكثر عمومية الذي استخدمه ماركس ليشير إلى الموضوعات objects التي ينتجها العمل الاغترابي ، والتي تغطي كل الحاصلات التي انبثقت عن المجتمع الرأسمالي .

ولكن ما الذي كان يقصده ماركس عندما أشار إلى أن « تقسيم العمل» و« الملكية الخاصة » هما تعبيران متماثلان ، وأن نفس الشيء يتأكد في أحدهما بالاشارة إلى النشاط ، كما يتأكد في الآخر بالاشارة إلى حاصل النشاط ؟ الواقع أن ماركس كان يريد أن يؤكد وجود خاصية مشتركة في كل من تقسيم العمل والملكية الخاصة ، وهذه الخاصية هي الاغتراب ذاته الذي هو عبارة

---

(1) B. Olmann, Op. Cit. p. 159.

(2) " Alienated Labor ", K. Marx., Op. Cit. p. 193.

عن حالة تستوعب نشاط الانسان وحاصله وتجعل كلا منهما شرطا ضروريا للاخر ، ونتيجة له فى نفس الوقت .

وإذا نظرنا إلى تقسيم العمل باعتباره وسيلة تنتظم بها حياة الفرد الانتاجية فإنه يمثل حينئذ وسيلة خارجة عن نطاق تحكم هذا الفرد ، ومن ثم فهو يسيطر على كل فرد باعتباره سيدا غير إنسانى inhuman master فلا يستطيع الانسان أن يتهرب من المهنة المفردة ، أو من العمل الواحد الذى وقع هو فى شباكه إلا إذا اختار أن يموت جوعا . كما ينظر « ماركس » إلى تقسيم العمل بوصفه يظهر في المجتمع كجزء من « مركب شامل » ينطوى على الملكية الخاصة ، والتبادل ، والتقسيمات الطبقية ، بحيث أن الإشارة إلى فرد لا يقوم إلا بنوع واحد فقط من العمل ، تفترض وجود مجتمع لا يكون فيه نشاط الانسان أو حاصله ملكا له [1] .

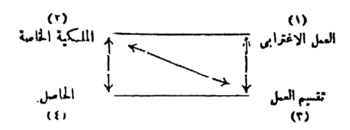
وأما الملكية الخاصة فهى عبارة عن « التعبير المادى المختصر Summary material expression. » عن العمل الاغترابى ، تماما كما يمثل تقسيم العمل التعبير المختصر عن النشاط الواقعى الذى يحدث. وإذن تعتبر العلاقة بينهما (الملكية

(١) استخدم ماركس فكرة تقسيم العمل من منظورات متعددة ، فهى تشير — تاريخيا — إلى ذلك الرحيل الذى ترك الناس به الشيوعية البدائية ، بينما تعبر من الناحية السوسيولوجية عن السبب الجذرى لتقسيم المجتمع إلى طبقات ، وأما من الناحية الاقتصادية فكان تقسيم العمل بمثابة ينبوع الملكية الخاصة ، وكان من الناحية السيكولوجية يعد وسيلة لتأكيد الخصائص المتمايزة فى الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات مختلفة . وإذن ، كانت « فكرة تقسيم العمل » هى من أهم الأدوات التحليلية النظرية التى استخدمها ماركس لتحليل ظواهر عديدة وتفسير مصادرها .

الخاصة وتقسيم العمل) هي نفس العلاقة بين العمل الإغترابى وحاصله [١]
وعن أصول الملكية الخاصة يقول ماركس « إرتبط تقسيم العمل بالتوزيع distribution وخاصة التوزيع غير العادل (كما وكيفا) للعمل وحاصله ، ومن هنا جاءت الملكية الخاصة التى تعتبر (الأسرة) نواتها أو شكلها الأول،وحيث تكون الزوجة والأبناء عبيد للزوج » . وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الأمثلة والنماذج الواقعية التى إستشهد بها ماركس أثناء حديثه عن الملكية الخاصة تدل على أن هذه العلاقة (علاقة الملكية) يمكن أن تمتد إلى أبعد من حدود الطعام ، والملبس ، والمسكن ، والأدوات الأخرى وإن كان لب فكرتها يكمن فى الموضوعات المادية ، ومعنى ذلك أن النشاط الإنتاجى للانسان له تأثير على كل شىء آخر يرتبط به هذا الإنسان ؛ وإذا كان هذا النشاط إغترابياً ،فستكون كل مجالات الحياة الإنسانية إغترابية بالضرورة . وقد توصل ماركس إلى فكرة الملكية الخاصة من تحليله للعمل الإغترابى ، ويبدو ذلك واضحا من إشارته إلى أن « الملكية الخاصة هي حاصل العمل الإغترابى ونتيجته الضرورية وهي أيضاً نتيجة العلاقة الخارجية للعامل مع الطبيعة ومع ذاته ، ولذلك يتأتى مفهوم الملكية الخاصة من تحليل مفهوم العمل الإغترابى والإنسان المغترب»[٢].

---

(١) يمكن أن تتضح هذه العلاقة بواسطة الشكل التالى :



(2) " Alienated Labor " K Marx, Op. Cit. p 193

ولكن على الرغم من أن ماركس أكد أن الملكية الخاصة تعتبر نتيجة للعمل الإغترابى ، فقد عاد ليؤكد مرة ثانية أن العلاقة بين الملكية الخاصة والعمل الإغترابى قد أصبحت متبادلة فى مرحلة متأخرة من مراحل تطورها (١) .

وليس الإغتراب ظاهرة إقتصادية فقط، بل هناك علاقات إغترابية متعددة توجد فى كل مجالات الحياة ، فالدين ، والأسرة ، والدولة ، والقانون ، والأخلاق ، والعلم ، والفن ، وغيرها من المجالات التى إعتبرت « كأساليب نوعية للانتاج » والتى تندرج تحت قانون الملكية الخاصة ، تعتبر كلها مجالات للاغتراب . وفى هذا الصدد ، يشير ماركس إلى أنه لاينبغى أن ننظر إلى أسلوب الإنتاج على أنه — ببساطة — مجرد خلق لوجود الأفراد الفيزيقى ؛ ولكنه بالأحرى صورة لنشاط هؤلاء الأفراد ، بل صورة محددة للتعبير عن حياتهم ، ولذلك فهو أسلوب أو طريقة للحياة كلها . وفى ظل الرأسمالية تتميز كل تعبيرات الحياة بأنها جوانب مختلفة لإغتراب الإنسان بفضل علاقتها الداخلية مع الملكية الخاصة ، كما أن هذه التعبيرات هى مظاهر لعالم الأشياء الإغترابية . وطبقاً لذلك فان نشاط الحياة عند الفرد المغترب ، أو أفعاله التى يمارسها فى مجالات : الدين ، وشئون الأسرة ، والسياسة ، تعتبر مشوهة وقاسية مثل نشاطه الإنتاجى تماما . والانسان الذى يشارك فى هذه الأنشطة يكون مثلها ، فقوته وحاجاته تتوقف على مستوى معين من مستويات تطور هذه الأنشطه مما يحول دون الاتصال بالطبيعة خارج حدود معينة . وإذن فانه ليست هناك دائرة للنشاط الإنسانى توجد خارج هذا السجن .

---

(١) ويؤكد ماركس فى موضع آخر أن تحرر البروليتاريا هو عبارة عن الشكل السياسى لإلغاء الملكية الخاصة ، وأن هذين المظهرين عبارة عن وجهين لحقيقة واحدة ، أو لشكل واحد يمكن الدخول اليه بواسطة طرق أحدهما .

إن النشاط الإغترابى يتميز من خلال الدائرة الخاصة التى يحتل مكانه فيها، ولذلك فانه يتعين علينا أن ننظر إلى حاصله باعتباره « قيمــة » ، وينطبق ذلك على : الطبقــة ، والدولة ، والدين وما إلى ذلك . ولكن إذا كانت حاصــلات النشاط الإغترابى تشترك — كعوامل متساوية فى عالم الملكيــة الخاصة — فى بعض أوجه التشابه الأساسية مما جعل وصفها بأنها «قيمة» أمراً ممكنا بغض النظر عن صورتها الخاصة ، أفليست كل منجزات الإنسان الرأسمالى إذن تعبر عن نفس العلاقات القـائمة ؟ من المسلم به أن النقود،وهى الشكل الجارى للقيمة الاقتصادية ، لاتعد قادرة على شراء حاصلات الصناعة فقط ، ولكنها تستطيع شراء كل حاصلاتالنشاط الاغترابى، فكل شىء فى الرأسمالية له ثمنه ، وفى هذا الصدد يشير ماركس إلى أن التبادل والتجارة هما أساس أخـلاقيات التعامل فى مرحلة مقبلةمن مراحل تطور النظام الرأسمالى ،عندمايقول فى وصفالرأسمالية « سوف يأتى وقت — فى مرحلة متأخرة — يصبح فيــه كل شىء كان من قبل يعتبر غير إغترابى ، موضوعا للتبادل والمقايضة ، وبالتـالى فإنه يصبــح إغترابياً ، وتلك هى الفترة التى تصبح فيهـا كل الأشياء التى لازالت تمثل حتى الآن موضوعات للإتصال communication وليستللتبــــادل exchange ، وتمنح ولاتباع ، وتكتسب ولاتشترى (كالفضيـلة ، والحب ، والاقنـاع ، والمعرفة ، والضمير) خاضعة للتجـارة . وذلك هو عصـر الرشوة ، والتعفن ، والفساد العام . وإذا أردنا التعبير فى حدود مصطلحـات الاقتصـاد السياسى ، يمكننا أن نقول إنه العصر الذى يصبــح فيه كل شىء (معنوى أو فيزيقى) متميزاً بقيمة قابلة للتسويق marketable value أو يكون قابلا للبيع وللشراء، فهو يباع فى السوق من أجل أن تحتسب له قيمته الحقيقية » (١) .

---

(1) Bertell Olmann, Op Cit. p. 30 L.

وإذا كان ذلك هو حال الرأسمالية فى فترة متأخرة من تطورها، كما تصورها ماركس ، فان موقف الرأسمالية فى العصر الذى عاش فيه ، كان يتميز بكثير من الخصائص التى تحدث عنها . فالموافقة على أن الأموال قادرة على شراء كل شىء ، أمر يوضح لنا أن هذه القيمة قد أصبحت جوهراً لكل النشاطات الأخرى بما فى ذلك تشريع القوانين ، والاقناع الدينى ، اللذان يصبحان من بين المجالات التى تخضع للتبادل والبيع والشراء .

وهكذا فإن فكرة إغتراب العمل عند ماركس تعد من أوضح الأفكار التى تعكس الإنحراف النظامى وهو إنحراف قائم على مستوى العلاقة بين الانسان ونظم المجتمع ، بما فى ذلك الاقتصاد ، والسياسة ، والطبقة ، والأسرة، والدين والقانون ، والدوله .

ثالثا : مستوى الانحراف الاصل (علاقة الانسان بجنسه البشرى) (١) .

المقصود بالانحراف الأصلى هو إنحراف الفرد فى المجتمع الرأسمالى عن جنسه

---

(١) يشير « دانيال بيل » فى هذا الصدد إلى عبارة مؤداها أنه « من الغريب — حقا — أن يتناول ماركس مفهوما معينا كانت الفلسفة الألمانية تنظر اليه كحقيقة أنطولوجيـة فيضفى عليه مضمونا اجتماعيا . والإغتراب من المنظور الأنطولوجى ، هو حقيقة مطلقـه وكلية ، بحيث يتميز الإنسان ازاءها بموافقة كلية عليها . وأما الإغتراب كواقعة اجتماعية ، فهو ظاهرة تمتد بجذورها إلى نسق خاص للعلاقات التاريخية ، مما يجعلهـا يمكن أن تصبح موضوعا للتحكم والسيطرة عليها بواسطة تغيير النسق الاجتماعى . ولكن عندما قام ماركس بالتقريب بين المنظورين (الأنطولوجى والاجتماعى) وقع فى نوعين من المخاطرة ، وهما : أولا ، أنه نظر الى نسق الملكية الخاصة باعتباره مصدرا وحيدا للاغتراب ، وثانيا : أنه بالغ فى يوتوبيته عندما أشار إلى أنه بمجرد الغاء نسق الملكية الخاصه يمكن أن يصبح الإنسان حرا .

(Daniel Bell; «The Rediscovery of Alienation : Some Notes Along The quest for the Historical Marx;» The Journal of Philosophy, Vol. LVI, No. 24, November 1959, p. 939).

البشرى his species . والجنس البشرى عند ماركس هو مقوله الممكن ، التى تنطوى خاصة ، على الإمكانيات والقدرات الكامنة التى تميز الانسان عن بقية الكائنات الحية . وبقدر ماتسمح ظروف « الشيوعية » للفرد أن يعبر عن كل ماهو جدير به وكل ماهو قادر عليه ككائن إنسانى ، يكون إنسان الشيوعية communist man وإنسان الجنس البشرى species man شيئاً واحداً. ومما تجدر الاشارة اليه هنا ، أن علاقة الانسان بجنسه البشرى تختلف إختلافاً كيفيا عن علاقاته الأخرى التى سبقت الاشارة اليها ؛ فعلاقاته بعمله ، وحاصله ، وبالأشخاص الآخرين ، وبقية النظم الاجتماعية ، تعتبر علاقات موقوتة . أى أن نهاياتها توجد فى الحاضر ، بينما تتميز علاقة الانسان بجنسه البشرى بأنها علاقة متجددة وغير متناهية ، حيث يقيم فيها الأشخاص الأحياء بواسطة مقياس يشتمل على الخصائص الجوهرية الإنسان أو خصائص ماهو مقصود بأن يكون إنسانا .

ويبدو أن إنحراف الإنسان عن جنسه البشرى لمجالان أساسيان من وجهة نظر ماركس ، وهما : أولا ، مجال العمل والنشاط الانتاجى الذى تنعكس صورته على العلاقات الاجتماعية ، وثانيا ، مجال الفكر والوعى بالذات وبالانسانية. فعندما أشار ماركس إلى أن العمل الانسانى الاغترابى يغرب الانسان عن جنسه البشرى ، كان يقصد أن الصيغة الكلية والشاملة للعلاقات والتى تميز الفرد ككائن إنسانى ، تحولت إلى شىء آخر مختلف تماما عنها بواسطة أداء العمل فى ظل النظام الرأسمالى . وربما يمكن فهم هذا الجانب من جوانب الاغتراب بوضوح أكثر ، إذا اعتبرناه كإعادة صياغة أو كصياغة جديدة لاغتراب الانسان فى عمله وحاصله وعلاقته بالأشخاص . حيث أن طبيعة تنظيم العمل ،

التي يتحول فيها هذا العمل الى سلعة ، ويصبح الانسان موضوعا يستخدم بواسطة الآخرين ، ويكون عاجزا عن تحقيق الاشباع فى نشاطه الخاص ، تجعل ذات الانسان سلعة ، وبالتالى تفقده وعيه بهويته أو وعيه بذاته (١) .

هذا ، وتعبر العلاقة بين إغتراب الجنس البشرى والاغتراب الاجتماعى ذات أهمية خاصة لأن القضية التى تشير إلى أن طبيعة الجنس البشرى للانسان قد اغتربت عنه ، تعنى أن إنسانا قد إغترب عن الآخر ، كما إغترب كل منهما عن الطبيعة الجوهرية للانسان . وقد عقد ماركس مقارنات عدة بين الانسان والحيوان فى محاولته لأن يوضح ما افتقد من خلال الاغتراب عن الجنس البشرى . فهو يقول أنه عندما يقوم الرأسمالى بتحديد حاصل عمل العامل ، فان ميزة الأخير على الحيوانات ، تتحول إلى حرمان من الميزة ، وأن هذا الحرمان يتمثل فى أن جسده وأعضاءه بل وطبيعته كلها قد سلبت منه . كذلك تصبح كل الميزات والامتيازات التى يتمتع بها الانسان دون الحيوانات ، حرمانا من الامتيازات ، عندما تكون الموضوعات الماديه التى يرتبط بها الانسان ، ملكية خاصة لآخرين غيره (٢) .

ولقد خصص ماركس موقعا هاما فى معالجته « للاغتراب عن الجنس البشرى لعلاقة الانسان بنشاطه ، فهو يؤمن بأن الحياة الانتاجية هي ذاتها حياة الجنس البشري . ومثل هذا النشاط يعتبر الوسيلة الرئيسية التى يعبر الفرد من

---

(1) ıbid,, p 939.

(2) B. Olmann, Op. Cit, pp. 151 — 15?; Jean Hyppolite, Etudes Sur Marx Et Hegel Paris : Riviere, 1955, p. 23 and Jean — Yves Calvez, La pénsée de Karl Marx. Paris : Seuil, 1?5?, pp. 14 — 16,

خلالها عن قواه ، ويعمل على تطويرها ، وهو يتميز عن نشاط الحيوان بواسطة المدى الذى يمكنه الوصول إليــه ، وقدرته على التوافق ، ومهارته ، وكفاءته . ولكن العمل الذى يقوم به العامل فى النظام الرأسمالى ، يحول حياة الجنس البشرى إلى وسيلة للحياة الفردية ، فيصبح العمل وسيلة للبقاء بدلا من أن تكون الحياة بمثابة فرصة لممارسة العمل .

وفوق ذلك فإن إنحراف العامل عن معنى الانسان ، يوجد فى عالم الفكر . حيث يقول ماركس بهذا الصدد « أن الوعي الذى يكونه الانسان عن جنسه البشرى ، أو الوعى بالانسانية ، ينقلب إذن ، بواسطة غربة واضحة تتميز حياة الجنس البشرى فيها بأنها تصبح فى نظر هذا الانسان مجرد وسيلة »[1]. والفرد يعــلم — بصفته كائنا واعيا — ما يقوم به من افعــال ، كما أنه يحظى بقدرة تمكنه من الاختيار والتخطيط . وهو يستطيع ايضا أن يوفر المــوارد التى تتيح له اكتساب الخبرات والمهارات والمعــارف الضرورية لإنجازاته ، وتوجد عنده درجات للبصيرة وتمــيزه كعضو فى الجنس البشري الانسانى . ولكن الانسان يجعل نشاط حياته ، ووجوده الجوهرى ـ فى العمل الاغترابى ـ مجــرد وسيلة لبقــائه . وإذن فإن الجزء الأكبر من وعى الانسان فى النظام الرأسمالى يستخدم لتوجيه جهوده من أجل أن يبقى ، وهو يعترف بأن مثــل هذا التوجيه يعتبر ضروريا إذا اراد النجاح ، ولذلك فإن وعى الانسان بجنسه البشرى يتميز — فى هذا النظام — بأنه وعى مزيف .

وهنا يكون من الملائم أن نحدد جوهر الانسان عند ماركس ، أو خصائصه ككائن انسانى ينتمى إلى الجنس البشرى ، وهــذه الخصائص يمكن الاشارة

---

(1) B. Olmann, Op. Cit. p. 153.

إليها على النحو التالى : أولا ، الحرية فى مقابل القيد ؛ وثانيا ، التغير فى مقابل الجمود ؛ وثالثا ، الخلق فى مقابل التكرار(١) . وعن الحرية ، يقول ماركس: إن التوجيه الإيجابى الحقيقى للانسان نحو ذاته ككائن انسانى ، أو تعبيره عن ذاته ككائن ينتمى إلى الجنس البشرى ، لايمكن أن يكون ممكنا إلا من خلال كشفه بنفسه عن كل قواه التى ترتبط به كإنسان . وهو يقرر ايضا أن الفرد الذى يعيش فى النظام الرأسمالى ليس كائنا انسانيا حقيقيا لأن نشاط عمله فقد كل مظهر من مظاهر نشاط الحياة . والمقصود بنشاط الحياة ، هو نشاط الانسان ككائن ينتمى إلى الجنس البشرى ، وهذا النشاط هو مايحرك الناس نحوه to moving toward ، وليس مايرتبطون به بالفعل engage in أو ما ينشغلون فيه فى كل المراحل(١). ومن أهم خصائص هذا النشاط أنه يعتبر حرا وواعيا وإراديا وهادفا ومرنا من الناحيتين الفيزيقية والعقلية وإجتماعيا ، وتلك هى الخصائص التى تميز نشاط حياة الانسان عن نشاط الحياة عند الحيوانات .

---

(١) جوهر الانسان أو خصائصه ككائن إنسانى ينتمى إلى الجنس البشرى تتمثل فى :

إنسانيه (شيوعية)	١ — الحريه	≠	القيـد	اغتراب (رأسماليه)
	٢ — التغير	≠	الجمـود	
	٣ — الخلق	≠	التكرار	

(٢) عبر بيرتل أولمان عن هذا المعنى تحت عنوان « الحريه كجوهر Freedom As Essence » فى كتابه المشار اليه. B. Olmann, Op. Cit. pp. 116 - 118.
كما قام بشرح هذا المضمون أيضا ، جورج جيرفيتش « Georges Gurvitch Dialectique et sociologie, Paris : Flammarion, 1962, pp. 135 140 ».

هذا ، وعلى الرغم من أن ماركس كان مهتما اهتماما مستمرا ، بربط الحرية بالنمو المطرد لقوى الانسان ، فإن مفهوم الحرية عنده لم يكن يقبل التطبيق إلا في الشيوعية فقط . ونفس هذا الاستخلاص ينجم عن ادعاء ماركس بأنه « لايمكن لكل فرد أن يتمتع بوسائل لصقل مواهبه في كل الاتجاهات إلا داخل مجتمع ، والحرية الشخصية لاتكون ممكنة إلا داخل مجتمع » (١) . ولكن عندما يستخدم ماركس مصطلح « مجتمع » تكون في ذهنه علاقة معينة متعددة الاوجه ومتميزة بالصدق والوفاء ، تربط كل فرد بكل فرد آخر في مجتمعه . ولايمكن لهذه الرابطة أن تظهر في الوجود إلا بعد أن يتحقق القضاء التام على كل الحواجز المصطنعة والحدود المفتعلة التي وضعت أمام الاندماج المتبادل بين الناس . وأما المطلب الاساسي الذي يكون ضروريا من أجل تحقيق هذا الهدف ، فهو يتمثل في إلغاء الطبقات ، وعندئذ يمكن إعتبار جميع الوظائف الاجتماعيه للانسان كنشاط حر ، وتكون الحرية الشخصية ممكنة . وإذن فإن محور النشاط الحر للانسان في الشيوعية هو العمل الحر الذي يمنح الإنسان فرص التعبير عن قدراته الانسانية وتطويرها وتنميتها وصقلها .

إن « دنيا الحرية » لايمكن أن تبدأ في الوجود « إلا عندما ينتهي العمل الذي تحدده الضرورة ، وتوجهه الاعتبارات العلمانية » (٢) . وقد وصف

---

(1) Op. Cit. p. 118.

(٢) استخدم ماركس مصطلح « العلمانية mundane » لا لكي يقصد به كل مايتعارض مع ما هو مقدس sacred أو ما يتعلق بالعالم الآخر ، وإنما قصد به أن يشير إلى كل مايتعلق بالعالم الذي نعيش فيه مقابل عالم الشيوعية .

ماركس « دنيا الحرية » بأنها عبارة عن « تطور الطاقة الإنسانية الذى يعتبر هدفا فى ذاته » . ومع هذا ، فانه يؤكد أن الوصول إلى هذا الكمال لايمكن أن يتحقق إلا بنطاق « الضرورة » كأساس له ، فالإنسان لايتسنى له أن يستمتع بالفن والموسيقى والحب وأن يشتغل بهذه الجوانب فى الحياة إلا بعد أن يوفر لذاته الطعام والملبس والمأوى. وحيثما لايكون هناك شىء ينبغىأن يفعله الإنسان ، يبدأ الحاجز الأخير أمام ممارسة القوى الإنسانية،فى الاه ز والتصدع .

وقد احتلت فكرة « التغير » مكانة هامة فى نظرية ماركس ، فالتغير هو جوهر الإنسان وهو خاصية المجتمع . ويتميز عالم ماركس الذى هـو « عالم معقد للغاية » بأنه « يعتبر فى حركة مستمرة ومتصلة continual motion » فالتطور والتغير يحدثان دائما فيه ، ولذلك فإن البناءالقائم حاليا ليس إلامرحلة فى عملية مستمرة [١] . ولم يكن ماركس ينظر إلى أى شىء باعتباره فريداً ، أو يفسره فى ذاته ، أو يفصله عن البيئات المحيطة به ، وإنما كانتفكرته عن العالم ، تصوره كعالم معقد للغاية ، يتميز بالحركة المتصلة [٢] . ومن أجل هذا فقد كانت « للبعد الزمنى temporal dimention » أهمية خاصة فى تحليلات ماركس ، ويبدو ذلك بوجه خاص عندما كان ينظر إلى كل « عامل إجتماعى Social factor » باعتباره متصلا إتصالا وثيقاً ومباشراً باشكاله فى المـاضى وفى المستقبل ، فى نفس الوقت الذي يعتبر فيه مرتبطا أشد الإرتباط بالأشكال الماضية والمستقبلية للعوامل التى تحيط به . وطبقا لهذا المنظور ، يصير الحاضر

---

(1) B. Olmann, p. 18.

(2 Ibid., p. 259

جزءا من إمتداد الماضى (الذى يتميز بقابليته للتحديد a definable past) نحو مستقبل يتميز بقابليته للتنبؤ .

وعلى هذا النحو ، فقد فسر « ماركس » التغير الاجتماعى باعتباره يمثل « ماهو قائم بالقوة » أو « مايوجد فى الطاقات والقدرات الكامنة » كما نظر اليه على أنه مزيد من الإنفراج الذى يطرأ على عملية قائمة بالفعل ، وتتميز بقابليتها للاستكشاف بواسطة الدراسة ، وقابليتها للتنبؤ من خلال فحص مجموعة القوى والعوامل والنماذج والاتجاهات التى تشكل العلاقات الكبرى القائمة بالفعل [1] . ولقد كانت مقولات ماركس «سالبة negative» وكانت فى نفس الوقت « موجبة positive » : فهى تمثل حالة سالبة لما تكون عليه شئون الواقع negative state of affairs فى ضوء حلها الموجب، وهى تبوح بسر الموقف الحقيقى فى المجتمع القائم كمدخل إلى تحويله إلى شكل جديد [2] . وكل مفاهيم ماركس تجمع بين هذين البعدين اللذين يتمثل أولهما ، فى ذلك المركب الذى يشتمل على العلاقات الاجتماعية القائمة بالفعل ، أو معطيات الواقع الاجتماعى givens ، بينما ينطوى الثانى على مركب العناصر الكامنة فى الحقيقة الاجتماعية ، والتى تؤدى إلى تحويل الواقع إلى نظام إجتماعى حر .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن ماركس قام بتطوير فكرة عن العلاقة بين الإنسان وهذا العالم عندما أشار إلى العبارة التالية : « إذا كان الانسان هو

---

(١) قد يلاحظ أن شرح فكرة ماركس عن التغير هنا ، تميز بأسلوب فلسفى وباستخدام بعض العبارات التى تبدو غير منتمية إلى الاطار النظرى فى علم الاجتماع ، وليس هذا بالأمر الغريب طالما أن تعبيرات ماركس نفسها كانت ذات طابع جدلى فلسفى دياكتيكى .

(2) Ibid., p. 21.

الذات subject فان طريقته فى التسوية بين ذاته وبين العالم الذى يعتبر بمثابة موضوعه his object الحقيقى أو الكامن هي التى تتمثل فى تغيير هذا العالم على نحو إيجابى» ولذلك يصبح التغير هو قضية إنسان يحول وجوده، ويصير الإنسان هو فاعل حياته بدلا من أن يكون مجرد ملاحظ سلبي للتطور) [١] .

ومن الملاحظ أن الألفاظ اللغوية التى تميز (الديالكتيك)وهي:اللحظة moment (مرحلة فى تطور الأحداث) والتناقض contradiction ، والتوسط mediation والحركة movement أو motion كانتهي أسلوبالتعبيرالمفضل عند ماركس وخاصة فى مؤلفاته الأولى . وفضلا عن أن الدياكتيك كان يمثل عنده طريقة فى فهم الأشياء ؛ فهو أيضا مدخل إلى دراسة المشكلاتالتى إهتم بها فى تفسير العلاقات بين كيان واحد فىفتراتماضيةوحاضرةومستقبلية ولم يكن يقتصر على وظيفتهفى تفسير العلاقات بين كياناتمختلفة فقط .وأخيرا فإن الدياكتيك هو منهج ماركس فى العرض والإخراج ، فهو يوضح لنا كيف نظم ماركس موضوعه الرئيسى ثم المصطلحات التى إختارها من أجل أن تغطى هذا الموضوع وتعتبر عن وجهة نظره فيه [٢] .

إن فكرة « التغير من خلال التناقض change through contradiction» [هي]من أهم الأفكار التى أكد عليها ماركس ، وكان يقصد بها الإشارة إلى

(1) Ibid., p. 36.

كذلك جاء هذا المعنى ولكن بصورة مخالفة الى حد ما فى المرجع التالى:

(Donald A. Hansen, An Invitation to Critical Sociology : Involvement, Criticism, Exploration, The Free Press, London, 1976, p. 81).

(2) B. Olmann, Op. Cit. p. 52.

أنه يمكن النظر إلى المراحل المتعاقبة فى تطور أى كائن (بما فى ذلك المجتمع) باعتبارها ردود أفعال لما جرى قبلا ، كما تعتبر (وجهة نظرة العلاقية relational view) عن الواقع أي جدله الديالكتيكى؛ وإطاره التصوري فى معالجة الطبيعة الإنسانية ، ونظريته فى الإغتراب ؛ بمثابة موجهات تفيد فى فهم الطبيعة والإنسان والمجتمع . فمجرد النظر إلى الواقع باعتباره كلا شاملا ، وانه يتميز بحالة جريان دائمة ، وتدفق مستمر ، وانه مكون من أجزاء مترابطة داخليا ، لايضيف جديدا الى ماهو متاح أمام كل انسان ، ولكن ما يحتاج إلى تفسير حقيقى هو التغير ذاته ، والحركة ، والتقدم ، وهذه الخصائص الثلاث لم يعتبرها ماركس جزءا مما تتكون منه الأشياء ، بل نظر اليها بوصفها تنتمي إلى العالم كخصائصه الطبيعية . إن أهمية وجهة النظر العلاقية هذه ، تكمن فى أنها تحثنا على « التفكير » فى سبب توقف الأشياء ، أكثر من التفكير فى سبب إبتدائها ، وعلى البحث عن سبب تمزقها وانفصالها بدلا من البحث عن سبب تماسكها أو تضامنها والتحامها [١]

وأخيرا تأتى خاصية « الخلق creativity » التى هي ثالث خصائص الجوهر الانسانى عند ماركس ، أو جوهر الإنسان ككائن ينتمي إلى الجنس البشرى [٢] . فاذا كان النشاط الانسانى يبدو فى الشيوعية بصفته واعيا ، وهادفا ومرنا ، واجتماعيا ، وماهرا ، طبقا للمعانى التى سجلها ماركس لكل صفة من هذه الصفات — فان نفس الوصف ينطبق على الخلق [٣] . وفى هذا

---

(1) Ibid., pp 58, 233 — 234.

(2) Ibid, pp. 119, 83.

(٣) أشار ماركس إلى أن النشاط هو الذى يبنى الانسان فى كل مراحل حياته ، ولذلك فان شكل هذا النشاط يعتبر مؤشرا إلى الحالة التى تكون عليها قوى الانسان الجوهرية فى أية مرحلة.

الصدد يشير « الخلق » إلى صفة التفردية uniqueness فى حاصل العمل ، أو إلى مصدره فى الإنسان الذى يعتبر أكثر كائنات الطبيعة تقدما ، وأيضا إلى تأثير نشاط الإنسان ، على تقدمه نحـو الشيوعية ، فاذا كان العمل يمثـل مجالا يشترك فيه الإنسان والحيوان فى نفس الوقت ، فان الإنسان وحـده هو الجدير بالعمل الخلاق ، وفى الشيوعية يتميز كل نشاط وكل عمل بأنه خلاق .

ومن هذا المنظور ، قـد يمثل الفعل الخلاق الذى يعبر عن قوى الإنسـان الجوهريه ، وعن طاقاته الكامنة ، وإرادته فى النمو والتقدم، فعلا إنحرافيا من وجهة نظر المعايير السائدة فى المجتمع القائم ، ومع ذلك فهو إنحراف مرغوب وضرورى طالما أنه يحقق هدفا إنسانيا .

تعقيب على نظرية ماركس واستخلاصات عامة :

١ — ان مفهـوم الإنحراف — كما استخلص من نظـرية ماركس — يختلف إختلافا تاما عن الإنحراف بمعنـــاه التقليدى الذى تعرضت له النظـــريات السابقة . فهـــو لا يشير إلى خروج على المعـــايير الإجتماعية القائمة فى المجتمع بل هو إنحـراف عن نموذج لمجتمع آخـر يختلف تماما عن المجتمع القـائم ، وهو نموذج المجتمع الشيوعى . ومما لا شك فيـه أن مقومات هذا المجتمع كانت موجودة فى فـكر ماركس ، ولذلك فان صورته هى خلاصة تركيب عقلى mental construct من صنع ماركس ذاته . وليس المقصود بذلك أن صورة هذا النموذج تعتبر يوتوبية خالصة، أو أنها نتاج تفكير ميتافيزيقى أو ترا نسند نتالى منفصل عن الواقع كل الانفصال ولكنها عبـارة عن الحل النهائى الذى تصوره ماركس لمشكلات الواقع . حيث أنه اعتمد على نقد المجتمع الرأسمالى من خـــلال مقولته السالبة ، ثم قام باقتراح حل لتلك المشكلات بواسطة مقولته الموجبة . فاذا كانت جذور المشكلات ترجع إلى

الاغتراب عن المجتمع الشيوعي ، فان حل هذه المشكلات يتمثل فى تأسيس مجتمع شيوعي .

٢ — ان النقطة السابقة لا تعنى أن هناك إنحرافات معينة (كالجريمة والجناح والانتحار وما إلى ذلك) ليس لها تفسير حقيقى فى نظرية الصراع عند ماركس ، فالواقع أن كل أنواع الإنحراف التى اهتمت نظريات الوظيفية بتفسيرها ، لايمكن أن تكون — من منظور الصراع — إلا نتائج مترتبة على الإغتراب ، والصراعات الطبقية ، وطبيعة تنظيم العمل ، ونشاط الإنسان فى المجتمع الرأسمالى . فإذا تفشت الجرائم وتفاقمت ، كان ذلك مؤشراً إلى أن المجتمع أصبح غير قادر على إشباع الحاجات الإنسانية ، وأن هناك طبقة مستغلة تسيطر عليه وتحتكر موارده ونشاطاته .

٣ — أن ما اعتبرته نظريات الإنحراف الوظيفية بمثابة « إنحراف معوق لوظائف المجتمع » كالحركات الراديكالية ، والتمرد ، والثورة والتجديد — يعتبر من منظور نظرية الصراع « نوعاً من الخلق » الذى تكون له ضرورة تاريخية ، وأهمية خاصة فى إحداث التغيير المرغوب ، وفى صنع الإنسان لنشاط حياته .

٤ — أن مفهوم الإغتراب لا يعكس مشكلة « ملاءمة الضبط الإجتماعى» تلك المشكلة التى انشغلت بها (نظريات اللامعيارية) بقدر ما يعكس أو يعبر عن مسألة « شرعية » . فالضبط الإجتماعي هو مشكلة « قوة » ينظر إليها باعتبارها سيطرة غير شرعية تؤدى إلى تعويق النمو الانتاجى للافراد ، وإلى إعتقال عملية التغير الإجتماعى . وطبقاً لهذا المنظور ، فان الظرف غير الإغترابى لا يتمثل بالضرورة فى الانسجام الإجتماعى بين الضوابط بل أنه يكون نتيجة لتلقائية الأفراد الذين يتميزون بأنهم أحرار فى تحقيق طاقاتهم

الكامنة وإمكانياتهم التاريخية . وإذن فان الضبط يتعارض مع الحرية التى تعنى الاستقلال والقدرة على تحقيق الذات وعدم الخضوع لقوى أو عوامل خارجية .

٥ — يعتبر تحليل الصراع مرادفا للتحليل التاريخى أو تحليل التغير التاريخى والإجتماعى باعتباره سلوكا جديداً أكثر منه إنحرافيا بالمعنى التقليدى لمصطلح الإنحراف . ولذلك فان بـؤرة التحليل فى نظرية الصراع تتمثل فى تفسير الإغتراب أو الانفصال عن الطبيعة الشاملة للانسان أو عن حالة الأفعال المرغوبة ، وليس الانفصال عن النسق الإجتماعى كما تعرفه وتحدده الجماعات المسيطرة ، ومن ثم يكون التغير هو الاستجابة التقدمية ضد الاغتراب . وأما مفاهيم التفكك الاجتماعى ، والانحراف « التقليدية » فلم يكن لها معنى حقيقى فى تعبيرات الاغتراب ، بل إنها تعد جزءاً من النظرية الوظيفية .

٦ — من الطبيعى أن تنظر نظرية الصراع الكلاسكية إلى النظريات الوظيفية باعتبارها تعكس إستراتيجية الجماعة الحاكمة ، ووسيلة لنشر قيمها ودوافعها ، وتبرير الضوابط الاجتماعية التى تقوم بممارستها . والمجتمع من منظور نظرية الصراع يكشف عن نضال سياسى مستمر بين جماعات ذات أهداف متعارضة ووجهات نظر متضاربة . ولذلك فان العالم النظرى الذى يؤيد « الصراع » قد يرفض أية فكرة عن النظام أو السلطة المستقرة ، ومع ذلك فقد يستهدف تحقيق النظام فى المستقبل بواسطة إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية بشكل جذرى وليس من خلال توسيع نطاق الضبط الاجتماعى أو تدعيم وسائله . وفى هذه النقطة بالذات يوجد التعارض الجوهرى بين نظريات الوظيفية ونظرية الصراع ، فاذا كانت الأولى تشير إلى النظام على أنه ينبع من حالة التكامل الثقافى ، فان الثانية تشير إلى إمكانية تحقيقه فى المستقبل بواسطة

الحركات الثورية التى تعيد بناء المجتمع من جديد .

٧ — يتعين فى هذا الصدد ، أن أجيب على مجموعة من التساؤلات الهامة التى تتصل بالعلاقة بين نظريات الوظيفية ونظرية الصراع . وهي : هل بذلت محاولات لعقد إلتقاء نظري بين نظريات الوظيفية بوجه عام ونظرية الصراع الكلاسيكية من أجل التوصل إلى نظرية فى الإنحراف ، تجمع بين بعض خصائص للوظيفية ، وبعض خصائص أخرى مستقاه من الصراع ؟ ومن هم العلماء الذين اهتموا بعقد هذا الإلتقاء ؟ هل هم علماء الكتلة الغربية أم علماء الكتلة الشرقية ؟ وماهي الايديولوجية التى تكمن وراء محاولات عقد « الالتقاء النظرى » ؟ كانت هناك محاولات بذلت على مستوى البحث والنظرية ، وهي فى الحقيقة تعمل على التقريب بين مفهومى « اللامعيارية » و« الاغتراب » ، ولكنها شوهت المفاهيم الكلاسيكية ،وجردتهامن خصائصها، فجعلت الاغتراب لامعيارية واللامعيارية اغترابا وقد قام بهذه المحاولات مجموعة من علماء الإجتماع الامريكان ، مثل « سيمان » وغيره ، ووضعوا مقاييس سيكولوجية . إن الدعوة إلى الإلتقاء النظرى والتراكم ، بدأت تتبلور فى الولايات المتحدة فى ظل ظروف إجتماعية متميزة وانبثقت فى البداية عن المشاعر التى كانت تدعم تضامن « الجبهة المتحدة » أوجبهة الحلفاء فى النضال العسكرى والسياسى ضد النازية ، ولذلك فإن المناداه بالالتقاء النظرى ، هي التعبير الاكاديمي عن الوحدة الداخلية فى وقت الحرب وعن الوحدة الدولية بين القوى الغربية والاتحاد السوفيتى . وباختصار ، فان المطالبة الامريكية بالالتقاء النظرى ، والاستمرارية والتراكمية فى النظرية الإجتماعية ، لها جذورها الاجتماعية فى المشاعر الجمعية التى تعزز كل انواع الوحدة الأجتماعية ، والتى تطورت كاستجابة للمطالب العسكرية والسياسية الملحة للحرب العالمية الثانية[1].

---

(١) ومع ذلك فقد انهارت الوحدة الوطنية بعد الحرب ، وتزايد الصراع العنصرى، وانتشرت حركات التمرد ، فلم تعد ايديولوجية الالتقاء والاستمرارية تحظى بتأييد المشاعر الجمعية لها .

ولكن ايديولوجية الالتقاء النظرى لم تكن تعكس ظروفا قومية ودولية فقط ، بل كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتحول المهنى لعلم الإجتماع ـ كما يقول جولدنر ـ أو بتزايد عملية الاحتراف فى هذا العلم . ولذلك فإن مثل هذه الايديولوجية ، لايعتنقها من ينظرون إلى انفسهم كمفكرين ، وإنما يتمسك بها محترفو علم الإجتماع الذين يؤكدون تضامنهم دائما . وإذا كان شعار الالتقاء النظرى قد أفاد فى تعزيز التضامن المتبادل بين هؤلاء المهنيين . فقد حدث ذلك على حساب النقد الفكري والتجديد العقلي . وإذا كان هذا الالتقاء قد فتح جسورا للماضى ، فإنه فعل ذلك على حساب غلق جسور على المستقبل ، فليس هناك سبيل ممكن للارتقاء بالحاضر ، دون نقد مستمر له ، وليست هناك وسيلة للتحرك نحو علم اجتماع مستقبلى دون نقد لنظريته ولممارسته ، وبناءاته الداخلية ، وأفكاره .

٨ — كانت نظرية الصراع الكلاسيكية ـ بما اشتملت عليه من نقد للبناء الإجتماعي والسياسى للمجتمع الرأسمالى ـ ملهمة لبعض الاتجاهات النقدية الحديثة فى مجال دراسه الانحراف . كما كانت حافزا لبعض الحركات الاجتماعية والسياسية العالمية التى استهدفت النضال من أجل مجتمع أفضل، بالاضافة إلى أنها قادت حملة قوية للتحريض والإثارة ضد المؤيدين لفكرة تدعيم الأمن والنظام بدافع من المحافظة على بعض المصالح الطبقية أو تحقيق أمن دوائره صفوية ضيقة أو جماعة أقلية حاكمة على حساب أمن المجتمع الشامل .

الفصل السابع

الاتجاهات النقدية الحديثة
(النظرية ، والمنهج ، والواقع الإجتماعى)

مقـدمة :

تمثل نظريات الإنحراف الوظيفيـة وجهة نظر عـلم الإجتماع الأكاديـمى التقليدى فى مسألة الإنحراف ، ومن الأهمية بمكان أن نحدد « الملامح العامة » التى تميز الإتجاهات المضادة لعلم الإجتماع الأكاديمى التى ظهرت حديثاً ، من أجل إستخلاص القضايا العامة التى تنطوي عليها هذه الإتجاهات ، والتى تفيد فى تحليل الإنحراف وتفسيره ، كذلك يكون من المـلائم فى هذا الصـدد أن تلقى الضوء على مضامين الإتجاهات المضادة ، التى تصلح كموجهات نظرية أو منهجية جديدة أو أطر تصورية لمعالجة هذا الميدان .

ومن أجل ذلك ، يتعرض الجزء التالى لإتجاهين أساسيين ، وهما : الاتجاه اليسارى الجديد ، والاتجاه الراديكالى، فيحاول أن يحدد موقفهما من الوظيفية ومن علم الإجتماع الأكاديمى بوجه عام ، ومضامين هذا الموقف بالنسبة لمسألة الإنحراف بوجه خاص . كما يتعرض هـذا الجزء أيضا لموقف علم الاجتماع النقدى ، وعلم إجتماع الإجتماع من نظريات الإنحراف الوظيفية ، وذلك بطريقة عامة جداً ، ودون لجوء إلى تفاصيل فرعية .

وأما الفكرة المحورية هنـا ، فهى تتمثل فى تحديد « الأبعـاد الأساسية » للاتجاهات النقـدية الحديثة فى ميدان دراسة الإنحراف . وهي : أولا ، نقـد

النظرية ، وثانيا ، نقد المنهج، وثالثا نقد الواقع الاجتماعى، ومن الجدير بالذكر هنا ، أن كل بعد من هذه الأبعاد الثلاث يعتبر بعدا ديالكتيكيا بمعنى أنه يشتمل على مقولتى : السالب ، والايجاب فهو يبدأ بالنقـد أو بالرفض ، ثم ينتهى إلى وضع معالم أساسية لنظرية محـددة أو لمنهج واضح فى التفسير أو فى الحل . وتقودنى هذا الأبعاد الثلاث إلى تحديد معالم منهج جديد فى دراسة الإنحراف مستلهمة من المنهج الذى وضعه « رايت ميلز » لتحليـل أية مشكلة بحثية فى ميدان علم الإجتماع بوجه خاص والعلوم الإجتماعية بوجه عام .

الاتجاهات المعارضة لعلم الاجتماع الاكاديمى :

إن الذين عاشوا على علم الإجتماع بطرق تتميز بالانتهازية ، أى محترفـو هذا العلم الذين أخذوه ووافقوا عليه كما هو، تميزوا بمستويات طموح هابطة. فتعلقهم بالمنصب جعل طموحهم من ذلك النوع الذى يمكن إشباعه بواسطة إطار المستقبل المهنى الروتينى ، وأما نقاد البناء الفكرى ، أو الذين لا يمكن أن تشبعهم التطلعات المهنية ، فهم يقدرون أنواعا أخرى من الإشباع . وهؤلاء النقاد يتميزون بحاسة تاريخية أو بوعى تاريخى ينظرون إلى أنفسهم من خلاله باعتبـارهم فاعلين تاريخيين واجزاء من التراث الفـكرى والإجتماعى الكبير . ولذلك فإن أوجه الإشباع التى يبحثون عنها لا يمكن أن يوفرها لهم معاصروهم ، وكذلك شأن مسئولياتهم التى لم تكن مقتصرة على معاصريهم فقط ، بل امتدت عبر التاريخ حتى تصل إلى أجيال لاحقة ، من خلال حاسة النقد الموجهة ضد نقائص النمـاذج الفكرية القائمة ، والقـدرة على التصرف بطريقة خلاقة وجديدة ومختلفة تماما عما هو موجود وسائد . ويرجع ذلك إلى حاستهم التاريخية التى تحررهم من ابتذال الواقع وسوقيته وتجعلهم يتعففون عن

الفصل السابع

الاتجاهات النقدية الحديثة

« النظرية والمنهج والواقع الإجتماعى »

- مقدمة
- الاتجاهات المعارضة لعلم الاجتماع الأكاديمى
- أولا : نقد النظرية
- ثانيا : نقد المنهج
- ثالثا : نقد الواقع الاجتماعى
- نحو معالجة جديدة لموضوع الانحراف وتفسيره

أوجه الاشباع الراهنة (١) .

وإذا كان أصحاب الإتجاه الوظيفي في دراسة الإنحراف قد تميزوا بارتباطهم الشديد بالوضع القائم وبحالة المجتمع الراهنة ، فان ذلك دليلا على الطابع المحافظ الذى كان يميز علم الإجتماع لفترة طويلة ، ومع ذلك فإن هذا العلم يتميز بتناقضاته الداخلية التى تتمثل فى أنه ينطوى فى نفس الوقت — على نتائج كامنه تثير « التشكيلات المضادة » و « الإتجاهات الراديكالية » و « النزعات اليسارية الجديدة » التي كانت رغبتها ملحة فى تشييد « مجتمع مضاد » له نظمه التى لا تتماثل أو تتكامل ببساطة داخل إطار النظم السائدة ، ولذلك اشتهرت بإعلانها للعداء ضد ما يعرف بالإغتراب وتشويه الخصائص الانسانية، أو تجريد الانسان من خصائصه التى تميزه كإنسان (٢) . ولقد أدرك الكثيرون ممن لديهم الإتجاهات السابقة أن التحويل الجذري للمجتمع لا يمكن أن يتحقق بالإعتماد على الوسائل السياسية وحدها ، إذ أن المجتمع القديم لم يستمر بواسطة القوة الفيزيقية والعنف فقط ، وإنما عمل على تدعيم ذاته بواسطة النظريات والايديولوجيات التى تحدد ابعاده فى أذهان الأشخاص الذين خضعوا له بمحض ارادتهم . ولذلك فإنه من العسير أن يتم تحرير الانسان من المجتمع القديم ، أو يتم بناء مجتمع إنسانى جديد دون البدء فى بناء « ثقافة مضادة » تنطوى على نظريات جديدة .

ولكن هناك بعض الصعوبات التى ظهرت — فى بداية الأمر — أمام صياغة هذا النوع من النظريات الجديدة المطلوبة، من بينها : أولا ، التناقض الوجدانى.

---

(1) A. Gouldner., The Coming Crisis of Western Sociology, H. E. B., London, 1970, pp. 15 — 16.

(2) Ibid. pp. 5, 899.

الذى تتميز به بعض قطاعات اليسار الجديد ، تجاه النظرية ، أو إحساسها التلقائى بعدم ملاءمة النظرية أو عدم ضرورتها . وتلك مسألة عبر عنها « دانييل كون بونيدى Daniel Cohn Bendit » وهو أحد زعماء « إتجاه الفاعلية activism » فى حركة التمرد الطلابية الفرنسية التى بدأت فى « نانتير Nanterre » عام ١٩٦٨ ، عندما قال « أحدث الفوضويون تأثيرهم نحوى من خلال أنشطتهم ، وليس بواسطة نظرياتهم فشأن النظريين يدعو للسخرية » . ولكنه يلاحظ — فى نفس الوقت — « وجود هوة كبيرة بين النظرية والتطبيق » ويدعو إلى « ضرورة تطوير النظرية » . وثانيا ، إفتقار الراديكاليين إلى الوقت وإلى الدافع نحو صياغة جديدة للنظريات القديمة أو تطوير نظريات حديثة ، واكتفاؤهم بجرعةسريعة من الماركسية غير المصقولة، مما ترتب عليه أن ظل الماركسيون الأمريكيون هم أقل أنصار الماركسية العالمية أصالة ومقدرة على الخلق. وثالثا ، وجود هوة ساحقة بين البناء العاطفى الجديد للراديكاليين الجدد ، أو إحساسهم الخاص بما هو واقعى وقائم بالفعل وبين النظريات القديمة التى لازالت سائدة فى المحيط الأكاديمى والإجتماعى . ورابعا ، إنشغال الراديكاليين الشبان فى أول الأمر بتجربة قاسية نبعت من حاجتهم الملحة إلى تنشيط عواطفهم الراديكالية المنبثقة ، وتأكيدها ، وتحديد الكيان الراديكالى الجديد ، وتلك أهداف يمكن أن تتحقق فى المراحل الأولى لأية حركة — بواسطة السياسات النضالية . وقد عبر « ر . د . لينج R. D. Laing » عن هذا الموقف فى كتابة عن « سياسات الممارسة » عندما قال « لا يمكن للانسان أن يبدأ فى التفكير ، أو الاحساس ، أو الفعل ، إلا من منطلق إغترابه الخاص . ونحن لانكون بحاجة إلى نظرية طالما أن الممارسة (أو الخبرة) هى التى تعتبر مصدراً للنظرية » . وخامسا ، رفض الراديكاليين

للنزعات الفردية والاستقلالية التى تميزت بها النظريات القديمة ، وتعبير كل منهم عن حاجته إلى أن يعيش كإنسان، وفوق ذلك، فقد وصف هؤلاء ، النظريات التقليدية « بأنها نظريات جبانة لرجال جبناء» . وسادسا ، إحساس الراديكاليين بأن علماء الإجتماع كانوا يقولون غير ما يفعلون ، وقد إنبعث إحساسهم هذا من ملاحظة عالم الإجتماع الذى يكتب مؤلفات تعاطفية عن « ثقافة الفقر » فى نفس الوقت الذى لم يحاول فيه أن يشرك معه الفقير فى أرباح الكتاب الذى ألفه ، وعالم الإجتماع الذى يهتم إهتماما بالغا بدراسة المعاناة التى يحسها الملونين فى أمريكا ، ويبدى تعاطفه معهم، ولكنه لا يحاول أن يقوم بالتدريس للطلاب الملونين . وسابعا ، تفسير الراديكاليين للنظرية الإجتماعية فى حدود ما رأوه فى العالم النظرى ذاته ، مما دعاهم إلى النظر إليها بإعتبارها تزييف لما يرونه هم أنفسهم فى الواقع الإجتماعى . وقد بالغوا فى موقفهم هذا إلى درجة أنهم اتهموا علم الإجتماع الأكاديمى برمته ، بأنه محاولة لتشويه الحياة ، وتشويشها فى أذهان البشر ، وأنه إيديولوجية تتميز بالتعصب الواضح للاتجاه المحافظ من أجل خدمة الوضع القائم أو الحالة الراهنه . ومن أجل هذا كله ، فإن هجوم الراديكالى على العالم الإجتماعى بوجه عام وعلى عالم الإجتماع بوجه خاص ، كان ينبع من إحساسه بأن هذا العالم ليس إنسانا كليا ، وأن حياته لا تعكس تعبيراً متسقاً عن قيمة الخاصة . وبإختصار كان الراديكالى يميل إلى النظر إلى عالم الإجتماع نفس نظرته إلى كبار السن فى المجتمع ، أى باعتباره شخصا إستغلاليا أو منافقا ، ومما كان يشجعه على إتخاذ هذا الموقف أنه كان يلاحظ عدم وجود شهداء من علماء الإجتماع [1] .

أن حكم « الراديكالى » على علم الإجتماع هو حكم ينم عن موقف سلبى ،

---

(1) Ibid., pp. 5 — 9.

تجاه هذا العلم ، ولكن هذا الموقف السلبي لم يستمر طويلا، بل تحول تحولا أساسياً ، نتيجة لحدوث وقائع هامة ، وهي : أولا ، ظهور علم الإجتماع الأكاديمى فى روسيا، فقد لاحظ بعض الراديكاليين الشبان أن علم الاجتماع الأكاديمى الذى كان أشد إرتباطا بعلم الإجتماع فى الولايات المتحدة ، ظهر فى الاتحاد السوفيتى فى الحقبة الزمنية الأخيرة ، وأصبح يشكل مع اللينينية الماركسية التقليدية إطاراً ثقافيا هاما . وثانيا قيام عدد من طلاب علم الإجتماع بقيادة كثير من حركات التمرد الطلابية فى العالم بأسره ، وفى هذا الصدد يلاحظ « لزلى فيدلر Leslie Fiedler » أن « هناك خاصية توجد فى القائمين بالمظاهرات الطلابية وهي تتمثل فى أنهم طلاب لعلم الإجتماع . وخارجون على النظام القائم » وهو يريد أن يشير إلى الأهمية البالغة للدور الذى يقوم به علماء الإجتماع الشبان فى حركات التمرد الطلابية فى ذلك الوقت . وثالثا ، ظهور حركة جديدة وهي «حركة التحرير فى علم الإجتماع» التى قام بنشائها مناضلو جامعة كولومبيا الذين جمعتهم اللقاءات التى كانت تعقدها جمعية علم الإجتماع الأمريكية ، ويشترك فى تنظيمها وادارتها رجال ونساء من « المؤتمر الحزبى الراديكالى » [1]. إن هذه الشواهد كلها تدل على أن علم الإجتماع ذاته يمكنه أن يخرج الراديكاليين كما أخرج المحافظين .

ومما لاشك فيه أن حركة اليسار الجديد فى أمريكا ، بما تتميز به من طابع راديكالى ، تعتبر ذات أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل الوظيفية ولعلم الإجتماع الأكاديمى التقليدى . ويرجع ذلك إلى أن الدعاوى السائدة فى هذه الحركة ، وبناءها العاطفى والانفعالى ، وواقعها الشخصى ، هي أمور تختلف إختلافا جذريا عن دعاوى الوظيفية وبنائها ودعاواها . فاليسار الجديد يتحدث

---

(1) Ibid., pp. 9 — 10 .

عن الحرية ، بينما لم تهتم الوظيفية بالحرية أو المساواة ، بل حصرت ذاتها فى إطار « النظام » و « التوازن الإجتماعى » . كما يتميز اليسار الجديد برغبته فى الاستعانة بكل وسائل الجهد التى تمكنه من تحقيق هدفه ، وبالتالى فهو يهتم بالتغير الإجتماعى أكثر من إهتمامه بالنظام الإجتماعى . واليسار الجديد لايهتم بتحقيق « النظام » بل إنه على استعداد تام لأن يخاطر بالنظام ويحدث الاختلال فى التوازن القائم ، إذا شعر أن الإخلال بالنظام يمكن أن يبرر بواسطة قيم عليا أهم منه [١] . ومن ثم فقد ابتعد اليسار الجديد عن كل دفاع عن « الاتفاق الاخلاقى » الذى كان يحتل مكانة رئيسية عند الوظيفية ، وكانت أقسامه تبغى السعي وراء إقامة « مجتمع مضاد » ، بينما كانت طاقته موجهة نحو النقد الحاسم ، أكثر من إتجاهها إلى الاتفاق أو الاستمرارية ، ولذلك كله اتسعت حركته وأصبحت تمتد إلى أبعد من الحدود المحلية ، أو من المعارضة المحدودة للسياسات المحلية التقليدية ، ووصلت إلى حد مقاومة السياسة الخارجية الرسمية وخاصة فى جوانبها الامبريالية [٢] . وإذا كان

---

(١) ان الاصطدام بالنظام الاجتماعى ، أو ازعاجه أو التعرض له ونقده ، ليس مرجعه — كما يرى انصار هذه الحركة — الى أن هذا النظام قد فشل فى أن يسدد دينه ، ولكنه سدد الدين بعملة باطلة . ومن أجل هذا فان الاتجاه الراديكالى الجديد للحركة اليسارية ، يعبر عن تجربة الذين اندمجوا بالفعل فى نسق المجتمع ولكنهم يرغبون فى « الخروج عليه » أكثر مما يعبر عن تجربة الهامشيين أو المستبعدين الذين يريدون « الدخول فى هذا النسق » . (Ibid., p. 408)

(٢) من أبرز الأمثلة على الوقف الراديكالى لحركة اليسار الجديد فى أمريكا ، ودورها فى نقد السياسة الخارجية للدولة ، ما قام به انصارها فى الهجوم على الخطط الأمريكى لحرب فيتنام ، ومعارضة الحكومة فى سياستها الامبريالية ، والتمرد على السلطة الدستورية ، وتأكيد الاتجاهات الديموقراطية (الیوتوبية) وخاصة فى معاملة شعوب العالم الثالث .

الوظيفيون يهتمون إهتماما بالغـا بتأكيد فكرة أساسية وهي أن الشعور السائد في المجتمع هو « الاحترام » فإن اليساريين الجدد يبحثون عن مسائل أخرى وقيم مختلفة تماما ، ويبغون تحقيقها فى العلاقات الإجتماعية ، وهى الحماس ، والإثارة ، والتلقائية . وإذا كانت الوظيفية تؤكد على أن إستقرار النسق الإجتماعى يعتمد على الامتثال للقيم الاخـــلاقية التى تفرض ذاتها ، فإن الراديــكالية الجديدة تتحدث باسم « الاشباع » وتهاجم الفقـــر بجانبيه : المادى والعاطفى (١) .

هذا ، وعلى الرغم من أن اليسار الجديد مازال يعتبر — حتى الآن — فى عهده المبكر الذى لم يسمح له بعد ، أن يصوغ نظريته الإجتماعية الخاصة، فإنه من الواضح تماما أن « بناء المشاعر الجديد والمنبثق » قد اتاح له فرصة فعلية لأن يمارس الضغط الحقيقى تجاه الأساتذة الوظيفيين والنظرية الوظيفية . كما أن إعجابه بفكر ماركس ليس إلا مؤشراً لإهتمامه بفرع خاص من فروع النظرية ، ولطريقة معينة من طرق التعبير عن الميل إلى الراديكالية . وما من شك فى أن هذا البناء العاطفى الجديد الذى يتعارض كلية مع البناء الذى يوجد عند الوظيفية ، يعتبر جديراً بأن يخرج صناعا لنظريات إجتماعية جديدة تتميز بقدرتها على إفساد مفعول الإستراتيجيات المنمقة للوظيفية وتحطيم مقدرتها على الاقناع والهتاف . ولذلك ، فإن علم الإجتماع اليسارى الجديد يتميز

---

(١) استعنت فى المقارنة بين الوظيفية وحركة اليسار الجديد ، وفى تحديد دعاوى كل منهما بمرجعين أساسيين وهما :

(A. Gouldner., Cit, pp 401 — 402 ., & Frank Lndenfeld (ed.), Radical perspectives on social problems., The Macmillan Company, London, 1969 pp. 37 — 40, 304 .

بخاصيتين أساسيتين ، وهما : أولا ، سعيه نحو الماركسية الجديدة ذات الوعى الإقتصادى ، والتى تتميز باهتمامها بالقيم التطبيقية . وثانيا ، انفتاحه على علم الإجتماع النقدى الذى يستهدف نقد النسق من وجهة نظر خارجية[1] .

ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الإتجاه النقدى فى علم الإجتماع الحديث بوجه عام ، وفى الدراسة السوسيولوجية للانحراف بوجه خاص ، حيث يتميز هذا الإتجاه بثلاثة ملامح أساسية وهي :

اولا : الطابع الراديكالى الذى يظهر ـ بوجه خاص ـ فى إعتراف الكثيرين من علماء الإجتماع (بما فى ذلك علماء الدول النامية) بأن معرفة هذا العالم ، لايمكن أن تتقدم بمعزل عن معرفة عالم الإجتماع بذاته وبوضعه فى العالم الإجتماعى ، ولا يمكن أن تنمو بمنأى عن جهوده فى تغيير ذاته ، وتغيير وضعه فى العالم الإجتماعى ، بل وتغيير هذا العالم ذاته ولذلك فإن عالم الإجتماع اصبح يدرك ـ تماما ـ أن القضية التى يتعين عليه مواجهتها لاتنحصر فى « الطريقة التى يعمل بها » وإنما يجب أن تمتد إلى « الطريقة التى يعيش بها » ، وهو يعى أن دوره ينطوى على ضرورة القيام بصياغة إيجابية لمجتمعات جديدة أو وضع نماذج لمجتمعات مستقبلية يعيش الإنسان فيها نحو أفضل مما هو عليه الآن .

وثانيا : استجابته للمشكلات العامة التى توجد فى المحيط الإجتماعى ، واستعداده لاقتراح الحلول التى تنطلق من قاعدة أساسية ، وهي نقد السياسات الحكومية الداخلية والخارجية ، واستكشاف الطريقة التى تبلورت بها مظاهر الفساد الموجودة بواسطة الصفوة التى خلقها النظام القائم .

---

(1) A. Gouldner; Op. Cit , 469.

وثالثا : قدرة هذا الإتجاه على مقاومة كل التعريفات التى تضعها السلطات للحقيقة أو للواقع الاجتماعى ، وتعبيره عن انعدام الرشادة فى هذه السلطات وميلها إلى التزييف والتجهيل من أجل الحفاظ على مصالح القائمين عليها . ولكي تتدعم هذه القدرة أكثر من ذلك ، ينبغي أن يتزود عالم الاجتماع بالشجاعة التى تظهر فى القرارات الشخصية والعامة ، بجانب حاجته إلى الكفاءة والذكاء والمهارة الفنية . وفى هذا الصدد ، يحدد « جولدنر » مجموعة من الاعتبارات التى يجب أن تتوافر فى برنامج علم الاجتماع النقدى ، وهي : (١) أن إجراء البحوث الامبيريقية يعتبر شرطا ضروريا ، ولكنه غير كاف لانضاج المشروع السوسيولوجى ، فهناك حاجة ماسة إلى « خبرة عملية جديدة a new praxis » تعمل على تغيير شخص عالم الاجتماع ذاته . (٢) أن الهدف الأساسى لعلم الإجتماع النقدى ، يتمثل فى تعميق الوعى الذاتى لعالم الاجتماع ، أى تبصيره بمعرفة ذاته وموقعه فى مجتمع معين وفى فترة زمنية محددة . (٣) أن هذا العلم يسعى إلى تدعيم قدرة عالم الإجتماع ، على إنتاج كميات صادقة وثابتة من المعلومات العلمية التى تتصل بالواقع الاجتماعى . (٤) ضرورة الانفتاح على مايسمى « بالمعلومات المعادية hostile information » فبقدر مايؤكد هذا العلم على الايديولوجيات المضادة ، يكون لديه وعى دائم بالرنين السياسى للعمل السوسيولوجى . (٥) ضرورة إجراء التحليل على مستويات شتى ، ينظر إلى علم الاجتماع من خلالها فى علاقته « باتجاهات تاريخية أشمل منه Larger historical trends » وفى إرتباطه « بالمستوى النظامى الكبير Macro iustitutional level » وخاصة مستوى الدولة (1) .

---

(1) Ibid.; pp. 488, 494 — 495, 498 — 499, 503 — 504.

إن نقاد علم الاجتماع فى يومنا هذا هم ذاتهم علماء إجتماع أوطلاب لهذا العلم . فهم إناس ينظرون إلى انفسهم باعتبارهم متخصصين يقومون بتقييم علم الاجتماع تقييما نقديا من منظور سوسيولوجى ، ومن بين هؤلاء كان « رايت ميلز Mills C. wright » ناقدا خطيرا إنفرد بقدرته على مقاومة النجاح التقليدى الذى يتمثل فى التفوق المهنى والارتقاء فى المناصب، ولم يكن فى يوم ما أستاذا حقيقيا ، ولذلك فإن إخفاقه فى تحقيق مستقبل مهنى مرموق يذكرنا بالحقيقة التى تشير إلى أن أخطر المناضلين هم الذين يتميزون بقدرتهم على دفع الثمن ، واستعدادهم للتضحية ، بل وللاستشهاد . وعلى أية حال ، فقد كان لميلز دور هام فى نقد نظرية الإنحراف الكبرى ومنهجها ، وفى تحديد معالم منهج جديد لدراسة هذه القضية ، كما قام « بول جودمان » بتطبيق منهج التحليل التاريخى لتحديد مصادر الإنحراف فى المجتمع الامريكى ، وهذا ماسوف نناقشه بالتفصيل فى الصفحات التالية .

أولا : نقد النظرية (نظرية الإنحراف الوظيفية الكبرى)

قام « س . رايت ميلز » بنقد النظرية الكبرى ، فوقع اختياره على أبرز نماذج هذه النظرية وضوحا ، وهو نموذج « نظرية النسق الإجتماعى » عند بارسونز . وإذا كان نقد ميلز هذا قد تميز بعموميته أى بانطباقه على النظرية الكبرى، بوجه عام ، فإن الذى يهمنا من هذا النقد هو مضمونه بالنسبة لنظرية الانحراف ، وقدرته على إبراز أفكار أو قضايا نظرية جديدة تفيد فى دراسة الإنحراف وتفسيره .

أ ــ نقد منطق النظرية الكبرى :

إن المفارقات الخطيرة بين العلماء الاجتماعيين ، لاتوجد بين الذين لاحظوا

بدون تفكير ، والذين فكروا بدون ملاحظة ، وإنما ينبغى البحث عن الاختلافات الحقيقية بين هؤلاء العلماء فى : نوعيات التفكير المختلفة ، ونوعيات الملاحظة ، ونوعيات الروابط التى أوجدت بين التفكير والملاحظة . ولذلك فإن الخاصية الرئيسية للنظرية الكبرى هى التى تتمثل فى الاختيار الأساسى لمستوى معين من التفكير يتميز بأنه عام جداً إلى درجة أن مستخدميه لم يتمكنوا — منطقيا — من الهبوط إلى مستوى الملاحظة . وهنا يعترض « ميلز » على أن مؤسسى النظريات الكبرى لم يتدرجوا من مستوى التعميمات العليا إلى مستوى المشكلات القائمة بالفعل فى سياقات المجتمع التاريخية والبنائية (١) .

إن النظرية الكبرى هى عبارة عن تركيبات لغوية syntax تفتقر إلى الدلالات اللفظية semantics ، وهذا دليل على أن مستخدميها لم يفهموا أنه عندما يقوم الباحث بتعريف كلمة معينة ، فهو يستهدف من ذلك أن يدعو الآخرين إلى استخدامها بالطريقة التى يميل هو إلى أن تستخدم بها (٢) . وإذن فإن التزام هؤلاء بمستويات عليا فى التجريد جعل التصنيفات التى قاموا بتشكيلها تبدو كما لو كانت نوعا من أنواع التلاعب بالمفاهيم ، أكثر منها جهداً مبذولا لوضع تعريف محدد وواضح للمشكلات المعروضة . ولذلك ، فإن مطالبة العالم النظرى الكبير grand theorist بصياغة نظرية سوسيولوجية كبرى جعلته

---

(1) C. Wright Mills, The Sociological Imagination, A Pelican Book, 1973, p. 42.

(٢) عندما يهتم الباحث بما تشير إليه « الكلمة » فانه يتعامل حينئذ مع جوانبها أو مظاهرها ذات الدلالة اللفظية its semantic aspects أو مع معانيها ، وأما عندما ينظر إليها فى علاقتها « بكلمات » أخرى ، فانه يعالج فى هذه الحالة خصائصها التركيبية its syntatic features .

يبنى مجالا ضخما للمفاهيم ، استبعدت منها (أو خلت من) كثير من الخصائص البنائية للمجتمع الانسانى ، وهي خصائص يعترف الجميع بأنها ضرورية لفهم هذا المجتمع . وهنا يشير « ميلز » إلى أن الدرس الكبير الذى يمكننا تعلمه (من غيابه الدائم فى أعمال النظريين الكبار) هو أنه يتعين على كل مفكر يتميز بالوعى الذاتى ، أن يعى جيدا مستويات التجريد التى يعمل طبقاً لها ، فالقدرة على الانتقال مابين مستويات التجريد بسهولة ووضوح تعتبر علامة مميزة للمفكر الخيالى والمنهجى [1]، [2] .

إن الذي يهمنا من هذا النقد هو : مدى انطباقه على نظرية الإنحراف عند بارسونز ، والنتيجة التى تترتب على انطباقه هذا . والواقع أننا إذا قمنا بفحص مضمون فكرة الانحراف عند بارسونز فسنجد أنها تعتمد على مجموعة متغيرات مستخلصة بطريقة منطقية من تصنيف محدد للمفاهيم ، وعلى الربط بين مجموعة تركيبات لغوية مثل : الميول الاغترابية فى مقابل الميول الامتثالية ، والفاعلية فى مقابل انعدام الفاعلية ، والإيجابية فى مقابل السلبية . ومعنى هذا أن نقد ميلز للنظرية الكبرى ينسحب أيضا على نظرية الإنحراف عند بارسونز ، وأما النتيجة التى تترتب على ذلك ، فهى أن النظرية الكبرى ليست إلا نظرية متوسطة المدى أى مخطط تصنيفى مكون من مجموعة مفاهيم مستقاه تصنيفيا وليست مستقاه إمبيريقيا .

---

(١) المقصود بالمفكر الخيالى imaginative thinker هنا هو عالم الاجتماع أو طالب الاجتماع الذى يتميز بالخيال السوسيولوجى ، وهو عبارة عن منهج جديد عند ميلز سوف نوضح أهم معالمه فى الجزء الخامس بنقد المنهج .

(2) Ibid , pp. 42 — 44.

ولكن ماهي مجموعة المفاهيم الأخرى التي تشكل الأساس المنطقي لنظرية الإنحراف عند بارسونز ؟ وإلى أي حد كانت هذه المفاهيم معبرة عن الخصائص البنائية للمجتمع الإنساني ؟ هناك مفهومان يحتلان أهمية خاصة في هذا الصدد، وهما : مفهوم «التكوين النظامي institutionalization» الذي يشير إلى العملية التي تتشكل بها نماذج التوجيه القيمي في النسق الإجتماعي، وتتكامل ؛ ومفهوم «النظام المعياري normative order» وهو الذي يعكس توقعات الدور في النسق الإجتماعي .

إن هذين المفهومين يعزلان نظرية الإنحراف عن كل إهتمام بمضمون «القوة Power» أي بكل ما تحويه النظم السياسية والإقتصادية، مما جعل «ميلز» يذهب إلى أن هذه النظرية (بل ونظرية بارسونز برمتها) تعالج ما أسماه «الشرعية ligitimation» أي اكتساب النظام المعياري للاعتراف القانوني، وذلك أكثر من معالجتها لنظم من أي نوع . وأما النتيجة المنطقية التي يمكن أن تترتب على ذلك، فهي تتمثل في تحويل البناءات النظامية — من حيث التعريف — إلى نوع من أنواع المجالات الأخلاقية moral spheres، أو إلى ما كان يسمى في الماضي «مجال الرمز symbol sphere» . وفي هذا الصدد، لاينكر ميلز أهمية المجال الرمزي في العلوم الإجتماعية، وخاصة من حيث علاقات الرموز ببناء النظم في المجتمع، ولكنه يرى أن مثل هذه الرموز لاتمثل نطاقا قائماً بذاته ومستقلا داخل المجتمع، خاصة وأن ملاءمتها الإجتماعية تكمن في استخدامها لتبرير أو فرض ترتيبات القوة والأوضاع التي تنطوي عليها هذه الترتيبات [1]، [2] .

---

(1) Ibid., pp. 45 — 46

(٢) إهتم «ميلز» بمسألتي : القوة، وصراع القوى، وهو يشير إلى القوة باعتباره تتصل =

ومفهوم « النظام المعيارى » كما عرضه بارسونز ، يجعلنا نفترض أن كل قوة فى المجتمع تعتبر شرعية ، وطالما أن توقعات الدور قد تدعمت وتكاملت فيما بينها ، فلن يكون هناك مثار لأى قلقلات ، وحتى إذا حدث نوع من الإنحراف عن أحد توقعات الدور ، فسوف يترتب عليه رد فعل تلقائى يجعله يرتد إلى حالته الأولى أي إلى حالة الإمتثال . ولكن هذا المفهوم لا يسمح بتفسير فكرة الصراع ، ولا يمكن أن تصاغ هذه الفكرة بكفاءة من خلال استخدام المصطلحين السابقين ، فطالما وجد « النسق الإجتماعى » فإنه يتميز حينئذ بالاستقرار والإنسجام الداخلي وبنظامه المعيارى الذى يعكس « الاتفاق بين المصالح » كخاصية طبيعية للمجتمع [1] . وأما « الخصومات البنائية » وحركات التمرد التى تحدث على نطاق واسع فى المجتمع ، والثورات ، والاضطرابات ، والقلقلات ، فهى تعتبر كلها مسائل دخيلة على النسق ، من وجهة نظر بارسونز ، وبالتالى لا يمكن تفسيرها باستخدام مفاهيمه . ويتوصل ميلز من هذا كله إلى نتيجة تشير إلى أن التقليل من أهمية الصراع ، والتركيز

= بالقرارات التى يتخذها الناس بصدد الترتيبات التى يعيشون فى ظلها وبعأن الأحداث التى تسهم فى تشكيل تاريخ عصرهم . وهو لا يستبعد إمكانية وقوع أحداث تعتبر فوق القرار الانسانى أو وراءه ، أو إحتمال تغيير الترتيبات الاجتماعية دون توجيه من قرار واضح . ولكنه يؤكد أن المشكلة الرئيسية للقوة هى التى تتمثل فى الذين اندمجوا فى صنع القرارات ، أو الذين لم يصنعونها عندما تصنع هذه القرارات بالفعل (أو حيثما يكون من الواجب صنعها ولا يحدث ذلك فى الواقع) .

(١) من المعروف أن المنظرين الكبار لم ينزلوا الى الحقل السياسى ، ولم يتناولوا مشكلاتهم بطريقة تجعلها مرتبطة بالسياقات السياسية للمجتمع الحديث ، ولكن ذلك لا يخلص أعمالهم من المعنى الايديولوجى الذى يتمثل — أساسا — فى إضفاء طابع الشرعية على أشكال السيطرة المستقرة أو الثابتة فى المجتمع Ibiq , p. 59) .

على الإنسجام، حرم نظرية بارسونز فى الإنحراف من إمكانيات معالجة التغير الإجتماعى أى معالجة التاريخ .

وقدعقب « ميلز » على نظرية بارسونز هذه ، تعقيبا ختاميا عندما أشار إلى العبارة التى مؤداها « إننى لاأكون مبالغا فى تعبيرى إذا قلت إنه عندما أراد هؤلاء (النظريون الكبار) معالجة المشكلات والقضايا العامة (الإنحراف والتغير) بطريقة واقعية ، كانت معالجتهم هذه تتم بواسطة استخدام مفاهيم وأفكار لم تجد لها موقعا حقيقيا فى نظرياتهم ، بل وكانت متعارضة معها فى أغلب الأحيان » [1]، [2] . وفى هذا الصدد يتفق « ميلز » مع « جولدنر » فيما ذهب إليه من أن جهود بارسونز التى بذلها لتحليل (المشكلات المشار إليها) على المستويين النظرى والتطبيقى ، قد دفعته — فجأة — إلى تطويع هيكل من المفاهيم والدعاوى الماركسية ليس أقل من أن يوصف بأنه مربك . . . وهو يعطى إنطباعا بوجود مجموعتين من المؤلفات خصصت إحداها لتحليل التوازن بينما كرست الأخرى لفحص التغير والإنحراف . ويضيف ميلز إلى ذلك أن هذا الميل يمنى المرء بأمل فى أن النظريين الكبار ، لم يفقدوا بعد ، كل إحساس بالواقع التاريخى .

ب ـ نقد مضمون النظرية الكبرى

١ ـ هيراركية التوقعات فى مقابل تبادلية التوقعات

قام « ميلز » بتلخيص نظرية بارسونز كلها عند ما أشار إلى العبارات التالية

---

(1) Ibid., p. 53

(٢) ينطبق ذلك على « ميرتون » أيضا ، وخاصة فى وجهة نظره عن تفسير الثورة ، التى كانت مستقلة تماما من مخططه التصنيفى فى اللامعيارية والبناء الاجتماعى (وقد سبقت الاشارة إلى هذه النقطة فى الفصل الثانى) .

« إن الدور هو عبارة عن قطاع من نسق التوجيه الكلى للفاعل الفرد ، وهو ينتظم حول توقعات معينة فى علاقتها بسياق تفاعلى خاص اكتمل مع مجموعة خاصة من المستويات القيمية التى تحكم التفاعل مع طرف آخر ، أو مع مجموعة آخرين فى الأدوار التكميلية الملائمة .وهؤلاء الآخرون ليسوا بالضرورة جماعة محددة من الأفراد ، وإنما يمكن أن يكون الآخرون عبارة عن (أى فرد) يدخل فى علاقة تفاعل تكميلية وخاصة مع الأنا ، تلك العلاقة التى تنطوى على تبادلية التوقعات بالقياس إلى مستويات التوجيه القيمى المشتركة . وفى هذا الصدد تبرز عملية التكوين النظامى لمجموعة توقعات الدور، وللجزاءات المطبقة فيها ، وهي تعتبر مسألة درجة . كما أن هذه الدرجة تكون وظيفة لمجموعتين من المتغيرات ، وهما : أولا ، المتغيرات التى تؤثر فى الاشتراك الواقعى فى أنماط التوجيه القيمى ؛ وثانيا ، المتغيرات التى تحدد التوجيه الدافعى ، أو المبادأة بانجاز التوقعات الملائمة . وفى الطرف المقابل للتكوين النظامى ، توجد اللامعيارية وهي عبارة عن انعدام التكاملية البنائية لعملية التفاعل ، أو أنها تصدع كامل للنظام المعيارى ، وكما أن هناك درجات مختلفة للتكوين النظامى، هناك أيضاً درجات للامعيارية تعتبر كل درجة منها نقيض الدرجة الأخرى للتكوين النظامى. وأما عن النظام institution فهو المركب الذي يشتمل على الادوار النظامية المتكاملة وذات الاهمية لبنائية الاستراتيجية فى النسق الإجتماعى محل الاهتمام . ولذلك ، فإنه ينبغى النظر إلى النظام باعتباره وحدة نظامية order unit فى البناء الإجتماعى تتميز بأنها أعلى من الدور ذاته ، وبالتالى فهو مكون من مجموعة نماذج الدور ذات الاعتماد المتبادل »[1] .

أما وجه اعتراض « ميلز » على هذا المضمون ، فقد تمثل فى ابراز

---

(1) Ibid., pp. 6 — 37.

فكرة هامة تشير إلى أن الادوار التى تكون النظام ، تتميز دائما بأنها « هيكل تكاملى » كبير « لمجموعة توقعات مشتركة ومتبادلة » ، لأن التوقعات المختلفة داخل نظام معين: كالجيش مثلا ، أو المصنع ، أو الأسرة ، لاتحمل نفس الاهمية. وإنما تتميز توقعات بعض الأشخاص بأنها أكثر خطورة وأهمية من توقعات أى اشخاص آخرين ، ولهذا فهم يحظون بقوة أكبر . وعندما أراد « ميلز » أن يعبر عن هذه الفكرة تعبيرا سوسيولوجيا قال « إن النظام هو عبارة عن مجموعة الادوار التى تتدرج فى السلطة أو تتفاوت من حيث درجة السلطة التى تمارسها(١) ».

ولكن ما مضمون نقد « ميلز » هذا بالنسبة لفكرة الانحراف ؟ وإذا كان النظام هو عبارة عن مجموعة أدوار تتميز بالتسلسل الهيراركى من حيث أهميتها وخطورتها ، فما هي قيمة هذه الفكرة في تحديد معنى الانحراف ، أو الحكم على سلوك معين بأنه يمثل إنحرافا ؟ إذا نظرنا إلى التوقعات النظامية على مستوى المجتمع بأسره ، فاننا نجد — على الأقل — درجتين واضحتين للتوقعات ، وهما :

١ — توقعات نظامية عليا ، وهي عبارة عن توقعات صفوة القوة فى المجتمع (وخاصة الذين يمسكون زمام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية) أو هي توقعات الجماعة الحاكمة . إن الإنحراف عن هذا المستوى للتوقعات يمثل — من منظور الطبقة الحاكمة — أقوى صور الإنحراف التى تستأهل أقسى صور العقاب والردع.

٢ — توقعات نظامية دنيا ، وهي عبارة عن توقعات الكثرة المحكومة ، والتى قد تكون أكثر رشاده لأنها تعبر عن واقع إجتماعى ملموس وعن حاجات

---

(1) Ibip., p. 38.

إجتماعية ملحة ، ولكنها أقل قيمة من حيث سلطتها ، ولذلك فالانحراف عن هذه هذه التوقعات ، قد لا يشكل خطرا كبيرا (من منظـــور السلطات الحاكمة) ، نظرا لقلة حيلتها وانعدام قدرتها على المواجهه .

هذا هو تعريف الإنحراف من منظور تسلسل توقعات الدور فى السلطة أو هيراركية التوقعات . ومما لاشك فيه أن الانحراف عن التوقعات الأولى يؤدى إلى اتخاذ مواقف حاسمة من جانب الجماعة الحاكمة ، تتمثل فى اتخاذ القرارات ، واللجوء إلى سن القوانين الجديدة لإحكام القيود والضوابط والإمساك بزمام الأمور حتى لا تفلت من يدها ، ولضمان عدم المساس بمصالح أصحـاب هـذه التوقعات. وأما الانحراف عن التوقعات الثانيه ، فقد يترك بلا أية مواجهة وإن كان يشكل — على المدى الطويل — خطرا جسيما على المجتمع . وهـذا أمر واضح جدا فى المجتمع الذى تكون الديموقراطية فيه مجـرد « شعـار » بينما يتميز نظامه فى الحكم « بالتسلطية » وبتركيز إهتمام الصفـــوة الحـاكمة على مصالحها وعلى أمنهـا الشخصى وأن كانت تعمـل تحت شعـار مزيف وهو « أمن المجتمع » .

٢ ـ الانحراف والتغير فى مقابل التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى :

أن القالب الأساسى الذى صب فيه بارسونز نظريته ، هو قالب « التوازن الاجتماعى » ، وهناك طريقتان كبيرتان يتدعم بواسطتهما هذا التوازن ، وهما : أولا ، التنشئة الاجتماعية ، وثانيا ، الضبط الاجتماعى . أما مهمـة التنشئة الاجتماعية فهى التى تتمثل فى جعل الناس يرغبون فى عمل ما هو مطلوب منهم ، وما هو متوقع منهم . وإذا فشلت عملية التنشئه فى أداء وظيفتها بالطريقة التى حددتها بها ، تبدأ مهمة الضبط الاجتماعى ، التى تبرز فى تبنى وسائل أخـرى .

فعالة « للابقاء على الناس داخل حدود الخط المحدد لهم » . هنا يشير « ميلز » إلى أن هناك سؤالا يتمكن بارسونز من الإجابة عليه ، وهو : كيف يكون من الممكن أن يخرج شخص معين عن هذا الخط ؟ ولذلك فإن نظريته الكبرى لم تفلح فى تفسير هذه المسألة (الانحراف) ، كما أن هناك نقطة أخرى لم تكن واضحة فى نظريته وهى كيفية تفسير التغير الاجتماعى أو التاريخ . وقد تخيل « ميلز » أن بارسونز وقف موقف الإنسان الذى يوصى « بأنه عندما يتعرض الباحث لهاتين المشكلتين : الانحراف ، والتغير ، يتعين عليه أن يتناول فحوصا إمبيريقية ، وأن مستوى التنظير فى النظرية الكبرى لا يليق به أن يتعرض لهاتين المسألتين » (1) .

ثانيا : نقد المنهج (المنهج فى دراسة الانحراف)

عندما ينظر إلى « المنهج » من وجهة نظر معينة ، فإنه يبدو باعتباره وسيلة فنية خالصة تتحاشى كل اعتبار يتصل بالإيديولوجية ، فهو يعالج وسائل جمع المادة الصادقة من الواقع ، وتصميم الأدوات البحثية والاستبيانات، وسحب العينة ، وتحليل النتائج . ومع ذلك ، فإن المنهج ينطوى على دعاوى لها صداها الإيديولوجى بصدد حقيقة العالم الاجتماعى ، وحقيقة عالم الاجتماع ، وطبيعة الصلة بينهما . وقد انتقد « ميلز » منهج النظرية الوظيفية الكبرى على اعتبار أنه يتحاشى دراسة الخصائص البنائية للمجتمع ، ويميل إلى التجريد الذى يجعله يبتعد كل البعد عن التحليل التاريخى لمشكلات المجتمع ، ولذلك فهو منهج يعكس الإيديولوجية المحافظة .

---

(1) Ibid , p 41.

وفى هذا الصدد يهمنا تحديد المضامين المنهجية التى تنطوى عليها نظرية « ميلز » والتى تصلح كقضايا عامة ، أو أطر مرجعية لدراسة الإنحراف وتفسيره وإتخاذ قرار ملائم لحل مشكلته . ويمكن أن تعرض هذه القضايا على النحو التالى :

١ — **التغيرات غير الشخصية impersonal changes فى بناء المجتمعات ، كمصدر للاضطراب والخلل .** وهنا يشير «ميلز» إلى أن الأشخاص يشعرون فى هذه الأيام أن حياتهم الخاصة هي عبارة عن سلسلة من المتاعب والمآزق ، وأنه توجد وراء هذا الإحساس بالمآزق تغيرات غير شخصية فى بناء المجتمعات(١) فعندما يتحول المجتمع إلى الصناعة ، يصبح الفلاح عاملا ، ويصير الإقطاعى رجل أعمال ، وعندما تظهر الطبقات أو تختفى ، يكون الإنسان فى حالة عمالة أو بطالة ، وعندما تشتعل الحرب يصبح الموظف مقاتلا ، وتعيش الزوجات بمفردهن ، وينمو الطفل بلا أب ، ولذلك فانه لا يمكن فهم حياة الفرد أو تاريخ المجتمع بدون الربط بينهما(٢) .

---

(١) ميز « ميلز » بين مصطلحى « الشعور sentiment » و « الإحساس senes » من جهة ، ومصطلحى « الوعى awarness » و « المعرفة knowing » من جهة أخرى ، على أساس أن الشعور والاحساس يشيران إلى حالة نفسية قد لا تتميز بالإدراك العقلى السليم لأبعاد المشكلة الحقيقية ، وأما الوعى والمعرفة فهما يشيران إلى إدراك أبعاد الخلل الحقيقية وخاصة التاريخية منها والمجتمعية .

(٢) أثار « بيتر بيرجر » هذه الفكرة مع تحديد لأهم خطوطها العريضة وتفاصيلها فى فصلين كتبهما من « الانسان فى المجتمع » و « المجتمع فى الانسان » أنظر :

Peter L Berger, Invitation To Sociology, A Humanistic perspective, Pelican Books, 1963, pp 81 — 141)

ولكن الناس لايحددون — عادة — طبيعة الإضطرابات التي يعانون منها، ولايعرفونها في حدود التغير التاريخي والتناقض النظامي ، لأنهم لايتمتعون بخاصية العقل التي تعتبر ضرورية لفهم الموقف المتبادل لكل من الإنسان والمجتمع أي السيرة الشخصية والتاريخ، أو الذات والعالم . وليس لديهم الوعي بما تحمله هذه الرابطة بين المجتمع والإنسان من مغزى بصدد طبيعة موقفهم التاريخي ، ووضعهم في المجتمع ، وأنواع « صناعة التاريخ History - making » التي تتعين عليهم المشاركة فيها . وهم لايتمكنون من تصحيح ، إضطراباتهم الشخصية بطرق معينة تتمثل في ضبط التحولات البنائية التي تكمن وراء هذه الاضطرابات .

وهناك تغيرات مأساوية catastrophic changes ترجع إلى وقائع تاريخية أصبحت الآن ، وبسرعة مذهلة ، مجرد تاريخ مضى ، ولذلك فإن التاريخ الذي يؤثر في كل إنسان يعيش في الفترة الراهنة هو تاريخ العالم بأسره. ففي حدود هذه الفترة التي يمر بها العالم ، تحول سدس الجنس البشري من حالة الإقطاع وحالة المجتمع المتخلف ، إلى حالة المجتمع الحديث والمتقدم والجوعي، وقد تحررت المستعمرات السياسية، وظهرت صور جديدة للامبرياليه تتميز بأنها أقل وضوحا من الصور القديمة . وقامت الثورات ، فشعر النـاس بالقبضـة الحنونة لأنواع السلطة الجديدة ، ولكن ظهرت الحكومات التسلطية ، وظهرت الديموقراطية ولكنها كانت مقصورة على نسبة ضئيلة من الجنس البشري . ومعنى ذلك أن طرق الحياة القديمة ، تلاشت في معظم أرجاء العالم (بما في ذلك دول العـالم النامية) وظهرت توقعات غامضة وأصبحت بمثابة متطلبـات جـوهرية . وقد أصبحت وسائل السلطة والقهر في كل أنحاء العالم المتقـدم ، متميزة بالشمولية من حيث مجالها ، وبالبيروقراطية في صورتها . بل إن الإنسانية ذاتهـا تحتضر أمامنا الآن، فالدول الكبرى تركز معظم جهودها ربما من أجل الإعداد لحرب

عالمية ثالثة . ولذلك فان الصورة الراهنة التي إتخذها التاريخ تجاوزت قدرة الإنسان على توجيه ذاته تبعاً لقيم مشتركة ، حيث يشعر الناس أن الطرق القديمة في التفكير والإحساس قد وهنت وإنهارت وأن البدايات الجديدة تعتبر غامضة ومبهمة للغاية (١) .

٢ — ضرورة التمييز بين « اضطرابات الوسط الشخصية personal troubles of milieu **» و « قضايا البناء الاجتماعي العامة** public Issues of social structure**»**. إذ أن «الاضطرابات» تحدث داخل شخصية character الفرد ذاته ، وتقع في حيز علاقاته المباشرة مع الآخرين ، وهي تتصل بذاته ومجالات الحياة المحدودة التي يعيها بصفة شخصية ومباشرة . وطبقاً لذلك ، فان حل الإضطرابات يكمن في التركيز على الفرد كوحدة بيوجرافية وعلى مجال الوسط المباشر له . وأما « القضايا » فهي تتصل بالمسائل التي تعلو فوق مستوي هذه البيئات المحلية للفرد ، وتعتبر خارجة على مدي حياته الخاصة . إنها ترتبط باجتماع كثير من هذه الأوساط في نظم المجتمع التاريخي ككل ، وهي ترتبط أيضاً بالطرق التي تتداخل فيها أوساط مختلفة وتتشابك حتى تشكل أكبر بناء للحياة التاريخية والإجتماعية ، وإذن فان القضية هي عبارة عن مسألة عامة تعبر عن سقوط بعض القيم التي تشارك فيها الجماهير وعن فقدان هذه القيم لقدراتها على التأثير . وعادة ما تنطوي القضية على أزمة في الترتيبات النظامية ، في نفس الوقت الذي تحتوي فيه على ما يسميه الماركسيون « بالتناقضات » أو « الخصومات» . وقد أورد « ميلز » مثالا لتيسير عملية

---

(1) C. Wright Mills,; Op. Cit , pp. 9 — 11.

التفرقه بين « الإضطراب » و « القضية » ، وهو مثال البطالة : فعندما يوجد في مدينة معينة تتكون من مائة ألف نسمة ، إنسان واحد عاطل، تكون المسألة عبارة عن إضطراب شخصى متصل به ، وحينئذ يتعين علينا النظر إلى شخصيته ومهاراته ، وفرصه المباشرة . ولكن عندما يوجد ١٥ مليون إنسان عاطـل في دولة بها ٥٠ مليون من الأيدى العاملة، تكـون تلك هى « القضية » التى لا يمكننا أن نأمل فى العثور على حل لها داخل حيز الفرص المتاحة لأى فرد ، لأن بناء الفرص الإجتماعى ذاته أصبح منهاراً (١) .

٣ ـ ضرورة الاهتمام بنظم المجتمع السياسية والاقتصادية كأساس لصياغـة أية مشكلة ووضعها فى موضعها الصحيح . تعتبر هذه القضيـــة نتيجة منطقية للقضية السابقة ، اذ أن التحديد الصحيح للمشكلة ، ولحيز الحلول الممكنة ، يتطلب منا الاهتمام بنظم المجتمع (وخاصية السياسية منها والاقتصادية) وعدم الاقتصار على الموقف الشخصى لمجموعة أفراد ، أو على سمات شخصياتهم . ولننظر إلى الحرب كمثال ، فهى كمشكلة شخصية ، تكون متعلقة بقيم الفرد ووجهة نظره فى الطريقة التى يعيش بها أثناء فترة الحرب أو يستشهد بها .

وأما القضية البنائية للحرب ، فهى التى تتصل بأسبابها ، وبآثارها على النظم الاقتصادية والسياسية ، والدينية ، والأسرية . وكذلك الحال بالنسبة للزواج، فمن المعـروف أنه فى كل زيجة من الزيجات ربما يمر الزوجان بتجـــربة إضطراب ، ولكن عندما يصير معدل الطلاق خلال الأربع سنوات الأولى

---

(1) Iiving Lowis Horowitz (ed,), Power, Po'itics, And People : The Cc llected Essays of C, Wright Mills, Oxford Universit Piess, pp. 331 — 332, 395 — 397.

من الزواج (٢٥٠) لكل ألف حالة ، ون هذا الأمر يعتبر مؤشراً لقضية بنائية تتصل بنظامى الزواج والأسرة ، وبالنظم الإجتماعيه الأخرى التى تصب فيهما (١) .

٤ ـ ضرورة التعرف على « القيم ـ وتهديداتها » لصياغة قضايا الجماهير الكبرى ، والاضطرابات الشخصية من أجل أن نصوغ القضايا ، والاضطرابات ، يتعين علينا أن نسأل عن القيم التى « كانت موضع اهتمام وتقدير وإعزاز cherished » ثم صارت « عرضة للتهديد threatened » ، وتلك التى كانت موضع اهتمام ، وإعزاز ، ومازالت تعد عرضة للتدعيم بواسطة الإتجاهات المميزة لعصرنا . وفى حالتى « التهديد » و « التدعيم » يتعين علينا أن نسأل عن التناقضات الكامنة فى البناء (٢) .

فعندما يعتز الناس بقيم معينة ، ولا يشعرون بوجود أى تهديد يمارس نحو هذه القيم ، يمكن أن نقول عنهم إنهم يعيشون حياة هادئة . وعندما يعتزون بقيم ولكنهم يشعرون بأنها تعتبر عرضة للتهديد ، فإنهم يعيشون الأزمة ذاتها (سواء كاضطراب شخصى أو كقضية عامة) . ولكن لنفترض أن الناس لا يتميزون بالوعى بأية قيم معززة ، ولا يشعرون بأى تهديد ، فما هو حال هؤلاء ؟ لا يمكن أن توصف هذه التجربة إلا باعتبارها تجربة اللامبالاة أو السلبية ذاتها . وأخيراً توجد حالة تتميز بعدم وجود وعى بأية قيم معززة ، فى نفس الوقت الذى يوجد فيه الوعى بوجود تهديد ، وقد وصف « ميلز » هذه الحالة بأنها « حيرة الإرتباك » والقلق التى تصبح بمثابة حالة توعك دائم

---

(1) C. Wright Mills, Op. Cit., pp. 15 – 17.

(2) Ibid., pp. 17 – 19.

إذا كانت شاملة . ومع ذلك فانه يشير إلى أن الموقف لم يصل بعد إلى نقطة القرار لأن أحداً لم يحاول تحديد تلك القيم التى ووجهت بالتهديد ، أو نوعية التهديدات التى واجهتها .

وأما القيم التى يدعو « ميلز » ذاته إلى تدعيمها والإعزاز بها ، فهى تتمثل فى قيمتين أساسيتين ، وهما : الحرية ، والعقل (١) . وهو يرى أن رسالة العلم الإجتماعى الأساسية هى فى المحافظة على أن تظل هاتان القيمتان موضع تقدير دائم . ولكن ما هى وظيفة العقل كقيمة إنسانية فى نظر « ميلز » ؟ إنه يرى أن العقل لا يجب أن يتوقف عن محاولة استكشاف مواضع « التدخل الفعال » فى الشئون الانسانية ، من أجل معرفة ما ينبغى أن يجرى عليه تغير بنائى فى أية لحظة من لحظات التاريخ . وأما عن الحرية فهى ليست عبارة عن فرصة الإنسان فى أن يفعل ما يرجوه ، فقط ، وليست هى فرصته فى أن يختار بين مجموعة بدائل . وإنما الحرية هى – قبل كل شىء – فرصة لصياغة الإختيارات المتاحة ، وإصدار حكم بشأنها ، ثم إجراء عملية الاختيار ذاتها . ولذلك ، فإنه لا يمكن أن توجد الحرية دون أن يقوم العقل الانسانى بدور موسع فى الشئون الإنسانية . ومن هذا المنطلق لا يكون مستقبل الشئون الإنسانية هو عبارة عن مجموعة من التغيرات التى يمكن التنبؤ بها ، وإنما المستقبل هو ماسبق تقريره أو ما اتخذ قرار بشأنه داخل حدود الإمكانية التاريخية . وهنا تكون مشكلة الحرية هى مشكلة : كيفية صنع القرارات المتصلة بمستقبل الشئون الانسانية ، ومن الذى يصنعها .

وعندما أراد « ميلز » أن يعبر عن الحرية تعبيراً تنظيمياً أشار إليها باعتبارها

---

(1) Ibid pp 192 - 195

«مشكلة الجهاز الذى يصنع القرار» ، وأما الحرية من الناحية الأخلاقية فهى «مشكلة المسئولية السياسية» وأخيراً فإن الحرية فى جانبها الفكرى هى عبارة عن نوعية الخصائص التى تميز الشئون الإنسانية فى عصر معين . ويعتقد ميلز أن «الحرية» كقيمة أساسية ، لايمكن أن تتحقق بالاعتماد على طبيعة الإنسان لأنه أصبح من الواضح أن جميع الناس فى يومنا هذا لايرغبون فى أن يكونوا أحراراً ، وأن جميعهم لايريدون (أو ربما لايستطيعون) استخدام أنفسهم فى إكتساب العقل الذى تتطلبه الحرية . ولكنه يؤكد على ضرورة مواجهة إحتمال خطير جداً ، وهو تدهور العقل الانسانى وفساده .

وعلى أية حال فإن صياغة المشكلة التى تهم عالم الإجتماع ، تستلزم منا أن تحدد « القيم » المندمجة فيها ، و « التهديد » الذى يمارس نحو هذه القيم . إذ أن التهديد الذى يقع على القيم المعززة (كالحرية والعقل) هو الذى يمثل جوهر كل المشكلات الهامة فى البحث الإجتماعى ، وفى القضايا العامة والإضطرابات الخاصة على حد سواء[1] . ومثال ذلك أننا إذا أردنا دراسة « مشكلة صناعة التاريخ » كمشكلة سياسية ، فإنه يتعين علينا أن نبحث عن القيم المندمجة فى هذه المشكلة (الجانب الايجابى) وهى توجد فى مثـــال الانسان المبدع أو المبتكر promethean ideal . وأما التهديد الذى يمكن أن يمس هذه القيمـة فله جانبان وهما : أولا ، أن صياغة التاريخ ربما تمتلىء بالأخطاء ، وثانياً ، أن التاريخ قد يصنع ولكن بواسطة دوائر صفوية ضيقة لاتتميز بالمسئولية الفعالة أو بالقدرة على تحمل القرارات والأخطاء

---

(1) Ibid., p. 194.

٥ ـ **ضرورة استخدام المنظور الاجتماعي الكبير macroscopic لتفسير مشكلات العصر وأزماته** [١]، وهنا يشير « ميلز » أن كثيرين من الباحثين أو العلماء، قاموا بتفسير القضايا الجماهيرية الكبرى، والإضطرابات الخاصة في حدود « الطب النفسي »، ولكن محاولتهم هذه ليست إلا وسيلة لتحاشي المشكلات الكبرى للمجتمع الحديث، فلا يمكن تحديد مشكلات الفراغ مثلا دون تفسير لمشكلات العمل، والاضطرابات الأسرية التي كثيراً ما نسمع عنها في يومنا هذا، لا يمكن أن تصاغ « كمشكلات » بغير فهم متعمق « للمأزق » الذي تعيشه الأسرة المعاصره في علاقاتها الجديدة مع نظم البناء الإجتماعي المستحدثة. وفي هذا العصر الذي يسوده الاضطراب واللامبلاه، لا يمكن تفسير مشكلات « الحياة الخاصة » وحلها دون الاعتراف بأزمة الطموح، أو أزمة التطلعات التي تمثل جزءاً من مستقبل الناس في عملهم [٢].

إن « ميلز » لا ينكر على الناس إحساسهم المتزايد، بأنهم يتحركون بواسطة قوى غامضة داخل أنفسهم (دوافع لا شعورية) وأنهم غير قادرين على تعريفها وهو يتفق مع المحللين النفسيين في وجود مثل هذه الدوافع. ولكنه لا يؤيد الرأي الذي يقول « إن العدو الرئيسي للانسان هو طبيعته الجامحة، ومجموعة القوى الغامضة التي تكمن بداخله ». وهو يعتقد في أن عكس ذلك هو الصحيح، إذ أن الخطر الرئيسي على الإنسان في يومنا هذا يكمن في القوى الجامحة للمجتمع المعاصر ذاته، بما يتميز به من : أساليب إنتاج إغترابية، وطرق مستحدثة في الطائفية السياسية، وفوضى دولية : وبإختصار، ما يتميز به هذا المجتمع من تحولات ضالة لطبيعة الإنسان ولظروف حياته وأهدافها [٣].

---

(1) I L Horowitz, Op Cit, p. 5»4.

(2) C. wright Mills, Op. Cit., p. 19.

(3) Ibid., p. 21.

وإذا كان الإنسان هو عبارة عن فاعل تاريخي وإجتماعي ، فإنه يتعين فهمه في علاقته الوثيقة والمتداخلة مع البناءات التاريخية والإجتماعية . وفي هذا الصدد تعتبر « ملاءمة التاريخ » ذاتها عرضة لمبدأ الخصوصية التاريخية historical specificity ، وربما يكون من الممكن أن يقال عن كل شيء أنه « انبثق عن الماضي » ولكن معنى عبارة « الانبثاق عن الماضي » يعتبر هو الآخر محل نظر ومناقشة . ففي بعض الأحيان توجد في العالم أشياء جديدة تماما ، ولا يمكننا أن نحكم بأن التاريخ « يعيد نفسه » أو « لا يعيد » إلا بفحص البناء الإجتماعي والمرحلة التارخية التي تهمنا . ولذلك ، فإن الدراسات المقارنة ، هي وحدها التي تمكننا من فهم « غياب » بعض المراحل التاريخية من المجتمع أو افتقادها ، هذه الدراسات تعتبر ضرورية لفهم شكل المجتمع المعاصر [1] .

والآن ، ما هي المسئولية التارخية الملقاة على عاتق عالم الإجتماع بوجه عام، والمتخصص في تفسير مشكلات المجتمع وانحرافاته بوجه خاص ؟ إنه يتعين على العالم الإجتماعي في هذا الصدد أن يقوم بمهمتين ، إحداهما فكرية والأخرى سياسية ، وإن كان من العسير أن تحدد فواصل حاسمة بين الفكر أو

---

(١) ناقش « س رايت ميلز » « فكرة ملاءمة التاريخ في التفسير السوسيولوجي » أثناء عرضه لموضوع إستخدامات التاريخ ، وهو يرى أن هذه الفكرة ذاتها تعتبر فكرة تاريخية يمكن أن تخضع للاختبار والتحقق طبقا لخلفيات تاريخية محددة —
(C. wright Mills., Op. Cit., pp. 159 173 — 175) .
ومن الغريب حقا أن يذهب « رايت ميلز » ذاته إلى القول بأن المجتمع الأمريكي اليوم كمرحلة ، تعتبر التفسيرات التاريخية فيها أقل ملاءمة بالقياس إلى كثير من المجتمعات الأخرى والمراحل التاريخية الأخرى ، ومع ذلك فقد رأينا مجموعة من علماء الإجتماع اليساريين الجدد الذين يستخدمون التاريخ في تفسير مصادر الإنحراف وعوامله .

الثقافة من جانب ، والسياسة من الجانب الآخر ، لأن الأزمات الفكرية فى عصرنا هذا تعتبر مرتبطة أشد الإرتباط كما أن العمل الخطير فى إحدى هاتين الدائرتين يعتبر عملا جوهريا فى الدائرة الأخرى أيضاً . ولذلك ، فان الإهمال ، أو التباطؤ أو التقاعس من جانب عالم الإجتماع فى القيام بهاتين المهمتين هو الخطأ الإنسانى الأعظم الذى يرتكبه شخص يتمتع بامتيازات تجعلنا نأمل منه الكثير ، خاصة وأنه هو الشخص الذى يمثل — فى عمله — إستخدامات العقل فى فهم الشئون الإنسانية ، والذى يكون من حقه أن يضع ذاته داخل الحياة الفكرية والبناء الإجتماعى التاريخى لعصره ، لو كانت عنده الرغبة الصادقة للعمل والتصرف بطريقة تتميز بالإرادة والاختيار والوعى[1].

إن الناس أحرار فى أن يصنعوا التاريخ ولكن بعضهم يكون أكثر حرية من الآخرين فى القيام بهذا الدور ، لأن مثل هذه الحرية تستلزم الحصول على وسائل لصنع القرار أو وسائل للقوة ، يمكن أن يصنع التاريخ بواسطتها . كذلك يعتبر حجم الدور الذى تلعبه أية قرارات واضحة فى صناعة التاريخ ، هو ذاته مسألة تاريخية لأنه يتوقف — إلى حد كبير — على وسائل القوة المتاحة فى وقت محدد وفى مجتمع بالذات . وبغض النظر عن تخصص العالم الإجتماعى فإن عادة [illegible] أستاذاً ، بمعنى أن واقعه المهنى يحدد له ما يستطيع أن يعمله ، فهو كأستاذ ، يقوم بتعليم تلاميذه عن طريق الحديث والكتابة ، كما أنه يحاضر أمام جماهير عريضة تتميز بأوضاعها الإستراتيجية فى المجتمع . وهنا يتعين على عالم الإجتماع (أستاذ الإجتماع) أن يقوم بدورين أحدهما بالنسبة للفرد ، والآخر بالنسبة للمجتمع . أما عن دوره بالنسبة للفرد ، فهو الذى يتمثل فى ضرورة قيامه بتحويل الاضطرابات الشخصيه إلى قضايا عامة

(1) C. wright Mills,; Op. Cit. pp. 192, 195 — 198.

ومشكلات منفتحه على العقل ، ويكون هدفه من ذلك هو معاونة الفرد على أن يصبح إنساناً قادراً على التعـــلم الذاتى أى يكون عاقـلا reasonable وحراً . بينما ينصب دوره بالنسبة للمجتمع ، على محاربة كل القوى التى تدمر الجماهير الأصيلة أو تخلق مجتمعاً مفتعلا ، ومعنى ذلك أن الهدف الذى ينبغى أن يسعى إليه هذا العالم هو بناء جماهير قادرة على أن تصقل نفسها أو تتعهد ذاتها ، بالاضافة إلى تدعيم هذه الجماهير (١) .

والسؤال الهام هنـا هو : ما هي الشروط التى ينبغى توافرها فى المجتمع من أجل أن يقوم عالم الإجتماع فيه بدوره الفكرى والسياسى ؟ أو : ما هي طبيعة المناخ السياسى الذى ييسر لعـالم الإجتماع أن يقوم بدوره هذا ، أو التى تتيح له فرصة ملائمة للقيام بهذا الدور ؟ وإذا افترضنا — جدلا — عدم توفر هذه الشروط أو الظروف المجتمعية الملائمة ، فهل هذا الأمر يجعلنا نفقد كل أمل فى أن يقوم عالم الإجتماع ولو بدور غـير مباشر فى هذين المجالين ؟ الواقع أن الدور السياسى للعـلم الإجتماعى يتحـــدد بواسطة المدى الذى تسود فيـه الديموقراطية ، ومن خلال توافر مجموعة من الظروف الضرورية ، ولذلك فإن المطلوب فى هذه الحالة هو : أحزاب ، وحركات سياسية ، وجماهير واعية تتميز بخاصيتين ، وهما : (١) وجود أفكار وبدائل للحياة الإجتماعية القائمة ، تكون موضع نقاش وحوار مستمرين (٢) وجود فرصة حقيقية تستطيـع فيها الجماهير أن تؤثر فى القرارات ذات الأثر البنائى أو النتيجة الإستراتيجية .

---

(1) Ibid., pp. 201, 206 .

وما من شك فى أن مثل هذا الموقف ينبغى إعتباره مطلبــاً أساسياً لأى مجتمع ديموقراطى [1] .

وإذا توفر المناخ السياسى الملائم ، يكون من المحتم على العلماء الإجتماعيين أن يقوموا بدور سياسى تتمثل أهم معالم فى « أن يتحدثوا من أجل » عديد من الحركات والطبقات والمصالح ، وأن « يتحدثوا ضد حركات وطبقــات ومصالح أخرى » . وباختصــار فانه لابد من أن تتنافس أفكارهم ، لأن هذه المنافسة تعتبر ضرورية من الناحية السياسية، بل وتكون دينا يتعين علينا تسديده خاصة إذا أخذنا فكرة الديمقراطية باهتمام ، وإذا تناولنــا الدور الديمقراطى الذى يجب أن يقوم به العقل فى الشئون الإنسانية بجدية .

وأما إذا انعدم وجود الأحزاب والحركات والجماهير الواعية، فإن المجتمع لايكون ديموقراطياً إلا من حيث أشكاله القانونية وتوقعاته الشكلية فقط . وهذه الحالة لاتعفى العلماء الاجتماعيين (كمربين ومعلمين وأساتذة) من محاولة جعل نظمهم التعليمية ، إطاراً ، يمكن أن يوجد بداخله ذلك الجمهور الواعى والحر ، وهو إطار تشجع داخله المناقشات وتعزز ، ويدار فيه الحوار السياسى المتميز بالإنفتاح على قضايا المجتمع الكبرى ، فلا يمكن للجماهير أن تعى

---

(1) يصف « ميلز » طبيعة البناء الإجتماعى لمجتمع الأمريكى المعاصر ، فيقول « إنه ليس بناءاً ديموقراطيا ، وأنا لم أعرف قط أى مجتمع ديموقراطى ، تظل الديموقراطية فيــه مجرد « مثال an Ideal » ، والولايات المتحدة تعتبر فى يومنا هذا ديموقراطية من حيث الشكل فقط ، ومن حيث مجال التوقع وأما الجوهر والممارسة فيها ، فلا يتميز ان بالديموقراطية ، وينطبق ذلك على كثير من مجالاتها النظامية وخاصة النظام الاقتصادى ، والأجهزة العسكرية ، والحالة السياسية أنظر :

(C. R. Mills, p 208)

الوقائع الفعالة والمؤثرة فى عالمها (أو حتى وقائع ذاتها) إلا من خلال الحوار السياسى الحر (١) .

ثالثا : نقد الواقع الاجتماعى (نموذج لاستخدام التاريخ فى تحديد مصادر الانحراف الاجتماعى)

قامت مجموعة من علماء الاجتماع اليساريين الجدد ، بتوجيه النقد إلى الواقع الاجتماعى للمجتمع الأمريكى ، منطلقة فى ذلك من واقع ملاحظاتها العلمية بشأن تفشى الجرائم المختلفة ، وإنتشار ظاهرة الجناح بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ هذا المجتمع . وتعتبر دراسة « بول جودمان » لمشكلات الشباب فى المجتمع المنظم،من أبرز الأمثلة على استخدام التحليل التاريخى فى دراسة الحاضر بما ينطوى عليه من مظاهر للاضطراب والتفكك والانحراف (٢) .

إن الهدف من إستخدام التاريخ يتمثل فى محاولة إنقاذ العوامل المفقودة فى الماضى ، من الضياع أو النسيان ، وتظهر أهمية التاريخ بوجه خاص عندما تعكس هذه العوامل المفقودة حاضرا غير مكتمل . وهذا هو الذى دعا بعض علماء الاجتماع ذوى الإتجاهات الراديكالية واليسارية فى أمريكا ، إلى الحديث عن « الثورات المفقودة التى ورثها المجتمع الأمريكى » . وأما فكرتهم الأساسية التى كانت منطوية فى هذا الحديث ، فهى تستهدف الإشارة إلى أن « التغيرات الاجتماعية العمقية والجذرية » فشلت فى أن تحتل مكانها فى الوقت

---

(١) وهذا هو « الدور المستقل autonomous role » الفعال الذى يتمثل فى محاولة التصرف بطريقة ديموقراطية داخل مجتمع غير ديموقراطى ، ويكون الهدف من ذلك هو جعل المجتمع أكثر ديموقراطية (C. R. Mills pp. 209 — 210)

(2) Poul Goodman Growing up Absurd, problems of Youth in the Organized Society, Vintage Books, New York. 1960

المناسب لأن بعض الثورات التى كان ينبغى أن تحدث ، لم تحدث بالفعل ، وأما معظم هذه الثورات فقد كان نصف متحقق أو أنه حقق جزءاً من أهدافه وأخفق فى تحقيق بقية الأهداف لأن محاولات التراضى التى تمت عملت على إخماد هذه الثورات بحيث أنها لم تتمكن من تحقيق كل أهدافها .

والواقع أن تراكمية الثورات المفقودة ، فى العصور الحديثة ، بما تركته من تناقضات وسلبيات ومفارقات إجتماعية ، كان لهـا تأثيرها القوى على الشباب بوجه خاص ، وهو تأثير ظهرت معالمه واضحة فى تعويق نمو الأجيال الشابة بما يتلاءم مع ظروف الحياة العصرية ، والفشل فى تطوير طاقاتها بما يتفق مع روح العصر .

والمحاولة التى ستمثل محور الإهتمام هنـا ، هي التى قامت من أجل تفسير العوامل التى تكمن وراء مظاهر الإنحراف القائمـة فى المجتمع الأمريكى على مستوى النسق المنظم ، والتي تتسبب فى مشكلات الشباب وانحرافاتهم الخطيرة . وقد انصب مضمون هذه المحاولة على إجراء نظرة فاحصة على تاريخ المجتمع الأمريكى من أجل حصر مجموعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت فيه ، وإبراز العناصر الثورية التى تحققت بالفعل وأدت الغرض منها ، والعناصر الأخـرى التى فشلت فى أن تتحقق أو التى افتقدت بسبب محاولات إخماد الثورات أو تهدئتها أو التراضى مع زعمائها وجماهيرها . وفى هذا الصدد ، حددت مجالات التغيير الثورى فى هذه المحاولة ، على النحو التـالى . أولا ، تغييرات فى مجال البيئة الفيزيقية ، وهي تغييرات إستحدثت فى مجـالى : التكنولوجيا ، والتحول الحضرى . وعلى الرغم من نجاح التكنولوجيا فى كثير من المجالات إلا أنها تخلت عن هدف هام من بين أهدافهـا ، وهـو إنتزاع

الادارة من رجال الأعمال وقصر نشاطهم على المشروع الفيزيقي فقط . كما أنها فشلت في أن تضع أطراً لاقتصاديات عملية لكل من التوزيع والانتاج فكانت النتيجة الحتمية لذلك هي إنتاج جموعي ضخم ومتزايد ، وآلات متراكمة ، وأخصائيين في الدعاية والاعلان يعملون من أجل أهداف متعارضة .
وأما بالنسبة للتحول الحضري ، فكان من أهم منجزاته تزايد مشروعات الإسكان الحضري ، والدراسات العلمية لوسائل التوصل الحديثة ، وإنتشار الخدمات الحضرية ، والتوسع في التخطيط العمراني والاقليمي ، وبناء مشروعات ضخمة . وكانت النتيجة الحقيقية لذلك كله هي تزايد محصلات هذه المشروعات ولكن دون أن يكون هناك تنسيق حقيقي بينها [1] . وثانيا ، التغييرات الاجتماعية والاقتصادية ، فقد صممت خطط جديدة في مجال علم الاقتصاد وخاصة عند « كينز » ونفذت بالفعل كثير من المشروعات التي وسعت دائرة العمل وأدت إلى إستيعاب الأيدى العاملة . ولكن لم يتمكن علم الاقتصاد من تحقيق هدف خطير ، وهو التوازن بين الأعمال العامة والأعمال الخاصة ، فكانت النتيجة الحتمية لهذا كله هي وجود إنتاج متوسع ومتزايد لا يتميز بأي تخطيط أو تنظيم ، وفي مجال الحركات النقابية أسس العمال الصناعيون نقاباتهم التي نادت من أجل الحصول على أجور أعلى ، وتدعيم ظروف العمل الفيزيقية والمالية والمعنوية ، وتأكيد جدارة العامل ، ومع ذلك فقد تراجع هؤلاء العمال عن هدفهم في : الادارة ، والتعليم الفني . مما أدى إلى أن الغالبية العظمى منهم ، أصبحت غير قادرة على التحكم فيما تفعله ، ولذلك أصبحت الحركة العمالية قوة مفقودة . وفي مجال النضال الطبقي ، كافحت الطبقة العاملة من أجل كسر

---

(1) Ibid., pp. 316 — 218

حدة قانون الأجور الحديدى ، فأحرزت نجاحا ملموسا فى كفاحها هذا عندما وفقت فى تحديد الحد الادنى للاجور وفى تدعيم خطط الأمن الصناعى فى المصانع ، ولكن هناك هدف افتقد من العمال ، وهو التوصل إلى مجتمع تسوده المساواة والعدالة الكاملة . وأما فى مجال علم الإجتماع ، فقد حقق العلماء — خلال القرن الماضى — هدفهم فى دراسة الجنس البشرى فى جماعاته الطبيعية ، أو جماعاته بما فيها من مشكلات مشتركة وعامة بدلا من دراسة الأفراد المنعزلين. ولكنهم تخلوا عن هدفهم فى التغيير الإجتماعى الجذرى ، وأصبح المنهج الامبيريقى هو وحده الذى يحدد أهدافهم . فكانت النتيجة الواقعية لذلك هى التأكيد على وظائف معينة : كالتنشئة الإجتماعية ، والضبط الإجتماعى ، وتدعيم الميول إلى الانتماء (1) . وثالثا ، الاصلاحات السياسية والدستورية ، وفى هذا الصدد يمكن القول بأن الثورة الديموقراطية قد وفقت فى توسيع نطاق الحكم الذاتى الرسمى ، وتحقيق تكافؤ الفرص بالنسبة للجميع ، وبغض النظر عن أية إعتبارات خاصة تتصل بمولدهم أو ملكيتهم أو بمستوى تعليمهم . ولكنها تخلت عن مثال « إجتماع المدينة » بما ينطوى عليه من إندماج شخصى فى الحقل السياسى ، ومن مبادأة تتمكن هى وحدها من تدريب الناس على الحكم الذاتى وتمدهم بالمعرفة العملية أو الخبرة الذاتية عن المسائل السياسية ، فكانت النتيجة الطبيعية هى تكوين طبقة من رجال السياسة الذين يحكمون بأنفسهم . وفى مجال حرية الكلمة ، منح المحررون والناشرون حرية الإدلاء بآرائهم فى المسائل الهامة ، ومع ذلك ظلت المطابع الكبرى ملكا لأصحاب المصالح الأقوياء ، فكانت بعض الآراء غير المهددة لهؤلاء هى فقط التى يسمح بنشرها وتداولها ، بينما هناك

---

(1) Ibid , pp 219 — 220

آراء أخرى لم يسمح بتداولها أو إخبار الناس بها نظرا لخطورتهـا عليهم . ومعنى هذا أن بعض الضمانات الدستورية لحرية الفرد قد تحقق بالفعل ، في نفس الوقت الذى لم تبذل فيه محاولات لإعطاء الأفـراد والجماعات الصغيرة وسائل جديدة لممارسة هذه الحقوق الدستورية الجديدة (١) . ومن أهم الثورات المفقودة فى المجال السياسى ، هي الثورة فى مجال الدعـوة إلى السـلام ونزع السلاح. ورابعا ، الدعاوى الأخلاقية فى العصور الحديثة ، إذا كان الإصلاح البروتستانتى قد أبرز إمكانية الحياة فى هذا العـالم بطريقة دينية ، ونجح فى تحرير الفرد من سيطرة الكهنة ، ومن النظام الكنسى القديم ، فانه فشل فى توجيه القوة العلمانية ، مما أدى إلى وجود نظم دينية لا تتلاءم مع الحياة العملية للمجتمع الحديث . وإذا كانت الثورة العلميـة التى ارتبطت باسـم « جاليليو » قد استطاعت أن تحـــرر الفكر من الغيبيات ، ونجحت فى فى توجيه العقل نحو ملاحظة الطبيعة ، والواقع ، فإنها فشلت فى تعديل منهجها وتطبيقه على نطاق المسائل الإجتماعية والأخلاقية بحيث تمكن العلم من حل مشاكل المجتمع (٢) . وخامسا ، الإصلاحات المتصلة بالأطفال والمراهقين ؛ لقد ظهرت الدعوة إلى حماية الطفولة من إستغلال المصـانع ، والورش والمحـال التجارية فمنع تشغيل الأطفال ، وتدعم الإهتمام بتعليمهم وبإنشاء المدارس العامة والتدريب المهنى للفتيان ، ولكن المصلحين لم يتمكنوا من تطوير فلسفة ملائمة

---

(١) تعرض « سى رايت ميلز » لمدى توفر طبقة لشكلية والدعاوى السياسية المزيفة فى الموضوعات التى كتبها عن بناء القوة فى المجتمع الأمريكى ، ووحدة العمل والصفوة الادارية ، ومشكلة التنمية الصناعية ، والنزعات المحافظة الخ

(1) I. Horowitz op Cit pp 43, 93, 150, 203, 221.

(2) P. Goopman op. Cit. pp 222 – 223.

للتعليم والمهنة . فطالما أن هناك صناعات صغيرة متعددة ، فإنها تواجه مشكلة خطيرة وهي حاجتها إلى فتيان صغار ذوي أجر منخفض وكانت نتيجة هذه الأوضاع المتناقضة ، هي أن الشباب أصبح اليوم عديم الفائدة من الناحية المهنية والإقتصادية ، نظراً لأنه لم يتلق المقررات اللازمة لإعداده كعامل ماهر ، في نفس الوقت الذى لم يتلق فيه الحد الأدنى من التعليم الإلزامى. ولقد ظهرت حركة معينة فى مجال العلاقات بين الجنسين ، إستهدفت تحرير الوظائف الحيوانية (بوجه عام) من القيود التى تكبلها ، ونادت بضرورة التخفيف من حدة الكبت الذى يعانيه الأطفال والشباب ، ورفع قيود التحريم ، والإقلال من الجزاءات القانونية والإجتماعية التى تطبق فى مجال هذه العلاقات . ولكن كل هذه الأهداف لم تتحول إلى عملية إجتماعية حقيقية ، بل أصيبت بالفشل والضياع ، وخاصة عندما واجهت مقاومة ومعارضة شديدة من جانب بعض الآراء المتعصبة ، والمخاوف المرضية ، والغيرة العمياء . وكانت النتيجة الحتمية لهذا كله هي وجود قواعد غير متسقة وأخلاقيات متضاربة ، وانشغال مرضى من جانب المراهقين والشباب بأفكار جنسية إنحرافية (١) .

وإذا كان الحاضر قد ورث هذه العوامل المفقودة ، من الماضى ، مما ترتب عليه وجود إنحرافات مختلفة ومشاكل إجتماعية لها نتائجها الخطيرة على الشباب والمراهقين والأطفال على حد سواء ، فانه ينبغى القيام بتعويض تلك الثورات بواسطة برنامج ثورى جذرى يغطى كل من المجالات المذكورة ، وهي: العمل ، والبناء الطبقى ، والقدرات الخاصة والمواهب والملكات ، والقومية والوطنية ، وهذا البرنامج لابد وأن ينطوى على مخططات تعمل على تدعيم نوع جديد من السلوك الإيجابى الفعال ، وطبيعة إنسانية جديدة ، ومجتمع جديد

---

(1) Ibid., pp 225 – 227

نحو معالجة جديدة لموضوع الانحراف وتفسيره

إن اتجاهات النقد الحديثة فى علم الإجتماع بوجه عام ، وفى مجال دراسة الإنحراف بوجه خاص ، تلهم الباحث فى هذا المجال الأخير بأن يختار أسلوباً جديداً أو منهج ليدرس بواسطته مشكلات المجتمع الواقعى وإنحرافاته من منظور جديد تماما ، فى نفس الوقت الذى تبرز فيه أهمية إجــراء التحليل والتفسير على مستويات أعم من المستوى الفردى أو من مستوى الجماعة الصغيرة التى ينتمى إليها الفرد . وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا المنهج الذى سيقع عليه الإختيار ، ينبغى أن تتوافر فيه خاصية أساسية وهى قدرته على تفسير الإضطرابات الشخصية ، وجوانب الخلل الجزئية ، وقضايا الإنحراف المجتمعية والخطيرة من خلال إسنادها إلى خصائص بنائية مجتمعية أعم منها .

وتتمثل النقطة المنهجية هنا فى أن صياغة أية مشكلة فى مجال علم الإجتماع تتطلب ضرورة تحديد « القيم » المندمجة فى هذه المشكلة ، أى جانبها الإيجابى ثم معرفة « التهديدات » التى تقع على هذه القيم ، وهذا هو الجانب السلبى . ذلك لأن « التهديد » الذى يقع على القيم الإستراتيجية فى المجتمع هو الذى يمثل فى حقيقة الأمر ، جوهر كل المشكلات الهــامة فى البحث الإجتماعى وفى القضايا العامة والإضطرابات الخاصة على حد سواء .

وهنا تأتى مهمــة إختيار القيم التى تعتبر فى ذاتها قيم محورية بالنسبة لمشكلة الدراسة ، فكيف نختار هذه القيم إذن ؟ وعلى أى أساس ؟ إنه ليس من الممكن بأى حال أن نقتبس مثل هذه القيم أو نستعيرها من مجتمعات أخرى تنتمى إلى الكتلة الغربية أو الكتلة الشرقية . لأن واقعنا الاجتماعى وتاريخنا يختلفان تماما عن واقع وتاريخ سائر المجتمعات الأخرى فى العالم بأسره ، ومعنى ذلك أنه يجب أن تكون هذه [illegible] واقعنا الإجتماعى والتاريخى ،

أى من حاجاتنا الإجتماعية الملحة ، ومن طبيعة المرحلة الزمنية التى وصل إليها مجتمعنا الآن فى مسار تطوره باعتباره مجتمعاً نامياً ، ومن أجل ذلك فقد وقع الإختيار على قيمتين إستراتيجيتين تتصلان بالمجتمع والإنسان، سنوضحها على النحو التالى :

مخطط القيم والتهديدات

« القيمة الأولى »	« تهديداتها »	« القيمة الثانية »	« تهديداتها »
(الجانب الإيجابى)	(الجانب السلبى)	(الجانب الإيجابى)	(الجانب السلبى)
	الإنحراف		الإنحراف
ـ تحقيق أمن المجتمع (تنفيذ خطة تنمية شاملة	ـ تحقيق أمن دوائر صفوية ضيقة (تدعيم النظام القائم وتدعيم مصالحه)	ـ بناء الإنسان العصرى الجديد	ـ الإنسان المتخلف عن عصره والذى يعيش بعقلية عصور مضت ، وخلق تقليدية جامدة .
« خصائص مثال التنمية » :		« خصائص مثال الإنسان » :	
ـ مجتمع قائم على التخطيط السليم	ـ خطط غير رشيدة وارتجالية	ـ إنسان يريد الحرية ويتمكن من ممارستها	ـ إنسان لا يعرف معنى الحرية ولا يعى استخدامها
ـ مجتمع يتميز بالمشاركة الجماعية الإيجابية فى صنع القرار	ـ إحتكار عملية صنع القرار بواسطة أقلية مسيطرة وإنعدام	ـ إنسان يتميز ثقة فى ذاته وفى قدراته العقلية	ـ انسان إنتهازى ووصولى لإحساسه العميق بالعجز

القرارات وبقدرة صناع القرار على تحمل مسئولية نتائج قراراتهم	المسئولية السياسية عن القرارات ونتائجها	الخلاقة	وبانعدام الثقة في الذات .
ـ مجتمع يتميز بالخلق والتجديد	ـ التقليدية والجمود والتكرارية	ـ إنسان مبدع ومبتكر ويؤمن بأهمية التحديث	ـ إنسان ذو عقلية جامدة يميل إلى الروتين وإلى الحياة التقليدية
ـ مجتمع منفتح على تجارب عالمية مختلفة وناجحة	ـ الانغلاق داخل نطاق تجارب محلية محدودة وفاشلة	ـ إنسان قادر على المشاركة السياسية الفعالة	ـ إنسان سلبي يتميز باللامبالاة ولا يهتم بالاندماج في المسائل العامة
ـ مجتمع يناضل من أجل تدعيم القاعدة الصناعية فيه .	ـ مجتمع يقوم على مبدأ الإنفتاح الإستهلاكي	ـ إنسان تعتبر حاجاته الضرورية مشبعة (الحاجات الضرورية هنا هي الحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن والعمل) .	ـ إنسان محروم ومحبط ومشرد ، وعاطل .
ـ مجتمع ملتزم بتحقيق هدفه	ـ مجتمع متخبط نتيجة لعدم تحديد هدفه وبالتالي		

(التنمية) عدم الالتزام بأى شىء
(عدم وضوح الخط
السياسى والاقتصادى له)

وبعد صياغة المشكلة ، يمكن تحديد مستويات التحليل التى سوف تتبع فى دراستها ؛ وهناك مستويان تحليليان أساسيان ، وهما :

أولا : المستوى التاريخى ، وهو الذى يتمثل فى فحص الوقائع الإجتماعية المعاصرة من حيث علاقتها بماضيها التاريخى أو باتجاهات تاريخية أشمل منها . وفى نفس الوقت لايرجع الإهتمام بالتاريخ إلى أن المستقبل يعتبر حتميا ولا مفر منه ، أو أنه محصور فى نطاق الماضى ، ولكن الهدف من ذلك هو أن نتبين « البدائل » التى يمكن أن تحدد أثناء التخطيط للمستقبل لتفادى المشكلات والانحرافات الراهنة . وباختصار فإن دراسة البناءات الإجتماعية التاريخية تفيد فى العثور على الطرق التى انضبطت بها هذه البناءات بالفعل ، والطرق التى يمكن أن تنضبط بها .

وثانيا : المستوى النظامى الكبير ، وخاصة مستوى الدولة ، حيث يبدو هذا المستوى التحليلى واضحاً بصفة خاصة فى النظامين التعليمى والإدارى ، وإعتبارهما من أهم المحاور التى تدور حولها مشكلة الانحراف فى مجتمعنا .

وأخيراً ، فان العمل الجيد فى مجال العلم الإجتماعى اليوم لايمكن أن يقتصر على بحث امبيريقى واحد وقاطع . ولكنه لابد من أن يتكون من دراسات عديدة تضم قضايا عامة وخطوط عريضة ونقاط أساسية حول شكل الموضوع وإتجاهاته ، ولذلك فان تحديد نوعية هذه النقاط كان مرتبطاً بعملية إخراج

جديد للمادة المتاحة ، وتركيب قضايا إفتراضية عامة ، وقد كانت القضايا الإفتراضية العامة التي أفدت منها في هذه الدراسة ذات نماذج ثلاث ، وهي : (١) قضايا أفدت منها بصفة مباشرة عن طريق إعادة صياغة ما قاله واضعها بصدد نقاط معينة . (٢) قضايا وافقت عليها أو رفضتها وقدمت المبررات والتفنيدات بشأن ذلك . (٣) قضايا إستعنت بها كمصدر لبعض الإقتراحات الواردة في الجانب التطبيقي للدراسة ولبعض التعريفات الإجرائية للمفاهيم المستخدمة .

القسم الثانى

الدراسة الواقعية للإنحراف الإجتماعى

الفصل الثامن

أسس التوجيه النظري
واستراتيجية البحث الميداني

- مدخل
- التعريفات الاجرائية للمفاهيم
  - أولا : الانحراف
  - ثانيا : الاغتراب
  - ثالثا : اللامعيارية
- أبعاد التوجيه المنهجي
- اجراءات الدراسة الميدانية
- أدوات البحث واختبارها
- المقاييس والمؤشرات

مدخـل :

إذا كنت قد توصلت فى الفصول الأولى إلى مجموعة إستخلاصات أساسية إعتمدت على نقد نظريات الإنحراف ومنظوراته، وخاصة اللامعيارية والنظريات الوظيفية الأخرى، فانى أضع، فى هذا الفصل، أسس التوجيه النظرى، أو معالم الإطار الموجه للدراسة الميدانية ، إعتماداً على تلك الاستخلاصات. وأما إعتبار مضامين هذا الفصل ، تصب فى النظرية ، فهو ينبعث من أنها تستهدف الإسهام فى تكامل البناء النظرى لموضوع الانحراف . ولذلك اشتمل هـــذا الفصل على صياغة للمفاهيم التى انطوى عليها الاطار النظرى ، وتم هذا بواسطة تحديد أبعادها ، ومضامينها ، وإرتباطاتها ، ثم مقارنتها بمثيلاتها فى تراث علم الاجتماع الكلاسيكى والحديث، وذلك من أجل الوقوف على أهم مظاهر الاتفاق والإختلاف بين المفاهيم المستخدمة بمعانيها الجديدة ، والمفاهيم القديمة . وهو يتضمن أيضاً إشارة إلى أهم الخصائص العامة التى تميز بها الإطار النظرى الموجه للدراسة ، وبعض القضايا الأساسية التى أعتبرت موجهات للتحليل والتفسير والتقييم .

وينصب الاهتمام فى الجزء الأخير من هذا الفصل على تحديد معالم الموقف المنهجى الذى اتخذ لتنفيذ البحث ، وعرض خطة الدراسة الميدانية التى أجريت على إحدى قطاعات العمل ، تلك الخطة التى استهدفت وضع مجموعة إجراءات لاختبار مدى كفاءة المخطط التفسيرى أو الاطار النظرى الذى وضع للدراسة. وبناء على ذلك ، تشتمل هذه الاجراءات على تحديد كيفيه إختيار مجال البحث، ومبررات هذا الاختيار ، ونوع العينة ، وخصائصها التى تتصـل : بالنوع ، والسن ، والوضع المدنى ، والديانة ، والموطن الأصلى ، والتعليم ، والمهنة . كما تضمنت هذه الاجراءات تحديدا لنوعية أدوات البحث المستخدمه ، وإختبارها والمقاييس والمؤشرات التى صيغت لقياس الانحراف، واللامعيارية، والاغتراب،

وبعض الخصائص والأبعاد الأخرى التى تحتل أهمية فى هذه الدراسة .

التعريفات الاجرائية للمفاهيم :

تكشف معظم الدراسات التى أجريت فى مجتمعنا على « الانحراف » عن ميل واضح نحو المعالجة الجزئية لهذا الموضوع ، سواء من حيث مجالها ، أو أسلوبها أو الهدف منها [١] . فكانت تنصب على إنحرافات سلوكية معينة : كالجريمة وجناح الأحداث ، وتعاطى الحشيش ، أو إدمانه ، والاكثار من شرب الخمور ، والدعارة ، وبعض المشكلات الاجتماعية كالطلاق والفقر ، وأما أسلوب المعالجة فكان يعتمد على الكشف عن بعض معاملات الارتباط الاحصائية بين هذه الانحرافات كمتغيرات تابعة ، وبين مجموعةمتغيرات إجتماعية أخرى كالتنشئة الاجتماعية غير السليمة ، وإطار النمو المتفكك والأسر المتصدعة وهبوط المستوى الاقتصادى ، والإقامة فى أحياء متخلفة .

وأما هذه الدراسة فقد جاءت كمحاولة ذات هدفين ، الاول : يتمثل فى صياغة إطار نظرى واضح ومحدد المعالم تكون وظيفته تفسير « الانحراف » . وأما الهدف الثانى فهو تقييم هذا الاطار بواسطة البحث الامبيريقى . هذا ، وعلى الرغم من أن تراث علم الاجتماع ، قد إشتمل على قدر هائل من البحوث الامبيريقية والدراسات الميدانية حول الانحراف ، والتى يمكن الافادة منها فى هذا البحث ، إلا أن الوضع الراهن للعلوم السلوكية ، يجعل من محاولتى هذه ،

---

(١) لقد أجريت معظم هذه الدراسات فى مجالات محدودة الغاية ، فكانت تقتصر على دراسة ضروب مختلفة للسلوك الانحرافى فى المجتمع ، ومن أمثلتها : دراسة «البغاء فى مدينة القاهرة» ودراسة « تعاطى الحشيش » ، ومجموعة بحوث ميدانية أو دراسات نظرية متصلة بجناح الأحداث والجريمة .

مخاطرة كبرى ، علاوة على أن التطور النظرى والمنهجى لعلم الاجتماع ، لم يصل بعد إلى مرحلة يتمكن البحث فيها من خوض هذا المجال المعقد من مجالات الدراسة . وربما يكمن هذا السبب وراء بعض الثغرات ، أو جوانب القصور التى قد تكون موضع ملاحظة فى هذه الدراسة .

ومع ذلك كله ، فقد حاولت — بقدر الإمكان — صياغة إطار نظرى شامل ، جعلنى أؤكد على بعض الخصائص ، باعتبارها جوانب ذات أهمية خاصة فى هذه الدراسة بينما تمثلت وظيفة هذا الإطار فى « **تفسير مظاهر الانحراف فى مجتمعنا عن خلال مصادره** » ، وأما مجموعة الخصائص المشار إليها ، فقد اعتبرت كموضوعات أساسية لهذه الدراسة ، أو فصول رئيسية فيها ، وذلك باستثناء الفصول الثلاث الأولى التى اعتبرت كمقدمة نظرية تستهدف الكشف عن إسهام نظرية الإنحراف فى تطوير النظرية السوسيولوجية ، ومناهج علم الإجتماع ، بالإضافة إلى تحليلها تحليلا نقديا ، ينتهى إلى وضع مجموعة أفكار تكون بمثابة أسس موجهة لهذه الدراسة .

وأما المجال الواقعى لتطبيق هذا الإطار النظرى فقد تمثل فى « عينه من العاملين باحدى شركات القطاع العام » فى مدينة الاسكندرية ، روعى فى اختيارها أن تجمع بين خصائص متعددة : كفئات السن المختلفة ، والمستويات التعليمية المتمايزة ، والأوضاع المهنية المتباينة ، بالإضافة إلى المفارقات التى يمكن أن توجد بصدد مكان الإقامة ، والحالة الزواجية .

هذا ، ويمكننى صياغة المفاهيم الموجهة لهذه الدراسة على النحو التالى :

« **يمثل الاغتراب ظاهرة إجتماعية تراكمية ، ينعكس أثرها على وجود :**

١ — لا معيارية ، تؤدى إلى الانحراف على مستوى السلوك الشخصى والجماعى ، سواء فى مجال العمل ، أو الأسرة أو العلاقة بين الأصدقاء .

٢ — وانحراف على مستوى النظم الاجتماعية .

٣ — وانحراف على مستوى التنظيمات المجتمعية .

هذا ويوضح الشكل المبين ، معالم الإطار النظرى :

الاغتراب ← (ظاهرة إجتماعية تراكمية)	(١) لا معيارية ← إنحراف على مستوى السلوك (مجال العمل، ومجال الأسرة، ومجال علاقات الصداقة) . (٢) إنحراف على مستوى النظم الإجتماعية (نظام الإدارة ، نظام توزيع القوى العاملة وتشغيلها ، نظام التعليم ، نظام التنشئة الإجتماعية) . (٣) إنحراف على مستوى التنظيم (إنحراف الصفوة الإدارية والجماعات المهنية الأخرى ، إنحراف التنظيم الإدارى للوحدات الإنتاجية، إنحراف الأساليب الإدارية المستخدمة) .

إن هذا الإطار يتعرض لتفسير ثلاثة مستويات للانحراف وهي :

١ — الإنحراف على مستوى السلوك .

٢ — الإنحراف على مستوى النظام الإجتماعى .

٣ — الإنحراف على مستوى التنظيم المجتمعى .

فيعتبر اللامعيارية مصدراً للانحراف على مستوى السلوك ، بينما نظر إلى الإغتراب على أنه مصدر للامعيارية ذاتها ، وللمستويين الآخرين للانحراف. ولذلك ، فهو ينطوى على صياغة علاقات سببية بين مجموعة متغيرات : مستقلة ، وتابعة . ويلاحظ أن الإنحراف — من هذا المنظور — اعتبر كمتغير تابع أو معتمد ، فى مقابل « الإغتراب » كمتغير مستقل ، « واللامعيارية » كمتغير وسيط . وسوف أتناول مضامين المخطط التفسيرى أو معالم الإطار النظرى السابقة بالشرح والتفسير .

أولا — الانحراف .

يشير مصطلح « الإنحراف » فى الإطار النظرى لهذه الدراسة ، إلى « أى خروج عن المعايير الإجتماعية ، أو الأهداف العليا المجتمع ، سواء من جانب الأشخاص ، أو النظم الإجتماعية ، أو التنظيمات المجتمعية » . وبناء على هذا التعريف ، فإن الإنحراف ينطوي على الفعل ، وإنعدام الفعل فى نفس الوقت والمقصود بانعدام الفعل عدم أدائه فى اللحظة المناسبة ، إذ أن السلبية ، واللامبالاه ، والفتور ، والإنعزالية ، تعتبر مظاهر للانحراف الذى ينطوى على إنعدام الفعل. وأما الخروج عن المعايير الإجتماعية ، فهو الذى يمثل — عادة — سلوكا يجرى على مستوى الأشخاص أو الجماعات . وفى مقابل ذلك ، يشير الخروج عن الأهداف العليا للمجتمع ، إلى إنحراف على مستوى النظم الإجتماعية والتنظيمات . . . .

ومن هذا المنطلق ، تحددت مستويات الإنحراف ، ومجالاته ، على النحو التالى :

أ — إنحراف على مستوى السلوك (الشخصى أو الجماعى) .

ب — إنحراف على مستوى النظم الإجتماعية .

ج — إنحراف على مستوى التنظيم.

* أما المستوى الأول ، وهو الإنحراف السلوكى، أو ما أطلقت عليه دراسات الإنحراف فى علم الإجتماع « السلوك الإنحرافى » ، فقد صنفت مجالاته فى هذه الدراسة على النحو التالى :

١ — مجال الأسرة ، وأهم مظاهر الإنحراف فى هذا المجال وجود مواقف تقل فيها مظاهر الإشباع العاطفى والوجدانى ، بين الزوجين بوجه خاص ، وأفراد الأسرة بوجه عام ، أو إنخفاض درجة الإعتماد المتبادل بينهم ، أو عدم الحاجة إلى الإشتراك فى أداء الإشباع المتبادل ، أو فى إتخاذ القرارات المتصلة بالأسرة .

٢ — مجال التكاليف الدينية ، والشعائر والطقوس وأداء العبادات .

٣ — مجال العمل، وقد إشتملت الإنحرافات المتصلة بهذا المجال على الخروج عن معايير العمل ، وقواعده ، وإجراءات تنفيذ عمليته ، وأسس التعامل مع الرؤساء والزملاء ، وإحترام كرامة المهنة .

٤ — مجال السلوك الشخصى ، والمقصود بالإنحرافات السلوكية الشخصية، كافة صور السلوك الإنحرافى التقليدية : كالسرقة ، والإختلاس ، والتزوير ، وأى أفعال يترتب عليها الإستدعاء من طرف هيئات رسمية ، والإشتراك فى ترويج إشاعات ، وإزعاج الجيران أو معاكستهم ، والإكثار من الخمور ، وإدمان المخدرات ، ولعب القمار .

* بينما يشير المستوى الثانى وهو إنحراف النظم الإجتماعية إلى وجود ثغرات عديدة فيها ، تعوق أداءها لوظائفها ، فتحول دون تحقيقها الأهداف

التي قامت من حدها ومن بين هذه النظم نظام توزيع القوى العاملة وتشغيلها، والنظام الإداري ، ونظام التعليم والتدريب ، ونظام التنشئة الإجتماعية .

وقد اشتمل المستوى الثالث ، وهو الإنحراف التنظيمي على ثلاثة مجالات، وهي إنحراف الصفوة الاداريه ، وإنحـــراف التنظيم الاداري ، وإنحـراف الأساليب الإداريه المستخدمه .

واضح من هذا التعريف ، بما يتميز به من شمولية ، أنه يختلف إلى حد كبير عن تعريفات الانحراف في تراث علم الاجتماع الكلاسيكي والمعاصر . ومن أجل تحديد أهم مظاهر هذا الإختلاف ، يمكن الإشـارة إلى عـدد من التعريفات .

فقد أورد « كوهين » في الفصل الذي كتبه عن دراسه « التفـــكك الاجتماعي والسلوك الانحرافي» من كتاب « علم الاجتماع اليوم » تعريفا للسلوك الإنحرافي باعتباره « سلوكا يخالف التوقعات النظامية ، أي التوقعات المشتركة والمعترف بها باعتبارها شرعية في نسق إجتماعي معين » (١) .

أما « ميرتون » فيقرر أن السلوك الإنحـرافي « يشير إلى سلوك يخرج أساساً عن المعايير التي وضعت للأشخـاص في مراكزهم ، ولا يمكن وصفـه بصورة مجردة ، وإنما ينبغي ربطه بالمعايير التي حددها المجتمع وأقرها بوصفها

(1) A. K. Cohen, « The Study of Social Disorganization and Deviant Behavior », From : R. K. Merton, [illegible] And L. S. Cottrell [illegible] eds , Sociology today [illegible] And Prospects New York Basic Books 1959 [illegible] — 462

ملائمة ، ومفروضة أخلاقيا على أشخاص يشغلون عدة مراكز إجتماعية »(١)

ويشير هذا المصطلح عند « كلينارد » إلى « تلك المواقف التي يكون السلوك فيها ، موجها توجيها مستهجنا من وجهة نظر المعايير ، ويتميز بأنه قد وصل إلى درجة كبيرة من تجاوز حدود التسامح في المجتمع » (٢) .

وأخيرا ، يقرر « إيريكسون » أنه يمكن تعريف الإنحراف « كسلوك ، ينظر اليه عموما ، على أنه يجذب إنتباه هيئات الضبط الإجتماعي ، او سلوك ينبغي أن يتخذ إجراء ما بصدده » (٣) .

وجدير بالذكر أنه على الرغم مما يبدو بين هذه التعريفات من إختلاف ، إلا أن هناك نقاط إتفاق هامة ، أو مجالات إلتقاء ، تمثلت في مجموعة نقاط يمكن تحديدها على النحو التالي :

النقطة الاولى ، وهي أن الاطار المرجعي لمصطلح الإنحراف لا يشير إلى شيء داخلي يكمن في السلوك ذاته ، وإنما تتمثل الاشارة الأساسية ، في معيار تقييمي محدد إجتماعيا ، إذ تقوم التوقعات المشتركة المتصلة بنوعية السلوك

(1) R K. Merton; Social Proble.ns and Sociological Theory., From : R. K. Merton, and A Nisbet (eds,) Contemporary Social Problems, New York, Harcourt, Brace Warld, 19ˀ1, pp. 657 — 700.

(2) M. B Cl nard, Sociology of Deviant Behavior New York, Holt, Rinehart and Winston, 1968

(3) K.Erikson; Notes on The Sociol gy of Deviance in H.S. Decker (ed,), The Other Side : Perspectives on Deviance New Yook : Free Press, 1964, pp. 9 — 21.

الملائم ، والسلوك الذى لايتطابق مع المعايير الاجتماعية ، بتنظيم الفعل فى مواقف معينة . وهذه الفكرة التى تشير إلى أن الانحراف ليس خاصيـة كامنة فى أى سلوك ، أكدها « شيريف » عندما قال « إن المفردة السلوكية فى حد ذاتهـا ، لايمكن تسميتها إمتثالية أو إنحرافية ، إذ أنه لايوجد سلوك ممتثل أو سلوك منحـرف بصفـة مجردة »[1] . ويترتب على ذلك أن نفس نوع السلوك قد يكون إنحرافيا أو لايكون ، لأن ذلك يتوقف على علاقته بالمعايير الاجتماعية التى تسود فى لحظة وقوعه ، ومكانه .

وعلى الرغم من أهمية التأكيد على أن الانحراف ليس خاصية للسلوك ذاته، إلا أن هناك تأكيدا آخر مماثل ، وهو أن مصطلح « إنحرافى » ، إستخدم لتمييز السلوك و ليس لوصف الفاعل الذى يمارس السلوك. وفرق كبير بين الاثنين فالمسألة الأولى ، مسألة تصنيف يتم من خلالها تقييم بعض الأفعال باعتبارهـا خارجة عن المعايير الاجتماعية وأما الثانية ، فهى مسألة تسمية أو وصف للفاعل بأنه منحرف .

وإذا كانت التعريفات السابقة تقصر الانحراف على مستوى واحد، وهو «السلوك الإنحرافى» للاشخاص، فان تعريف الإنحراف فى الاطار النظرى لدراستى هذه ينطوى على ثلاثة مستويات، وهي مستوى السلوك: ومستوى النظم، ومستوى التنظيمات؛ وبناء على ذلك يكون هناك إنحـراف سلوكى ، وإنحراف نظامى ، وإنحراف تنظيمى .

(1) M. Sherif, Conformity Deviation, Norms, and Group Relations; In I. A. Berg and B. M. Bass (Eds) Conformity And Deviation New York : Harcourt and Row, 1961 pp. 159 — 165

وأما النقطة الثانية التي تعكس إتفاقا بين التعريفات المذكورة ، فتتمثل في أن المعايير التي خرج عليها السلوك الإنحرافي تعتبر إجتماعيه في طبيعتها بمعنى أنها تشير إلي تلك التوقعات المشتركه أو مستويات الملاءمة ، التي يمكن لأعضاء الجماعات الاجتماعية إتباعها من أجل تنظيم السلوك الاجتماعي ،ومثل هذه المعايير تتميز بطابع عام ، باعتبارها مظاهر للبيئة الاجتماعية ، كما أنها تعتبر موضع تنفيذ شامل . ولذلك فان الخروج عليها ينطوي على أثر لاستجابة اجتماعية ذات صورة خاصة أو درجة معينة من رد الفعل .

هذا وقد تمثل الهدف من التركيز على الطبيعة الاجتماعية للمعايير ، في التمييز بين المعايير الاجتماعيه ، وبين نموذجين آخرين للمعايير ، قد يمكن استخدامها أيضاً في تصنيف السلوك باعتباره إنحرافيا ، وهما : أولا ، المعايير القانونية ، وثانيا ، المعايير الشخصية . وتعتبر المعايير القانونية «مستويات ملاءمة» حددت في الدساتير وعرفت النتائج النظامية القانونية لمخالفتها . وعلى الرغم من أن المعايير القانونية ، ليست منفصلة عن المعايير الاجتماعية ، الا أنه من الواضح أنها تشير الى بعض أنواع السلوك التي تخرج عن المعايير الاجتماعية أو تخالفها أي تشير الى فئة محدودة منها ، عادة ما تنطوي على تلك المخالفات التي تتميز بالوضوح الشديد ، في نفس الوقت الذي تنطوي فيه على أذى للغير ،أو تتسبب في اضطراب خطير يصيب التنظيم الاجتماعي . واذا أردنا وضع هذه المسألة على نحو آخر ، فانه يمكننا القول ، إن الجزاءات الاجتماعية تطبق على فئة كبيرة من السلوك أشمل بكثير من الفئة التي تطبق عليها الجزاءات القانونية . ويترتب على ذلك أن التركيز على المعايير القانونية في تعريف السلوك الانحرافي من شأنه حصر الانتباه في جزء محدود من المشكله، علاوة على أنه يعني تجاهل

العمليات الاجتماعية الخارجة عن نطاق القـــانون ، أو غير المتصلة به ، والتى تستخدم للتحكم فى الجانب الأكبر من السلوك الانحرافى ، وهى عمليات الضبط الاجتماعى غير الرسمى .

ما التركيز على المعايير الشخصية فى تعريف الانحـراف ، فانه يؤدى الى نقاط ضعف مماثلة أو أوجـه قصور متعددة ، فعلى الرغم من أن الممارسات اليومية والاجراءات التى تتخذها هيئات التنشئة الاجتماعية المختلفة ، تكشف عن درجة كبيرة من الخلط والتداخل بين المعايير الاجتماعية والمعايير الشخصية المستدمجة ، إلا أن هناك حالات ينبغى ان يظهر فيها الانفصال بين هذين النوعين فالشخص قد يلتزم — من تلقاء ذاته — بمستويات سلوك دقيقة ومحكمـة الى درجة تزيد عما هو متوقع منه اجتماعيا . ومن ثم فقد يشعر بالذنب تجاه فشله فى الالتزام بهذه المستويات . ولكن مثل هذا الخروج على المعايير الشخصية أو مخالفتها ، لن يؤدى إلى تحريك او إثارة الاستجابة الاجتماعية التى تمثل جزءا من المعنى الحقيقى للسلوك الانحرافى .

ومن الواضح أنه اذا كانت هذه التعريفات قد اقتصرت على اعتبار الانحراف، خروجا على (معايير اجتماعية) ، فان التعريف الذى تبنته هـذه الدراسة يشير الى الانحراف كخروج عن المعايير ، والأهداف المجتمعية فى ان واحد .

بينما تشير نقطة الاتفاق الثالثة ، الى حجم مخالفة المستويات المعيـارية ، أو مدى خطورة الخروج عنها . فقد تحدث « ميرتون » عن « السلوك المخالف الى درجة خطيرة أو هامة » ، وأشار أيضا الى وجود « مخالفات جوهرية » ، أما « كلينارد » فقد تكلم عن مخالفات « تتخطى حدود التسامح فى المجتمع » واستعان « ايريكسون » باشارة الى هيئـات الضبط الاجتماعى فى وصف السلوك الانحرافى بأنه سلوك « ينبغى أن يتخذ إجراء بصدده » .

وهنا نلاحظ أنه بمقارنة هذه النقطة الأخيرة المتصلة بتعريف الإنحراف كسلوك يعرض صاحبه للضوابط الإجتماعية ، أو سلوك يتعين أن يتخذ إجراء مابصدده ، بالتعريف الذى تبنته الدراسة ، يتبين مدى الاختلاف بين الصياغة النظرية لمفهوم الإنحراف فى علم الإجتماع وصياغته فى الإطار النظرى لهذه الدراسة ، حيث أن تلك الصياغة الأخيرة تنطوى على بعدين جديدين ، وهما :

الأول ، أنه ليس من الضرورى أن يعرض الإنحراف ، القائم به (سواء كان فرداً ، أو نظاما ، أو تنظيما) للضبط الإجتماعى ، وينطبق ذلك بوجه خاص على الإنحرافات الكامنه ، والانحرافات السرية ، وبعض صور الإنحراف النظامى ، والتنظيمى .

وأما البعد الثانى ، فيمكن التعبير عنه بأن ثمة إنحرافا خلاقا ، لايمكن أن تتعرض له هيئات الضبط الإجتماعى ، أو تتصدى له عن طريق : الوقف ، أو المنع ، أو الاستئصال .

من الواضح إذن أن تعريفات الإنحراف فى تراث علم الإجتماع لم تكن كافية ، أو مفيدة فى تصنيف فئات الإنحراف أو مستوياته المختلفة ، طالما أنها اقتصرت على تعريف « الإنحراف » من منظور ضيق ، باعتباره يشير إلى « السلوك الإنحرافى » فقط بينما اشتمل التعريف فى هذه الدراسة ، على جوانب متعددة ، ومستويات مختلفة ، ومجالات كثيرة للانحراف . وتبعا لذلك ، جاء المفهوم من أجل يشير إلى اشخاص ، وجماعات ، ونظم ، وتنظيمات ، وقواعد إدارية ، علاوة على أن استخدامه ، ينطوي على الاشارة إلى مسألتين ، وهما :

١ — الإنحراف كوسيلة فعالة لتحقيق هدف ، لم يتمكن الامتثال من تحقيقه. فى الواقع أن عائد الإنحراف عادة يكون واضحا على مستوى

السلوك الشخصى ، ذلك العائد الذى يمكن أن يتمثل فى الكسب المالى أو القوة ، أو المكانة ، أو الهيبة ، وباختصار جميع النتائج الإيجابية التى لها قيمتها إجتماعيا أو سيكولوجيا ، وهى تنطوى على تحاشى المواقف المؤلمة والمخاوف ، والقلق ، والاحباط . وأما عن صور الإنحراف التى تعتبر وسائل فعالة لتحقيق هدف ، فهى تتمثل فى : الانتهازية ، وتملق الرؤساء ، والاختلاس ، والسرقة ، والتزوير ، والسلوك الجنسى الإنحرافى ، وادمان المخدرات والخمور . والإنحراف هنا يكون مؤشرا إلى أن الاشخاص قد فشلوا فى تحقيق أهدافهم بواسطة الوسائل النظامية المشروعة ، مما يجعلهم يلجأون إلى استخدام وسائل غير مشروعة . وهنا ينبغى ملاحظة مسألة هامة ، وهى أنه إذا كان الإنحراف ينم عن فشل فى استخدام الوسائل النظامية المعترف بها إجتماعيا ، فإنه ينطوى فى الوقت نفسه على نجاح — لا يقل فى أهميته عن هذا الفشل — يتمثل فى القدرة على خلق فرصة الإنحراف أو الكفاءة فى استغلالها .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد ، أن من أهم صور الإنحراف التى تعتبر بمثابة وسيلة فعالة لتحقيق هدف هى صورة « الإنحراف الخلاق » سواء على المستوى الفردى أو الإجتماعى ، وهو إنحراف يشير إلى التجديد أو الابتكار ، أو الخلق ، أو الثورة ، أو مختلف الحركات الإجتماعية والسياسية التى ترمى إلى تحقيق أهداف تقدمية فى المستقبل (تعتبر حركة اليسار الجديد مثلا حركة إنحرافية خلاقة) .

٢ — الإنحراف كفشل فى تحقيق الهدف ، وينطبق ذلك بوجه خاص على إنحراف النظام الإجتماعى ، وإنحراف التنظيم . فعندما نقول إن نظاما معينا : كالتعليم ، أو التنشئة الإجتماعية ، أو الادارة ، قد انحرف ، فإننا

نقصد بذلك أنه أخفق في تحقيق أهدافه ، التي يتمثل أهمها في خلق ظروف ملائمة للحياة والنمو ، كما أن الإنحراف بهذا المعنى ينسحب على سلوك الأفراد وليس على النظم والتنظيمات فقط ، إذ يمكن النظر إلى شخص باعتباره منحرفاً ، لأنه فشل في الامتثال لقيم إجتماعية معينة ، كان يعتبر الرسوب إنحرافاً عن قيمة النجاح ، والهزيمة إنحرافاً عن قيمة النصر ، ولاينبغي أن يجرنا ذلك إلى الاعتقاد بأن جميع صور الإنحراف تعكس فشلا في تحقيق هدف ، وأنما توجد إنحرافات معينه هي التي تعكس هذا الفشل .

ثانيا الاغتراب

إستخدم مفهوم « الاغتراب » في الإطار النظرى لهذه الدراسة ، للاشارة إلى ظاهرة إجتماعية لهـا مضامين متعددة ، يمكن تحديدها بواسطة الإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية ، وهى :

ماهو الاغتراب؟ اعتبر الاغتراب كظاهرة إجتماعية تراكميـة تعتمد على نوعين من المقومات ، **الاول** ، موضوعى ، وأما الثانى ، فهو ذاتى . والمقصود بذلك أن الاغتراب يمثل ظاهرة من ظواهر المجتمع الانسانى ، تلازم وجوده وترتبط به دائما ، مهما كانت طبيعة بنساء هذا المجتمع ، وكل مافى الامر أن أسس هذه الظاهرة ، ونوعياتها والأشكال التى تتخذها والمجالات التى تبرز فيها بوضوح ، تختلف من مجتمع إلى آخر . وللاغتراب بهذا المعنى ، مضمونان أساسيان ، وهما :

١ — **المضمون الموضوعى** ، وهو يشير إلى مجموعة الأسس البنـائية : الإجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، التى يحتمل أن تؤدى إلى الاغتراب . ومن بينها :

أ — العمل الإغترابي ، ويوجد في مجتمعات مختلفة بغض النظر عن كونها رأسمالية أو إشتراكية ، متقدمة أو نامية أو متخلفة .

ب — التخصص والتحول البيروقراطي والتحديث، وهي أسس للاغتراب في كافة المجتمعات الحديثة .

ج — نموذج توزيع القوة ، ومحددات الأهداف المجتمعية .

د — الحلقات الثورية المفقودة .

٢ — **والمضمون الذاتي** ، فبالإضافة إلى أن الإغتراب يمثل حقيقة قائمة بذاتها ، فإن له جانبه الذاتي ، الذي يتمثل في الوعي بالاغتراب ، في المجالات التالية :

أ — الوعي بالاغتراب عن الذات أو الغربة الذاتية .

ب — الوعي بالاغتراب عن العمل ومكانه .

ج — الوعي بالاغتراب عن المجتمع .

د — الوعي بالاغتراب عن الامكانيات (المادية والمعنوية) .

وبعد تحديد مضامين الاغتراب الموضوعية والذاتية على النحو السابق يتعين الإجابة على تساؤل يتصل بالشخص الذي اغترب ، وهو :

من الذي اغترب ؟ ونقصد أن الذي اغترب هو العامل ، وليس العامل « كفرد » ، وإنما العامل كفئة بأكملها ، أو كطبقة اجتماعية ، ولا يقتصر مفهوم العامل هنا على العامل الصناعي أو عامل الانتاج فقط ، وإنما يشتمل على مجموعة الفئات التالية :

١ — العمال الصناعيون أو عمال الإنتاج .

٢ — الموظفون البيروقراطيون .

٣ — أصحاب المهن الفنية المتخصصة أو المهنيون .

٤ — القيادات الرسمية ، أو أعضاء الصفوة الإدارية .

وهنا يظهر تساؤل آخر ، وهو :

الاغتراب عن ماذا ؟ إن لكل فئة من الفئات السابقة مجالها الإغترابى الذى يمكن إيضاحه على النحو التالى :

١ — إغتراب العمال الصناعيين عن عملية الانتاج ومكان العمل .

٢ — اغتراب الموظفين البيروقراطيين عن أهداف التنظيم العليا .

٣ — اغتراب أصحاب المهن الفنيه عن طبيعة تخصصهم وعملهم الحقيقى .

٤ — اغتراب الصفوة الإدارية عن طبيعة عملها نظرا لعوامل متصلة بمصادرها ، وخلفياتها .

هذا فيما يتعلق بتعريف الإغتراب ، ومجالاته ، ومصادره ، وربما يكون من الملائم هنا أن أحدد مدى اختلاف هذا التعريف أو اتفاقه مع تعريفات الاغتراب فى تراث علم الاجتماع الكلاسيكى والحديث . وسأقوم بتلك المهمة من خلال إشارات مختصرة إلى هذه التعريفات :

لقد كان أول تساؤل يواجه الدارسين والباحثين فى موضوع الاغتراب هو : من الذى اغترب ؟ وقد يبدو هذا التساؤل ساذجا طالما أن اغتراب « الإنسان » هو الموضوع الذى حظى بالمناقشات العديدة . ولكنى أريد أن

أتساءل عن المضمون الحقيقى لهذا المفهوم ، فقد تحدث بعض المؤلفين عن الإنسان « كفرد » ويبدو ذلك واضحا من تعريف الاغتراب فى قاموس (اليونسكو) للعلوم الاجتماعية ، بأنه « مفهوم يشير إلى انفصال بين أجزاء الشخصية ، وبين جوانب هامة من عالم التجربة » . وطبقاً لهذا التعريف يشير المفهوم إلى :

أ — حالة موضوعية من الغربة أو الإنفصال .

ب — حالة الإحساس التى توجد لدى الشخصية المغتربة .

جـ — حالة دافعية تميل إلى الغربة .

وقد يكون الانفصال الموضوعى المشار إليه في الحالة الأولى ، إنفصالا بين الذات والعالم الموضوعى ، أو بين الذات وجوانب أخرى أصبحت منفصلة عنها ، وقائمة ضدها . ومع أن هـذا التعريف ينطوى على جوانب متعددة للاغتراب ، إلا أنها تدور جميعا حول إطار « الشخصية » الإنسانية ومن ثم فهو تعريف محدود للغاية .

وهناك تعريف آخر أكثر شمولا ، يتمثل فى إشارة علماء الاجتماع الماركسيين إلى « إغتراب العامل عن وسائل الانتاج » وهم لا يقصدون بذلك العامل « كفرد » وإنما يشيرون إلى « طبقة إجتماعية » برمتها وفى هذه الحالة تكون بؤرة الاغتراب جماعة اجتماعية [1] .

---

(1) Melvin Seeman, « The Meaning of Alienation, A. S. R., 1959, pp. 783 — 791.

وأما السؤال الثانى الذى واجهه الدارسون ، فى هذا الموضوع فهو ، عن ماذا يغترب المغتربون ؟ وكما اختلفت الإجابات على السؤال السابق ، إختلفت أيضا فى هذا السؤال . ففى المؤلفات المبكرة «لماركس» نجده يتحدث عن « إغتراب جوهر الإنسان عنه » (١) . ثم أصبح « الإغتراب » بعد ذلك يميل إلى تحديد أكثر ، عندما صور فى مفاهيم كاغتراب العمل ، واغتراب عائد النشاط عن مضمونه ، واغتراب الإنسان عن الأسرة أو العشيرة ، واغتراب القوة عن المحكومين . وفى علم الاجتماع الحديث ، يقسم «مارفين سكوت» فئات الإغتراب إلى أربع مجموعات ، وهي : الإغتراب عن القيم ، والإغتراب عن المعايير ، والإغتراب عن الأدوار ، والإغتراب عن الإمكانيات (٢) .

كما ذهب كثيرون إلى أن الأشخاص المغتربين « هم أولئك الذين رفضوا ، ما اعتبر قيما سائدة ، ومؤسسات وأدوار فى مجتمعهم . ولى تعقيب على هذا التعريف ، فالاغتراب لا يشير إلى الرفض بالمعنى السابق ، وإنما يعنى أولا الانفصال ، كما أنه إذا انطوى على درجات معينة من الرفض فان ذلك لا يعنى رفضاً لقيم سائدة ، وأنما لبعض القيم الطبقية ، أو القاصرة على طبقة إجتماعية ، أو صفوة ذات وضع خاص فى المجتمع . هذا ويشير مفهوم الاغتراب فى البحوث الإجتماعية السيكولوجية . إلى الصراع الداخلى الذى يجرى داخل الذات التى تشعر بالعجز عن تحقيق أهدافها .

---

(1) Karl Marx, Early writings, ed. and translated. T. B. Bottomore New York : Mac Graw — hill 1963.

(2) Marvin Scott, « The Social Sources of Alienation, A. S. R. 12. 1955. pp 413 — 420.

وأما السؤال الثالث الذى واجــه الباحثين فى هـذا الموضوع فهو . **كيف يكشف الاغتراب عن ذاته ؟** وهل الاغتراب موضوعى أو ذاتى؟ لقد أيـد الماركسيون فكرة أن الاغتراب عملية إجتماعية حقيقية توجد بغض النظر عن درجة إعتراف الأشخاص بها أو عـدم اعترافهم . وقد اعترف « هربرت ماركيز » بأن الاغتراب يعتبر موضوعيا خالصاً لأن الذات التى اغتربت تعتبر مغلفة بوجودها الإغترابى ، كما أن الاغتراب هو بعد يوجد فى كل مكان وفى كل صورة ، وأما الحقيقـة التى تؤكـد أن النـاس لايعترفون باغترابهم أو بافتقادهم لحريتهم ، فهى أعظم شاهد على شمولية الإغتراب . وفى نظر مؤلفين آخرين يعتبر لإاغتراب ظاهرة سيكولوجية فردية ،وقد دفعهم ذلك إلى الاهتمام بدراسة العواطف ، والانفعالات السيكولوجية . ومثال ذلك « ملفين سيمان » الذى نظر إلى الاغتراب من المنظور الشخصى للفـاعل ، وعبر عنه فى « شعور الفرد بعجزه وبانعدام معنى الحيـاة عنده ، وبانعزاليته » [1] .

وهنا يأتى السؤال الأخير ، وهو : ما أسباب الاغتراب وعوامله ؟ وقـد كانت الإجابة على هـذا السؤال ، مرهونة بالنظرة إلى المصطلح ذاته . فالذين اعتبروا الأغتراب ظاهـرة ميتافيزيقية شاملة ، أسندوه إلى عوامـل كلية فى الوجود الإنسانى . بينما نظر إليه آخرون باعتباره يستند إلى بعض العوامل الإجتماعية ، كالملكية الخاصة ، أو تقسيم العمل ، أو التقدم العلمى والتكنولوجى . وأخيرا فإن وجهة النظر السيكولوجية ترجعه إلى عوامل متصلة بالامراض النفسية والعصبيه .

---

(1) Op Cit . pp 784.

وكما اختلفت النظرة إلى تعريف الاغتراب ، وتحـديد جوانبه ، وتفسير عوامله ، اختلفت أيضاً بصدد اقتراح حلول لمعالجته أو التغلب عليه وقهره . فالاغتراب بالمعنى الميتافيزيقى لايمثل مشكلة طالما أنه منبثق عن الظروف الكلية للوجود الانسانى ، أما الاغتراب الذى إسند إلى مصادر إجتماعية واقتصادية وسياسية فان السيطرة عليه وقهره مسألة ممكنة بواسطة تغيير الظروف الاجتماعية والإقتصادية التى أسهمت فى وجوده . وعندما يكـون الاغتراب ظاهرة سيكولوجية فردية ، يمكن علاجه أو التغلب عليه بواسطة وسائل العـلاج النفسى الحديثـة [1] .

وفى الواقع أن مفـاهيم الإغتراب السوسيولوجية ترتـد إلى توجيهات فلسفية مختلفـة . فالتوجيه الوضعى الإمبيريقى ينظر إلى المفهوم فى جانبـه الاجتماعى السيكولوجى ولذلك انصب اهتمام المؤيدين لهذا الاتجـاه على تعريف المفهوم بطريقة امبيريقية على اعتبار أنه قابل للقيـاس . ومن الأمثلة على استخدامات هذا المفهوم إمبيريقيـا ، دراسة « سيمان » للاغتراب بوصفه خلاصة مشاعر الفرد التى قسمت إلى فئـات أساسية وهي : العجز ، وانعدام المعنى ، وانعدام المعيـار ، والغربة الذاتيـة .

وبعد إلقاء نظرة فاحصة لمقارنة التعريفات السابقة بالتعريف الذى تبنته هذه الدراسة ، يمكننى أن أقول إن هذا التعريف الأخير يمتد إلى أصول ماركسية

(1) Lewis Feuer, « What :is Alination ? The Career Of A Conceqt », New Politics, Vol. 1, No 3, 1962, pp. Il 6 — 134 & Arnold S. Kaufman. « On Alienation », Inquiry. Vol 8 No. 2 (Summer 1965), pp. 141 — 165.

إذ أن الاغتراب من منظور ماركس ، كامن فى البنـاء الاجتماعى الاقتصادى للمجتمـع ، بالإضافة إلى وجود الوعى الذاتى به ولكن توجدفىهذا التعريف الذى تبنتـه الدراسة خاصية أخرى جديدة وهى أنه يعتبر أكثر عموميـة من المفهوم الماركسى ، فهو لم يقصر الاغتراب على مجتمع طبقى رأسمـالى ، وإنما يعتبره « خاصية ملازمة » للمجتمع الانسانى طالما تميز بناؤه بخصائص معينة ، كالتدرج أو الهيراركية ، والبيروقراطية ، والترشيد والقوة والتخصص وتقسيم العمـل .

ثالثـا : اللامعيـارية

استخدم هذا المصطلح فى الإطار النظرى للاشارة إلى عدد من المواقف البديلة أو الحالات المحتملة وهى :

١ — حالة لايعرف فيها الأشخاص طريقة التصرف السليم إزاء موقف معين لاتوجد بصدده معايير محدده .

٢ — موقف يتميز بوجود نسق للمعايير المتعارضة .

٣ — موقف يتميز بوجود قيم متعددة فى نفس الوقت الذى لم يتزود فيه الأفراد بأية معلومات عن وسائل تحديد ما هو ملائم منها .

٤ — موقف يعكس الاضطراب أو الانهيار فى تطبيق الجزاءات .

٥ — موقف يعكس الإتفاق الظاهرى على مجموعة معايير متصلة بالسلوك ، وعدم الإمتثال الحقيقى لهـــا .

وبناء على المواقف والحالات السابقة ، تمكنت من صياغة ثلاثة ابعـــاد

للامعيارية وهي : أولا ، عدم الإتفاق المعيارى، أو عدم وجـــود إتفاق على معايير معينة تحكم السلوك فى مواقف معلومة ، متصلة بأدوار ومراكز محددة ، ولعل من أهم مؤشرات هذا البعد ، ذلك الإعـتراف الصريح من جانب غالبية الأشخاص بأنهم لا يتمكنون من إصدار حـكم نهائى بصدد ما ينبغى وما لا ينبغى بالإضافة إلى إشاراتهم المتكررة والمستمرة إلى قلقهم بشأن عدم وجود إتفاق إجتماعى حول معايير الصواب والخطأ. وجدير بالذكر أن عدم الإتفاق هذا ، يرجع إلى صراع قائم بين مختلف مؤسسات المجتمع ونظمه بما فى ذلك : الأسرة ، والمؤسسة الدينية ، والتعليم ، والسياسة والإقتصـــاد ، ومؤسسات الإعلام ، ينجم عنه عدم توحدها فى الهدف والتوجيه .

وثانيا ، إنعدام قدرة الأشخاص على تحديد سلوك دورهم ، ويعتـبر هـذا البعد نتيجة للبعد الأول ، كما أنه ينطوى على عدم معرفة الشخص لما يتوقعـه منه الآخرون مما يؤدى إلى فشله فى رسم حـدود واضحة لعـــلاقته معهم . هذا ويعتبر مصطلح « الدور » هنا شاملا لمجموعة أدوار ، كدور الزوج أو الزوجة ، والإبن أو الابنة ، والأب والأم ، والرئيس المرؤوس ، والزميل ، والصديق . ويعتبر إنعـدام قدرة الأشخـاص على تحديد سلوك دورهم نتيجة لعاملين أساسيين ، وهما :

١ — عدم قـــدرتهم على توقع ما يتوقعه الآخرون منهم (إلتزاماتهم ومسئولياتهم وحدود واجباتهم نحو الآخرين) .

٢ — عدم قدرتهم على توقع سلوك الآخرين نحوهم (حقوقهم ومطالبهم تجاه هؤلاء الآخرين) .

وثالثا ، الاضطراب فى تطبيق الجزاءات وعدم تكاملها ، فنظام الجزاءات ينطوى على مكافأة السلوك الإمتثالى ، وعقاب السلوك الإنحرافى ، وقد يعمل هذا النظام بطريقة متسقة وقابلة للتنبوء ، أو بطريقة مضطربة وغير متكاملة . وهو ينطوى على أفعال قانونية وردود أفعال غير رسمية بالإضافة إلى أنه يقبل التطبيق فى جماعات أولية غير رسمية وجماعات ثانوية رسمية . كما يعتبر أداء هذا النظام لوظائفه بطريقة فعالة من أهم وسائل تدعيم العلاقات الإجتماعية المنظمة وتحقيق التنظيم لأهدافه . وقد قصدت باضطراب الجزاءات ، تقبلها بين العنف واللين ، أى بين التعسف والتسيب، بلا أسباب موضوعية ، أو مبررات منطقية. ومن أهم مظاهر هذا الاضطراب ، إختلاف رد الفعل تجاه نفس نوع السلوك، أو نفس نوع الخطأ عندما يقوم به أشخاص مختلفون . بينما يشير إنعدام التكامل إلى إقتصار الجزاءات على جانب واحد فقط وهو الجانب السلبى ، وعدم الإهتمام بتطبيق أية جزاءات إيجابية متمثلة فى المكافآت التشجيعية ، أو المنح المالية ، أو الإمتيازات الخاصة التى ينبغى أن تمنح فى حالات التفوق ، والإبتكار ، والتجديد .

وبالإضافة إلى الأبعاد السابقة ، فان اللامعيارية ترتبط بظاهرتين منتشرتين على مستوى المجتمع ، وهما : الأولى ، ظاهرة تعارض الأجيال أو صراعها حول القيم التى ينبغى أن تكون بمثابة أهداف للحياة ولعملية التنشئة الإجتماعية، ومن أهم هذه القيم : الحرية فى مقابل الإلتزام ، والتجديد فى مقابل التقليد والمحافظة على القديم ، والإستقلالية فى مقابل التبعية ، ولعل من بين مؤشرات هذا التعارض عدم رضاء الأجيال الشابة ، عن أسلوب الكبار فى التنشئة الإجتماعية ، أو طريقتهم فى التفكير والحياة ، وإتهامهم بالتسلطية ، والمحافظة، والجمود ، والتخلف الفكرى ، وعدم مجاراة الأساليب العصرية المتقدمة .

وأما الظاهرة الثانية ، فهى فقدان الإهتمام الإجتماعى ، ومن مظاهره . السلبية واللامبالاة ، والإنعزالية ، والتسلطية ، والتركز حول الذات ، والمحاولات المستميتة من أجل التفوق على الآخرين والإطاحة بهم . وينبغى الإشارة هنا إلى أن فقدان الإهتمام الإجتماعى ، إذا كان يرتبط باللامعيارية، فانه يعتبر فى الوقت نفسه نتيجة لمجموعة عوامل أخرى ، من بينها :

١ — الاغتراب عن الأفعال المرغوبة التى تمثل أهمية خاصة لدى فئات إجتماعية كبرى لها دورها فى المجتمع ، كالشباب ، والعلماء ، ورجال الإدارة .

٢ — الإحباط المستمر الذى ينجم عن محاولات فاشلة بذلت من أجل التخلص من الإستغلال الذى تمارسه مراكز القوة على مستوى التنظيمات الفرعية داخل المجتمع ، أو التنظيم المجتمعى الشامل .

٣ — الإحساس المتزايد بأن المجتمع لم يعد يتمكن من تلبية إحتياجات أعضائه ، أو مواجهة متطلباتهم، أو إنماء قدراتهم على مسايرة أساليب العصر الذى يعيشونه .

وبعد تحديد أبعاد اللامعيارية وإرتباطاتها على النحو السابق يهمنى أن أشير إلى مدى إتفاق هذا التعريف وإختلافه عن تعريفات اللامعيارية فى تراث علم الإجتماع . وفى الواقع أنه يكشف عن دمج بعض خصائص المفهوم عند دوركايم ، وبعض خصائصه عند ميرتون ، بالإضافة إلى خصائص أخرى منبثقة من الواقع المجتمعى الذى طبقت فيه الدراسة . فقد استقت الصياغة النظرية ، من مفهوم دوركايم ، فكرة اللامعيارية كحالة مجتمعية تتميز بفقدان

المعيار ، وفقدان التكامل بين الوظائف ، [1] بينما استوحب من ميرتون فكرة تصدع البناء الثقافى للمجتمع نتيجة لانطوائه على معايير وقيم متعارضة [2] . ثم أضافت إلى الأساسين السابقين أساساً ثالثاً ، وهو مستقى من طبيعة المجتمع محل الدراسة التى تعكس إضطرابا شديداً فى تطبيق الجزاءات ، بالإضافة إلى الاتفاق الظاهرى على بعض المعايير وعدم الامتثال الواقعى لها .

وبناء على ذلك يمكن القول بأن تعريف اللامعيارية فى هذه الدراسة لم يختلف عن التعريفات الكلاسكية إختلافا جوهريا ، بل أنه يعكس صياغة جديدة لها ، ومع ذلك فان موقعه فى الإطار النظرى لم يعتبره كمصدر رئيسى للانحراف وإنما يكمن وراءه مفهوم آخر أكثر عمومية وشمولا وهو الاغتراب ، وفى هذه النقطة بالذات تختلف هذه الدراسة عن نظرية اللامعيارية .

إن هذا الإطار النظرى الذى وضعت معالمه ، وشرحت بالتفصيل ، يتميز بمجموعة خصائص يمكن تحديدها على النحو التالى :—

أولا ، مع أن الهدف الرئيسى له ، تمثل فى تفسير الإنحراف ، إلا أنه إشتمل على مضامين تصلح فى دراسة مسائل أخرى متعددة كالتغير الإجتماعى ، والنظم الاجتماعية والتنظيمات ، والضبط الإجتماعى .

---

(1) E, Durkheim. Suicide : A Study in Sociology Trans. By G. Simpson. (ed.) Glencoe. 111. : Free Press. 1951.

(2) R. Merton Social Theory and Social Stucture, Revised and Enlarged Edition, Glencoe 111. : Free Press. 1976.

وثانيا ، أنه مستوفى لشروط المخطط التفسيرى العلمية التى تشير إلى النظرية باعتبارها هيكلا من القضايا المترابطة فيما بينها والتى تفيد فى تحديد مجال المشكلة، وبالتالى تمهد الطريق أمام فحصها إمبيريقيا بواسطة طرق البحث وادواته الملائمة.

وثالثا ، أنه ينطوى على منظور واسع لايفسر الانحرافات الجزئية وحسب بل يمتد إلى الانحراف على المستويات النظامية والتنظيمية .

ورابعا ، أن المفهومات الأساسية التى بنى عليها ، قد توفر لها شرطان الاول ، يتمثل فى الشمولية والمقصود بذلك شموله المصدر النظرى الذى استقت منه المفاهيم .

فالمفهومان الأساسيان فى هذه الدراسة وهما « الإغتراب »،« واللامعيارية» تمتد جذورهما إلى نظريات كبرى فى علم الاجتماع ، بالاضافة الى أن كلا منهما يشير إلى ظواهر اجتماعية وينطوى على فئات سلوكية عامة متصلة بنظم وتنظيمات وليست محدودة بأفراد . وأما الشرط الثانى ، فهو الاجرائية ، أى قابلية المفهوم لأن يشير إلى وقائع سلوكية أو فئات معينة للسلوك ، أو قابليتها للاختبار . ولذلك فإن هذه الدراسة ليست كأية دراسة تقليدية أجريت فى ميدان علم الاجتماع على موضوع الانحراف ، بل أنها تحاول أن تسهم — بقدر الإمكان — فى بناء النظرية الجديدة التى يسعى منظرو علم اجتماع اليوم إلى التوصل اليها .

وأخيراً فان هناك مجموعة قضايا أساسية اعتبرت بمثابة أسس للتوجيه النظرى فى هذه الدراسة وموجهات فى التحليل والتفسير ، يمكن صياغتها على النحو التالى :—

(١) عدم الاعتماد على تفسير الانحراف باعتباره يعكس فاعلية مجموعة عوامل

جزئية كالفشل فى عملية التنشئة الاجتماعية ، أو الاخفاق فى التوافق مع القيم التقليدية ، أو العجز عن مسايرة التقاليد . وإبراز فكرة جوهرية وهى أن النظم الاجتماعية والمؤسسات القائمة هى التى تحتاج إلى مراجعة شاملة لأنها لا تمد المجتمع بما يحتاجه للنمو والتقدم .

(٢) تظهر المشكلات الاجتماعية وصور الانحراف المختلفة نتيجة للاستغلال الذى تمارسه بعض الجماعات المسيطرة ، ولذلك فالانحراف هو إستجابة للتناقض بين ما هو قائم بالفعل وما هو مطلوب من أجـــل عملية التحول المستمرة . والمشكلات الاجتماعيـة لاتعكس مشكلات إدارية فى النسق الاجتماعى ، أو فشل الأفراد فى أدوارهم داخله، بقدرماتعكس فشل المجتمع بأسره فى مواجهة الحاجات الإنسانية المتغيرة والمتزايدة .

(٣) أن مسألة الانحراف يمكن التصدى لها بواسطة النضال من أجل تحدى الاغتراب والتغلب عليه ، وتحقيق نمو وتغير مستمر ، بدلا من المحاولات التى تبذل من أجل التوافق مع بعض المعايير القائمة أو مسايرتها . ولذلك يعتـبر التغيير الجذرى إستجابة تقدمية ضد الاغتراب مطلوبة ، بل وحتمية .

أبعاد التوجيه المنهجى :

وهى مجموعة الطرق التى اتبعت فى الحصول على البيانات العلمية والتى كانت تمثل اختيارا بين مجموعة بدائل متـاحة ، وتبريراً لهذا الاختيـار طبقاً لبعض الاعتبارات المنهجية . ويمكن تحديد أبعاد التوجيه المنهجى على النحو التالى :

١ — الاختيار :

تعتمد الدراسات الميدانية فى ضبط ملاحظة الفروق ، والاختلافات، على بعد الاختيار ، الذى يشير إلى انتقاء خاصية معينة أو مجموعة خصائص تكون

لها أهمية خاصة فى الدراسة وتنطوى على مفارقات متصله بالأشخاص أو الجماعات أو المواقف ، ومن بين هذه الخصائص :

طابع الثقافة، والمستوى الاقتصادي ، وعمق الصلات الاجتماعية ، ومستوى التعليم ، والنوع ، والسن ، وما إلى ذلك . وقد وقع الاختيار فى هذه الدراسة على مجموعة خصائص أساسية : كالنوع ، والسن ، والموطن الأصلى، والمستوى التعليمى ، والوضع المهنى . غير أن هناك خصائص أخرى حددتها « النظرية » ليست متاحة للملاحظة المباشرة أو البسيطة أو السرد العادى ، ومثال ذلك أن إختبار الفروق فى اللامعيارية ، والوعى بالاغتراب ، والانحراف — يعتبر أساسياً فى هذه الدراسة ومن أجل هذا فقد كان قياسها محتاجا إلى تطوير إجراءات قياسية متعمقة ومفصلة وأنواع خاصة من القياس تتمكن من تحديد المتغيرات المستقلة ثم التوابع .

٢ ـ التقنين :

ويشير إلى إتخاذ إجراءات تقلل من وظيفة العوامل الذاتية أو الخصوصية التى يحتمل وجودها أثناء عملية الملاحظة والاستنتاج وهي : أولا ، إجراءات لتحقيق الصدق ، وتتمثل فى إستخدام إستمارة استبار ، بالإضافة إلى الإعتماد على سجلات التحقيق فى الشركة التى أقيمت فيها الدراسة . وثانيا ، إجراءات لتصعيد درجة تمثيل الملاحظات للواقع الفعلى ، وتشتمل على طرق اختيار العينة وثالثا ، إجراءات لتصعيد درجة صدق عمليات جمع البيانات مثل إستخدام أساليب التسجيل الموضوعى المختلفة .

٣ ـ استخدام النظرية :

لا يمكن إتمام الملاحظه بصورة فجة أو غير معقولة ، فليس هناك وجود

لوقائع مستقلة عن بعض المخططـــات التفسيرية ، لأن العالم الواقعى ، أو عالم التجربة يعتبر إلى حد كبير عالم تصورى . ومعنى ذلك إذن أن الملاحظة تعتبر ذات طبيعة نظرية كما أن البحث لايتم بدون نظرية من أى نوع . والمشكلة الأساسية المتعلقة بالنظرية والبحث لاتتمثل فى إختيار البـاحث بين إستخـدام النظرية فى بحثه أو عدم إستخدامها، وإنما في كيفية إستخدامه لنظرية واضحه يعبر عنها صراحه ، وتحاشيه للانقياد وراء نظرية أخـرى مستترة ، بطريقة لاشعورية .

خلاصة القول أنه لابد للباحث من أن يقيم بناءاً نظريا أو هيكلا تصوريا ينطوى على مفاهيم مترابطة ، ويتميز بقدرة على إيضـاح نوع الملاحظات التى سوف تجرى ، أو البيانات التى ستجمع من الميدان ، وتحديد طبيعة الإجراءات المستخدمة وخصائصها ، وإعطاء معنى ودلالة للنتائج التى كشفت عنها الدراسة ويرجع ذلك إلى أن النظرية هى التى تحدد خصائص المفهوم ، وعلاقاته بالمفاهيم الأخرى ، ومضامينه بالنسبة للسلوك الذى يكون موضع الاختبار . كما أن إشتقاق الاختبارات من النظرية يشكل إستراتيجية الاستنتاج .

اجراءات الدراسة الميدانية :

تتطلب دراسة هذا الموضوع تحديد وسائل بحثية ، وطرق تلائم النظرية والحياة السائدة فى المجتمع فى نفس الوقت ، من أجل التمكن من تقييم الإطار النظرى ، أو المخطط التفسيرى الذى حدد مسبقاً . وقد اختبرت النظرية بواسطة دراسة بعض صور الانحراف داخل مجال العمل وخارجه ، وطبقاً لمستويين ، وهما :

أولا : مستوى الانحـراف السلوكى ، وثانيا ، مستوى الانحراف التنظيمى .

اختيار مجال الدراسة الواقعي :

إن الانحراف ظاهرة شاملة ومتعددة الجوانب ، ولا يقتصر وجودها على نظام إجتماعي محدد ، أو تنظيم بعينه ، أو على مجموعات من الأشخاص ،أو فئات إجتماعية مصنفة إلى أقسام عمرية ، أو نوعية ، أو دينية ، أو مهنية ، أو طبقية أو ايكولوجية ، أو هيراركية ، وإنما ينتشر في هذه الفئات ، والطوائف ، بنسب متفاوتة ، كما أن نوعياته تختلف وتتعدد إلى درجة كبيرة طبقاً لموقع هذه الفئات في البناء الاجتماعي ، ومدى تعرضها للضغوط البنائية المختلفة .

وبناء على ذلك يكون ممكنا إجراء دراسة الانحراف في مجالات مختلفة تعكس طبيعة الحياة في المجتمع ، مثل الهيئات الاجتماعية كالأسرة ، والمدرسة والمؤسسة العلاجية ، وهيئات الضبط الاجتماعي ، والاصلاحي والعقابي ، أو الهيئات الاقتصادية التي تكون متخصصة في الانتاج مثلا أو التوزيع أو التبادل الاقتصادي ، أو الهيئات السياسية كالأحزاب أو المنظمات أو المؤسسات السياسية. ولكن وقع الإختيار في هذه الدراسة على جهاز إقتصادي لأن النشاط الاقتصادي للانسان والذي ينطوي على وضعه المهني وطبيعة عمله، يمثل نشاطه الأساسي في حياته العامة واليومية ، ويعكس مستويات مختلفة : كالتعليم ، والمؤهل ، والخبرة ، والكفاءة ، وإذن فهو يعكس طريقته في الحياة ، فيضع له المعايير التي تحدد مستوى معيشته ومعيشة أسرته ، ويرسم له أساليب التفكير ، والسلوك ، والمعاملة ، وصلاته مع الآخرين . ومن هنا تأتي أهمية النشاط الاقتصادي كأساس لإختيار وحدة الدراسة ولتحديد مستوى التحليل . وهذا الجهاز تمارس داخله كل أنواع النشاط الممكنة ، كالأعمال الصناعية والفنية ، والبيروقراطية ، مالم يتوفر في أي جهاز إداري مثلا أو بيروقراطي خالص ،

يضاف إلى ذلك أن الصناعة تمثل فى حد ذاتها قطاعا من أهم قطاعات العمل فى الدولة .

وقد يثار تساؤل بهذا الصدد ، وهو : لماذا إقتصرت هذه الدراسة على جهاز صناعى واحد كبير ، ولم تجرى على جهازين أو أكثر ، لما للمقارنة من فائدة أو قيمة فى إلقاء الضوء على كثير من الخفايا التى قد يصعب إستيضاحها فى حالة الاقتصار على عينة واحدة ؟ ؟ كالمقارنة مثلا بين جهاز كبير نسبياً وآخر متوسط وثالث صغير ، تقوم جميعا بإنتاج نفس نوع السلع أو تؤدى نفس النشاط ؟ أو المقارنة بين أجهزة من نفس الحجم تقوم بأنشطة مختلفة ، وذلك للتعرف على أثر الحجم فى الحالة الأولى ، أو أثر تنوع النشاط والهدف فى الحالة الثانية ، على ضروب الإنحراف ومصادره فى كل عينة من العينات موضوع المقارنة ، ولكننى فضلت إجراء الدراسة على هذه الشركة دون غيرها للمبررات التالية :

١ — كبر حجمها الذى يتيح فرصة لإجراء الدراسة على نوعيات مختلفة من العاملين فى ميدان الصناعة : كالعمال المهرة ، وأنصاف المهرة ، وغير المهرة ، والاداريين المتخصصين ، وذوى المهن الفنية العليا .

٢ — تعدد أقسامها وتنوعها ، مما يتيح فرصة المقارنة بين أنواع مختلفة من التخصصات الفنية والإدارية ، والتعرف على مدى تأثير طبيعة العمل على العاملين .

٣ — نشأتها المبكرة وتاريخها الطويل ، والتطورات المتلاحقة التى مرت بها والتغيرات العديدة التى لحقت بها. مما يعاون على إجراء دراسة مقارنة تضع فى

حسبانها فترات متباينة ، ومراحل تكنولوجية مختلفة، وإشراف إدارى متعدد الصور والمضامين .

٤ — أنه قد سبق أن أجريت دراسات على أجهزة صناعية ذات إنتاج مختلف فى مجال صناعات النسيج ، والصناعات الغذائية ،والصناعات الكيماوية ،ولذلك كان ممكنا أن تقام دراسة فى إحدى أجهزة الصناعات المعدنية لأنها من نوعية أخرى مختلفة وجديرة بالدراسة .

٥ — يتميز هذا الجهاز الصناعى بخاصية هامة قد لاتتوفر فى كثير من الشركات الصناعية فى جمهورية مصر العربية ، وهى أن كل قطاع من قطاعاته الثلاث : يمثل وحده مستقلة وقائمة بذاتها ، ومنفصلة إنفصالا يكاد أن يكون تاما عن القطاعات الأخرى ، وإن كانت التبعية الإدارية فى النهاية لإدارة الشركة كلها .

٦ — يشتمل الجهاز على أقسام قديمة يمتد تاريخها إلى عام ١٩٣٥ ،وأقسام أخرى حديثة اقيمت عام ١٩٧٢ [1] . مما يترتب عليه وجود صورتين على

---

(١) « شركة مصانع النحاس المصرية » هى أولى الشركات المعدنية التى انشئت فى جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٣٥ . وقد بدأت بمصنع متواضع على مساحة تقدر بحوالى (٤٠٥٥) مترا مربعا ، وظلت تتوسع فى وحداتها الانتاجيــة إلى أن وصلت مساحتها الآن إلى حوالى (٥٢٠٩٠٠) مترا مربعا . وفى البداية ، أى فى الأعوام مابين ١٩٣٥ — ١٩٤ اقتصر المصنع المصنع على انتاج المعادن غير الحديدية ثم افتتح فى عام ١٩٤٠ قطاع لتكرير النحاس ، وفى ١٩٤٠ قطاع للألومنيوم بدأ بصناعة الأوانى المنزلية ، وفى عام ١٩٤٨ بدأت صناعة تشكيل المعادن غير الحديدية ، وعام ١٩٥٢ بدأ العمل فى فرن الصلب الأول الذى يقوم بدرفلة الحديد المبروم ، وعام ١٩٥٣ بدأ العمل فى قسم سحب الأسلاك النحاسيـة ، وعام ١٩٥٤ بدأ العمل فى فرن الصلب الثانى ، وعام ١٩٥٧ بدأ العمل فى قسم تكرير النحاس الكهربائى بواسطة =

جانب كبير من الاختلاف في الناحية التكنولوجية ، يرتبط به إختلاف في نوعيات العمال من حيث جوانب معينة : كالسن،والمؤهل ،والخبرة ،والكفاءة وهذا يؤثر بدوره على طبيعة العمل وطبيعة العلاقة بين العاملين ، ونماذج الانحراف غير الرسمية وانواع الضبط القائمة .

العينـة :

طريقة اختيارها وحجمها :

تشتمل الشركة على ثلاثة قطاعات رئيسية ، وهي : قطاع الصلب،وقطاع النحاس ، وقطاع الألمونيوم ، وقد اختيرت العينـة على أساس هـذا التقسيم ،

= فرن الدولوميت الأول ، وعام ١٩٥٨ انشيء قسم سحب الأسلاك الحديدية (نسيج الشاك المعدني) ، وعام ١٩٦١ انشيء مسبك الدرافيـل (قسم رقائق الألنيوم) ، ثم انشيء قسم الصب الألمنيوم نصف المستمر عام ١٩٦٣ ، وفي عام ١٩٦٨ انشيء قسم حمال الصلب ، وعام ١٩٦٩ اقيم قسم درفلة النحـاس البروم وعام ١٩٧٠ حدث توسـع في أكثر من قسم من الأقسام السابقة وبدأت صناعة شنابر حزم الصـالات في قطاع الصلب ، ودعم قسم الأواني المنزلية ، وأقيم فرن الدولوميت الثاني وفي عام ١٩٧١ أقيمت الاقسام التالية :

قسم الدرافيل الصلب ، ،قسم الرقائق الألمنيوم الجـديد ، ومكبس بثق المادن غير الحديدية ، وفـرن صهر الصلب ٥٠ طن ، وافران صهر الصلب الـكهربائية . وكان عدد العاملين في الشركة وقت انشائها لا تزيد على مائة عامل ، وظل يتضاعف إلى أن بلغ عام ٦٠/٦١ (٢٣٠٠) عامل ، ووصل الى (٤١٢٤) عامل في عام ٦٥/٦٦ وإلى (٥٠٩٨) عامل عام ٧٠/٧١ وفي عام ٧٤/٧٥ بلغ عددهم (٧٥٠٠) عامل . وهذا العـدد المتزايد باستمرار يرتبط بمشروعات جديدة تستهدف النمو والازدهار في قطاع الصناعات المعدنيـة من أجل سد الاحتياجات المتزايدة إلى منتجات المـادن الحديدية وغير الحديدية ، والعمـل على توفيرهـا للمستهلك المحلي بالأشكال بالـكميات والأسعار الملائمة . بجانب تغطية التصدير إلى الأسواق الخارجية وعلى الأخص الأسواق العربية والأفريقية .

ويعتبر قطاع الصلب أكبرها جميعاً ، يليه قطاع النحاس ثم الألمونيوم. ولذلك ، اختيرت أكبر نسبة فى العينة من القطاع الأول ، يليها الثانى ، ثم الثالث . وقد إتبعت طريقة العينة الطبقية العشوائية ، فأختير من كل قطاع نسبة تمثل حوالى ٢ ٪ من العاملين فيه ، ولكن انصب التركيز على قوائم الأفراد الذين يقومون بأعمال فنية متخصصة وخاصة المهندسين ، ثم العمال اليدويين المهرة ، نظراً للأهمية المباشرة التي يمثلها هؤلاء فى العملية الإنتاجية ، ولذلك كانت الفئة الأولى تمثل حوالى ٣٢ ٪ من العينة والثانية ٢٠٫٧ ٪ وأما عدد الحالات التى درست فكان (١٥٠) حالة وهو يمثل حوالى ٢ ٪ من عدد العاملين بالشركة الذى يبلغ ٧٥٠٠ عامل (١).

خصائصها :

١ — النوع :

إشتملت عينة الدراسة على أفراد من الجنسين ، وكانت نسبة الذكور تمثل ٨٨٫٧ ٪ بالقياس إلى ١١٫٣ ٪ أناث ، وهذه النسب وإن كانت لا تعكس نسبة الاناث العاملات على مستوى المجتمع برمته ، إلا أنها تشير إلى إنخفاض عدد الإناث بالنسبة للذكور فى قطاع الصناعة بوجه عام ، وقطاع الصناعات المعدنية بوجه خاص ، نظراً لما تتميز به هذه الصناعات من طبيعة خاصة تحتاج إلى بذل طاقة بدنية وجهد لا تستطيع النساء بذله . ويلاحظ أنه على الرغم من هذا الإنخفاض النسبي الملحوظ ، إلا أن نسبة الإناث إرتفعت فى السنوات

(١) المقصود بالعامل هنا ، كل من يقوم بعمل ، ابتداء من رئيس مجلس الادارة حتى أقل مستوى من مستويات عمال الخدمات .

الأخيرة نظراً لدخول المرأة مجالات عمل جديدة ومتعددة كالأعمال الهندسية والصناعية المتخصصة ، وينطبق ذلك بوجه خاص على خريجات كلية الهندسة والمدرسة الثانوية الصناعية .

٢ - السن :

أشار التوزيع التكرارى للفئات العمرية لأفراد العينة ونسبها المئوية إلى أن أعلى نسبه هي التى يمثلها العاملون الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٥) إلى أقل من (٣٠) عام ، وتبلغ (٣٣ر٣ ٪) بالنسبة لمجموع أفراد العينة. يليها فئة العمر من (٣٠) إلى أقل من (٣٥) سنة وتبلغ (٢٠ ٪) ثم تنخفض النسبة لتصل إلى (٧ر٣ ٪) لمن تتراوح أعمارهم بين (٣٥) وأقل من (٤٠) سنة . وأما العاملون الذين تتراوح أعمـــارهم بين (٤٠ ، أقل من٤٥) سنة فتبلغ نسبتهم (١٣ر٣ ٪) . هذا ، وتوجـد نسبتان متساويتان لفئتى العمر المتباعدتين وهما : (من ٢٠ إلى أقل من ٢٥) ، ثم الفئة العمرية التى تحدد بأكثر من خمسين عاما ، وهي تبلغ (١٠ ٪) ، وأخيراً ، تمثل الفئة العمرية (من٤٥ إلى أقل من خمسين) أقل نسبة فى العينة وهي (٦ ٪) . وعلى الرغـم من أن معدل النسب المئوية لأعمـار أفراد العينة ؛ قد لايعكس معـدل النسب المئوية للقوى العاملة على مستوى المجتمع كله ، فان جمع النسب المئوية لفئات العمر ما بين (٢٥) سنة ، (أقل من ٥٠) يشير إلى النسبة (٨٠ ٪) وهـذا يعنى أن المستقبل ممتد أمام الغالبية العظمى من القوى العاملة ، كما أن لهذه النسبة أهمية خاصة ، لأن تعدد الفئات العمرية داخلها ينطوى على تنوع فى مستويات التعليم ومجالاته ، وإختلاف فى طبيعة العمـــل ، فى نفس الوقت الذى ينعكس فيه ثقافات فرعية مختلفة لأجيال متعاقبة ، وظروف مجتمعية متغيرة ، ومشكلات إجتماعية متنوعة تعكس صراع الدور ، وصراع الأجيال .

٣ ـ الوضع المدنى :

تشير النسب المئوية لغير المتزوجين فى العينة إلى ٣٠٪ ، فى مقابل ٦٤٫٧٪ متزوجون، و٤٪ مطلقون أو منفصلون، و١٫٣٪ أرامل. وما من شك فى أن هذه النسب تعكس اوضاعا إجتماعية اسرية مختلفة ، وتشير إلى مشكلات ذات نوعيات متعددة .

٤ ـ الديانة :

يمثل المسلمون فى العينة حوالى ٩٢٪ فى مقابل ٨٪ مسيحيون . وهذه النسبة تعكس شمول العينة لأعضاء من الديانتين ، وعدم اقتصارها على ديانة واحدة .

٥ ـ الوطن الاصلى والهجرة :

تمثل النسبة المئوية لسكان الاسكندرية الأصليين فى العينة (٦٦٫٧٪) فى مقابل (٣٣٫٣٪) مهاجرين من مدن وقرى أخرى فى الجمهورية . ومعنى ذلك أن أكثر من ثلث العينة عبارة عن أفراد من خارج الاسكندرية . وهم قد يعكسون صعوبة التوافق إزاء العمل الصناعى ، والتكيف مع متطلبات الحياة فى منطقة حضرية ، ومسايرة خصائص الحياة فى إطار حضرى مختلف عن الإطار الذى نشأوا فيه والذى يختلف اختلافا تاما عن طريقة الحياة الجديدة. أما عن نسبة الذين نزحوا من مراكز ريفية فتبلغ ٥٤٪ من مجموع الذين هاجروا من مناطق أخرى خارج المدينة ، فى مقابل (٣٢٪) من مراكز حضرية خالصة . وإذا كانت هذه النسب تدل على شيء فإنها تشير إلى تنوع مراكز الطرد السكانى ، وتفاوتها من الحضرية الخالصة إلى الريفية الخالصة . وكانت نسبة الذين نزحوا منذ أكثر من عشر سنوات تبلغ (٧٠٪) ، فى

مقابل (١٨ ٪) نزحوا منذ مـدة تتراوح (٥ ، ١٠) سنوات ، أما الذين هاجروا إلى الاسكندرية فى خلال الخمس سنوات الماضية ، فقد بلغت نسبتهم (١٢ ٪) وهي أقل نسبة إذا قورنت بالنسبتين السابقتين . وهذا يشير بدوره إلى مجموعة نقاط أساسية ، وهي :

١ — أن أعلى نسبة من الايدى العاملة المهاجرة داخل المصنع قد مرعلى تعيينها أكثر من عشر سنوات ، وهي فترة كافية لكى يتمكن الشخص من من الاندماج في الوسط الإجتماعى الثقافى الجديد .

٢ — أن الأيدى العاملة الجديدة ، معظمها من المقيمين اصلا فى مدينة الاسكندرية، يضاف إلى ذلك ايضا أن نسبة محدودة من العاملين فى الشركة ، وخاصة من اصحاب المهن الفنية العليا تقيم فى مناطق خارج مدينة الاسكندرية، وتخوض رحلة يومية طويلة للذهاب إلى العمل والعودة منه ، وهـذا يشكل فى حد ذاته مشكلة بالنسبة لهم . وأما عن أسباب النزوح إلى مدينة الاسكندرية فهى تنحصر فى عوامـل مختلفـة مثل ظروف العمالة ، والتعليم ، والحرب ، والسكن . إذ تبلـغ نسبة الذين هاجروا بسبب البحث عن عمل أو تكليف أو تعيين (٤٢ ٪) وهي أعلى نسبة إذا قيست ، بنسبة الذين هاجروا بسبب ظروف متصلة بعمل الوالد ، وهي (٣٠ ٪) والذين هاجروا نظرا لعوامل متصلة بالتعليم. تصل نسبتهم إلى ٢٦ ٪ بينما تشير النسبة (٢ ٪) إلى الذين نزحوا بسبب عوامل متصلة بالحرب والسكن .

٦ — التعليم :

يعتبر التعليم من بين الخصائص الأساسية التى تميز أفراد أى مجتمع وهذه العينة تنطوى على مستويات التعليم المختلفة بالاضافة إلى مجالاته المتعددة .

ويلاحظ أن أعلى نسبة في العينة وهي (٢٤ ٪) تشير إلى من لديهم معرفة بالقراءة والكتابة ، يليها (١٨ ٪) لمن تلقوا تعليما جامعيا عمليا ، و (١٦٫٧ ٪) للتعليم الفني المتوسط ، و (١٤٫٧ ٪) للمؤهلات الأقل من المتوسطة ، و (٨٫٧ ٪) للتعليم العام المتوسط ، و (٨ ٪) للتعليم الجامعي النظري ، (٥٫٣ ٪) للاميين و (٣٫٣ ٪) لمن تلقوا تعليما فوق الجامعي . وفي الواقع أن هذه النسب لا تعبر عن معدلات المستويات والمجالات التعليمية على مستوى الشركة أو المجتمع ، وإنما ترتفع ارتفاعا ملحوظا في فئتين ، وهما : الأولى ، تشتمل على العاملين الذين تلقوا تعليما جامعيا عمليا وتطبيقا وهم خريجو الكليات العملية ، وخاصة كلية الهندسة والمعهد العالي للتكنولوجيا . والثانية ، تشير إلى من تلقوا تعليما فنيا متوسطا ، نظرا لما لهاتين الفئتين من أهمية في المجتمع المعاصر الذي يأخذ بأساليب العلم التطبيقي الحديث والتكنولوجيا العصرية ، ويلاحظ أيضاً أن نسبة الاميين في العينة بلغت (٥ ٪) . وهي نسبة ضئيلة جداً إذا قورنت بنسبة الامية على مستوى الشركة بوجه خاص والمجتمع كله بوجه عام . ولكن تركز الاهتمام على بقية الفئات الأخرى لأهمية الكشف عن الظروف المحيطة بها ، ونفرات التعليم ، ومشاكله ، ومدى ملاءمة برامجه ومقرراته ، ومدى ملاءمة العمل للمؤهل . وايضا لسبب أخير وهو أن ظروف الاميين ، ومشكلاتهم ، تعتبر معروفة في المجتمع ، وغير محتاجة إلى اكتشاف أو جهد في البحث والتنقيب .

٧ — نوع العمل :

اشتملت العينة على نوعيات العمل المختلفة التي يمكن أن توجد في أية شركة صناعية ، أو غير صناعية ، وهي : أولا ، الأعمال الادارية ، وثانيا ، الأعمال

اليدوية ، وثالثا ، المهن الفنية العليا . وتنطوى الفئة الأولى على نوعين من العمل الادارى ، وهما : العمل الادارى المتخصص ، ثم العمل الادارى العالى [1] . وقد بلغت نسبة الفئة الأولى (١٤ ٪) ، والثانية (٦ر٧ ٪) . أما الأعمال اليدوية ، فهى تتدرج من العمل اليدوى الماهر ، وتبلغ نسبته (٢٠ر٧ ٪) ، ونصف الماهر ، ونسبته (٣ر٥ ٪) وغير الماهر ، ونسبته (١٤ر٧ ٪) . وتأتى بعد ذلك فئة الأعمال المكتبية البسيطة وتبلغ نسبتها (٦ر٧ ٪). ومن الملاحظ أن المهن الفنية العليا تمثل أعلى نسبة فى العينة ، يليها العمل اليدوى الماهر ، والأعمال الادارية (العليا والمتخصصة) ، ويرجع ذلك إلى أهمية الدور الذى تقوم به الفئات الثلاث فى العملية الانتاجية ، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، ومالها من تأثير بالغ الأهمية على سير العمل . وإذا اردت أن اعبر عن الخصائص الأساسية التى تتميز بها العينة ، فأنه يمكننى أن أقول انها متنوعة ، وبالتالى فهى تعكس الإطار الاجتماعى للمجتمع المصرى من حيث طبيعة الموطن الاصلى أو البيئة الإجتماعية التى نشأ فيها الشخص (ريفية كانت أم حضرية) ، وتشير إلى مستويات معيشية مختلفة ، تعكس مشكلات متنوعة . كما تشتمل على أفراد من اقسام الشركة القديمة ، وأفراد من اقسام الشركة الحديثة ، ولهذا أهمية خاصة فى الاشارة إلى نوعيات مختلفة من الأعمال . ومستوى التكنولوجيا ، والعمال ، وطبيعة العلاقات بينهم ، ثم بينهم وبين رؤسائهم . ولذلك فإننى اعتقد أن صغر حجم العينة لا يقلل من شأنها طالما أنها متمتعة بالخصائص السابقة .

---

(١) المقصود بالعمل الادارى العالى كل مهنة قيادية أو اشرافية أو رئاسية ، تتدرج من رئيس مجلس الادارة إلى المدير العام إلى مديرى الادارات ، والاقسام إلى رؤساء الاقسام . وأما العمل الادارى المتخصص ، فالذين يقومون به هم ملاحظو العمال ، ورؤساء الورديات ، ورؤساء عنابر العمل . وتشتمل المهن الفنية المتخصصة أو العليا ، على الأعمال الهندسية ، والتجارية ، والقانونية ، والإجتماعية ، وأعمال التدريب الصناعى الفنى .

أدوات البحث واختبارها :

(١) استمارة الاستبار:

كانت اداة البحث الميدانى الأساسية فى الدراسة متمثلة فى إستمارة إستبار إشتملت على مجموعة أسئلة وضعت لقياس كل مفهوم من مفاهيم الإطار النظرى وإستخدمت فى المقابلة المباشرة مع المبحوثين. أما الأسلوب العام الذى إتبع فى بنائها ، فقد تمثل فى النظر إلى كل مفهوم على حدة لإمكان صياغة أسئلة متعددة له ، أو التوصل إلى المفردات التى تشير إلى خصائصه ، وقد انبثقت هذه المفردات من الإطار النظرى . وبدأت الاستمارة بتشخيص مبدئى للحالة يشتمل على مفردات أولية : كالسن ، والنوع ، والديانة ، والموطن الأصلى ، والهجرة ، وتاريخها ، وسببها ، والوضع المدنى ، والظروف المعيشية والأسرية ، ومستوى التعليم ، ونوع العمل ، والإشتراك فى انشطة مختلفة ، واسبابه ، ونوعيات الأصدقاء الذين يتزاور معهم ، وسبب إرتباطه بهم ، والمواظبة على أداء التكاليف الدينية . وقد قصد بهذه البيانات الأولية تحديد الإطار الاجتماعى الاقتصادى الذى يعيش فيه المبحوث ، وهذا إجراء اساسى وبديهى ، يتبع فى أى إستبار .

ولما كانت التنشئة الإجتماعية تقوم بدور فى تطبيع الأشخاص وتعويدهم على أداء سلوك معين والإحجام عن سلوك آخر نتيجة لإقتناع شخصى ، فان العنصر الثانى فى الإستمارة كان يعكس سلوك الشخص قبل سن العشرين ، أى السلوك الذى يعتبر رد فعل أو استجابة لظروف التنشئة الاجتماعيه وتأثير هيئاتها الرسمية وغير الرسمية أو تأثير البيئة الاجتماعية وإطار النمو على الشخصية والسلوك . يلى ذلك تحديد نوعية الجزاء الذى كان يوقع على الشخص إزاء سلوك معين يقوم به ، وتقييمه للطريقة التى كان يعامل بها فى

هذه الفترة من حياته ، ورأيه في إنعكاساتها على سلوكه الواقعي . ثم تحتل ظروف العمل ، والوضع المهني العنصر الثالث في الإستمارة،وقد وضعت مجموعة مفردات لقياسها ، وهي : تاريخ التعيين ، وظروف العمل السابق (إن وجد) وطريقة الالتحاق بالعمل ، واعتقاد المبحوث في مدى ملاءمة العمل المؤهل (إذا كان مؤهلا) ومدى تلاؤم العمل مع قدراته ومواهبه في حالة عدم حصوله على مؤهل ، والأسباب التي تعاون على ذلك من وجهة نظره . كذلك إشتمل هذا العنصر الثاني على أسئلة للكشف عن وعي المبحوث بالتدريب القائم ، وتقييم برامجه ومدى الحاجة اليه ، ثم أبعاد الإتصال والمشاركة داخل هذا التنظيم الصناعي ، وتقييمها . ولما كان للانحرافات التبادلية والعادلية أهمية خاصة في هذه الدراسة ، فقد خصص لها سؤالان منفصلان ومشتملان على كل صور الإنحراف الممكنة التي تكون مثابةرد فعل إزاء إنحرافات أخرى.

وأما الإنحرافات السلوكية المختلفة ، فقد صنفت إلى قسمين أساسيين: الأول إنحراف داخل الجهاز العمل ، وهي تشير إلى خروج العامل عن مجموعة المعايير التي تنظم عمله العمل ، أو علاقاته بالأسرة والأصدقاء ، ومدى إمتثال سلوكه الشخصي . ويأتي بعد ذلك الجزء المحوري في الاستمارة وهو الذي يقيس الوعي بالاغتراب ، واللامعيارية ، وهما يمثلان متغيرين أساسيين في الدراسة .

وبناء على ذلك ، فقد تسلسلت مفردات الاستمارة على نحو منطقي ، فجاءت كما يلي :

أولا : التشخيص المبدئي للحالة .

ثانيا : التنشئة الإجتماعية وسلوك المراهقة .

ثالثا : ظروف العمل والوضع المهني

رابعا : الإغتراب .

خامسا : اللامعيارية .

سادسا : القيم الشخصية وتحققها .

سابعا : الموافقة على الوسائل غير الشرعية .

ثامنا : إنحرافات أخرى واقعية .

وقد خضعت الاستمارة للاختبار المبدئي بعد بنائها ، وكانت نتيجة هذا الإختبار أن عدلت صياغة بعض الاسئلة ، وألغيت أسئلة كانت مكررة ، وأضيفت أسئلة جديدة فى موضوعات كانت محتاجة إلى مزيد من التفصيل ، كما أضيفت متغيرات كثيرة وأغلقت أسئلة عديدة كانت مفتوحة قبل الإختبار وقد بلغ عدد صفحاتها (٢٠) صفحة وأما عدد الأسئلة فكان (٨٧) سؤالا بعضها مركب يشتمل على عدد من المفردات الأساسية ولكل مفردة منها عدد من المتغيرات يصل إلى ثلاثة أو أربعة . وكانت الاستمارة الواحدة تستغرق حوالى نصف ساعة فى إستيفاء بياناتها ، علما بأن الباحثة قامت بنفسها بتطبيق جميع الاستمارات فى هذا البحث نظراً لإختلاف نوعيتها عن كثير من الاستمارات التى تبنى وتطبق فى ميدان الدراسات الاجتماعية ، وحاجتها إلى دقة فى توجيه السؤال ، وتحديد الإجابة التى يقصدها المجيب بالفعل ، ومع أن الأسئلة كانت قد صيغت باللغة العربية ، فان إلقاءها كان يجرى من خلال تحويلها إلى لغة عامية أثناء عملية المقابلة ، وعندما كان المبحوث يبدى عدم فهم لسؤال معين أو يستفسر عن شىء ، كانت الباحثة تقوم بعملية إيضاح لما غمض ، من أجل تحديد المقصود بالسؤال ، والحصول على إجابة دقيقة . كذلك وضعت إستمارة الاستبار فى إعتبارها فئات الإجابة الممكنة ، أو الاحتمالات البديلة التى يختار

منها المجيب إجابته وفى الحالات التى كانت الاسئلة فيها موجهة إلى فئة بعينها دون سائر الفئات ، وضعت إستدراكات لذلك . وفى بعض الاسئلة كانت تقرأ إحتمالات الإجابة على المجيب لكى يختار منها ما ينطبق على حالته .

٣ - فحص السجلات :

تتمثل اداة البحث الميدانى الأخيرة فى فحص بعض السجلات الرسمية المودعة بالشركة مثل :

أ - سجل توصيف المهام ، والوظائف ، والمهن المختلفة (وهو يشتمل على تحديد لشروط كل وظيفة ، وتوصيفات لأنشطة شاغلها ، ويختص بكل الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات المعدنية) .

ب - سجل التحقيقات التى أجريت فى الشركة فى العشر سنوات الأخيرة (وهو يشتمل على كافة التحقيقات المتصلة بالجنايات ، والجرائم ، وجميع صور الاعتداء على القانون ، بالنسبة لكافة الفئات العاملة فى الشركة) .

جـ - سجلات شئون الأفراد ، وتشتمل أنواع مختلفة مثل :

١ - سجلات متصلة بعدد العاملين، والأقسام التى يعملون فيها ، والدرجة المالية ، وتاريخ التعيين ، وتواريخ الترقية ، وسلوك العامل فى الشركة .

٢ - سجلات الحضور والغياب ، والمواظبة على الساعات الرسمية للعمل .

٣ - سجلات الجزاءات : وهي تشتمل على العقوبات التى وقعت على العامل وتاريخها ، وأسبابها (ولم تشتمل على أية جزاءات إيجابيه) .

المقاييس والمؤشرات :

١ ـ مقاييس الانحراف

إن الصياغة النظرية التي قمت بتطويرها كمحاولة لتفسير الانحراف تتميز بأنها شاملة لأن الاهتمام فيها إنصب على نماذج مختلفة ومستويات متعددة له، أكثر مما تركز على نموذج محدد أو مستوى واحد. لذلك جاءت المقاييس مركبة ، ومتعددة الجوانب في نفس الوقت الذي تمس فيه مستويات متعددة للانحراف مثل :

١ — الانحرافات السلوكية في الحياة العامة .

٢ — الانحرافات السلوكية داخل مجال العمل .

٣ — الانحرافات التنظيمية.

٤ — الانحرافات النظامية .

وسوف أوضح فيما يلي الأسس العامة لمقاييس الانحرافات السابقة .

مقاييس الانحرافات السلوكية في الحياة العامة :

وجهت إلى المجيبين أسئلة عن « عدد المرات التي تورط فيها الشخص في أنواع مختلفة من الأفعال المستهجنة إجتماعيا وهي تنطوي على: المشاجرات ، والمشاحنات مع أفراد الأسرة الأبوية أو الزواجية ، أو مع الأصدقاء ، والإستحواذ على أشياء ملك الآخرين دون علمهم ، ومجموعه الأفعال التي أدت إلى الاستدعاء من طرف هيئه رسمية ، والأفعال التي تعترض القانون ، والاسراف وعدم التصرف بحكمه في الأموال ، وتناول الخمور ، وتعاطي المخدرات ، ومعاكسات الجيران وإزعاجهم ، والاشتراك في ترويج إشاعات.

ولضمان التقليل من أثر الحماية الذاتية ، أو الهروب من السؤال كانت الاسئلة مصاغة فى حدود عامة ، إعتمادا على افتراض ضمنى بأن المبحوث تورط فى نماذج سلوكية إنحرافية لمرات عديدة . ولذلك لم يسأل « هل أقبلت على فعل السرقة ؟ أو هل تناولت الخمور ؟ أو هل تسببت فى إزعاج الجيران ؟ أو هل إشتركت فى ترويج إشاعة ؟ أو هل مارست أفعال أدت إلى إستدعائك بواسطة هيئة رسمية ؟ وإنما سئل كم مرة تورطت فى أى فعل من هذه الأفعال ؟ وكانت متغيرات الاجابة على النحو التالى :

— غالبا جداً .

— عدة مرات .

— مرة أو مرتين .

— لم يحدث .

مقاييس الانحرافات السلوكية داخل مجال العمل :

كانت صيغة هذا المقياس هي « كل منا لا بد أن يخطىء فى أى شىء متصل بالعمل ، أو يرتكب مخالفة مهما كانت بسيطة ، قل لى : ماهي المخالفات التى وقعت فيها : دائما ، وأحيانا ، ولم يحدث .

أما مفردات المقياس فهى : التأخير عن مواعيد العمل ، والتزويغ من العمل وادعاء المرض ، والتسبب فى إفساد أو ضياع شىء متصل بالعمل ، والخطأ فى الأداء أو الإهمال ، والتخريب المتعمد أو غير المتعمد ، والتشاجر مع زملاء العمل أو رؤسائه . والقيام بانشطة أخرى غير العمل أثناء ساعاته الرسمية .

وعموما فهو مقياس لتحديد مدى إقبال العامل على صور للانحرافات التي يمكن أن تحدث في نطاق العمل ، وهي كلها إنحرافات سلوكية على مستوى الشخص .

مقاييس الانحراف التنظيمي :

وهي مقاييس مركبة تشتمل على مستويين أساسيين وهما :

١ — مستوى السلوك التنظيمي .

٢ — مستوى الانحرافات التبادلية والتعادلية .

أما المقياس الأول فيشتمل على أسئلة للتعرف على كيفية تعيين العاملين ، ومدى حرص الشركة على رفع كفاءة الأداء بواسطة دورات تدريبية ، ومدى تجاوب المستويات الرئاسية مع المرؤوسين ، وإمكانية الإتصال اليسير وفاعليته ، والمشاركة ومعوقاتها ، والتعقيد البيروقراطي ونتائجه وإنعكاساته المتمثلة في : السلبية ، واللامبالاة ، وخيبة الأمل ، والإستسلام أو التخاذل .

ويقوم المقياس الثاني ، بتحديد وجود الإنحرافات التبادلية والتعادلية على مستوى العلاقة بين الزملاء ، أو الرؤساء والمرؤوسين ، وذلك بواسطة الاسئلة التالية : « ما الذي يفعله الموظفون (أو العمال) في هذا القسم عندما يلاحظون أن رؤساءهم يستهترون بالعمل أو يعتمدون على غيرهم في أدائه ، أو يتركون مكانه باستمرار ؟ » .

وكانت متغيراته : يعلنون عن تمردهم أمام الرؤساء ، يعبرون عن استيائهم بواسطة الأحاديث الجانبية ، ينتقدون نظر الرؤساء ، يحاولون إصلاحهم ، يفعلون مايفعله الرؤساء ، يهملون في العمل ، لايحدث ذلك . ويلي هذا السؤال سؤال عن « ماذا تفعل أنت ؟ » والإجابة عليه تكون بنفس متغيرات السؤال

السابق . والمقصود من هذين السؤالين الكشف عن الإنحرافات التعادلية التى تشير إلى وقوع إنحراف من جانب المرؤوسين كرد فعل لإنحراف الرؤساء ، أو كانتقام منهم . وهناك سؤال ثالث يقيس الانحراف التعادلى وهو الذى يشير إلى حدوث إنحرافات من جانب الزملاء كرد فعل إزاء إنحرافات أخرى قام بها زملاءهم . وكانت صيغة هذا السؤال هي : « ماذا تفعل عندما تجد زملاءك فى نفس العمل يخالفون قواعده ؟ » ومتغيراته هي نفس متغيرات السؤال السابق .

٢ ـ مقاييس اللامعيارية :

قيست اللامعيارية بواسطة مؤشرين أساسيين، وهما الإنعدام النسبي للاتفاق حول معايير السلوك الملائم فى مواقف مختلفة ، والإضطراب أو التقلب فى تطبيق الجزاءات وهما يشيران إلى إنحلال المستويات الإجتماعية التى كانت ، فى وقت ما ، تحكم السلوك وأيضاً إلى ضعف التماسك الاجتماعى .

وقد كانت المهمة الأولى التى واجهت الباحثة ، هي تجميع أو حصر مجموعة مفردات تصف كل منها بعض مظاهر للسلوك فى الأدوار الأسرية ، وأدوار الجنس ، والأدوار الإجتماعية ، والمهنية التى يمكن أن تقدم إلى المبحوثين فى موقف المقابلة ، وقد كان عدد هذه المفردات يبلغ (١٣) مفردة ، وهي :

— إبن (أو إبنه) صغير يطيع والده طاعة عمياء .

— زوج يقوم بنفسه بوضع كل القرارات المتصلة بميزانية الأسرة .

— أم تهتم بتعليم ابنتها الشئون المنزلية بالإضافة إلى كونها طالبة جامعية .

— زوج يساعد زوجته فى الأعمال المنزلية .

— موظف حكومي يعامل الناس بطريقة أفضل إذا كانوا من معارفه .

— فتى ترك المدرسة لكي يساعد أباه على المعيشة .

— أب يترك كل ما يتعلق بتربية الأبناء للنساء فى الأسرة .

— والد فقير زوج إبنته من شخص غني يكبرها بعشرين عاما لكى يرفع من مستواه .

— امرأة عاملة تستقبل زملاءها فى المنزل .

— زوجة عاملة ترفض الاسهام فى ميزانية الأسرة .

— رجل يكثر من النسل بحجة أن الرزق بيد الله .

— أم تعارض فى زواج إبنتها الجامعية بحجة إستكمالها لتعليمها أولا .

— فتاة تزوجت من شاب أصغر منها سنا، وأقل مركزاً .

ويسأل المجيب السؤال التالى عن كل مفرده : هل ترى أنه (أو أنها) « ينبغى أن يفعل ذلك » ، « يمكن أن يفعل ذلك » ، « لا ينبغى » .

وأما عن المقياس الثانى للامعيارية فهو الذى يتكون من أسئلة عن :

نوع العقاب الذى ناله المبحوث ، ثم مدى ملاءمة هذا العقاب ، وسبب عدم الملاءمة فى نظره . وينصب التركيز على مفردات أساسية وهي :

« أن العقاب غير ملائم لأنه لم يطبق على الجميع بصورة متكافئة » . وأنه « لم يضع فى إعتباره الظروف التى أدت إلى الخطأ » . وأنه « لا يوازى الإنحراف الذى وقع » .

٣ ـ قياس الوعي بالاغتراب :

يعكس هذا القياس الذى وضعته الدراسة لقيـاس « الوعى بالاغتراب » نوعا من الدمج بين مجموعة مفردات ، بعضها مستقى من مقياس « سيمان » (١) بينما أضيفت مفردات أخرى تعبر عن بعض خصائص فى الإطـار الاجتماعى العام للمجتمع الذى يمثل حقل الدراسة جزءاً منه .

وقد عرضت خمس عشرة مفردة فى هذا المقياس ، يجيب المبحوث على كل منها باحدى الإجابات التالية :

— موافق جدا

— موافق

— غير موافق

وهذه هي المفردات التى اشتمل عليها المقياس :

— أشعر أن الناس من حولى ليسوا أصدقاء .

— أشعر أن العمل الذى أقوم به غير مفيد أو مهم .

— أشعر أننى حرمت من أشياء يتمتع بها الآخرون .

— أشعر أن الناس الذين أعرفهم لديهم أفكار مختلفة عن أفكارى .

— عندما يكون الناس من حولى فى شدة أو مشكلة ، لا أشعر نحوهم بالمسئولية .

---

(1) L. Srole, « Social Integration and Certain Corellarities A. S. R., 1956., 21, 70, 716 & M. Seeman. » On The Meaning of Alienation, A. S. R., 24 (December, 1959). pp. 283 — 291.

— أجد صعوبة فى التعامل مع الناس لأنى لا أعرف ما يتوقعون منى .

— أشعر أن أسرتى وأبنائى يمثلون عبئا لا أحتمله .

— أعتقد أن الرشوة والمحسوبيـة أمورا ما زالت منتشرة على مستوى المجتمع كله .

— أشعر أن المسئولين لا يهتمون بحل مشاكل الجماهير الملحة .

— أعتقد أن الاشتراك فى الانتخابات القومية والاستفاءات العـامة مسألة غير ضرورية .

— أعتقد فى عدم جدوى قراءة الصحف والمجلات المصرية .

— أعتقد فى عدم أهمية تتبع الأخبار السياسية وتطور الأحداث فى مصر

— أعتقد أن معظم المتزوجين محبطين فى حياتهم الزوجية .

— أشعر أن الدين فى يومنا هذا لم تعد له قوة السيطرة وتوجيـه سلوك النـاس .

وهذا المقياس ينطوى على ستة مقومات للاغتراب وهي :

١ — مشاعر العزلة المتضمنة فى الإحساس بالرفض .

٢ — مشاعر العزلة الاجتماعية المتضمنـة فى الإحساس بفقدان التشابه مع الآخرين.

٣ — مشاعر العزلة الاجتماعية المتضمنة فى عـدم الإحساس بالمسئولية نحو مصلحة الآخرين .

٤ — مشاعر الاحباط واليأس.

٥ — مشاعر فقدان الأمل ، والنظرة التشاؤمية إلى المستقبل .

٦ — مشاعر فقدان الرضا عن الأدوار المألوفة للانسان فى المجتمع .

٤ ـ مقياس سلوك المراهقة وطريقة المعاملة فى الصغر :

وتتمثل صيغة مقياس سلوك المراهقة فى عبارة « سأذكر لك مجموعة أفعال تقل لى ، هل كنت تقوم بها قبل أن يصل سنك إلى عشرين عاما : « غالبا جداً » أو « عدة مرات » أو « مرة أو إثنين » أو « لم يحدث » . وأما عن مفردات هذا المقياس فهى خمس عشرة مفردة موضحة على النحو التالى :

— التدخين .
— والاستحواذ على أشياء ليست ملكك .
— والذهاب فى فسحة مع الأصدقاء ، دون علم الوالدين .
— والاصطدام بالقانون .
— والتهريج وتحريض الأصدقاء على العدوان والتمرد .
— الذهاب إلى المنزل فى وقت متأخر بعد الخروج من المدرسة أو العمل .
— نقل الواجبات المدرسية من الزملاء (للمتعلمين) .
— عدم طاعة الوالدين .
— الغش فى الامتحان (للمتعلمين) .
— الشجار مع الزملاء .
— تناول مشروبات روحية .
— لعب القمار .
— تعاطى المخدرات .
— إعتداء على مدرس أو رئيس عمل .
— هروب من المدرسة .

٥ ـ مقياس القيم الشخصية :

قام هذا المقياس على أساس أربع قيم رئيسية وهي : العاطفة أوالوجدان والاعتماد ، والإنجاز ، والاعتراف . وطبيعى أن عدم تحقق القيم المذكورة يثير سلوكا بديلا يكون فى الغالب « إنحرافيا » .

وقد وضعت أربع مفردات لقياس هذه القيم فى مجالات الأسرة ، وجماعة الأصدقاء ، وجماعة العمل . وكانت صيغة المقياس على النحو التالى :

« ماهو الشيء الذى يهمك أكثر من غيره فى الأسرة ؟ » ومفرداته هى:

الحب وتبادل العاطفة ، وجود فرد تعتمد عليه ، قدرتك على القيام بأعمال تخدم بها الآخرين ، تأييدهم لك فى عمل تقوم به . ويكرر هذا السؤال بالنسبة لعلاقة الشخص بجماعة العمل والأصدقاء .

أما مقياس تحقق هذه القيم ، فكانت صيغته « وهل يتحقق هذا الشيء » : « دائما ، أحيانا ، لا يتحقق » .

٦ ـ مقياس الاتجاهات نحو الانحراف :

وصيغته هى « أريد أن أعرف رأيك فى التصرفات التالية ، هل هى فى نظرك » :

١ — غير خاطئة .

٢ — خاطئة قليلا .

٣ — خاطئة .

٤ — خاطئة جدا .

وأما هذه التصرفات فهى :

— رجل غنى يحدد دخلا أقل من دخـــله الحقيقى عندما يشعر أن الضرائب سوف تتصاعد .

— زوجة عامل تغازل رئيس زوجها فى العمل لكى يحصل الزوج على علاوة أو أجر إضافى .

— رجل فقير أخذ مبلغ من المال نظير إنتخاب أحد المرشحين .

— رجل عاطل يسطو على محال الأطعمة لكى يوفر غذاءا لأولاده .

— طالب ينافق أستاذه للحصول على درجات أعلى .

— موظف يطعن فى رئيسه المباشر لكى ينال رضا المدير .

— موظف يتقاضى قدر من المال نظير تيسير إحدى الأعمال .

هذه هى المقاييس الرئيسية التى اعتمدت عليهـا الدراسة ، وهنـاك مجموعة مقاييس أخرى لم أر ضرورة لعرضها هنا ، وإنمـا يمكن الإشارة اليهاعند تحليل النتائج النهائية للدراسة .

وأخيرا أريد أن أنوه إلى مسألة لها أهميتها ، وهى أن مستويات التحليل فى هذه الدراسة سوف تقام على أساسين :

الاول : واقعى ـ ويشتمل على :

١ — التحليل من منظور دور الشخص (السلوك الشخصى) .

٢ — التحليل من منظور دور التنظيم (السلوك التنظيمى) .

٣ — التحليل من منظور دور النظام (السلوك النظامى) .

والثاني : مثالي

وهو الذي يهتم بتحليل الانحراف من منظور مثالي ، أي لا يعتمد في الحكم على السلوك ، على معيار واقعي قائم بالفعل ، وإنما يقيمه طبقا لنموذج مثالي تصوري لم يوجد بعد ، أو تبعاً لحالة مرغوبة ولكنها غير متحققة في الواقع . حيث ينظر الى الانحراف باعتباره يمثل تهديدا لقيم استراتيجية من أهمها : تحقيق أمن المجتمع ، وبناء الإنسان العصري الجديد .

الفصل التاسع

التفاعل بين الانحراف والمتغيرات الاجتماعية

- مدخل
- أولا : الانحراف والضبط الاجتماعى
- ثانيا : الانحراف والتنشئة الاجتماعية
- ثالثا : الانحراف والجماعة المرجعية
- رابعا : الانحراف والتنقل المهنى
- خامسا : الانحراف الواقعى والاتجاه نحو الانحراف
- سادسا : الانحراف والرضا عن العمل
- سابعا : السماح بالانحراف والتسامح فيه
- تعقيب

الفصل التاسع

التفاعل بين الإنحراف والمتغيرات الاجتماعية

مدخل :

يرتبط الإنحراف بمجموعة متغيرات إجتماعية ذات علاقات متبادلة ، ومع أن هذه المتغيرات تشترك وهي مجتمعة وليست فرادى فى تحديد نوعيات الإنحراف وأبعاده ، وكثافته ، إلا أنه يمكن الفصل بينها لأغراض تحليلية . ومن بين هذه المتغيرات : السن ، والنوع ، ومكان الإقامة ، والوضع المدنى ، والتعليم ، والمهنة ، والإتجاه نحو الإنحراف ، ووضع الشخص فى جماعة العمل ، والمشاركة والإتصال ، والرضا عن العمل ، والإنتماء إلى تنظيم . وقد أطلق كثير من الباحثين الجدد فى ميدان علم الاجتماع مصطلح « المتغيرات الوسيطة » على بعضها ، لأنها تحتل موقعا متوسطاً بين المصدر الأساسى للانحراف ، او المتغير المستقل ، وبين الفعل الإنحرافى ذاته [1] . هذا ، وعلى الرغم من أن

---

(١) كان مصدر الإلهام فكرة « المتغيرات الوسيطة » هو النقد الذى وجهه « ليمرت » الى نظرية ميرتون فى الانحراف والطبقة . إذ أن تحويله النظرى الفاحص من العنصر الثقافى الاجتماعى المزيد والمجرد (الذى يتمثل فى الفرصة المحدودة لاستخدام الوسائل الشرعية) إلى الانحراف فى صورة المنمطة والمحددة ، كان تحولا فجائياً غير معتمد على شواهد امبريقية ولذلك ينبغى على الباحث أن يجرى بحوثا تستهدف التوصل إلى نتيجة تثبت وجود معدلات الانحراف متشابهة والمفترضة بين الطبقات الاجتماعية العليا والدنيا . وإذا نظرنا نظرة عامة إلى البحوث المتاحة ، فسوف يثار الشك حول فكرة أن الانحراف ينتشر أكثر انتشاراً فى المستويات الدنيا للمجتمع . وتتزايد الشكوك كلما اتسع مجال الانحراف لكى يشتمل على صور إنحرافية أخرى غير الجريمة التى كانت تمثل نقطة الانطلاق فى صياغة ميرتون هذه . إن =

الكشف عن طبيعة العلاقة بين الإنحراف ، ومثل هـــذه المتغيرات الاجتماعية والتنظيمية ، يمثل جانبا من الجوانب التي سوف تناقش في الفصول : السادس والسابع ، والثامن في هذا البحث ، إلا أن مناقشة بعضها في هذا الفصل يعتبر مدخلا إلى دراسة الإنحراف ، ينطوى على مناقشات تمهيـــدية لبعض أنواع الارتباطات وتأصيلها نظريا . وقد وقع الإختيار على سبعة متغيرات لمناقشتهـا هنا ، نظراً لما تحتله من أهمية خاصة في تحليل الإنحراف وقدرتها على إلقاء الضوء على كثير من كوامنه . وهذه المتغيرات هي :

= معدلات الجريمة ذاتها ، لا يمكن الاعتماد عليها كأطر عامة لصياغة أية نظرية ، ويرجع ذلك إلى عدم صدق إحصائيات الجريمة أو عدم تمثيلها الواقـع الامبريقي وحتى إذا كان من اللائم الادعاء بأن الجريمة تعتبر أكثر وضوحا في الطبقات الدنيا ، فإن هـناك استثناءات كثيرة بشأن بعض نماذج الجريمة ، مثل تزوير الشيكات ، والاختلاس ، وسرقة السيارات والخطايا الجنسية. وعندما يرتكز النظر على صور السلوك الانحرافي المختلفـة : كادمان المسكرات ، والانتحـار ، وتعاطي المخدرات ، لن نعثر على بيانات منظمة ومتسقة تكشف عن أن هـــذه الصـــور تعتبر جوانب للتوافق منتشرة بصورة واضحة نسبيا لدى أعضاء مجتمع الطبقة الدنيـا ويضـاف إلى ذلك أن الإدعاء بأن الراديكالية ، والتمرد تعتبر أساليب توافقية للطبقة الدنيا ، يصعب تأكيده نظرا لأن اتجاه أعضاء الطبقة المتوسطة إلى أن التمرد يعتبر شيئا معروفا وليس محـل جـدل ، ويعلمه جيدا المهتمون بدراسة هذا الموضوع واعتماداً على هذا الموضوع واعتمادا على هذا النقد الذي وجه ضد نظرية ميرتون ، أضيفت كثير من التفسيرات الوسيطة كالسن ، والأقدميـة ، ومجموعة الخصائص المختلفة للبناء التـكنولوجي في المجتمع الصنـاعي الحديث ، واعتبرت كعوامل محددة لنوعية الأشخاص الذين يقعون تحت ضغط الانحراف ، لا تقل في أهميتها عن العامل الذي أشار إليه وحده دون غيره وهو وضع الشخص في البناء الاجتماعي .

(Robert K. Merton S cial Structure and Anomie : Con tirnu-ites in Social. Th ory and Social Structue, Rew, (ed). New York The Press of Clencoe, 1963, p 1 57).

الضبط الإجتماعى ، والتنشئة الإجتماعية ، والجماعة المرجعية فى التنظيم ، والتنقل المهنى ، والإتجاهات نحو الإنحراف ، والرضا عن العمل ، والسماح بالإنحراف والتسامح فيه . وسوف تدور المناقشة فى هذا الفصل حول مدى تأثير هذه المتغيرات على الانحراف .

اولا ـ الانحراف والضبط الاجتماعى :

على الرغم من أن مفهوم الضبط الاجتماعى لم يعرف حتى الآن تعريفا مقنعا وملائما للايفاء بمتطلبات علماء الاجتماع والباحثين فيه ، إلا أن الاستخدامات التى طرحت ، يمكن تصنيف موجهاتها إلى ثلاث :

الأول وضعى ، وهو الذى يشير إلى الضبط بوصفه عملية سيطرة إجتماعية مقصودة تستخدم وسائل كثيرة : كالرأى العام، والقانون ، والمعتقد ، والعرف والدين ، والمثل الشخصية ، والشعائر ، والفن والقيم الاجتماعية (١) . **والثانى** غائى أو مثالى ويعتبر الضبط فيه جهداً ذاتيا يبذله المجتمع من أجل تحقيق قيم معينة ومثل إجتماعية مرغوبة ، ولذلك فهو يتمتع بقدرة مستمرة على الخلق الذاتى للضوابط التى يحول بها دون وقوع الانحراف (٢) . **والثالث** محافظ ينظر إلى العادات الشعبية والأعراف ، والقوانين كوسائل مسيطرة للضبط الإجتماعى (٣) .

(1) Edward [Alsworth Ross, Social Ctntrol, The Macmillan Company, New, York 190', pp. 6, 10. 1 , 23 – 26

(2) Charles H Cooley, Social Process, New York Charles Scribner Sons, 1918, p. 143.

(3) William, G. Sumrer, Folkways, A Study of The Sociological importance of usages, Manner , customs and Morals, 1906

ولكنني أرى أن الضبط الاجتماعي باستخداماته الثلاث المنوه اليها ، يعتبر « ضبطا سلبيا » يفرض الامتثال المعايير التقليدية ، أو يشير في مجموعه إلى كافة الميكانيزمات المجتمعية المقصودة لتعويق الانحراف ، أو وقف السلوك الذي يعتبر مدمراً من وجهة نظر القواعد التقليدية ، وذلك في مقابل « الضبط الاجتماعي الإيجابي » الذي يشير إلى عملية تستهدف تحقيق أهداف وقيم [1] جديدة وإذا كان النوع الأول للضبط يمارس من أجل تدعيم النظام الاجتماعي فإن الثاني يرتبط إيجابيا بالنمو الاجتماعي المنبثق. ومعنى ذلك أن الضبط الاجتماعي الإيجابي هو عملية مستمرة ومتصلة ، تختبر بواسطتها القيم على نحو مقصود كما توضع القرارات بشأن تلك القيم التي ينبغي أن تكون مسيطرة وأن يتخذ بصددها الفعل الجمعي الملائم لتحقيق الأهداف . وينبغي أن ينظر إلى الضبط الاجتماعي الايجابي في المجتمع الحديث كمحصلة للتغيرات الكبرى في طبيعة عمليات التجديد [2] . فالتجديد المنظم يمد المجتمع بتكنولوجيا تخلق باستمرار قيما جديدة أو تعدل نظام القيم القديمة في الإشباع .

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن ديناميات التنافس بين الجماعات الفرعية داخل المنظمات ، وبين المنظمات ذاتها بهدف تدعيم قيمها ، هي علامة من علامات المجتمع الحديث ، التي لم يوجد لها مثيل في الماضي ، ووجودها يعتبر دليلا واضحا على أن نوعا من الضبط الاجتماعي المختلف إختلافا جذريا عن الضبط الموجود في الماضي ، ينبغي أن يحل محله وأن يؤثر في آفاق فكرنا

---

(1) E win M Lemert, « The Folkway and Soci·l Control » A S R 7 1972, p. 3·3.

(٢) وهناك وجهة نظر « ميرتون » بصدد التجديد كاستجابة انحرافية من جانب [illegible] في البناء الاجتماعي .

وبناء على هذا ينبغى على دارسى الضبط الاجتماعى أن يحـولوا نظرهم من مسألة كيفية تنظيم المجتمع للفرد وضبطه لسلوكه ، إلى السؤال عن الطريقـة التى يستمد بها المجتمع قوته الدافعة وتنظيمـه من أفـراده الذين يقومـون بالسلوك ، ومن تفاعل جماعاته [١] .

والتساؤل الهام الذى ينبغى طرحـه هنـا هو : ماذا عن عـلاقة الضبط الاجتماعى الإيجابى بالإنحراف ؟ إن هذه العلاقة ليس من اليسير تحديدهـا فى صورة منطقية ومتسقة ، وإنما يمكن الإشارة اليها من بعيـد ، بواسطـة تطبيق مخطط القيم والتهديدات فهناك قيم إستراتيجية يعمل الضبط الاجتماعى الإيجابى على تحقيقهـا ، وكذلك توجـد مجموعـة وسائل بديلة ، أو بدائل وظيفية موصلة اليها . ومن ثم ، فان الانحراف عن هذه القيم هو الذى يستلزم تدخل هذا النوع من الضوابط ، أما الإنحراف عن وسيلة من الوسائل ، فقد يكون موضع تسامح نظراً لوجود وسائل أخرى بديلة وممكنة . . ولذلك فإن مجالات الفعل الكبرى المتصلة بالعمل ، والمالية ، والصحـة ، والتعليم ، والإسكان ، والمنافع العامة ، والأمن ، والرفاهية ، تحتاج إلى ضوابط إيجابية من خلال القواعد التنفيذية التى تختلف من حيث المصدر والشكل عن القواعد والمعايير المنبثقة عن الثقافة التقليـدية والتى انصبت عليهـا نظـرية ميرتون ودراساته ، واعتبرها آخرون تعكس مفهـوم الضبط الاجتماعى السلبى .
أما عن المصدر الحقيقى للانحراف فى المجالات المذكورة ، فلا يتمثل بالضرورة فى تغير يطرأ على سلوك أعضاء المجتمع أو التنظيم ، وإنما قد يتمثل فى فرض

(١) وهذا هو الضبط الاجتماعى الايجابى .

قواعد جديدة تحدد السلوك القائم ، أو الذى يتسق مع المعايير القديمة بوصفه إنحرافيا الآن. وهنا بالذات يكمن الاختلاف الجوهرى بين ميكانيزمات الضبط السلبي ، وميكانيزمات الضبط الإيجابى ، فإذا كانت الأولى تستخدم لردع أنواع معينة من السلوك أو تقييدها ، أو إحباطها ، فإن الثانية تستهدف من تحديدها للسلوك القائم بوصفه إنحرافيا ، إحداث التغيير .

ومن أجل هذا ، لاينبغى على هيئات تنفيذ القانون أن تتحرك نحو التوجيه الهدفى فقط ، وإنما ينبغى أيضا على فقهاء القانون أن يعترفوا إعترافا صريحا وواضحا بالتطور والنمو المستمرين والمتعاظمين فى المجتمع الحديث واللذان يضعان القانون الرسمى فى مجال أوسع وأهم مما هو فيه ، وعلى قاعدة عريضة من قواعد الضبط الاجتماعى [1] . وفى هذا الصدد ، ينجم الجدل المستمر حول طبيعة إنحراف الأحداث وأسبابه عن الخلط بين الضبط الاجتماعى السلبي والإيجابى فى محكمة الأحداث ، حيث تتعارض القيم التقليدية مع القيم العلمية ، وحيث تتنافس الاتجاهات المحافظة مع الاتجاهات الحديثة لحماية الطفل وتدعيم نموه وإشباع حاجاته .

وعلى الرغم من أن معظم ماقيل عن علاقة الضبط الاجتماعى الايجابى والانحراف ، ينطبق بوجه خاص على الجريمة والجناح ، إلا أن هناك

---

(١) وفى هذا الصدد يتحدث « باوند » عن التوجيهات الجديدة فى الفكر القانونى الحديث إذ يقول : « يتمثل أحد التوجيهات الهامة فى التركيز على الوظيفة أكثر من الاهتمام بالمضمون أى الاتجاه إلى التساؤل عن : كيف تعمل المواد القانونية والسوابق القانونية ، وهل يمكن أن تؤدى إلى نتائج سليمة ، أكثر من التساؤل عما إذا كان المجرد صحيح تجريديا وفى المرحلة التى توجد فيها هذه الأسئلة ، يزداد التركيز على غاية القانون ، حيث ان الوظيفة ما هى إلا وسيلة نحو الهدف .

إمكانية لتطبيق هذه التعميمات على ضروب أخرى للسلوك الانحرافى وخاصة فى مجالات القوات المسلحة، وتنظيمات الرفاهية، والمنظمات الصحية، والشركات، والمؤسسات والمصانع . ولذلك ، ينبغى أن يحول علماء الإجتماع إهتمامهم من دراسة الإنحرافات التى تشبه الإضطراب العقلى، وإدمان الكحوليات والمخدرات، إلى دراسة العمليات التى من خلالها تعترف التنظيمات بهذه النماذج السلوكية كأخطاء أخلاقية أو ذنوب ، وتجعلها أساساً للاستبعاد والطرد أو العقاب . كما ينبغى أيضاً أن يضاعفوا إهتمامهم بصور أخرى للانحراف تنتشر داخل تنظيمات العمل ، والصناعة بوجه خاص ، لأن دراستها يمكن أن تثمر بنتائج تفيد كأسس هامة فى عملية صنع القرارات .

هذا عن طبيعة الضبط الإيجابى وصلته بالإنحراف ، أما الضبط الإجتماعى السلبى فإن طبيعته ومداه ، تتحكمان فى طبيعة الإنحراف بصورة واضحة . فكثير من صور الإنحراف السائدة فى المجتمع بوجه عام ، وداخل تنظيماته الرسمية بوجه خاص ، تمثل ردود أفعال تجاه الضوابط الإجتماعية القائمة وغير الملائمة . ولكن ما طبيعة الضبط الإجتماعى (بمستوييه الرسمى وغير الرسمى) الذى تكون له آثار سلبية على السلوك ، أو ردود أفعال إنحرافية وإستجابات متطرفة ؟ الواقع أن المجتمع يقوم بسن مجموعة الضوابط من أجل تحقيق النظام العام داخله ، والوصول إلى حالة من الأمن ، من خلال وسائل وسبل محددة ومعروفة . ولكن قد توجد بعض المتغيرات التى تظهر فى طبيعة هذه الضوابط ، أو فى أساليب تطبيقها ، يمكن تصويرها على النحو التالى :

١ — أن تكون موضوعة من أجل تنظيم السلوك فى ظروف إجتماعية ، وإقتصادية ، وسياسية ، وتشريعية ، مختلفة تماما عن الظروف الراهنة ،

وبالتالى لاتصبح هذه الضوابط ملائمة للحاضر بما يتميز به من نمو وتطور مستمرين .

٢ — أن تتميز بقصورها عن تحقيق الأهداف العليا المجتمع ، وعدم تمشيها مع السياسات المرغوب تنفيذها أو مع الصالح العام .

٣ — عدم قدرتها على تحقيق الحاجات الإنسانية الشاملة ، المتمثلة فى : الحاجة إلى التعبير عن الإرادة الحرة ، والحاجة إلى التجديد والابتكار ، والحاجة إلى تحقيق الذات الإنسانية ، والحاجة إلى تحقيق الأفعال المرغوبة .

٤ — إنحراف فى التطبيق يتفاوت من التعسف المتطرف إلى التسيب المفرط .

وسوف يتركز الإهتمام هنا على المظهر الأخير ، حيث أثبتت الدراسة أن عدم ملاءمة الجراءات التى تبدو بوجه خاص فى صرامتها ، أو عدم تطبيقها على الجميع بصورة متكافئة ، يؤدى إلى ردود أفعال سلبية متمثلة فى إنحرافات متتالية ، من أهم مظاهرها محاولة عدم التورط فى الفعل مرة أخرى ولو لم يكن إنحرافيا ؛ ومثال ذلك أن التجديد ، والمبادرة حينما يواجهان بالاحباط من جانب الضوابط الرسمية وغير الرسمية فى التنظيم ، فإنهما كثيراً ما ينقلبان إلى جمود ، وسلبية ، ولا مبالاة . كما أن الإحساس بالظلم نتيجة الوعى بوجود ضوابط إجتماعية تعسفية ، تكون له ردود أفعال إنحرافية تتمثل فى تصعيد الأخطاء ، أو التمادى فيها ، وقد بلغت نسبة الذين يمثلون هذه الإستجابة (٤٥ ٪) ، أو اللامبالاه بأية مسألة متصلة بالعمل ، ووصلت نسبتها إلى (٢٦ ٪) ، ثم التمرد على الرؤساء بوسائله المختلفة ، وكانت نسبته (١٩ ٪). ويلى ذلك ردود أفعال أخرى سلبية أو تدميرية : كالانطواء أو الانعزالية ،

والانتقام بواسطة الإقدام على أعمال تخريبية . أما الذين يحاولون إتخاذ موقف إيجابى ملتزم من خلال إقناع الرؤساء بأنهم لم يرتكبوا بالفعل إنحرافا يستأهل هذا النوع من العقوبة، أو أن إنحرافهم كان نتيجة ظروف خارجة عن إرادتهم فكانت نسبتهم ضئيلة جداً ، إذ تبلغ (١١ ٪) من مجموع العاملين الذين طبقت عليهم جزاءات غير ملائمة فى نظرهم .

هذا فيما يتعلق بتعسف الضوابط الرسمية داخل التنظيم ، وهناك جانب آخر مضاد ، وهو التسيب أو الإهمال فى تطبيق الجزاءات الرسمية فى ظروف توجب تطبيقها بالفعل ، فقد تعددت صور المخالفات داخل الشركة ، التى لم تصل إلى علم المسئولين ، وعندما سئل الأفراد عن سبب ذلك ، أجابو أن المخالفات كانت بسيطة ولانستحق أن يعلم بها المسئولون ، علما بأن هذه الاخطاء هي التى يمكن أن تؤثر على حجم الانتاج وكيفه فى المدى الطويل أو القصير ، وهي التي تمثل التحديات المستمرة لخطط التنمية والتهديدات الكبرى لقيم المجتمع العليا ، وخاصة قيمة تدعيم القاعدة الصناعية . فقد بلغت نسبة الذين يتمادون فى الخطأ لعدم علم المسئولين به (٨٦ ٪) فى مقابل (١٤٪) يعرضون عنه لتنبؤهم بنتائجه المدمرة .

هذا ويمكن التوصل إلى النتيجتين التاليتين بصدد العلاقة بين الإنحراف والضبط الإجتماعى السلبي :

١ — أن الضبط الرسمى فى صورته السلبية يعتبر متغيرا أساسيا ، وعاملا يؤدى إلى الإنحراف ، فالتعسف الذي تتميز به القواعد ، أو يتميز به أسلوب تطبيقها ، يؤدى إلى سلبية وجمود ، والعقاب الصارم يعقبه تلاشى الرغبة فى

التجديد ، والتسلطية يعقبهـا اغتراب عن العمل والتنظيم ، والجمود وانعـدام المرونـة تعقبها محاولات هروبيـة .

٢ — يؤدى التهاون فى تطبيق بعض الضوابط إلى تسيب ، وإهمـال ولامبـالاة .

وتحليل البيانات على هذا النحو والتوصل إلى هذه النتائج إنما يعكس وجهة نظر مماثلة لتلك التى عرضت فى نظريتى : التجريم والتجريح إذ أن المجتمـع (أو احدى تنظيماته الرسمية) عندما ينظر إلى شخص معين ، أو جماعة ويحكم على أى منها بالانحراف ويتفنن فى وسائل عقابها ، فى نفس الوقت الذى يحرمها فيه من أية مكافآت نظير الافعال الإيجـابية والاسهامات التى قدمتها — مثل هذا المجتمع هو الذى يخلق الإنحراف بضوابطه التى صنعها من أجل الامتثال لهـا ، وهو عندما يعـاقب فانه يجرم ، ويجرح ، ويخلق ردود أفعال سلبية ، أو إنحرافات ثانويـة . (١)

ثالثـا — الانحراف والتنشئة الاجتماعيـة :

يهتم البـاحثون والعلماء بتتبع أسباب الإنحراف وعوامله فى إطار نمـو الشخص فيقومون بدراسة الشخصية ، وأبعادها المختلفة ، وطريقة المعاملة

(١) سبقت الاشارة الى أن الانحراف الثانوى « هو سلوك انحرافى ، أو مجموعة أدوار اجتماعيـة قائمـة عليه ، تصبح كوسـائل دفاعيـة means of defense أو هجوميـة means of attack ، أو تعبر عن توافق إزاء مشكلات واضحة أو مستترة خلقها رد الفعل المجتمعى تجاه الانحراف الأولى

(Edwin Lemart Human Deviance, Social Problems and Social Control, Second Edition, Prentice Hall. 1972. p. 48).

فى الصغر ، وتأثير كافة هيئـات التنشئة الإجتماعية الرسمية وغير الرسمية على
على الشخص ، ابتداء من طفولته المبكرة حتى سن الرشد . ويتفق علماء
النفس الإجتماعى فى التركيز على دور التنشئة الإجتماعيه للصغار والكبـار ،
وأهميتها فى تشكيل سمات الشخصية الأساسية ، وتشكيل الأفعـال وردود
الأفعال فى المستقبل . وقد كان هؤلاء البـاحثين يتنبأون بالإنحراف بواسطة
دراسة بنـاء الضبط الابوى ومختلف أساليب التنشئة الإجتماعية ومقوماتهـا
الأسـاسية .

والآن أريد أن أحـدد طبيعة العلاقة بين الإنحراف والتنشئة الإجتماعيـة
ولكن تواجهنى صعوبة كبرى لابد من تذليلها أولا ، وهى : كيف يمكن
تكوين صورة متكاملة عن أسلوب تنشئة هـذا الشخص أو ذاك ؟ وكيف
يمكن التعرف على الإطار الإجتماعى والسيكولوجى الذى كان يحيط بظروف
النشأة الأولى ، والنمو ، والنضج ؟ إن ذلك يستلزم وحده تصميم إستمارة
لدراسة تاريخ الحالة ، تكون أسئلتها متعمقة ومفصله ، فى نفس الوقت لكى
تلقى الضوء على ماضى الأشخاص وتاريخهم . ولكننى تمكنت من العثور على
حل آخر بديل : وهو تحديد نوعيات مختلفة من الأفعال يسأل المجيب عن مدى
إقباله عليها فى فترة ما قبل العشرين عاما . على أساس أن فئة الأفعال التى كان
يقوم بها الشخص قبل سن العشرين تعتبر نتيجـــة مباشرة لعمليات التنشئـة
الاجتماعية التى مارستها نحوه هيئات رسمية أو غير رسمية ، خاصـة قبل التحـاقه
بتنظيم العمل . ثم التعرف على مدى إقباله على هذه الأفعال فى الوقت الراهن
من أجل تحديد درجة الارتباط بين الانحراف والتنشئة الإجتماعية .

ومن أكثر الانحرافات وضوحا — على مستوى جماعة العمل « الخطأ فى

الأداء أو الاهمال فى العمل » وتشير النسب المئوية إلى أن غالبية الذين يقعون فى الخطأ بل ويتكرر وقوعهم فيه كثيراً ، وتبرز لديهم خاصية الاهمال فى العمل ، لم يكونوا على هذا المستوى من الاهمال أو التقصير أثناء سنوات دراستهم . بينما نجد أن غالبية الذين لم يتورطوا فى خطأ بارز أثناء فترة ما قبل العشرين يتورطون فى الخطأ أثناء العمل ، أو يهملون فى أدائه . ويلى هذا الفعل الانحرافى فى الأهمية فعل آخر وهو الهروب من العمل « أو « التزويغ » وتشير النسبة المئوية إلى أن ٧ ٪ فقط من الذين يقبلون على هذا الفعل الإنحرافى كانوا يهربون من المدرسة أثناء سنوات التعليم ، بينما نجد أن معظم من يتركون مكان العمل لم يكونوا يقبلون على الهروب من المدرسة أثناء سنوات الدراسة . وهذا يشير إلى عدم إتساق الأفعال الانحرافية الراهنة مع الأفعال الانحرافية التى كانت موجودة أثناء مرحلة ما قبل العشرين . بينما تشير النسب المئوية إلى أن (٦٢ ٪) من الذين كانوا فى فترة ما قبل العشرين يهربون من المدرسة غالبا ، لا يقبلون على هذا الفعل الانحرافى الآن . وأن (٥٤ ٪) ممن لم يقبلوا على هذا الفعل فى فترة ما قبل العشرين يقبلون عليه الآن فى أغلب الأحيان .

وفى مقابل هذه الانحرافات المتصلة بالخروج على معايير العمل ، توجد إنحرافات أخرى ، قد تمارس داخل نطاق العمل أو خارجه ، أى أنها إنحرافات سلوكية عامة ، ومن الأمثلة على ذلك السرقة ، فوضوحها فى جماعة العمل مرتبط أيضاً بوضوحها فى سن ما قبل العشرين حيث أن (٦٦ ٪) من الذين يقبلون على السرقة داخل مجال العمل ، كانوا أيضاً يمارسون هذا النوع من السلوك الانحرافى قبل العشرين . وأن (٦٠ ٪) من الذين لم يقبلوا على أى فعل متصل بالسرقة فى جماعة العمل ، لم يتورطوا أيضاً فى سرقات أثناء فترة ما قبل العشرين

كما تشير النسب المئوية إلى أن (٥٨ ٪) ممن كانوا يستحوزون على أشياء ليست ملكهم أثناء فترة ما قبل العشرين لايتورطون الآن فى مثل هذا الفعل . وهناك فعل إنحرافى آخر متمثل فى « إزعاج الآخرين بواسطة التهريج أو التحريض » وتشير النسب المئوية إلى أن ٧٥ ٪ من الذين يقبلون على هذا الفعل فى الوقت الحاضر ، كانوا يقبلون عليه أيضا وبنفس الدرجة فى فترة ما قبل العشرين ، وتتفق هذه النسبة مع نسبة الذين لايقبلون على هذا الفعل الآن وهم ذاتهم لم يقبلوا عليه فى فترة ماقبل العشرين.

وإذا إنتقلت إلى صورة أخرى من صور الإنحراف ، يمكننى أن أحكم على أن غالبية الذين يقومون الآن بترويج إشاعات كانوا يقبلون على هذا الفعل وبنفس الدرجة أثناء فترة ما قبل العشرين . كما أن (٥٥ ٪) من الذين يتشاجرون فى الزواج الحالى إلى درجة تكاد تؤدى إلى الانفصال ، كانوا أيضا يمارسون نفس الفعل الانحرافى مع ذويهم وأفراد أسرتهم أثناء فترة ما قبل العشرين .

وهناك أيضا ثلاثة مظاهر إنحرافية يمكن ردها إلى مرحلة ماقبل العشرين حيث يوجد الاتساق النسبي بين ممارسة هذه الأفعال فى الوقت الراهن وممارستها فى سن مبكرة نسبيا . وهذه الأفعال هي : الإقبال على تناول المسكرات وتعاطى المخدرات ، ولعب القمار . حيث أن (٧٦ ٪) من الذين يتناولون الخمور دائما ، كانوا أيضا يقبلون على تناولها بنفس الدرجة فى فترة ما قبل العشرين . وأن (٦٨ ٪) من الذين لايقبلون عليها الآن على الاطلاق ، لم يكونوا يتناولونها قبل سن العشرين . كما تشير النسبة (٥٣ ٪) من الذين يقبلون على تعاطى المخدرات دائما ، كانوا أيضا يقبلون عليها بنفس النسبة فى

سن ما قبل العشرين . وأن (٦٤٪) من الذين لايقبلون عليها الآن لم يكونوا يقبلون عليها أثناء هذه السن المبكرة . وما قيل عن تناول الخمور وتعاطى المخدرات ينسحب أيضا على فعل إنحراف ثالث وهو لعب القمار فحوالى (٦٢٪) من الذين يقبلون غالبا على هذا الفعل ، كانوا نقبلون عليه أيضا أثناء فترة ما قبل العشرين .

وهناك مجموعة إستخلاصات عامة ، أمكننى التوصل اليها من تحليل هذه البيانات وهي :

١ — أن هناك إنحرافات داخل مجال العمل (كالخطأ فى الأداء ، والإهمال فى العمل والهروب منه) غير مرتبطة إرتباطا واضحا ، بانحرافات مماثلة قبل سن العشرين ولذلك فإن التنشئة الاجتماعية لايمكن إعتبارها عاملا وحيدا يشكل نماذج السلوك داخل جماعة العمل بوجه خاص ، وإنما هناك عوامل أخرى تتحكم فيها .

٢ — أن هناك صوراً أخرى للسلوك الانحرافى (كالسرقة ، والإزعاج ، والتحريض ، وترويج الإشاعات ، وإثارة الأقاويل ، والتشاجر) تعتبر ذات صلة وثيقة بصورة مماثلة فى سن ما قبل العشرين .

٣ — إذن ثمة إرتباط قائم بين الانحراف والتنشئة الاجتماعية يظهر من خلال الاتساق النسبي بين بعض مظاهر السلوك الحالية ، ومظاهره قبل سن العشرين . ولكن هذا الارتباط ليس مطلقا ، نظرا لوجود بعض نماذج الانحراف التى لاتمتد جذورها إلى عوامل متصلة بالتنشئة الاجتماعية ، كما أن

هناك إنحرافات موجودة قبل سن العشرين . ولكنها غير واضحة في السلوك الراهن .

ولكن ما الذي يمكن استنتاجه من هذه الاستخلاصات العامة بشأن طبيعة العلاقه بين الانحراف والتنشئة الاجتماعية.

إنى أستنتج أن هناك مجموعة متغيرات تتخلل علاقة الإنحراف بالتنشئة وهي :

١ — تفاعل له طبيعة معينة ، ينعكس نتائجه على سلوك المشاركين داخل التنظيم وخارجه .

٢ — الأوضاع المهنية والتدرج الوظيفى .

٣ — التسلسل الرئاسى داخل التنظيم .

٤ — الفرص غير الشرعية المتاحة للانحراف .

٥ — الضوابط السلوكية الملائمة أو غير الملائمة .

وبما أن معظم هذه المتغيرات متصل بالتنظيم، فانه يمكن تصور العلاقة بين (الانحراف ، والتنشئة الإجتماعية ، والتنظيم) على النحو التالى :

أ — ان التنظيم يعاون على خلق مظاهر إنحرافية ، لم تكن موجودة — اصلا — فى حياة الشخص (أى أنه ييسر فرصا للانحراف) .

ب — أنه يعاون على ابراز مظاهر انحرافية كامنة فى اطار نمو الشخص أو فى أسلوب تنشئته الإجتماعية ، أو يساعد على استمرارها وتدعيمها .

جـ — أنه يعمل على ردع ، أو وقف ، أو انكماش بعض مظاهر الانحراف التى تكون بارزة فى حياة شخص معين .

ثالثا — الانحراف والجماعة المرجعية فى التنظيم :

للجماعة المرجعية تأثير على حجم الانحراف ونوعيته ، لما تتميز به تماسك أو تفكك ، وقدم أو حداثة ، وايجابية أو سلبية ، وولاء أو انعدام للولاء . ومع أن هذه العوامل تعتبر ذات تأثير متبادل ، وانها تسهم جميعا فى تشكيل صور الإنحراف أو الامتثال داخل الجماعة ، فان هناك عنصراً واحداً غالباً ما يبرز على بقية العناصر وتكون له أهمية خاصة ، وهو يختلف من جماعة مرجعية إلى أخرى . ولذلك ، فان عوامل الإنحراف والامتثال المباشرة فى جماعة مرجعية معينة ، قد تختلف تماما عن عواملهما فى جماعة أخرى ، يضاف إلى ذلك أن عاملا معينا ، قد يسهم فى امتثال العاملين لمعايير العمل والانتاج فى جماعة مرجعية معينة ، بينما يؤدى هو ذاته إلى إنحراف العاملين فى جماعة أخرى [١] . وتتدخل فى ذلك عدة عوامل مثل : وحدة الهدف ، وتكامل الجماعة ، والاحساس بالولاء ، وفاعلية القيادة فيها . ومن أجل أن أوضح بعض هذه العوامل ، سوف أعتبر قطاعات الشركة ، وأقسامها بمثابة «جماعات مرجعية»

---

(١) من الأمثلة على العوامل التى تسهم فى الامتثال أحيانا ، وفى الإنحراف أحيانا أخرى . عامل « الحوافز الانتاجية الجماعية » . فمن المعروف أن الشركة تقدم لكافة العاملين بها حوافز انتاج إذا وصل معدله إلى قدر معين ، ويمثل نظام الحوافز هذا فى نظر القسم الذى يحقق مستوى انتاجيا معينا نسبة معينة من الارباح ، يحق ذلك : رئيس القسم ، وأصحاب المهن الفنية المتخصصة ، والاداريون ، وعمال الانتاج على مختلف مستوياتهم . ولذلك ، فإن هذا النظام يخلق احساسا بالمسئولية الجمعية عن الانتاج يؤدى فى بعض الجماعات المرجعية إلى الامتثال لمعايير العمل (فى حالة تكامل الجماعة) بينما يؤدى فى بعضها الآخر إلى الإنحراف . وكأن العامل فى الحالة الثانية يقول : إن نتائج انحرافى هذه تعم على ، وعلى أصدقائى أيضا ، بينما يقول فى الحالة الأولى « أن نتائج إمتثالى سوف تعم على وعلى أصدقائى » .

أو جماعات « عضوية » تشكل سلوك العامل داخل مجال العمل بوجه خاص ، وتحـدد أهدافه ، واتجاهاته الإيجـابية أو السلبية نحو عمله ، وطبيعة علاقاته بالرؤساء والزمـلاء .

أن العمل اليدوى بمستوياته الثلاث وهي : المـاهر ، ونصف المـاهر وغير المـاهر ، هو السائد فى قطاع الصلب بوجه خاص إذا قورن بنوع العمل فى قسم الرقائق الجـديد مثلا ، أو فى القطاع الإدارى (الذى تسود فيه الأعمال الإدارية العليـا ، والمتخصصة والأعمال الكتابية البسيطة) ويترتب على ذلك خاصية أخرى يتميز بها هذا القطـاع ، وهي وجود درجة عالية من الاعـتماد المتبادل بين القائمين بنوعيات العمل اليدوى المختلفة . وأما الطابـع المميز للقوى العاملة داخل هذا القطاع ، فهو يتمثل فى الارتفاع النسبي للفئات العمرية إذا قورنت بفئات السن فى بقية القطاعات . وربما يرجع ذلك إلى أن قطاع الصلب هو أقدم قطاعات شركة النحاس ، وأن نسبة كبيرة من الذين يعملون به الآن ، يمتد تاريخ تعيينهم إلى أكثر من عشرين عاما . ومع أن طبيعة الصلة بينهم تقوم على التعاون المتبادل داخل مجـال العمل ، إلا أن هذه الصورة للعلاقة لا تمتـد إلى ما وراء ذلك . وفى مقابل هذه الخصائص العـامة لقطاع الصلب ، يتميز قسم رقائق الالمنيوم الجـديد ، بخصائص مختلفة تماما . فطبيعة العمل السائدة فيه آليـة الكترونية ، ولذلك فإن غالبية العاملين به هم من ذوى المهن الفنيـة العليـا ، وأيضا من العمال الفنيين المهرة وأنصاف المهرة . ويترتب على هاتين الخاصيتين خاصية ثالثة وهي الانخفاض النسبي للفئات العمرية للعاملين ، إذ أن غالبيـة العاملين فى هذا القسم من المؤهلين حديثا (كالمهندسين ، والعمال الحاصلين على شهادة الثانوية الصناعية) . ومن أهم الخصائص الأخرى التى ينفرد بهـا هذا القسم دون سائر أقسام الشركة ، وضوح علاقات الزمالة ، والصداقة

التى لا يقتصر وجودها على مجال العمل فقط ، وإنما تمتد إلى ابعد من ذلك لكى تشتمل على الزيارات المنزلية المتبادلة ، والصحبة أثناء ساعات أخرى غير ساعات العمل الرسمية . ولذلك ، فاذا كان التماسك النسبى القائم فى قسم « رقائق الالمنيوم الجديد » يعتبر نتيجة للتشابه فى مستوى التعليم ، وطبيعة التخصص ، وتقارب الفئات العمرية للعاملين ، فان التماسك فى قسم الصلب قائم على وضوح الاعتماد المتبادل بين العاملين فى عملية الانتاج ذاتها .

وبناء على مجموعة الخصائص السابقة التى تنفرد بها كل جماعة مرجعية من الجماعات المذكورة ، تتحدد ردود الافعال إزاء الإنحراف ، وتتشكل نوعيات السلوك الإنحرافى داخل مجال العمل وخارجه . هذا ، وتتفاوت ردود الافعال الإنحرافية إزاء إنحراف الرؤساء (المتمثل فى استخفافهم بالعمل ، أو ترك مكانه ، وعدم الإلتزام بمواعيده) من الاعلان عن التمرد الواضح ، إلى الإهمال فى العمل ، واللامبالاة بأية مسألة متصلة به ويتخلل ذلك مجموعة استجابات بديلة أخرى ، مثل التعبير عن الاستياء بواسطة الأحاديث الجانبية أو المستترة ، وتقليد الرؤساء فى إنحرافهم . فاذا قورنت النسبة المئوية لهذه الاستجابات فى كل قطاع من القطاعات السابقة ، يمكننى التوصل إلى أن أعلى نسبة للاهمال فى العمل (كاستجابة تجاه إنحراف الرؤساء) وجدت فى القطاع الإدارى ، ويرجع ذلك إلى أن الرقابة على العمل الإدارى أقل من الرقابة التى تمارس إزاء العمل الصناعى الفنى ، كما أن عائد العمل الإدارى يعتبر غير مباشر وطويل الأجل ، على العكس من العمل الصناعى الذى يعتبر العائد منه مباشراً وسريعاً وملموساً . يضاف إلى ذلك أن الطبيعة التبادلية للعمل الصناعى الفنى ، تفرض على العمال إلتزاما بمواعيد العمل ، ومكانه ، وحجم الانتاج ، من أجل الحصول على العائد المادى . كما ترتفع نسبة التعبير عن الاستياء بواسطة

الأحاديث الجانبية ، والاشاعات ، والثرثرة ، فى القطاع الإدارى بالقياس إلى نسب ردود الأفعال الأخرى فى نفس القطاع ، وأيضا بالقياس إلى هذه النسبة فى القطاعات الأخرى . ويرجع ذلك إلى الفراغ النسبى الذى يعيشه الإداريون على كل المستويات ، بأصحاب الأعمال الكتابية ، إذا قورنوا باصحاب الأعمال الصناعية التى تحتاج إلى تركيز فى ساعات محددة ، والتزام بمعدل إنتاجى معين لكل ساعة ، أو يوم ، أو اسبوع . كما تتضح نسبه ردود الفعل التبادلية فى القطاعات الثلاث بالقياس إلى ردود الفعل الأخرى ، ولكنها ترتفع إرتفاعا ملحوظا ، فى قسم الرقائق الألمونيوم الجديد ، وأيضا فى قسم الأفران المفتوحة ودرفلة الحديد ، ويرجع ذلك إلى أن خاصية الإنحراف التبـــادلية والتعادلية تعتمد على تماسك الجماعة ، فكلما زاد التماسك زاد بالتالى الإنحراف التنظيمى التبادلى والتعادلى كرد فعل ازاء الانحرافات الأولية .

هذا فيما يتصل بردود الأفعال الانحرافيه تجاه إنحراف الرؤساء أو الزملاء أما بصدد الانحرافات الأخرى المتمثلة فى الهـروب من العمـل ، والتسكع فى طرقات المصنع ومكاتبه ، والخطأ فى الأداء ، والاهمـال فى العمل ، والتشاجر مع الزملاء أو الرؤساء وبعض ضروب الإنحراف خارج مجـال العمل ، فهى مرتبطة أيضاً بجماعة العمل ذاتها . ومثال ذلك أن نسبة الهروب من العمـل ، بلغت فى القطاع الإدارى ٨٧ ٪ ، فى مقابل ٥٢ ٪ لقطاع الصلب ، علما بأن الهروب فى الحالة الأولى يشير إلى ترك مكان العمـل إلى خارج الشركة ، أما فى الحالة الأخيرة فالمقصود به الخروج من ساحـة العمل إلى أى مكان آخـر داخل الشركة ، ثم الرجوع ثانية اليها عند إبتداء دورة العمل الإنتاجى التالية والإختلاف بين هذه النسب لا يكون موضع دهشة أو تعجب إذا أسند إلى عوامله الأساسية ، وهي تلك الخصائص التى ميزت الجماعة المرجعية . فالإستقلالية

فى الجماعة الأولى يصاحبها ترك مكان العمل ، بينما تؤدى التبادلية فى الحالة الأخيرة إلى الإلتزام النسبي بالعمل. ويترتب على الخاصية السابقة نتيجة جديدة تتمثل فى ارتفاع نسبة الخطأ فى قطاع الصلب ، فبلغت ٨٢ ٪ فى مقابل ٥ر٥٦ ٪ نسبة خطأ فى القطاع الإدارى ، حيث أن من يعمل لابد من أن يتعرض للخطأ ، بعكس الحال بالنسبة لمن لا يعمل ، فهو لن يتعرض لخطأ متصل بالعمل . كما أن نسبة المشاجرات مع الزملاء والرؤساء ترتفع إرتفاعا ضئيلا فى قطاع الصلب إذا قورنت بالقطاع الادارى ، حيث بلغت ٧٠ ٪ فى الأول فى مقابل ٦٥ ٪ فى الثانى ، ويرجع ذلك إلى قسوة ظروف العمل ، والالتزام بمواعيد محددة ، ومعدل إنتاج معين فى قطاع الصلب. وترتبط بهذه الظروف الاخيرة ، نوعية أخرى من الإنحراف ، وهي الارتفاع الملحوظ فى نسبة الذين يقبلون على المسكرات ، والمخدرات ، فقد بلغت ٧٦ ٪ ، فى مقابل ٥٨ ٪ للقطاع الادارى . ويلاحظ أيضاً أن الطبيعة الايكولوجية لبعض أقسام قطاع الصلب (وخاصة قسم الأفران المفتوحة) بما تتميز به من إتساع ووجود طرقات طويلة ، وأماكن مترامية ، بعيدة عن أعين الرقابة ، عاونت على ممارسة صور معينة للانحراف وتدعيمها داخل مجال العمل ، وينطبق ذلك بوجه خاص على تعاطى المخدرات ، وينسحب على صور أخرى ، كالجنسية المثلية التى يمارسها البعض أحيانا فى فترات العمل المسائية .

رابعا — الانحراف والتنقل المهنى :

كشفت نتائج بحوث عديدة عن أن هناك إرتباطا وثيقاً بين الإنحراف ومتغير آخر له أهميته ، وهو التنقل المهنى بمستوييه الرأسى والأفقى . ويمكننى هنا أن أتحقق من مدى صحة هذا الافتراض بواسطة تحليل البيانات المتاحة لى ، والتى تكشف عن مجموعة صور للانحراف داخل مجال العمل ، وتشير

النسب المئوية إلى ان حوالى ٧٢ ٪ من الذين يقبلون دائما على ترك العمل (الهروب منه) كانوا يعملون فى مهنة أو أكثر قبل التحاقهم بالعمل الحالى فى الشركة . فى مقابل ٣٥ ٪ من الذين لا يقبلون على هذا الفعل إطلاقا كانوا يعملون فى مهنة أخرى أو أكثر قبل التحاقهم بهذا العمل . وأن ٥٦٪ ممن لم يعملوا فى أية مهنة من قبل لا يتورطون فى هذا الفعل الانحرافى ؛ و ٦٨ ٪ ممن عملوا فى مهنة واحدة يقبلون دائما أو أحيانا على هذا الفعل وأن ٧٠ ٪ ممن مارسوا مهنتين أو أكثر يقبلون على هذا العمل أيضاً دائما أو أحيانا . وهذه النسب تشير إلى إرتباط طردى بين هذا الفعل الإنحرافى ، وبين التنقل المهنى الرأسى والأفقى ، فالأشخاص الذين يغيرون مهنتهم باستمرار هم أكثر عرضة للانحراف من غيرهم ممن يستقرون فى مهنة واحدة . ولذلك، فاذا كان تغيير المهنة يشير إلى شيء ما فإنه يدل على أحد هذه الاحتمالات :

١ — الرغبة فى تحقيق مستوى معيشى أفضل ؛ أو مكانة إجتماعية أكثر علواً .

٢ — الرغبة فى إستغلال بعض القدرات الخاصة والمواهب التى لم تكن تستثمر فى المهنة السابقة .

٣ — فشل فى المهنة السابقة أو عدم تكيف مع طبيعه ظروفها .

إن الإحباط الذى ينجم عن عدم القدرة على تحقيق الرغبتين : الأولى والثانية يمكن أن يؤدى إلى ضروب مختلفة من الإنحراف ، أما الفشل فى المهنة السابقة فربما يصاحبه أيضا فشل فى المهنة الراهنة .

وهناك صورة أخرى من صور الإنحراف داخل مجال العمل ، تعتبر ذات إرتباط عال بتغيير المهن ، وبالانتقال من مهنة إلى أخرى ، وهو الخطأ فى

الأداء والإهمال فى العمل . فمن بين ٦٨ ٪ من الذين يقعـون فى الخطـأ أو يهملون فى العمل ، كان ٢٧٫٥ ٪ يعملون فى مهنة واحدة قبل إلتحاقهم بالمهنة الحالية ، فى مقابل ١٥ ٪ سبق لهم العمل فى مهنتين سابقتين ، ٢٠ ٪ يعملون فى أكثر من ثلاث مهن . وتشير النسب المئوية أيضا إلى أن ٦٠ ٪ ممن كانوا يعملون فى مهنة واحدة قبل التحاقهم بالعمل الحالى يقعون فى أخطاء متصلة بالعمل ويهملون فى أدائه ، و ٦٥ ٪ ممن مارسوا مهنتين قبل ذلك يقعـون فى الخطأ ، و ٨٣ ٪ ممن مارسوا أكثر من ثلاثة أعمـــال يقعون فى الخطأ ويهملون فى العمل . وإذن يوجد إرتباط طردى بين عدد الأعمال السابقة وبين الإنحراف . وهنا يبرز سؤال ، وهو : هل الإنحراف قاصر على الذين زاد ترددهم على أعمال ومهن مختلفة ، دون الذين استقروا فى مهنة واحدة ؟ والإجابة بالنفى لاشك — فالذين لم يقوموا بأى عمل سابق مختلف من حيث طبيعته عن العمل الراهن يكشفون أيضا عن إنحرافات متعددة ، ولكن بنسب أقل من هؤلاء الذين ترددوا على أكثر من مهنة . وهناك صورة أخـرى من صور السلوك الإنحرافى داخل مجـــال العمل متمثلة فى التشاجر مع الزملاء الرؤساء ، وهى أيضاً ذات إرتباط بالتنقـل المهنى ، حيث تشير النسب إلى أن حوالى ٦٧ ٪ من الذين يتشاجرون دائماً مع زملائهم فى العمل ، أو رؤسائهم كانوا يعملون فى مهنة أخرى سابقة أو أكثر من ذلك .

وأخيراً ، توجد صورة الإنحراف المتمثلة فى القيام بأعمال أخرى غير العمل الأساسى أثنـاء الساعات الرسمية ، وتشير النسب المئوية إلى أن ٦٥ ٪ ممن يقبلون دائماً على هذا النوع من الإنحراف ، كانوا يقومون بأعمال سابقة تتراوح من عمل واحد إلى أكثر من ثلاثة أعمال . وأن نسبة كبيرة من الذين مارسوا أكثر من ثلاثة أعمال سابقة ، تقبل على هذا العمل دائما .

هذا ويمكننى إستخلاص بعض النتائج العامة من مجموع النتائج الجزئية السابقة

١ — يوجد ارتبـــاط طردى بين الإنحراف ، والتنقل المهنى بصورتيه الرأسية والأفقية فكلما زاد التردد على مهن سابقة ، زاد معدل الإنحراف فى المهنة الحالية ، وخاصة صور الأنحراف المتمثلة فى الهروب من "عمل ، والخطأ فى الأداء أو الإهمال والتشاجر مع الزملاء أو الروساء ، والقيام بأعمال آخرى أثناء ساعات العمل الرسمية .

٢ — ليس معنى وجود هذا الارتبـــاط أن جميع من لم يقبلوا على هذه الإنحرافات كانوا ممن لم يسبق لهم العمل من قبل فى مهنة أخرى ، وإنما نسبة محدودة منهم هي التى كانت تقوم بأكثر من عمل سابق .

٣ — إذا كان الأنحراف مرتبطا بالتنقل المهنى ، فان ذلك يكون مترتبا على أحد أمرين :

الاول ، يتمثل فى الفشل فى الأعمال السابقة الذى يعقبه فشل فى العمل الراهن ، **والثانى** ، عدم الرضا عن الأعمال السابقة ورغبة فى الوصول إلى مستوى أفضل ، يعقبهما إحباط تنجم عنه إستجابات إنحرافيه بديلة .

٤ — لايعنى وجود هذا المعدل الكبير للارتباط بين التنقل والإنحراف أن جميع من قاموا بأكثر من عمل هم منحرفون الآن ، وإنما نسبة عالية منهم هي التى تكشف عن صور عديدة للأنحراف .

خامسا ـ الانحراف الواقعى والاتجاه نحو الانحراف :

هل يرتبط الإنحـــراف الواقعى بالضرورة ـ باتجاهات كامنة نحو الإنحراف ؟ وهل يؤدى وجود إتجاهات كامنة نحوه إلى ممارسة إنحرافات واقعية بالضرورة ؟ إن الاجابة على هذين السؤالين تتطلب الكشف عن طبيعة العـــلاقة بين بعض صور الإنحرافات الواقعية ، والإتجاهات الكامنة نحو

الإنحراف ، ويأتى ذلك بطريقين :

الأول ، النظر إلى الإتجاه نحو الإنحراف بوصفه متغيرا أساسيا أو مستقلا والإنحراف ذاته كمتغير معتمد .

والثانى ، إعتبار الإنحراف متغيرا أساسيا ، والإتجـــاه نحو الإنحراف متغيرا معتمدا .

وأما الاجراء الذى اتخذ فى هذه الدراسة للكشف عن الإتجاه الكامن نحو الإنحراف فإنه يتمثل فى تحديد مدى الموافقة على استخدام الوسائل غير الشرعية للوصول إلى أهداف شرعية . وقد كشفت النسب المئوية عن أن ٧٥ ٪ ممن لديهم إتجاه إيجـابى نحو الاقبـال على أنواع معينة من السلوك الإنحرافى ، يقبلون بالفعل على إنحرافات واقعية متمثلة فى أفعال ضد القانون بوجه خاص ، وأن إنحرافاتهم هذه قد تكررت غالبا أو لمرات عدة . وأن ٧٣ ٪ ممن لديهم إتجاهات سلبية نحو الإنحراف لم يتورطوا فى أفعال ضد القانون إلا مرة أو مرتين ، وبعضهم لم يتورط فى أى فعل من هذا النوع . ومع ذلك فإن هناك نسبة ضئيلة تكشف عن إتجـاه سلبي نحو الأنحراف مرتبط بالتورط فى أفعال إنحرافية واقعية ، وهذا إن دل على شىء ، فإنما يدل على إرتكاب الأشخاص لإنحـرافات يعترفون بأنها ممنـوعة وخاطئة ، ولكن لم يجدوا فرصا شرعية تحقق لهم أغراضهم ، أو أن الفرص المتاحة بالفعل غير مشبعة لأهدافهم فى الحياة .

هذا ، ويمكن التوصل إلى النتيجتين التاليتين بشأن العلاقة بين الإنحراف الواقعى والإتجاه نحو الإنحراف :

١ — أن الإتجاه الكامن نحو الإنحراف ، غالبـا مايرتبط بانحرافات

واقعية ولكن بشرط أن تتوفر الفرص لممارسة الإنحرافات ، كتوفر السلع المادية أو الأموال المتاحة فى حالتى السرقة والإختلاس ، وتوفر المواد المخدرة والمسكرة والمناخ الملائم للإدمان فى حالات الإدمان والتعاطى والسكر . ووجود رؤساء عمل مستهترين ، أو ضعفاء او متعسفين فى حالات الهروب من العمل أو عدم إحترام مواعيده ، أو الإهمال أو الخطأ المتعمد . ومعنى ذلك أن هناك إتجاهات كامنة نحو الإنحراف لم تظهر بعد ، طالما أن الفرصة لم تتح لممارسة إنحرافات واقعية .

٢ — أن الإنحرافات الواقعية ـ فى معظمها ـ مرتبطة باتجاهات مسبقة نحو الإنحراف. فالإنحراف لايحدث فجأة وبلا مقدمات ، وإنما تمهد له مجموعة ظروف من شأنها أن تخلق الاتجاه الكامن الذى يعقبه فى كثير من الاحيان أنحراف واقعى ومع ذلك فان هنـاك أنحرافات غير مرتبطة بأتجاهات مسبقة نحو الأنحراف ، كأن يقبل الشخص على الاختلاس أو السرقة ، وهو يعلم أن مايفعله خطأ ، ولكن دعته الحاجة إلى ذلك .

سادسا ـ الانحراف والرضا عن العمل :

قبل تحديد طبيعة الصلة بين الإنحراف ، والرضا عن العمل ، ينبغى أولا الإشارة إلى مجموعة العوامل التى تسهم فى تشكيل إحساس العامل بالرضا عن عمله ، أو بالإشباع المهنى ، والتى يمكن تصنيفها على النحو التالى :

اولا ، عوامل موضوعية : وهي مجموعة العوامل المتصلة بحجم التنظيم (صناعى أو غير صناعى) وظروف العمل بما تنطوى عليه من أجور ، وساعات عمل ، ومشاركة نقابية ، وهيبة ، وقدرة على التحكم فى عملية الانتاج .

ثانيا ، عوامل ذاتيـة : وهي التي تكون متصلة بمشاعر العمال نحو عملهم وزملائهم ورؤسائهم ، والتنظيم الذى ينتمون اليه ، ومكانتهم فى المجتمع . ومما يجدر ذكره هنا أن المشاعر الذاتية ، والأحاسيس الداخلية للعمال قد لا تمثـل بالضرورة ردود أفعال مباشرة أو تلقائية لظروفهم المادية الموضوعية . فقد يكونون على « وعى زائف » بوضعهم الطبقى ، وبالتالى لا تعبر مشاعرهم ومعتقداتهم عن إعتراف صحيح بوضعهم الموضوعى . ومع ذلك فإن « إغتراب العمل » يرجع إلى ظروف موضوعية خالصة ، ويكون له أثره الذاتى الذى يتمثل فى « غربة » العمال عن المصنع أو تنظيم العمل . وأما عن المؤشر الذى استخدم لقياس الشعور بالرضا عن العمل ، فلم يكن مؤشراً مباشراً ، لأنه لوحظ أن غالبية العمال فى كل المهن كانوا يجيبون بالإيجاب عندما يسألون عن رضائهم أو عدم رضائهم عن العمل . وهذا لم يكن يعنى أنهم لا يفضلون أنواعا أخرى من المهن نغالبية العمال ذوى الأوضاع المهنية الدنيا ، كانوا يكشفون عن رغبة فى إختيار خط مهنى آخر إذا أتيحت لهم فرصة بدء حياة عملية جديدة . ولذلك ، استخدمت سؤالا غير مباشر لتحديد درجة الرضا عن العمل الحالى ، وهو مدى الرغبة فى تغيير المهنة أو فى إختيار مهنة أخرى ، لأنه مؤشر أكثر دلالة وقدرة على الكشف عن عدم الرضا الكامن ، أو الإحباط المستتر .

وقد قام بعض الاشتراكيين ، وفئة من المثقفين بكتابة مجموعة من مؤلفات ومقالات متصلة بالبروليتاريا ، معتمدين على إنطباعاتهم الذاتية دون إتصال مباشر أحيانا بالطبقات العاملة ، كذلك اهتم عدد غير قليل من الباحثين الإجتماعيين الإمبيريقين المعنيين ببحوث الصناعة ، بالإتصال بالعمال مباشرة ، وإجراء مسوح منظمة على اتجاهاتهم نحو عملهم ، وكان ذلك فى بداية

العشرينيات بوجه خاص . وانصب معظم هـذه المؤلفات والبحوث على موضوع أساسى ، هو الإشباع المهنى والرضا عن العمل ، وكان هدفهم متمثلا فى :

١ — تحديد الفروق بين الاشباع لدى من يقومون بأعمال مختلفة ويحتلون أوضاعا مهنية متباينة .

٢ — تحديد العوامل التى تشير إلى ظروف الاشباع على ضوء الفروق السابقة .

وقد توصلت معظم الدراسات السابقة إلى نتيجة تشير إلى اختلاف الرضا عن العمل باختلاف المهنة ، إذ أن النسب المئوية للعمال المشبعين توجد عادة لدى أصحاب المهن الفنية المتخصصة ، ولدى رجال الأعمال . وفى مشروع آخر كانت نسبة المشبعين ، أعلى لدى أصحاب الأعمال الكتابية ، مما هى عليه بالنسبة لعمال المصنع . وكذلك تعتبر النسب المئوية عالية نسبيا فى عينات من القوى العاملة فى الطبقة المتوسطة أكثر من طبقة العمال اليدويين . وفى داخل طبقة العمال اليدويين ، تعتبر نسبة الاشباع أعلى لدى العمال المهرة ، وأقل لدى العمال غير المهرة .

وهناك شاهد آخر على العلاقة بين الرضا عن العمل والمكانة المهنية أكدته دراسات التقاعد عن العمل . فعلى الرغم من وجود عدد من العوامل التى تؤثر فى قرار التقاعد ، إلا أنه كلما كان هناك رضا عن العمل ، قل ميل العامل إلى اتخاذ قرار التقاعد وقد كشفت دراسة من الدراسات التى أجريت على العمل والتقاعد فى ست مهن مختلفة عن أن نسبة الذين يرغبون فى الاستمرار فى العمل بعد سن الخمسة وستين عاما ، كانت أكثر من ٦٧ ٪ لدى الأطباء ،

و ٦٥ ٪ بالنسبة لرجال البيع ، و ٤٩ ٪ لدي عمال الطبـــاعة المهرة ، و ٤٢ ٪ لدى عمال التعدين ، ٣٢ ٪ لدى عمال الصلب نصف المهرة وغير المهرة وقد كانت هذه النتائج المتصلة بالفروق المهنية فى الرضا عن العمل ، لا تعكس الفروق فى الظروف الموضوعية للعمل فقط وإنما تعكس أيضا الفروق المهنية فى المعـــايير المتصلة بالإتجاهات نحو العمل . فالمهنى أو صاحب المهنة الفنية المتخصصة ، يتوقع منه أن يكرس ذاته لمهنته وأن يحظى باهتمام بالغ بمجال تخصصه ، ولكن ولاء العامل اليدوى ليس على هذه الدرجة من العمق . وقد أكد الكثيرين أن الحالة المألوفة والسائدة للعامل الصناعى متميزة بعـدم الرضا الواضح .

أما هذه الدراسة فقد كشفت عن نتائج مختلفة تماما عن تلك التى توصلت اليها البحوث المذكورة ، ذلك لأن عدم الرضا ، ظاهرة واضحة ومنتشرة فى المستويات المهنية كلها ، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين ، وهما :

١ — الاحساس بانعدام القدرة على التحكم فى عملية الإنتاج ، وهو إحساس سائد لدى العاملين بفئاتهم المختلفة إبتداء من أصحاب المهن الفنية العليـا وخاصة المهندسين ، إلى أقل مستوى من مستويات العمال اليـدويين غير المهـرة .

٢ — الاحساس بانعدام القدرة على ممارسة المهنة التى يعين فيها العامل ، وينطبق ذلك بوجه خاص على المهندسين ، فغالبيتهم أشاروا إلى عبارة شهيرة ترددت كثيرا على ألسنتهم ، وهى « أننى أحتل وظيفة مهندس ، ولكننى لا أقوم بعمل المهندس » ويرجع ذلك إلى :

أ — إحتكار فئة معينة من المديرين ، والرؤساء ، وقدامى العمال المهرة للأعمال الفنية الهندسية .

ب — زيادة أعداد المهندسين عن الحاجة الحقيقية للعملية الصناعية . وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على سوء تخطيط على مستوى المصنع وعلى مستوى المجتمع برمته .

ومن أجل هذا ، فإذا كان الاحساس بعدم الرضا عن العمل يمثل ظاهرة عامة غير قاصرة على مهنة معينة ، أو وضع مهنى بالذات ، فإنه يرتبط أيضا بانحراف على كافة المستويات فالانحراف لا يقتصر على فئة محدودة ، ويختفى لدى فئات أخرى ، وإنما يمثل هو الآخر ظاهرة عامة تختلف صورها ونوعياتها باختلاف أقسام المصنع . وباختلاف الأوضاع المهنية .

سابعا — السماح بالانحراف والتسامح فيه :

توجد درجة معينة يسمح للأفراد عندها بأن ينحرفوا عن التوقعات المشتركة للجماعة ، كأن يسمح لهم بأن يأتوا ببعض صور السلوك الحمقاء أو المتهورة . وعادة مايكون فى الجماعة بعض الأفراد الذين ينظر إلى إنحرافهم بشىء من التسامح أكثر من غيرهم . فالسلوك الانحرافى لقائد إحدى الجماعات مثلا قد لا يحمل نفس أهمية السلوك الانحرافى لأى عضو فيها أدنى من القائد. وفى إحدى الدراسات التى أجريت على رابطة نسائية طوعية ، تبين أن قادة الجماعة يسمح لهن أحيانا بالجدل حول معظم القيم والاهداف الأساسية لها . ومعنى ذلك أن الجماعة كانت تتيح لهن فرصة هذا النوع من الإنحراف ، دون أن تتيح فرصة مماثلة للمستويات الأخرى غير القيادية . ومن بين الأسباب التى تؤدى إلى تسامح الجماعة فى بعض الأفعال التى يأتى بها بعض أعضائها ، إمتثال هؤلاء الاعضاء لبعض الرغبات الأخرى للجماعة . ولذلك قد يكون ثمة شخصان تورطا فى نفس الفعل الإنحرافى ولكن أحدهما يعامل بطريقة أكثر تسامحا من الآخر ، نظرا لتاريخه الطويل فى الامتثال . فماضى

التفاعل يمكن أن يؤثر فى الطريقة التى يستجيب بها أعضاء الجماعة للسلوك الإنحرافى الذى يبديه أحد أعضائها . ولذلك فان لكل شخص فى الجماعة فرصة إنحراف تختلف عن فرص غيره من الأعضاء وبعبارة أخرى ، فإن قدر المسموحات يختلف من شخص إلى آخر داخل الجماعة الواحدة ذات القيم المتشابهة . وهناك عامل آخر يجعل أعضاء الجماعة يتسامحون مع العضو المنحرف فيها ، وهو مبلغ الإسهامات التى قدمها من أجل تكوين تلك الجماعة وتدعيمها . ومن ثم فإن مثل هذا العضو ، يعتبر أقل تعرضا للصراع الجماعى من غيره ممن تقل أمامهم فرص السماح بالإنحراف . ولو أردت تحديد مجموعة العوامل السابقة والتى تتحكم فى فرص التسامح فيمكن وضعها كما يلى :

أ — المكانة المهنية والوضع فى التنظيم .

ب — تاريخ الشخص فى الجماعة المهنية .

جـ — السلطة والوضع الرئاسى .

د — الإنجازات والكفاءات التى يكشف عنها الشخص .

هـ — الهيبة .

وبعد ذلك يمكن الإشارة إلى مستويات التسامح على النحو التالى :

١ — تسامح مع جميع أعضاء الجماعة إزاء ظروف معينة ، كالأزمات والنكسات .

٢ — تسامح مع بعض الأعضاء لوضعهم ، أو هيبتهم ، أو تاريخهم فى الجماعة .

تعقيب :

إهتم هذا الفصل بدراسة علاقات الإنحـراف كمتغير تابع بمتغيرات أخرى وسيطة كالضبط الإجتماعى ، والتنشئة الإجتماعية ، والجماعة المرجعية ، والتنقل المهنى والإتجاه نحو الانحراف . وسوف تحدد هنا مجموعة النتائج التى كشفت عنها الدراسة فى هذا الصدد ، وهى :

١ — الإنحراف كنتيجة لطبيعة الضبـط الإجتماعى السلبى ومـداه . إن الميكانيزمات المجتمعية المعمودة لتعويق الإنحراف ، أو وقف السلوك الذى يعتبر مدمرا من وجهة نظر القواعد التقليدية تؤدى فى كثير من الأحيـان إلى إنحرافات أخرى متتالية ، وخاصة إذا كانت من ذلك النوع القهرى المتعسف الذى لا يضع فى اعتباره واقعية الإنحراف . ومثال ذلك أن العقـاب بالحبس قد يؤدى إلى تعلم أساليب الإنحراف داخل السجن وإجادتها ، ثم تطبيقها بعد الخروج منه ، وكثير من الهيئات التى صنعها المجتمع بهدف التوجيه ، والضبط والرقابة ، والتحكم تتخذ وسائل غير سليمة فى أداء وظائفها مما يؤدى إلى عدم تحقيقها لأهدافها . ولذلك فان الانحراف يمارس داخل هيئات الضبط الاجتماعى ذاتها ونظمه ومؤسساته وهو منتشر داخل المحاكم ، والسجـون والمدارس ، والجامعات وموجود على كل المستويات الرئاسيـة .

٢ — الإنحراف كنتيجة لتغير مستمر فى الضوابط الاجتماعية الإيجابية . إذا كان الضبط الاجتماعى يشير إلى عملية تستهدف تحقيق قيم جديدة ويرتبط بالنمو الإجتماعى المنبثق ، فهو إذن عملية مستمرة ومتصلة تختبر بواسطتها القيم على نحو مقصود . ولذلك فإن السلوك الذى كان يعتبر إمتثاليا فيما مضى قد يكون انحرافيا من منظور الضوابط الإيجابية . وفى تلك الحالة فان التغير لا

يتمثل فى السلوك الإنحرافى ذاته ، وإنما فى القواعد الجديدة التى أصبحت تحدد سلوكا معينا على أنه خطأ .

٣ — التنشئة الإجتماعية كعامل مساعد على الإنحراف . فقد كشفت الدراسة عن ارتباط قائم بين الإنحراف والتنشئة الإجتماعية ، يظهر من خلال الإتساق النسبي بين بعض مظاهر السلوك الحالية ومظاهره قبل سن العشرين . ولكن هذا الإرتباط ليس مطلقاً أو نهائيا نظراً لوجود بعض نماذج الإنحراف التى تمتد جذورها إلى عوامل متصلة بالتنشئة الاجتماعية ، كما أن هناك إنحرافات كانت موجودة قبل سن العشرين ولكنها غير واضحة فى السلوك الراهن . وهذا يدعونا نتوصل إلى أن العلاقة بين التنشئة والإنحراف ليست مباشرة وإنما توجد مجموعة متغيرات أخرى تتحكم فيها ، مثل الوضع المهنى ، وفرص الإنحراف ، والضوابط السلوكية ، وطبيعة التفاعل الاجتماعى .

٤ — الجماعة المرجعية فى التنظيم كعامل يؤثر في الإنحراف . إعتبرت أقسام التنظيم وقطاعاته أو إداراته المختلفة بمثابة جماعات مرجعية لسلوك الفرد فاتضح من الدراسة أن هذه الجماعات تختلف إختلافا شديدا من حيث تماسكها أو تفككها ، وقدمها أو حداثتها وإيجابية أعضائها أو سلبيتهم ، وإنتمائهم أو انعدام انتمائهم . كما أن عوامل الإنحراف والإمتثال فيها تختلف إلى حد كبير بالإضافة إلى أن نفس العامل قد يسهم فى إمتثال العاملين فى جماعة معينة بينما يؤدي إلى الإنحراف فى جماعة أخرى ، وتتدخل فى ذلك مجموعة عوامل كوحدة الهدف ، وتكامل الجماعة وفاعلية القيادة .

٥ — الإرتباط بين التنقل المهنى والإنحراف : كشفت الدراسة عن وجود إرتباط بين الإنحراف والتنقل المهنى بصورتيه الرأسية والأفقية ، فالإنحراف

فى مجال العمل وخاصة ذلك الذى يتمثل فى الهروب ، والخطـــأ فى الأداء ، والتشاجر مع الزملاء ، يزداد عند من قاموا بمجموعة أعمال سابقة . ولكن ليس معنى ذلك أن جميع من لم يقبلوا على هذه الإنحرافات كانوا ممن لم يسبق لهم العمل من قبل ، ولكن نسبة محـدودة منهم هي التى كانت تقوم بأكثر من عمل سابق ، كما أنه لا ينبغى إستنتاج أن جميع من قاموا بأكثر من عمـل سابق ، منحرفون الآن ، وإنما نسبة عالية منهم هي التى تكشف صوراً عديدة من الإنحراف .

٦ — الإرتباط المشروط بين الإنحراف الواقعى والإتجاه نحو الإنحراف ، فقد كشفت الدراسة أن الإتجاه الكامن نحو الإنحـــراف غالبا ما يرتبط بانحرافات واقعية خاصة إذا توافر شرط هام ، وهو الفرصة . وهذا يشير إلى وجود إتجاهات كامنة نحو الإنحراف لم تظهر بعد ، نتيجة لأن الفرصـــة الواقعية لتحويلها إلى أفعال ، لم تتح لصاحبها . وعلاوة على ذلك توصلت الدراسة إلى أن غالبية الإنحرافات الواقعية تعتبر مرتبطة باتجـاهات كامنة ، ومسبقة نحو الإنحراف . فالإنحراف لا يحدث فجأة ، وإنما توجـد مجموعـة عوامل ممهدة له ، تعمل على تكوين الإتجاه قبل الإقدام على الفعل ذاته .

٧ — إرتباط الإنحراف بانعدام الرضا عن العمـل ، وجـد أن إنعـدام الرضا باعتباره نتيجة لمجموعة عوامل موضوعية وذاتية ، ظاهرة منتشـرة على مستوى كل الفئات العاملة ، وذلك على عـكس دراسات سابقـة أكدت على إختلاف « الرضا عن العمل » باختلاف طبيعة العمل ذاته . وربمـا يرجع ذلك إلى تشابه الظروف الموضوعية الإجتماعية والإقتصادية التى يعمل فيها هؤلاء بالإضافة إلى وحدة الإطار السياسى للمجتمع الذى ينتمـون إليه . وإذا كان الإحساس بعدم الرضا عن العمل يمثل ظاهرة عامة غير قاصرة على مهنة معينة ،

أو وضع مهنى بالذات فانه يرتبط أيضا بانحراف على كافة المستويات ، وكل ما فى الأمر أن نوعيات هذا الإنحراف قد تختلف فيما بينها .

٨ — الإنحراف وارتباطه بالتسامح ؛ لوحـظ أن درجـــة التسامح فى الإنحراف يمكن أن تؤثر تأثيرا بالغاً على مستوى الإنحـــرافات المستقبلية . فالمبالغة فى التســامح تؤدى فى كثير من الأحيـان إلى التسيب ، أما الإتجـاه العكسى الذى يتمثل فى تصعيد العقوبات ، أو التطرف فى ممارستها فإنه يؤدى إلى التمرد والعصيان ، وقد يؤدى إلى السلبية ، واللامبـالاة ، والإنعزالية . ولذلك فان هناك إرتباطا بين مدى التسامح إزاء الإنحرافات السابقة وحجم الإنحراف الراهن .

الفصل العاشر

أبعاد اللامعيارية وارتباطاتها الاجتماعية

- مدخل
- أولا : الانحراف والمعيارية
- ثانيا : أبعاد اللامعيارية
- ثالثا : ارتباطات اللامعيارية
- رابعا : اللامعيارية والانحراف
- تعقيب

الفصل العاشر

أبعاد اللامعيارية وارتباطاتها الاجتماعية

مدخل :

تشير اللامعيارية كحالة مجتمعية يسودها فقدان المعايير ، إلى ظرف مسبق أو حالة أخرى يفترض ضرورة وجودها فى المجتمع ، وهي « المعيارية » أى الإتفاق حول مجموعة معايير محدودة وواضحة تحكم السلوك فى مواقف معينة، ويعتبر الخروج عليها أمراً ممنوعا ، أو محروما ، أو موضع استهجان وعقاب بواسطة وسائل الضبط المجتمعية الرسمية أو غير الرسمية . ولهذا ، فإن معالجة اللامعيارية كمصدر للانحراف تستلزم إشارات إلى المعيارية من حيث طبيعتها والظروف العامة التى يمكن أن تسود فيها ، أو تضطرب وتختل ، علماً بأن تلك الحالة تعتبر نسبية ، فلا يمكن أن تكون « المعيارية » تامة لأن الإلتزام بالمعايير مسألة درجة فقط . وهو عندما يصل إلى أدنى مستوي ممكن ، أو يكون ضعيفاً للغاية ، تكون ثمة لامعيارية أى اتفاق ضعيف حول المعايير التى يمكن أن تحكم السلوك ، أو إنعدام للاتفاق . على أن اللامعيارية لها أكثر من بعد واحد ، وأهم أبعادها هو ذلك الذي يتمثل فى إنعدام قدرة الشخص على تحديد توقعات دوره . كما أن لها مؤشرين ، أحدهما إجتماعى سيكولوجى ، ويتمثل فى فقدان الإهتمام الإجتماعى ، والآخر إجتماعى خالص، وهو يتمثل فى تعارض الأجيال . ومع هذا ، فان الإنحراف هو أبرز مؤشر اللامعيارية وأهم نتيجة من بين نتائجها المختلفة والمتعددة التى تظهر فى فشل الدافعية ، وفقدان الثقة فى العلاقات الإجتماعية ، وهبوط الروح المعنوية ، وإنخفاض مستوى أخلاقيات الجماعة .

وإذا كان الهدف الأساسي لهذا الفصل هو تحديد طبيعة الإنحرافات التي تتسبب فيها اللامعيارية ، بالإضافة إلى بعض المقدمات التي تتمثل وظيفتها في إيضاح طبيعة المعيارية وصلة الإنحراف بها ، وأبعاد اللامعيارية وإرتباطاتها ، فإن نوعيات الإنحراف الواردة فيه ، هي مجرد أمثلة مستقاه من الواقع ، وليست تعبيراً كاملا عن كل ما يجرى فيه من إنحرافات مترتبة على اللامعيارية ومع ذلك فهي أبرز هذه الانحرافات وضوحا وأكثرها شمولية وإنتشاراً .

اولا — الانحراف والمعيارية :

من الضروري أن تنطوي أية مناقشة للانحراف على إشارة إلى المعايير ، لأنه بدون تلك الإشارة ، يكون مستحيلا الحديث عن الانحرافات طالما أن المعايير تمثل الخط الأساسي أو المستوى الذي يحدد الانحراف على أساسه ويقاس، وتوضع له العقوبات . وقد كان «سمنر» صاحب العبارة الشهيرة: «يمكن للاعراف أن تجعل أي شيء صائبا » [1] . وفي الواقع أيضاً أن الإعراف (المعايير العرفية) يمكن أن تجعل أي شيء خاطئا أو إنحرافيا . فالمعايير الجماعية لديها القدرة على أن تبرز أية صورة للسلوك بوصفها انحرافية مهما كانت طبيعة هذه الصورة . وبنفس الطريقة يمكنها أن تصبغ السلوك النادر بصبغة الشرعية ، فتجعله سلوكا نقيا ونظيفا . ونظراً لوجود الفوارق في المعايير ، وإختلافها على مدى الزمان ، وتباينها من مجتمع إلى آخر ، يكون من المستحيل أن يجرى حديث عن الإنحراف في إطار مصطلحات شاملة أو مطلقة . فما قد يكون ضاراً أو إجرامياً في منطقة معينة وبالنسبة لمجتمع بالذات.

(1) W. Summer, Folkways, Op Cit, pp 113 — 114.

قد يعتبر ملائماً فى وقت آخر أو مجتمـــع مختلف . ولكن بغض النظر عن المضمون النوعى للسلوك ، فإن طبيعة الإنحـراف تكمن فى خروج نمـاذج سلوكية معينة عن معايير مجتمع معين فى زمن محدد ، ولذلك عولج الانحراف دائما بوصفه معياريا (١) .

وإذا كانت المعايير تقوم بمهمة توجيه السلوك وتحديد العلاقات بين الناس فى المستقبل، فنادراً ما تكون موضـع شعور أو قصـــد ، ويظهر طابعهـا اللاشعورى أو غير المقصـود من أن السلوك الذى يسايرهـا أو يمتثل لهـا ، يقع بطريقة تلقائية عضوية . وعلاوة على ذلك ، فإن معـايير كل مجتمع تميل إلى أن تلتف حول مجموعة أنشطة إجتماعية كبرى تمـارس داخـل مؤسسات إجتماعية . فالمؤسسة الأسرية تنطوى على مجموعة مركبة من المعايير التى تنظم العلاقات بين الجنسين ، وتصبغ سلوك الانجاب بالصبغة الشرعيـة ، وتحـدد طرق تقسيم العمل ، وتوجه نشاط الحياة اليومية . على أن طريقة أداء المعايير لوظائفها ، يمكن أن تفهم بوضوح فى سياقات مجتمعية متعارضة . فمن المفيد أن نقارن طبيعة النظام المعيارى للمجتمعات الصناعية الحديثة ، بالنظام المعيـارى فى مجتمعات ماضية وأكثر تقليدية لأن مثل هـــذه المقارنة تزيد من إيضاح مسـألة هامة ، وهى أن طبيعة الإنحراف تكون مختلفة تماماً بين النموذجين .

وسوف أشير باختصار إلى بعض العوامل التى تخلق هذا التفاوت المعيارى أو تلك المفارقات فى طبيعة المعيار بين المجتمعات التقليدية والحديثة . فالثورات « الهادئة » التى تحدث فى مجالات الصناعة ، والتنقـــل الاجتماعى ، والعلم ،

---

(1) Dinitz, Dynes, and Clarke, (eds) ; Deviance Studies in The process of Stigmatization and Societal Reaction, New York , Oxford University Press, 1970. pp. 3 5, 7—10

والتنظيم ، تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى التفاوت المعيارى [1] .حيث غيرت الثورة الصناعية علاقة الإنسان بعالم العمل ، ولذلك فإن أنساق المعايير المبكرة التى كانت قائمة على حالة الندرة الدائمة لم تعد تصلح فى عالم التكنولوجيا الحديث كما أن ثورة التنقل أثرت بدورها فى النماذج المعيارية على مر التاريخ ، تأثيراً متعدد الجوانب ، فالتنقل الجغرافى فى القرن الأخير أصبح بلاحدود ، وذلك بفعل عوامل كثيرة ، كالحرب ، والأزمات الاقتصادية . وأما الثورة العلمية ، فعلى الرغم من أنها لم تغير التفاعل بين الناس ، إلا أنها قضت تقريبا على معظم المفاهيم التقليدية بصدد المعرفة والواقع . فأصبح منظور الإنسان إلى عالمه ، ومدخله إلى المعرفة ، مختلفا تماما عن تلك المعتقدات الجامدة ، والدجماطيقيات البالية ، والمحرمات ، والمعتقدات غير المرتبطة بالواقع . ومن ثم ، فان العلم إستحدث مداخل عديدة متقدمة للغاية بعد أن أصبح إلى حد كبير طريقة فى الحياة ، ودينا علمانيا ، وأسلوبا فى التفكير ، ونظاماً للحصول على المعلومات وتنسيقها . وربما تعتبر الثورة التنظيمية ذات أهمية خاصة فى هذا الصدد ، إذ أن نمو المجتمعات الصناعية ، والجموعية صاحبه نمو آخر فى التنظيمات الكبرى المعقدة . ومع أن الإنسان ما زال يعتقد فى خرافات أو أوهام عن طبيعته الفريدة ، أو فردانيته ، إلا أنه أصبح متخصصاً وبيروقراطيا كالآله ، الأمر الذى أدى إلى تغير مصاحب فى المعايير التى كانت قائمة من قبل [2] .

وإذا كان هناك إختلاف فى المعايير بين المجتمعات القديمة والحديثة ،

(1) Ibid, pp. 10 — 11.

(2) Dynes, Clarke, Dinitz and Iwao Ishino: Social Problems : Dissensus and Deviation in an Industrial Society, Oxford University Press 1964, pp. 64, 96.

فالإختلاف قائم فيها أيضاً داخل المجتمع الواحد ، وذلك من عدة جوانب ، فأولا : يوجد التفاوت بين المعايير بصدد موقعها فى إطار الضبط المعياري ، فهى إما أن تقرر سلوكا ، أو تمنعه وتحرمه ، أو قد تشير فقط إلى السلوك المفضل او المسموح به وثانيا ، تختلف المعايير من حيث مدى الاتفاق عليها فى الجماعة أو المجتمع . وثالثا : ، تختلف من حيث وضعها من البناءات الضابطة التى تتفاوت من الهيئات الرسمية التى تفرض الجزاءات الاجتماعية على المنحرفين إلى الجزاءات غير الرسمية . ورابعا : تختلف المعايير من حيث درجة مرونتها ، فهى فى بعض الأحيان تتطلب إنصياعا تاما لصورة معينة من السلوك أو المعتقد وأحياناً أخرى تتميز بالتسامح .

على أن هناك بعض الخصائص التى تتميز بها المعايير أو الحالات التى تطرأ عليها وتهيىء مناخا لا معياريا سائدا من أهمها :

١ — تصدع المعيار ، وهي حالة يكون فيها وضوح المعايير القائمة ، ودقتها وقوتها ، خصائص غير متوفرة ، أو قد تكون متوفرة ولكن بدرجات غير كافية ويرجع ذلك إلى وجود معايير جديدة فى حالة إنبثاق دائم .

٢ — صراع المعيار ، تتميز المجتمعات المتكاملة نسبيا باتساق مستويات الثقافة والمجتمع ، والشخصية فيها ، مما يترتب عليه أن يكون صراع المعيار ضئيلا جدا ولكن كلما كانت الفئات الاجتماعية المختلفة (كفئات السن والنوع ، والدين ، والمهنة ، والتعليم ، ومحل الإقامة ، والموطن الأصلى) أساساً لثقافات فرعيه ، يصبح الصراع المعيارى أكثر وضوحا . وفى المجتمع الدينامى يكون الصراع المعيارى متغلغلا فى النسق ذاته مما يترتب عليه تدعيم الإنحراف بصوره ونوعياته المختلفة .

٣ — عدم تحقق المعيار: إن إحدى خصائص المجتمع المستقر والمتكامل، تتمثل فى أن تكون الأهداف المنوطة بأفراد معينين مناسبة، ومعقولة، وممكن التوصل اليها؛ ولكن إذا أصبح فقدان القدرة على التوصل إلى الهدف أو تحقيقه أى الفشل النسبي فى التوصل اليه، هو القاعدة لا الإستثناء، فإن الانوميا العاطفي يصيب النظام الاجتماعي.

٤ — إنشقاق المعيار: تتميز المجتمعات التقليدية بأن معاييرها التى تنظم دائرة حياة الشخص، تعتبر مستمرة أو متصلة. إذ أن هناك نموا تدريجيا يصبح متاحا بواسطة «شعائر الانتقال» المختلفة التى ينتقل الشخص بمقتضاها من مرحلة سابقة إلى مرحلة لاحقة أو من مكانة إلى مكانة أخرى. أما فى المجتمعات الحديثة فالأمر مختلف عن ذلك تماماً لأن الإنسان يظل يتعلم قواعد ومعايير تمكنه من إتقان دوره، سواء كرجل يعمل، أو كربة بيت، أو أم، وعندما يتمكن من إتقان دوره يصل إلى المرحلة التالية، أو يفاجأ بأن أدواره التى تمكن من إتقانها بعد جهد ومعاناه، قد انسلخت عنه، أو أنه لم يعد لديه من يقوم نحوه بهذا الدور أو ذاك.

٥ — تهافت المعيار، بعض المعايير تفقد أهميتها قبل أن تحل محلها معايير أخرى منبثقة. وهناك أمثلة عديدة على ذلك، فعلى الرغم من أن معظم الأشخاص فى المجتمع الصناعى يستمرون فى أداء بعض الممارسات الدينية ويؤمنون ببعض المعتقدات إلا أن الاهتمام بهذا الجانب أصبح ضئيلا بدرجة ملحوظة [1].

---

(1) Ibid, pp. 167.

٦ — مراوغة المعيار : تسمح بعض المعايير بسلوك تعرفه معايير أخرى بأنه غير قانونى أو أخلاقى ، وقد تشجعه بل وتكافىء عليه أيضا . وتلك حالة تعكس وجود ثغرات بين المعايير ، وهي ظاهرة عامة فى المجتمعات الصناعية الحديثة .

٧ — ضغط المعيار : فبعض المعايير تعتبر ضاغطة أكثر من معايير أخرى غيرها . وفى المجتمعات الصناعية الحديثة تعتبر المعايير الضاغطة هي القاعدة لا الاستثناء ، ومن الامثلة على تلك المعايير أن أداء هذا المجتمع لوظائفه يتطلب متخصصين على درجة عالية من الكفاءة والتدريب ، وهذا شرط عسير من ناحية التطبيق ، بل وينجم عنه توتر بالنسبة للغالبية ، وربما تصحبه أيضاً أنواع متعددة من إضطراب الشخصية .

إن مجموعة الخصائص السابقة يمكن أن تؤدى — فرادى أو مجتمعة — إلى درجة كبيرة أو صغيرة من اللامعيارية التى يصحبها إنحراف على مستوى الاشخاص أو الجماعات فى المجتمع . ولذلك فان المعايير التى خلقها المجتمع لكى يمتثل لها والتى أوجدها من أجل تدعيم تكامله ، وتحقيق قيمه ، هي ذاتها تخلق الإنحراف بما تنطوى عليه من ثغرات ، أو ماقد يطرأ عليها من تغيير يصيبها بالضعف ، أو الإحلال ، وهنا تأتى أهمية الإشارة إلى مظاهر هذا الإنحلال أو أبعاده المختلفه .

ثانياً — أبعاد اللامعيارية :

كشفت مقاييس اللامعيارية أو مؤشراتها عن وجود ثلاثة أبعاد رئيسية لها ، وهي : عدم الإتفاق المعيارى ، وإنعدام قدرة الأنا على تحديد سلوك الدور ، ثم الاضطراب فى توقيع الجزاءات . وعلى الرغم من الإرتباط

الشديد بين البعدين الأول ، والثانى ، إلا أنى فضلت الفصل بينها نظرا لاختلاف طبيعة مقاييس كل منها ، فالاول ، يشير إلى عدم وجود إتفاق على معايير معينة تحكم السلوك فى مواقف معلومة ومتصلة بأدوار معينة ومراكز محددة ، مما يترتب عليه إعتراف صريح من جانب غالبية الأشخاص بأنهم لايتمكنون من إطلاق حكم نهائى بصدد ماينبغى ومالا ينبغى لأن معظم معايير الصواب والخطأ تغيرت إلى درجة أن أصبح الإنسان دائما يتساءل : أين الصواب ؟ وأين الخطأ ؟ وأما البعد الثانى ، فهو ينطوى على عدم معرفة الشخص لما يتوقعه الآخرون منه ، أى عدم قدرته على تحديد سلوك دوره ، وما يترتب على ذلك من صعوبة فى التعامل مع الآخرين ، ويشير البعد الثالث إلى الإضطراب فى تطبيق الجزاءات أو توقيعها على مستحقيها . وسوف يرد تفسير كل بعد من هذه الأبعاد على حدة طبقا لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج .

البعد الاول ــ عدم الاتفاق المعيارى :

لقد كشفت الدراسة عن وجود إختلاف كبير فى الحكم على مواقف معينة تعبر عن أدوار الأشخاص وما تحتمه عليهم من أداء واجبات أو القيام بالتزامات محددة ، وخاصة أدوار : الزوج ، والأب ، والفتى ، فى الأسرة ، ثم دور الموظف وما ينطوى عليه من أمانة فى العمل ، وإحترام لشرف المهنة ، أو إنحراف يتخذ صورة المحسوبية والخواطر . كما إشتملت هذه المواقف أيضاً على موقف الفتاة من إستكمال التعليم أو الزواج ، ثم الأهمية النسبية لسن الفتاة والشباب المقبلين على الزواج . وقد جاءت الإجابات مترددة بين « الإلزام » و « الإمكان » و « المنع » بصدد المواقف التى حددت مسبقا لأفراد

العينة (١) .

فبالنسبة لموقف الزوج الذى يقوم بنفسه ، بوضع كل القرارات المتصلة بميزانية الأسرة ، أجمع (٣٩٫٣ ٪) على أنه ينبغى عليه أن يفعل ذلك ، فى مقابل (٣٨٫٨ ٪) أجمعوا على أنه لا ينبغى أن يقوم بذلك ، و (٢٢ ٪) ذهبوا إلى أنه يمكنه أن يفعل ذلك . إذن إختلفت الأحكام على موقف واحد فترددت بين الوجوب والإمكان ، والتحريم . وكان لكل فرق من هذه الفرق الثلاث مبرراته فى الحكم الذى أصدره ، فالفريق الأول يرى أن الزوج هو رب الأسرة ، والمسئول عنها ، وأن عمله يمثل المصدر الأساسى لدخلها ،ولذلك فهو الذى يكون له الحق فى تخطيط ميزانيتها ووضع القرارات المتصلة بالانفاق والإستهلاك ، بينما جاء الفريق الثانى بمبررات أخرى وهى أن الزوجة ، بل وللابناء ، حق فى إبداء الرأى فى تخطيط ميزانية الأسرة ، لأن الزوج لا يستطيع أن يقدر المبلغ الذى يمكن أن يخصص لكل مجال من مجالات الانفاق ، كما أنه قد لا يعرف بالضبط إحتياجات كل عضو من أعضاء الأسرة أو يتصور تلك الاحتياجات طبقا لخطط للاولويات والبدائل وأما الفريق الثالث ، فقد تصور أن قيام الزوج بوضع قرارات ميزانية الأسرة « ممكن » طالما أنه قادر على ذلك ، وأن تصرفه هذا يكون مرضيا للزوجة والأبناء ، بشرط أن تمكن من تحديد إحتياجات الأسرة طبقاً لأولوياتها . على أن الأمر لا يقتصر على إختلاف النظرة إلى دور الزوج فى وضع القرارات المتصلة بميزانية

---

(١) وهى المستويات الثلاث للمعايير الاجتماعية ، أى إما أن تلزم وتفرض ، أو تسمح ، أو تمنع وتحرم . فتكون هناك معايير تعبر عن الملزم أو المفروض ، وأخرى تعبر عن المسموح به أو الممكن ، وثالثة تعبر عن الممنوع أو المحرم .

الأسرة ، وإنما تعتبر وجهة النظر هذه كمؤشر إلى دور الزوج بوجه عام من من منظور كل فريق على حدة. ولذلك ، فان هناك إختلاف في تحديد طبيعة دور الزوج ، وحدود مسئولياته وإلتزاماته ، وحقوقه في علاقتها بمسئوليات بقية أعضاء الأسرة ، والتزاماتهم وحقوقهم .

وثمة قضية أخرى تعكس هذه الحدود والالتزامات ، وهي التي تتصل « بموقف الزوج تجاه التعاون مع زوجته في الأعمال المنزلية » وقد جاءت النسب المئوية متميزة — للمرة الثانية — بالتقارب الذي يعكس إختلاف الحكم على هذا الموقف بأنه مفروض ، أو ممكن ، أو مستهجن : فتشير النسبة (٣ر١٣٪) إلى الذين يرون ضرورة تعاون الزوج مع زوجته في الأعمـــال المنزلية ، في مقابل (٣ر٢٧ ٪) استهجنوا هذا الموقف وعبروا عن استيائهم تجاهه ، وأما الذين أيدوا الموقف أو حكموا عليه بالامكان ، فبلغت نسبتهم ٣ر٤١ ٪ . إذن توزعت النسب توزيعا يكاد أن يكون متقاربا على هذه الأحكام الثلاث . وكان لكل فريق من الفرق الثلاث مبرراته في الحكم الذي أصـدره ، فالفريق الأول يرى أنه طالما أن المرأة قد خرجت إلى العمـل ، وشاركت الرجال في معظم مايقومون به من الأعمال التي كانت قاصرة عليهم من قبـل ، وأصبحت تتعاون مع الزوج في تحمل أعباء الأسرة الاقتصـادية ، وتشاركه في إتخـاذ القرارات المتصلة بمسائل الحياة اليومية ، وبمستقبل الأسرة ، فانه ينبغي عليه أيضا ألا يلقي عليها بأعباء المنزل كلها ويشاركها في أدائهـا ، وأن يتولى ذلك دون حث منها أو إلحاح مستمر. وأما الفريق الثاني ، فقدأتى بمبررات تتعارض مع تلك التي أوردها الفريق الأول فذهب إلى أن الرجل خلق من أجل تولى تولى مسئولية الأسرة الإقتصادية ، وأن يتحمل كل العبء فيما يتصل بأمور الانفاق ، وأن المرأة ليست مضطرة إلى أن تعمل خارج المنزل ، وأن مكانها

طبيعى هو البيت ، وواجبها الأساسى هو القيام بالأعمال المنزلية دون مشاركة من الرجل ولذلك فليس من حقها أن تطالبه بالمعاونة فى الشئون المنزلية ، طالما أنه لا يطالبها بالخروج إلى العمل والإسهام فى ميزانية الأسرة ، وليس من واجبه أن يساعد الزوجة فى الأعمال المنزلية وفى منتصف الطريق بين هذين الفريقين المتصارعين ، يقف الفريق الثالث الذى يرى إمكانية فى معاونة الزوج لزوجته فى الشئون المنزلية ، والحكم بإمكانية المعاونة ينطوى على إعتراف بإمكانية عدم المعاونة أيضا ، أى أن هذه المسألة تكون متروكة لرغبة الزوج ، وإستعداده للمشاركة وحالته المزاجية .

هذا بشأن عدم الاتفاق على معايير محـــــدودة لسلوك الزوج فى علاقته بالأسرة بوجه عام ، وبزوجته بوجه خاص . وهناك مثال يعكس عدم الاتفاق على معايير محدودة تحكم دور الفتى (أو الفتاة) فى الأسرة ، وطبيعة علاقته بوالديه ، وحدود الطاعة التى ينبغى أن يقدمها لهما . فعندما سئل المبحوثين عن رأيهم فى « إبن أو إبنه يطيعان والدها طاعة مطلقــة » إنقسموا إلى فرق ثلاث ، الأول ونسبته (٥١ . ٪) أجاب بعدم الموافقة ، والثانى ، وبنسبة (٣٥ . ٪) أجاب بضرورة إتخاذ الأبناء هذا الموقف والثالث وتمثل نسبته (١٤ . ٪) أجاب بإمكانية هذه الطاعه . ولذلك ، فان نسبة الذين أجابوا بإلزام هــذا الموقف ، والذين عبروا عن إستهجانهم له ، تكاد أن تكون متقاربة وهــذا دليل على عدم الاتفاق فى الحكم على الموقف المذكور . فالذين كشفوا عن إستهجــانهم له وعدم موافقتهم عليه ، كانت حجتهم فى ذلك ، أن الإبن أو الإبنة ينبغى أن تكون لهما حرية فى إختيار طريق حياة ، وطريقة التصرف ، وحرية أيضا فى تحديد مستوى العلاقة بينهم وبين أفراد أسرتهم . وفى اختيار أصدقائهم وإختيار نوع تعليمهم ، ونوع الزى الذى يرتدونه ، وكل ما يتصل بأمورهم

الشخصية . وأما دور الوالدين فى هذه الحالة، فينبغى أن يقف عند حدود إبداء بعض التوجيهات ، ووجهات النظر كلما إحتاج الأمر إلى ذلك ، وحتى فى هذه الحالة يكون للأبناء حرية الأخذ بوجهات نظرهما أو الإعتراض عليها وإتخاذ موقف مستقل . وأضافوا إلى ذلك أن تجربة الأبناء لا ينبغى أن تكون صورة مكررة لتجارب الآباء ، إذ أن لكل جيل ظروفه التى تختلف إختلافا جزئياً أو كليا عن ظروف الجيل السابق . بينما ذهب الفريق الثانى إلى أن توجيهات الوالدين ، وأوامرهم ينبغى أن تكون موضع إحترام تام ، وطاعة كاملة ، وألا تكون موضع تعقيب أو نقد من أحد لأن نصائحهما ليست غير نتيجة خبرات طويلة فى الحياة ، وتجارب عميقة لا يتمكن الابن من سبر أغوارها أو التوصل اليها بنفسه . ومن ثم ، فانه يتعين عليه الأخذ بها دون إعتراض أو تذمر أو تمرد . وفى الواقع أن رأى الفريق الأول ، يعكس الإتجاه الحديث فى التربية ، الذى يشجع الحرية ، والاستقلالية ، من أجل تنمية الشخصية وتدعيم الخصائص الايجابية فيها . أما رأى الفريق الثانى ، فهو يكشف عن إتجاه تقليدى محافظ يقاوم الحرية والاستقلالية ، ويتميز بالرجعية . يضاف إلى ذلك أيضا أن الإختلاف فى الحكم على موقف كهذا يعكس إختلاف وجهات النظر إلى الحقوق الشخصية للابناء ، وحرياتهم فى الأسرة ، وواجباتهم ، وإلتزاماتهم نحوها .

وهناك مثال آخر على عدم الاتفاق حول معايير محددة تحكم دور الفتى فى الأسرة ، من حيث مسئوليته عنها ، وإستعداده للتضحيـــة والتعاون مع والده إذا لزم الأمر ، أو مسئوليته عن ذاته وعن مستقبله الدراسى وإتمام تعليمه . فعند ما سئل المبحوثون عن رأيهم فى فتى ترك المدرسة لكى يساعد

أباه على المعيشة » إنقسموا إلى ثلاث مجموعات ، فالأولى،وهي تمثل الغالبية عبرت عن رأيها في إمكانية إتخاذ الفتى لمثل هذا الموقف ، أما المجموعة الثانية ، فقد عبرت عن عدم وجوب التجاء الفتى إلى مثل هذا الفعل،و نسبتها (٧ر٢٨٪) بينما أجاب الفريق الثالث بضرورة إتخاذ الفتى لهذا الموقف لإ نقاذ الأسرة من الأزمة التى تحل بها ، و نسبته (١٨٪) وعدم الاتفاق في هذه الحالة يعكس الصراع بين قيمتين أساسيتين وهما : التعليم والكسب الاقتصادى .

وقد وجه سؤال آخر إلى المبحوثين للوقوف على رأيهم في موقف « الأم التى تعارض في زواج إبنتها الجامعية بحجة إستكمال تعليمها أولا ، فجاءت الإجابات كالآتى (٤٤٪) أجابوا بالإمكان ،في مقابل (٣٦٪) أجابوا بالوجوب . وبقيتهم رفضوه . وهذه النسب تعكس أيضا إختلافا في الرأى وتضاربا بين قيمتى تعليم الفتاة (إستكمال تعليمها الجامعى) وزواجها،وكان لكل فريق مبرراته في الحكم الذى إتخذه على هذا الموقف . فالفريق الذى وافق عليه يرى أنه طالما طرقت الفتاة أبواب التعليم الجامعى ووقفت في هذا الطريق فإنه ينبغى أن تسير فيه حتى النهاية ثم تفكر بعد ذلك في الزواج وهنا ترجح كفة التعليم بالنسبة لكفة الزواج . وأما مبررات الفريق الآخر ، فهى تتمثل في إمكانية إستكمال الفتاة لتعليمها الجامعي وهي متزوجة ، وبذلك تتمكن من تحقيق قيمتين ، وهما : الزواج ، والتعليم. ولكن رأى هذا الفريق ينطوى على ترجيح للزواج على التعليم طالما أن المرأة المتزوجة تجد صعوبة في إستكمال التعليم الجامعى بأنواعها المختلفة .

وإذا كان عدم الاتفاق المعيارى قد أصبح واضحا في إختلاف الحكم على مواقف متصلة بالأدوار الأسرية والزواجية ، فإنه موجود أيضا على مستوى آخر ، وهو الحكم على ما ينبغى أن يكون عليه دور الموظف وخاصة

الذى تحتم عليه طبيعة عمله الاتصال المباشر بالجمهور ،فعندما سئل المبحوثين عن رأيهم فى (موظف يعامل الناس بطريقة أفضل إذا كانوا من معارفه) إنقسموا إلى فرق ثلاث ، الأول ، ونسبته (٤٨ ٪) عبر عن استيائه أو إستهجانه لمثل هذا الموقف ، وأشار إلى ضرورة عدم اللجوء لفعل كهذا ، لأنه يعكس المحسوبية والوساطة . وأما الفريق الثانى ، ونسبته (٣٢ ٪) فأجاب بإمكان هذا الموقف ، بينما أشار الثالث ونسبته (٢٠ ٪) إلى وجوب هذا الفعل ، وكشف عن إستحسانه لمثل هذا الشخص وتأييده لموقفه . إذن كانت هذه النسب تعكس إتفاقا ضعيفا حول عدم ضرورة اللجوء إلى هذا الفعل . ومما هو جدير بالذكر هنا أن الفريق الذى كشف عن إتجاه إيجابى نحو هذا الموقف ، كانت له مبررات أقوى من المبررات التى إستند اليها الفريق الأول الذى إستنكر الموقف . ومن أهم هذه المبررات :

١ — أن هذا الموظف مضطر أن يفعل ذلك لأنه لو لم يقم بخدمة معارفه فلن يجدوا هم من يخدمهم .

٢ — أنه ملزم بأن يفعل ذلك من أجل أن يحصل على خدمات مقابلة منهم .

٣ — وهو مجبر أيضا على ذلك لأن تلك هي طبيعة المناخ السائد فى المجتمع الآن ، فليست هناك مصلحة تنجز إلا بالوساطة وليس هناك عمل يتم إلا بالتوصية .

وهذا إن دل على شىء ، فانما يدل على الإخلال بقواعد العمل ، والتعدى على المهنة ، وعدم مراعاة لأبسط قواعد الآداب السلوكية فى المعاملة بين الناس ، وليست هناك « لامعيارية » أوضح من ذلك .

البعد الثانى — انعدام قدرة الأنا على تحديد سلوك الدور :

ينجم عن عدم الاتفاق المعيارى نتيجة تتمثل فى انعدام قدرة الأشخاص على رسم حدود أدوارهم فى علاقتهم بالآخرين . فقد وجه سؤال إلى المبحوثين عن مدى موافقتهم على القضية التالية « أجد صعوبة فى التعامل مع الناس لأنى لاأعرف ما يتوقعون منى » . وكانت نتائج الإجابة على النحو التالى : (٤٥٪) أشاروا إلى عدم موافقتهم على ذلك ، فى مقابل (٥٥ ٪) تراوحت إجاباتهم بين الموافقة الشديدة والموافقة . ومعنى أن الشخص لايعرف ماذا يتوقع منه الآخرون ، أنه غير قادر على تحديد دوره فى علاقته بغيره ، أو طبيعة إلتزاماته نحوهم وحقوقه عليهم وقد كان هذا السؤال مقصود به أساسا دور الشخص فى علاقته بزملائه فى العمل ورؤسائه .

وإذا كان الشخص قد عجز عن تحديد طبيعة دوره فى علاقته بزملائه ، فإن ذلك دليلا على عدم قدرته على تحديد سلوك دور « الآخرين » نحوه أيضا ، أو حقوقه عليهم ، وهنا يمكن القول إن حدود العلاقة بينه وبينهم قد تميزت بعدم الوضوح أو بالتفسخ ، والتشويه . ويترتب على هذه الخصائص ، صور لإنحرافات مختلفة تتمثل فى : التسيب ، والتمرد ، والانعزالية ، وفقدان الثقة فى العلاقات الإجتماعية الذى يؤدى بدوره إلى شك متبادل . وواضح أن هذا المناخ اللامعيارى السائد يؤدى إلى فقدان الدافعية إلى الإنجاز ، وهبوط الروح المعنوية للجماعة ، والاحساس بانعدام الأمن ، والوعى بالاغتراب عن زملاء العمل ورؤسائه ، ومكانه أيضا .

البعد الثالث — الاضطراب فى تطبيق الجزاءات وعدم تكاملها .

واقصد باضطراب الجزاءات ، تقلبها بين العنف واللين بلا أسباب موضوعية ومبررات منطقية . ومعنى ذلك اختلاف رد الفعل إزاء ذات نوعية الخطأ

عندما يتكرر لدى ذات الشخص أو عند اشخاص مختلفين . وقد انحصرت نوعيات الإنحراف فى أفعال، مثل : التأخر عن العمل، «والتزويغ» من مكانه، والخطأ فى الأداء ، والإهمال والمشاجرات ، والمنازعات مع الزملاء أو الرؤساء، والقيام بأنشطة أخرى اثناء ساعات العمل الرسمية . ومع العلم بأن هناك جزاءات رسمية محددة لكل فعل إنحرافى من هذه الأفعال المذكورة ،وأن الغالبية ارتكبت معظم هذه الأفعال ، بل ويتكرر إرتكابها لها ، فإن سؤالهم عن نوع العقاب الذى تلقوه مقابل هذه الإنحرافات ، كشف عن أن (٣ر ٥٨ ٪) منهم لم ينالوا عقابا ، وكان تبريرهم لذلك أن الخطأ كان بسيطا فى مقابل (٥ر٢٣ ٪) منهم عوقب عقابا غير مناسب فى نظره ، و (٢ر١٢ ٪) عوقب عقابا مناسبا و (٤ر٣ ٪) لم ينل عقابا نظرا لأقدميته فى المصنع . إذن كانت أعلى نسبة هى التى لم تنل عقابا لاعتقادها أن الخطأ كان بسيطاً . وهذا يشير إلى أن عدم توقيع العقاب الملائم فى الوقت الملائم ، يؤدى إلى الاعتقاد فى بساطة نوع الإنحراف ، ثم إلى تكراره ، مما يترتب عليه مضاعفة التسيب القائم فعلا. وأما الذين أشاروا إلى عدم ملاءمة العقوبة ، فهم يقصدون أنها غير عادلة لأنها لم تطبق على الجميع بصورة متكافئة ، وهذا يشير إلى تعسف بعض الرؤساء ، بينما تشير الإجابة الثانية إلى وجود المحسوبية ، والاخيرة إلى أهمية مكانة الشخص فى جماعة العمل وهيبته ، فى عدم توقيع جزاءات عليه . ولذلك فإن عوامل اضطراب الجزاءات تعتبر متمثلة فى : التسيب والمحسوبية ، والتعسف ، وتسلطية الرؤساء ، وتفاوت المكانة .

وأما بصدد إنعدام تكامل الجزاءات ، فالمقصود به ، أن جميع الجزاءات التى توقع داخل الشركة تعتبر سلبية ، فقد خلت تماما من أى جزاء إيجابى أو مكافأة وهذا ، باستثناء الارباح ، ومقابل الانتاج ، الذى يمنح لكل

للعاملين . وإنما أقصد بالجزاء الإيجابي أية مكافآت تشجيعية ، أو جوائز ، أو منح ، أو امتيازات خاصة تمنح لمن يقدم مشروعات جديدة ، أو يقترح ادخال تحسينات معينة على الآلة أو العمل سواء من المهندسين أو العمال ، بكافة مستوياتهم . وعلاوة على ذلك لوحظ أن هناك محاولات من جانب البعض لإحباط المواهب والقدرات الخاصة ، وكبت أية جهود متميزة بالتجديد أو الخلق والابتكار ، سواء بواسطة التحقير من شأنها والتقليل من أهميتها وفاعليتها في التطبيق ، أو عن طريق الاستيلاء عليها واحتكارها .

ثالثاً — ارتباطات اللامعيارية :

تصاحب اللامعيـــارية ظواهر مختلفة بعضها إجتماعي خالص ، والبعض الآخر إجتماعي سيكولوجي ، ومن الأمثلة على النوع الأول من الظواهر ، الانحراف الإجتماعي ، وصراع الأجيال أو تعارضهم ، وأما النوع الأخير فيتمثل في فشل الدافعية ، وفقدان الإهتمام الإجتماعي .

اللامعيارية وتعارض الاجيال

ترتبط اللامعيارية بظاهرة تعارض الأجيال ، أو صراعها وتناقضها حول القيم الأساسية التي ينبغي أن تكون بمثابة أهداف للحياة وللتنشئة الإجتماعية . وقد حاولت الدراسة أن تكشف عن مدى التعارض القائم بين الأجيال من خلال سؤال عن رأي الشخص في أسلوب معـاملة الوالدين له في الصغر ، والطريقة التي اتبعت في تنشئته إجتماعيا ، من حيث ملاءمتها أو عدم ملاءمتها وأوجه القصور فيها ، والآثار السلبية التي تركتها في شخصيته ، واتجاهاته ، وعلاقاته مع الآخرين ، وتوفيقه في الحياة أو فشله ومظاهر هذا الفشل . وقد انقسم المجيبون إلى فريقين متعادلين ، الأول ، أشار إلى عدم ملاءمة الأسلوب الذي اتبع في تربيته وكانت نسبته (٥٠ ٪) ، وأما الثاني فقد كان يعتقد أن

طريقة تنشئته كانت ملاءمة ، وأنه يود أن تمكنه الظروف من استخدام نفس الأسلوب فى تربية أبنائه . وعندما سئل الفريق الأول عن الأسباب التى جعلته يحكم على أسلوب تنشئته بعدم الملاءمة ، جاءت إجاباته على النحو التالى :

(٧ر١٦ ٪) أشاروا إلى قسوة هذا الأسلوب وعنفه ، فى مقابل (٣ر١٣ ٪) اعتقدوا أنه أسلوب متميز بالإهمال واللامبالاة و (٣ر١٢ ٪) أشاروا إلى أنه ينم عن جهل بالتربية السليمه ، و ٢ر٧ ٪ كان رأيهم أن طريقة تربيتهم كانت متميزة بالتهاون. وإذا جمعت نسبة الإتجاهات المتقاربة ، فسوف نصبح نسبة الذين أشاروا إلى عامل القسوة ٣٠ ٪ فى مقابل ٢٠ ٪ أشاروا إلى عامل الإهمال أو التهاون .

والاختلاف بين هذه النسب ، يدل على إختلاف أساليب التنشئة الإجتماعية للجيل الواحد ، علاوة على إختلاف وجهات النظر فى الاساليب التى اتبعت ، بل وتعارضها من جيل إلى آخر .

وعندما سئل الفريق الأول عن الآثار أو النتائج التى خلفتها التنشئة الإجتماعية غير السليمة على مواقفه الواقعية فى الحياة العملية ، وخصائص شخصيته : تعددت الاجابات ، واختلفت وجهات النظر طبقا لترتيب تنازلى يمكن تحديده على النحو التالى :

١ — أن الأسلوب الذى اتبع فى تنشئته أدى إلى فشل ذريع فى الحياة العملية أو الدراسية .

٢ — أنه أدى إلى فشل فى عقد صلات سليمة وصحية مع الآخرين .

٣ — صاحبه إنعدام القدرة على تحمل أعباء الحياة ومسئولياتها ومحاولة الهروب منها .

٤ — الخوف من التجديد ، وتفضيل الإلتزام بقواعد الروتين .

٥ — فشل فى الزواج .

٦ — فشل فى تربية الأبناء .

٧ — إنطوائية وانعزالية .

٨ — حساسية مفرطة ترتب عليها المبالغه فى الاحساس بالذنب ، وتأنيب الضمير .

إذن هناك تعارض قائم بين الأجيال إتخذ مظهرين أساسيين :

الاول ، عدم الرضا عن الطريقة التى اتبعها الوالدان فى التربية ، ونقدها وأبراز مساوئها ، وجوانب الضعف فيها .

والثانى ، النظر إلى مظاهر الفشل الراهنة وكذلك عيوب الشخصية باعتبارها نتائج أو آثار لأسلوب تنشئة . وهذا التعارض يدور حول محور أساسى وهو « المعايير التى ينبغى أن تكون بمثابة الأسس الأولية لعملية التنشئة الملائمة » .

اللامعيارية وفقدان الاهتمام الاجتماعى :

يمثل الإهتمام الاجتماعى معيارا للصحة العقلية فمن خلاله تتوجه رغبة الفرد فى التفوق أو الكمال ، نحو الجانب المفيد إجتماعيا . والذين يتميزون بهذا الاهتمام يعتبرون أنفسهم جزءا من الكل ، ويشعرون بالألفة دائما . أما فقدانه فهو يؤدى إلى إرتياد الجوانب غير المفيدة إجتماعيا ، والتركز حول الذات من أجل الحصول على القوة والتفوق على الآخرين . هذا ينطبق بوجه خاص على جميع الأشخاص الذين يكشفون عن مظاهر مختلفة

للفشل كالعصابيين ، والذهانيين ، والمجرمين ومدمني الخمور ، والأطفال المشكلين ، والبغايا[١] .

وفي الوقت ذاته ترتبط اللامعارية بحالة سيكولوجية أخرى ، وهي الموقف الذهني state of mind أو الحالة العقلية التي تتميز بتمزق إحساس الفرد بالتماسك الإجتماعي ، أو بإنخفاض الروح المعنوية الجماعية . غير أن شدة الارتباط بين اللامعارية وتلك الحالة العقلية ، جعلت بعض علماء الإجتماع يوحدون بينهما ، فيعرفون الأولى من خلال الثانية ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك عندما قاموا بتصنيف فئات الأشخاص اللامعاريين على أساس خصائص سيكولوجية محددة ومتميزة ، وهي :

١ — الذين يعيشون اللحظة الراهنة ، ويسعون نحو الإشباع المباشر والسريع أينما كان ممكنا ، وعلى أي مستوى يكون فيه متاحا .

٢ — الذين ليست لديهم أية قيم مستدمجة يوجهون أفعالهم نحوها أو تكون بمثابة محرك لأفعالهم . أو يوجهون دوافعهم إلى قيم عرضية أو وسائل . وهم يميلون إلى القوة ، ويتميزون عادة بالاستبدادية ، والغرور والتخريب الكامن .

---

(١) حددت أحدى الدراسات بعض مؤشرات الاهتمام الإجتماعي على النحو التالي (١) نضال الفرد من أجل التقدم والتفوق على الذات (٢) محاولته التوصل إلى الاتزان والكمال (٣) اعتباره لذاته كجزء من الكل وذلك في مقابل مؤشرات إلى فقدان هذا الاهتمام ، وهي متمثلة في : (١) النضال من أجل جوانب عقيمة إجتماعيا ؛ (٢) والتركز حول الذات ، (٣) والنضال من أجل القوة والتفوق على الآخرين . ولذلك ، فان بعض المنحرفين يعتبرون فاشلين لانهم فقدوا الاهتمام الإجتماعي

(Alfred Adler, The Individual psychology of Alfred Adler, New York, Basic Books, 1956, pp. 59 — 60, 73 — 75),

وهم أيضا ــ وعلى العكس من النموذج الاول ــ يعيشون من أجل المستقبل ، وتكون لديهم أهـــداف يعملون من أجل تحقيقها ، ولكنها متمركزة حول الذات ، ومنصبة على تأكيد الأنا وتدعيمها ، بغض النظر عن أية إلـــتزام إجتماعى .

٣ ــ الذين يتميزون بانعدام الأمن الشديد ، فيوجهون ذاتهم توجيها سيئا ولا يشعرون بأى أمل . وهم أشخاص « مرحلون » يشعرون بأنهم مرفوضين إجتماعيا (*) فيصبحون ضحية لعقدة النبــذ ، كما أنهم يتميزون بإحساسهم بعدم الجدارة ، والعجز ، والاستبعاد ، والظلم والهزيمة ؛ والحقد الشديد ، والعداوة ، وفى بعض الأحيان تكون هذه المشـاعر مصحوبة بالاستبطان القلق أو المضطرب ، وبتعذيب الذات .

ومن الملاحظ أن النموذج الاول للخصائص أو الفئة الاولى ، هى أكثر إنطباقا على الاشخاص فى مجتمعنا ، وإن كانت هناك نماذج يمكن إدراجها تحت الفئتين الثانية والثالثة . إذ أن نظرة أعضاء هذا المجتمع، وخاصة الغالبية من الشـباب ، تعتبر قصيرة المدى ، ومتميزة بانعدام القدرة على التبصر بنتائج الفعل بعيدة المدى ، ويترتب على ذلك : التسرع ، واستخدام الوسائل المختلفة حتى غير الشرعية منها للوصول إلى الاهداف المطلوبة . وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على ندرة الوسائل النظامية المتاحة لتحقيق الاهداف من ناحية وإلى الخلل البنائى الذى يتميز به المجتمع من الناحية الأخرى .

---

* المقصود « بالشخص المرحل » «Displaced Person» الذى اضطر الى الرحيل من وطنه لأسباب دينية أو عنائدية أو عرقية ، ولـكن المصطلح أستخدم هنا للاشارة الى الشخص المغترب عن مجتمعه .

رابعا — اللامعيارية والانحراف :

كشفت هذه الدراسة عن ارتباط اللامعيارية بانحرافات مختلفة ، يمكن تصنيفها طبقا لثلاثة مستويات ، وهي :

١ — تفكك عائلي وانحرافات في مجال الاسرة .

٢ — إنحراف عن المعايير الدينية بما تنطوى عليه من تكاليف .

٣ — إنحرافات في ميدان العمل .

٤ — إنحرافات سلوكية في مجال الحياة العامة .

وسوف يناقش كل مستوى من هذه المستويات على حدة ، من خلال مجموعة النتائج التي توصلت اليها الدراسة .

مظاهر التفكك والانحراف في مجال الاسرة :

تعترف كل المجتمعات ، بأهمية نظام الزواج والعلاقات الأسرية ، وعلى الرغم من وجود مفارقات كبرى في الانساق الزواجية والاسرية بينها ، فإنه من المفروض أن الزواج والعلاقات الأسرية يحظيان بدرجة عالية نسبيا من الدوام ، وأنهما قادران على الإيفاء بتوقعات الأطراف الزواجية ، ويمكن أن يستمر الزواج ، وتستمر الأسرة معه ، عندما تؤدى الأدوار ، وتتحقق توقعات الأعضاء على نحو مرض أو ملائم . ولذلك إذا نمت الصراعات في محيط الزواج والأسرة ، وتعاظمت ، أصبحت مهددة لمستقبلها وكيانها . فالانفصال ، والهجر والطلاق ، تعتبر درجات متفاوتة من التفكك الأسرى ومظاهر مستهجنة في كل المجتمعات كما ينطوى سوء التوافق الزواجى على مجموعة مظاهر من أهمها :

١ — وجود مواقف تقل فيها مظاهر الاشباع العاطفى والوجدانى بين الزوجين بوجه خاص وأعضاء الاسرة بوجه عام .

٢ — إنخفاض درجة الإعتماد المتبادل بين الزوجين .

٣ — عدم الحاجة إلى الإشتراك فى أداء الاشباع المتبادل ، أو فى إتخاذ القرارات المتصلة بالأسرة وبأعضائها . وعندما توجد هذه المظاهر ، فإنها تكون كمؤشرات إلى اللامبالاة ، وعدم الرضا ، وعدم التكافؤ بين طرفى الزواج ، ولذلك فهى مظاهر تشير إلى الإنحراف عن السلوك المتوقع بين الزوجين ، وفى الأسرة بوجه عام .

ومن الواضح أن المدى الواقعى لتصدع التفاعل فى الوضع الأسرى أو الزواجى لايمكن أن يحدد بدقة تامة . وعموما ، إعتبرت معدلات الطلاق كمؤشرات موضوعية إلى مدى وجود صراعات الدور داخل الزيجات ، ومع ذلك فإن هذه الظواهر المختلفة لاتشير إلى كافة صراعات الدور المتعددة داخل الأسرة والزواج . فقد كشفت الدراسات التى أجريت على أشخاص متزوجين ، عن أن نسبة كبيرة منهم غير موفقة على الرغم من أن الزواج لم ينته بصورتيه البيولوجية والقانونية .

وتشير بيانات هذه الدراسة إلى أن نسبه غير ضئيلة من أفراد العينة ، تمثل حالات طلاق ، أو إنفصال دائم ، أو تعدد الزيجات سابقة أو حالية . وأما عن أسباب هذه الظواهر ، فقد انحصر معظمها فى عدم الوفاق الذى يشير إلى مجموعة عوامل وهي : إختلاف المستوى الاقتصادى للزوجين ، وكثرة مطالب الزوجة ، وعدم قدرتها على تدبير الجوانب الاقتصادية لحياة الأسرة وخلافات مستمرة حول تربية الأبناء ، ثم الخيانة الزوجية ، وعدم الإنجاب

وأما المتزوجون ، فإن حوالى (١٠ ٪) منهم ، هم أشخاص لايعيشون مع زوجاتهم فى منزل الزوجية ، نظراً لوجود خلافات مستمرة ، وتشير نسبتهم إلى (٨٠ ٪) ، يليها مرض أحد الزوجين ، ثم ظروف العمل . وهذا يدعو إلى القول بأن مشاكل الحياة الزوجية لاتنحصر فى هؤلاء الذين اتخذوا قرار الطلاق أو الإنفصال ، أو هجروا منزل الزوجية ، ولكنها تنتشر فى الأسر المستقرة نسبيا . والتى يعيش أفرادها معا فى مكان واحد ، وتبدو علاقاتهم الظاهرة وكأنها متكاملة ، أو أنهم يعكسون صورة مثالية لما ينبغى أن يكون عليه سلوك الأعضاء فى علاقاتهم المتبادلة . ومن بين مصادر الإنحراف التى تعكسها هذه الأسر :

١ — صراع القيم بين الأجيال .

٢ — صراع القيم بين الجنسين .

٣ — صراع الأدوار [١] .

وتكون نتيجة هذه الصراعات مشكلات وإنحرافات متعددة ، تؤدى إلى منازعات أسرية ، ومشاجرات مستمرة ، فقد بلغت حالات الشجار فى الزواج الحالى إلى درجة كادت أن تؤدى إلى الإنفصال بالنسبة للمتزوجين ، أو هجر المنزل لغير المتزوجين (٥٢ ٪) .

وجدير بالذكر أن هذه الدراسة كشفت عن وجود إرتباط واضح بين أحد أبعاد اللامعيارية ، ممثل فى « عدم القدرة على توقع سلوك الدور » وبين

(١) وضحت مظاهر هذا الصراع فى الجزء الخاص أبعاد اللامعيارية ، ثم فى « اللامعيارية وارتباطاتها الاجتماعية » .

بعض صور الإنحراف فى مجال الأسرة ، ومشكلات الحياة الزوجية . والمقصود بانعدام القدرة على توقع سلوك الدور هنا،عجز أعضاء الأسرة بما فيهم الزوج والزوجة والأبناء ، عن تقدير حدود الفعل المتبادل بينهم ، أو عدم قدرتهم على تحديد ما ينبغى أن يكون عليه سلوك أحدهم تجاه الآخر ، وحينئذ لا تعترف الزوجة بواجباتها الأسرية ، أو تتهرب منها أو تلقى باعبائها الأسرية على غيرها أو تهمل فى تربية الأبناء والعناية بهم ، أو يهمل الزوج فى أداء دوره نحو الأبناء أو الزوجة ، أو يتغاضى الأبناء عن حقوق الوالدين أو عن واجبهم نحو الأسرة . ومما هو جدير بالذكر أيضا أن إنعدام قدرة الشخص على توقع سلوك دوره يعنى عدم قدرته على توقع سلوك الغير . فتمادى الأشخاص فى المطالبة بحقوق غير مقبولة ، يعنى تزايد حجم الواجبات والمسئوليات بالنسبة لغيرهم . وتقصيرهم فى أداء واجبهم يعنى حرمان الأطراف الأخرى من حق أو أكثر من حقوقهم . ولذلك ، فان الدور هو إلتزام وحق ، وعدم القدرة على توقع الدور هو إخفاق فى الإلتزام ، يتمثل فى التعدى على حقوق الغير أو المبالغة فى المطالبة بحقوق ذاتية . وينجم فى عدم القدرة على توقع السلوك (سواء سلوك الأنا أو الآخر) صعوبة فى التعامل مع الآخرين فى الأسرة تؤدى بدورها إلى منازعات ومشاجرات بين الزوجين أو الأبناء ، أو بينهما وبين الأبناء ، تتفاوت فى حدتها أو عنفها . وهناك شاهد على إرتباط اللامعيارية بالمنازعات الأسرية أكدته الدراسة عندما أشارت بياناتها إلى أن حوالى (٦٠٪) من الذين يجدون صعوبات بالغة فى التعامل مع الآخرين ، نظراً لعدم القدرة على توقع سلوك الدور يقعون دائما فى منازعات ومشاجرات تكاد أن تهدد كيان الأسرة بالتصدع ، وأن (٧٥٪) ممن يتورطون دائما فى مشاجرات زوجية أو أسرية يعترفون بصعوبة بالغة فى التعامل مع غيرهم نظراً لعدم قدرتهم

على توقع سلوك الد. و . وهنا يبرز الإرتباط وثيقا بين اللامعيارية وبعض الانحرافات على مستوى الأسرة .

عدم الالتزام بأداء الطقوس والشعائر الدينيه :

يعتبر الدين مصدراً من بين المصادر العديدة للمعايير الإجتماعية مثله فى ذلك مثل القانون، والعرف ، والاخلاق، والتشريع : وبالإضافة إلى ما تنطوى عليه كل الديانات من مذاهب ، وتعاليم عامة ، توجد نوعيات من التكاليف أو الفرائض الدينية ، وأكثرها أهمية : فريضتا الصلاة والصوم . وظاهرة عدم الإلتزام بالمعايير الدينية أصبحت واضحة الآن ، بالإضافة إلى أن نسبة الذين لا يقومون بأداء الشعائر والطقوس الدينية تتزايد بإستمرار . وقد كشفت هذه الدراسة عن أن (٣٨ ٪) فقط من أفراد العينة هم الذين يواظبون على أداء الصلاة ، وأما النسبة الباقية ، فان (٢٩ ٪) منها أشخاص يؤدون الصلاة فى أوقات متقطعة ، و (٢٧ ٪) لايقيمون فريضة الصلاة على الإطلاق ، و ٥ ٪ يصلون فى المناسبات فقط . ومعنى ذلك أن حوالى ٦٢ ٪ لا يواظبون على أداء فريضة الصلاة . وعندما سئل الأشخاص عن سبب عدم إنتظامهم فى ممارسة الطقوس والشعائر الدينية أجابوا بأن وقتهم لايسمح بذلك أو أن مواعيد العمل تتعارض مع مواقيت الصلاة ، أو أنهم لم يعتادوا على المواظبة على الصلاة منذ الصغر ، أو أن أداء الشعائر يمثل ركنا وحيداً من أركان متعددة فى الدين ، وأنه لا قيمة فى أن يصلى الإنسان ويصوم ، ثم ينافق أو يخون ، أو يروج إشاعات ، أو يهمل فى آداء دوره فى العمل ، أو فى الأسرة . وعندما سئل الذين يواظبون على الصلاة عن سبب هذه المواظبة ، أشارت نسبة بسيطة منهم ، وهى (٢٧ ٪) إلى عامل الاقتناع الشخصى بضرورتها والإيمان بها . بينما تفاوتت الأسباب

الأخرى بين التعود ، بلغت نسبته ٤٤ ٪ ، والأسرة المتدينة بنسبة (١٠ ٪) ثم إلحاح شخص آخر ، والصلاة من أجل تحقيق غرض فى نفس المصلى . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن نسبة كبيرة ممن يواظبون على الصلاة يفعلون ذلك عن عدم إيمان وإقتناع شخصى بها . وأما عن فريضة الصوم ، فتشير النسب إلى إرتفاع فى المواظبة عليها بالقياس إلى المواظبة على الصلاة فقد بلغت هذه النسبة (٦٣ ٪) فى مقابل (٣٧ ٪) بعضهم يصومون فى فترات متقطعة ، وبعضهم يفطرون فى الخفاء ، والبعض الآخر يفطر علنا . كما يلاحظ أيضا أن نسبة الذين يعلنون عن إفطارهم تتزايد بإستمرار وعندما سئل الذين يواظبون على أداء هذه الفريضة عن سبب إلتزامهم هذا ، جاءت نسب الإجابات على النحو التالى : (٥٠ ٪) منهم يصومون عن إقتناع شخصى وإيمان ، فى مقابل (٥٠ ٪) أشاروا إلى أن الصيام يهذب الإنسان ويفيد الصحة أو أنه عادة متبعة .

وبناء على ذلك ، يمكن القول إن نسبة عالية من العينة عبارة عن أشخاص لا يواظبون على أداء الفرائض الدينية الأساسية وحتى النسبة القليلة التى تواظب فإن غالبيتها أشخاص لا يؤدون التكاليف لأغراض متصلة بالدين أو بالواجب أو باعتبارها تكاليف إلهية ، وإنما يحولون المضامين الدينية إلى مضامين دنيوية علمانية . ولذلك فقد أصبحت مسايرة « هذا العالم » الذى يعيش فيه الانسان أكثر وضوحا من أى وقت مضى وخاصة عندما حول المجتمع إهتمامه مما هو خارق للطبيعة إلى ما هو علمانى . كما تحولت المعرفة وأنماط السلوك والترتيبات النظامية التى كان ينظر إليها من قبل بوصفها تشير بفعل قوة مقدسة إلى ظواهر من صميم الخلق الانسانى ، وأصبحت تدخل ضمن

الأفعــال التى يكون الانسان مسئولا عنها[١]. ولذلك ، فقد حدث إنفصال نسبي بين المجتمـع والدين صاحبه تغير فى منظور النظم الاجتماعية ، يتمثل فى إعتبارها غير منتمية إلى دائرة الدين . إن عملية التحول هـذه ، بما تتميز به من تراكميـة ، تعتبر دين انسانى خالص ، أصبح يسيطر على كافة الوظائف التى كانت منوطة من قبل بالنظم الدينية . كما أن المجتمع المعاصر أصبح ينسلخ تدريجيـا عن الطـابع المقدس القديم ، وخاصة عندما أصبح الانسان هـو موضوع التفسير العقلانى السببي وكذلك الطبيعة . وإذن فإن محصلة عمليـة التحول العلمـانى هذه ، سوف تتمثل فى مجتمع تقوم كل قراراته على اعتبارات رشيدة ونفعية ، فى نفس الوقت الذى يتميز فيه بالتغير ، بل وبمزيد من الإنفتاح عــلى التغيـــر .

انحرافات فى مجال العمل :

إنتشرت أنواع متعددة من المخالفات المتصلة بالعمل وهى تشير إلى خروج عن معاييره وقواعده وإجراءات تنفيذ عمليـاته وأسس التعـامل مع الزملاء والرؤساء وقواعد احترام كرامة المهنـة ، والقواعد الاخلاقيـة ، ومبادىء الذوق العـام ، وآداب السلوك المفروض إتبـاعها داخل مجال العمل بوجـه خاص . ومن الأمثلة على ذلك أن نسبة الذين يتأخرون عن مواعيد العمل الرسمية بلغت (٦٧٪) فى مقـابل (٣٣٪) يواظبون على هذه المواعيـد.

---

(١) R. N. Bellah « Religious evolution » Amer. Sociol. Rev., Vol. 29, No. 3 pp. 358 — 360. & Berkes, « Religious and Secular institutions in Comparative perspective ». Archives de Sociologie des Religions, Vol. 8, No. 16, pp. 70 — 72.

ويحدث ذلك فى نفس الوقت الذى توجد فيه نظم رسمية صارمة لتحديد ساعات الدخول والخروج من مكان العمل، وجزاءات متعددة، تختلف باختلاف عدد ساعات التأخير، ومدى حق العامل فى الحصول عليها. وأما أسباب التأخير عن العمل، فيرجع معظمها إلى بعد مكان الإقامة عن المصنع، وصعوبة المواصلات. وقد حرصت الشركة على توفير وسائل مواصلات خاصة بها لفئة معينة من الموظفين، وهي فى ذلك لم تراع ظروف صغار العمال الذين يقع عليهم معظم عبء العمل. وهناك صورة أخرى من صور الإنحراف داخل مجال العمل تتمثل فى « ترك المكاتب، أو عنابر المصنع اثناء فترات العمل الرسمية» . إذ أن حوالى (٥٤ ٪) من أفراد العينة يقبلون على هذا الفعل دائما أو أحيانا . علما بأن الموظفين بفئاتهم، ومستوياتهم المختلفة هم أكثر اقبالا عليه من عمال الانتاج نظراً لوجود وقت فراغ طويل لدى المجموعة الأولى، والتزام الثانية بعملية العمل بما تتميز به من اعتماد متبادل، وتعاون قائم، يستلزم وجود كل أعضاء العملية الإنتاجية فى وقت واحد .

وهناك نوعية ثالثة من نوعيات الإنحراف فى مجال العمل، وهي إدعاء المرض، فقد بلغت نسبة الذين يتمارضون دائما وفى أحيان كثيرة (٣٦ ٪)، وهى نسبة ليست بسيطة، وينبغى أن توضع جنبا إلى جنب مع النوعيات التي سبق ذكرها لتكون بمثابة مؤشر إلى وجود أسباب بعيدة وعوامل جذرية يترتب عليها مثل هذه الانحرافات وغيرها .

وإذا كانت الانحرافات السابقة متصلة بخرق نظام مواعيد العمل، وقواعد الالتزام بمكانه أثناء الساعات الرسمية، فهناك إنحرافات على مستوى علاقة العامل بعمله، وهى تنطوى على : عدم الحرص على سلامة أدوات العمل والآلات المستخدمة فيه أو صيانتها أو عدم تعريضها للخسارة أو التلف أو

الضياع ، أو الدقة والاتقان فى العمل أو تفادى الأخطاء المحتملة للوصول إلى مستوى الأداء المرغوب ، والكفاءة المطلوبة . وقد كانت الإنحرافات بارزة جدا على هذا المستوى ، فبلغت نسبة الذين تسببوا فى ضيـــاع أشياء متصلة بالعمل ، مثل بعض قطع الغيار الصغيرة ، أو الأدوات الدقيقة حوالى (٢٠٪) بعضهم عمد إلى إخفائها تمهيداً للاستيلاء عليها ، والبعض الآخر تسبب فى ضياعها نتيجة للاهمال . كما أن حوالى (٢٥ ٪) من أفـراد العينة تسببوا فى إفساد أشياء متصلة بالعمل ، مما أدى إلى توقف ماكينة إنتاج ، أو تعطيلها عن العمل لمدة معينة إلى حين إصلاحها مرة أخرى ، علما بأن هـذا الإفساد أو التخريب يكون متعمدا فى أغلب الأحيان .

يضاف إلى ذلك نوعية هامة من نوعيات الإنحـراف تمثلت فى الخطأ أو الإهمال حيث بلغت نسبة الذين تورطوا فى خطأ أو إهمال (٦٦ ٪) من مجموع أفراد العينة ، وهذه النسبة خطيرة من حيث عواملها ونتائجها . إذ أن الخطأ قد يرجع إلى إنعدام الكفاءة ، أو عدم التدريب ، أو عدم صلاحية العامل أو الموظف لأن يقوم بالدور الذى كلف به ، أو عدم الرضا عن العمل نظرا لعدم ملاءمة ظروفه المتصلة بالأجر وساعات العمل ، ونظم الترقى ، وأساليب الرعاية وطبيعة العلاقة مع الزملاء والرؤساء ، أو قد يرجع إلى مزيج من هذه العوامل أما من حيث نتائجه فهى تتمثل فى إخراج منتجات ليست على مستوى الجودة المطلوب ، وإن كان حجم الإنتاج يسير دائما وفقا للمعدل المرغوب ومما يشجع على على ذلك اضطرار العملاء إلى شراء إنتاج الشركة نظرا لعدم وجود شركات أخرى منافسة لها فى كثير مما تقوم بإنتاجه

٤ - وهناك مستوى ثالث للانحراف ، يتمثل فى الخروج على بعض المعايير

الاخلاقية ، والمبادىء الأولية التى ينبغى أن تحكم العلاقة بين الزملاء وبينهم وبين الرؤساء ، ويظهر هذا النوع من الانحراف بوجه خاص فى المنازعات والمشاجرات بين الزملاء أو الرؤساء . فقد بلغت نسبة الذين يتورطون فى هذا الفعل دائما أو أحيانا (٦٠٪) . وهناك أسباب عديدة تكمن وراءه كعدم إحساس العمال بالأمن والطمأنينة نظراً لقسوة ظروف العمل ، والتوتر العصبي الذى تسببه مجموعة الظروف الفيزيقية المحيطة بجو العمل ، وينطبق ذلك بوجه خاص على عمال الانتاج . وأما الموظفون فهم يكشفون أيضا عن إتجاههم إلى مثل هذا الفعل الذى يرجع عدم القدرة على تحمل المسئولية ، (المتمثل فى الارجاء والتسويف) والفراغ الذي يعيشون فيه . كما أن نسبة عالية من الذين يتشاجرون دائما سواء من العمال أو الموظفين ـ كشفوا عن اعترافهم الصريح بأنهم يجدون صعوبة بالغة فى التعامل مع الآخرين ، نظراً لعدم قدرتهم على توقع سلوك دورهم إزاء هؤلاء .

كما أشارت بيانات الدراسة إلى أن حوالى (٩٢٪) من أفراد العينة يقومون بأعمال أخرى أثناء ساعات العمل الرسمية . وتتمثل هذه الأعمال فى قراءة القصص والمجلات ، والجرائد ، أو المذاكرة ، أو تبادل الأحاديث حول مسائل غير متصلة بالعمل : كالسياسة ، والأمور العائلية ، ومشكلات الحياة الزوجية ، ومشكلات تعليم الأبناء والمواصلات ، وارتفاع الأسعار ، ومسائل أخرى متصلة بالترفيه والمشتريات ، وبالزيارات المنزلية ، كما يشغل الحديث عن الزملاء والرؤساء وقتا غير قليل من ساعات العمل الرسمية . بالإضافة إلى أن نسبة عالية من الإناث تمارس أشغال الإبرة والتريكو ، وايضا نسبة عالية منهن لا تتمكن من عقد زيارات منزلية متبادلة فتجرى هذه الزيارات داخل الشركة بين مكاتبها وإداراتها المختلفة . والقيام بأعمال أخرى أثناء ساعات العمل

الرسمية ، غير متصلة بطبيعة العمل الأساسية ، يشير إلى أحد هذين الأمرين أو إلى كليهما معـا :

أ — أن ساعات العمل تكون طويلة جداً بالقياس إلى الأعمال المطلوب إنجازها مما يؤدى إلى فراغ ، وملل ، ومحاولات متنوعة لقتل الوقت بشكل أو بآخـــر .

ب — أن عدد العاملين يفوق قدرة العمل الحقيقية ، وهذا يشير بدوره إلى سوء تخطيط من الدولة .

الانحرافات السلوكية فى مجال الحياة العـامة :

بالاضافة إلى نوعيات الإنحراف المتصلة بمجال الأسرة والدين ، والعمل ، توجد صور أخرى للسلوك الانحرافى فى مجال الحياة العامة والسلوك الشخصى : كالسرقة والتزوير وأفعال أخرى ترتب عليها إستدعاء من طرف هيئات رسمية (كالإهمال فى تربية الأبناء ، أو ارتكاب أية مخالفة قانونية) والإسراف ، وعدم التصرف بحكمة فى الاموال ، والإشتراك فى ترويج الإشاعات ، وإزعاج الجيران ومعاكستهم ، وتناول الخمور ، وتعاطى المخدرات ، ولعب القمار .

وقد كشفت بيانات الدراسة عن أن حوالى (٣٤٪) من أفراد العينة يقومون هم أو أفراد أسرتهم ببعض الممارسات أو الافعال التى يعترفون أنها تتسبب فى ازعاج الجيران . وينتشر هذا الفعل الانحرافى لدى الطبقات الدنيا بوجه خاص ، وفى المناطق المتخلفة ، وهو يدل على عدم إحترام لحرية الآخرين أو تقدير لمشاعرهم . وينطوى فعل الإزعاج أيضا على مشاعبة الجيران ، أو القيام ببعض التصرفات المتعمدة لمعاكستهم ، وخاصة بين الجنسين ، تلك التصرفات

التى تعتبر مألوفة فى الأحياء المتخلفة ايضا ، حيث المساكن المتلاصقة ، والازقة الضيقة . وقد وصلت نسبة الإشتراك فى ترويج إشاعة أو ترديد أخبار وردت من مصادر غير موثوق فيها ، إلى (٤٤ ٪) ، وترويج الإشاعات ، وكثرة الثرثرة مؤشر إلى وجود وقت فراغ لا يتمكن الشخص من استغلاله إستغلالا مفيدا ، علما بأن هؤلاء ، عندما سئلوا عن سبب عدم ممارستهم للأنشطة الرياضية أو عدم إقبالهم على الاشتراك فى نواد إجتماعية وثقافية ، أجابوا بأنهم لا يجدون الوقت الذى يمكن إستغراقه فى هذه الأنشطة ولذلك ، فانه ليس لدى هؤلاء وعى كافى بقيمة الانشطة الاجتماعية ، والثقافية ، والترفيهية أو أنهم لا يمتلكون الأساس المادى الذى يمكنهم من الاشتراك فيها ، فيضطرون إلى تضييع الوقت فى أنشطة إنحرافية تسىء إليهم وإلى المجتمع .

هذا ، ويمثل الإسراف ، أو عدم التصرف بحكمة فى الدخل ، فعلا إنحرافيا آخر وهو يشير إلى إنعدام القدرة على ترشيد عمليتى الشراء والإستهلاك فيقبل الشخص على شراء سلع هو فى غنى عنها ، أو الانفاق على مجالات لن تعود عليه عليه بأية فائدة ، فى نفس الوقت الذى يحرم فيه ذاته وأسرته من احتياجات أساسية أو متطلبات ملحة . وقد يقبل أيضا على شراء بعض السلع ذات الأثمان المرتفعة علما بأن لها بدائل بأثمان معقولة نسبيا . وقد بلغت نسبة الذين اعترفوا بإسرافهم ، أو بعدم تصرفهم بحكمة فى دخلهم ٥٦ ٪ بالقياس إلى ٤٤ ٪ كشفوا عن قدرتهم على ترشيد عمليتى الشراء والاستهلاك . وجدير بالذكر فى فى هذا الصدد أن الإسراف بالمعنى المستخدم هنا ليس مرتبطا بالضرورة بأشخاص ذوى دخل مرتفع نسبيا ، ولكنه مسألة نسبية ، بل إن اصحاب الدخول الكبيرة ربما يكونون أكثر قدرة على تخطيط موارد دخولهم ، من

[illegible]
أصحاب الدخول الصغيرة ، لأن الدخول المحدودة غالباً ما ترتبط بمستويات
تعليمية منخفضة وبانعدام القدرة على تقدير الاحتياجات الأساسية ورسم
خطط للأولويات والبدائل [illegible]

وأما عن السرقة أو الاستحواذ على أشياء ملك آخرين ، فقد أشارت
بيانات الدراسة إلى أن (٧ر٪) يقبلون على هذا الفعل دائماً ، في مقابل
(٨ر٪) اقبلوا عليه عدة مرات ، و(٣ر٢٣٪) تورطوا فيه مرة أو اثنين ،
و(٦٨٪) لم يسبق لهم التورط فيه من قبل . على أن هذه النسب المئوية لا تشير
إلا إلى عدد الحالات التي سبق لها أن ارتكبت فعلا إنحرافيا معينا ، ولكنها
لا تنطوى على مدى فداحة الفعل ذاته أو حجم المسروقات ، ونوعيتها . ومع
ذلك فإن هؤلاء الذين تورطوا في السرقة ، سواء امتدت يدهم إلى ممتلكات
الآخرين أو أموالهم ، انقسموا إلى قسمين : الاول ، اعترف بحاجته الفعلية
إلى المسروقات التي استولى عليها ، أو إلى ثمنها . والثاني ، اعترف باضطراره
إلى ارتكاب هذا الفعل الإنحرافي من أجل أن يدعم استمراره في فعل إنحرافي
آخر كالإدمان أو التعاطي [illegible]
[illegible] ولكن هذه الافعال السابقة قد لا يصل أمرها إلى علم المسئولين عن تنفيذ
القانون أو توقيع العقوبات ، ولذلك تشتمل على توجيه سؤال [illegible]
[illegible] الأفعال التي أدت إلى الاستدعاء من طرف هيئة رسمية ، كالإهمال في تربية
الأبناء ، أو ارتكاب مخالفات ، أو التقصير في دفع بعض الأقساط ، أو الديون
أو المستحقات ، وقد بلغت نسبة الذين قاموا بهذه الأفعال واستدعوا بالفعل
(٣ر١٢٪) يكشفون عن تكرار تورطهم في هذه الأفعال ، في مقابل
(٧ر٥٢) تورطوا فيها مرة أو مرتين . هذا وتشير النسب المئوية للاقبال

على تناول الكحوليات بأنواعها المختلفة ، وخاصة الرديئة منها إلى (٣ر١١ ٪) لمن يتناولونها دائما ، في مقابل (٣ر٤٧ ٪) تناولوها عدة مرات ، و (٨ ٪) مرة أو اثنين ، و (٣ ر٣٣ ٪) لم يسبق لهم تناولها ومعظمهم من النساء . وجدير بالذكر هنا أن تناول الخمور ، إذا كان مسألة تحرمها تعاليم دين معين ، فهي مسموحة في ديانات أخرى ، بل ومستحبة في بعض المناسبات الدينية ولذلك فإن الحكم عليه بأنه يدخل ضمن فئة الأفعال الانحرافية أو لا يدخل ، ربما يكون مسألة متصلة بالمعايير الأخلاقية الإجتماعية أكثر من اتصاله بالمعايير الدينية . ومن ثم ، يقيم هذا الفعل من خلال معرفة عدد مرات التناول ، وكمية المشروبات ، ونوعها ، ومدى تأثيرها على الشخص وعلى من حوله . فيكون إنحرافيا إذا وصل إلى درجة الإدمان وكان له تأثير على ميزانية الشخص ، أو كانت ممارسته على حساب إحتياجات الاسرة . ويكون إنحرافيا ايضا إذا بالغ الشخص فيه على نحو يعرضه للإهانة ، وعدم إحترام الآخرين ، أو تسبب في ازعاج من حوله ، أو أدى إلى التورط في إنحرافات أخرى .

وأما تعاطي المخدرات فنسبته عالية في العينة ، إذ بلغت نسبة من يقبلون على التعاطي دائما (١٠ ٪) في مقابل (١ر٣٣ ٪) يتعاطون في بعض الاحيان ، و (٣ر١١ ٪) يتعاطونه في احيان نادرة و (٣ ر٤٥ ٪) لم يسبق لهم أن تعاطوه . وينتشر هذا الفعل الانحرافي لدى عمال الانتاج بوجه خاص ، كما أن بعضهم يمارسه كثيرا في مكان العمل ، خاصة في الفترات المسائية . يبقى فعل إنحرافي أخير ضمن هذه الافعال وهو « لعب القمار » ، وقد أشارت النسب المئوية إلى أن (٣ر٥ ٪) يقبلون عليه دائما ، في مقابل

(١٧٫٣ ٪) يقبلون عليه أحياناً ، و (١٢ ٪) مارسوه مرة أو اثنين ، (٦٥٫٣ ٪) لم يمارسوه على الاطلاق . ويلاحظ أن الفعل الانحرافي غير قاصر على فئة معينة من العمال ، ولكن يمكن القول إن هذه النسبة موزعة على كل الفئات العاملة وبالتالي فهو غير مرتبط بارتفاع مستوى الدخل أو انخفاضه ولكنه سلوك إنحرافي يعكس التعود منذ فترة مبكرة قد تصل إلى ماقبل سن العشرين . هذا ، وقد لوحظ وجود إرتباط كبير بين نوعيات الانحراف فى المجالات الثلاث المذكورة ، وهى : الأسرة ، والعمل ، ومجال السلوك العام . وأيضا إرتباط بين نوعياته داخل كل مجال على حدة ، فالشخص الذى يدمن الخمر أو المخدرات ، قد يضطر إلى السرقة ، وكذلك الحال بالنسبة للاعبى القمار ، فهم يضطرون أحياناً إلى الاتجاه نحو مسالك إنحرافية أخرى لتوفير مصدر للمال الذى يستخدمونه فى اللعب . ويوجد أيضا إرتباط بين إدمان الخمور ، أو تعاطى المخدرات وبين المشكلات الاسرية، وتصدع الروابط الزوجية أو بين لعب القمار والمشاحنات الزوجية المستمرة ، نظراً لأن صور السلوك الانحرافى هذه ينجم عنها تقصير فى أداء الزوج لدوره فى الأسرة ، الأمر الذى يؤدى إلى عدم إحترام أفراد الأسرة له ، وظهور منازعات مستمرة بينه وبينهم .

تعقيب

عولجت اللامعيارية إذن طبقا لمستويين أساسيين ، وهما :

أولا ـ باعتبارها تمثل الأسباب القريبة للانحراف فى مقابل الإغتراب الذى يمثل الاسباب البعيدة ، أو العوامل الجذرية . وبتعبير آخر ، فإن اللامعيارية تهيىء المناخ الملائم للانحراف .

وثانيا ، بوصفها تؤدى إلى نوعيات معينة من الإنحرافات ، أي الانحراف من منظور بعض القيم الموجودة ، أو الانحراف من منظور المجتمع القائم ، وقد ذكرت أمثلة عديدة له . يبقى تساؤل هام ، وهو : هل هناك مستويات أخرى للإنحراف تعتبر بمثابة نتائج مباشرة للإغتراب ؟؟ إن الإجابة على هذا التساؤل سوف تطرح بالتفصيل فى الفصلين التاليين .

الفصل السادس عشر

تراكمية الإغتراب ونتائجه

- مدخل
- أولا : أسس الاغتراب البنائية الاجتماعية
- ثانيا : أبعاد الاغتراب الذاتية
- ثالثا : نتائج الاغتراب الاجتماعية
- تعقيب

الفصل السادس عشر

تراكمية الإغتراب ونتائجه

مدخل

إذا كان الفصل السابق قد تعرض للامعيارية كمصدر لانحرافات سلوكية جزئية تمثل خروجا على بعض المعايير القائمة ، أو تعكس عدم الاتفاق حول المعايير التى ينبغى أن تحكم السلوك فى مواقف معينة ، فإن هذا الفصل يهتم « بالاغتراب » كمصدر للامعيارية ذاتها ، ولمستويات أخرى للانحراف . وقد جاء « الاغتراب » بعد اللامعيارية فى تسلسل فصول الرسالة لاعتبارين أساسيين ، وهما :

الاول نظرى ، وهو يتمثل فى أن اللامعيارية تعبر عن الأسباب القريبة للانحراف فى مقابل الاغتراب الذى يعد بمثابة السبب البعيد . كما أنه يعتبر مصدرا لانحرافات أخرى غير التى تشير اليها اللامعيارية : كالانحراف على مستوى النظم الاجتماعية ، والانحراف على مستوى التنظيمات ، والانحراف الخلاق . ولذلك فاذا كانت اللامعيارية تشير إلى مواقف فردية ، فان الاغتراب يشير إلى مواقف إجتماعية وجمعية أكثر منها فردية . وأما الاعتبار الثانى فهو منهجى ، إذ أن التدرج من الجزئى إلى الكلى أو من الخاص إلى العام ، أو من الاقل تجريداً إلى الأكثر تجريداً يعبر عن طريقة علمية منهجية سليمة .

وهذا الفصل يتعرض للاجابة على عدة تساؤلات هامة : فهل الاغتراب ظاهرة موضوعية أم ذاتية ؟ وماهو مضمون موضوعية الاغتراب أو ذاتيته ؟ وماهى مجموعة الأسس الموضوعية الممكنة أو البديلة التى تميز بنـــاء المجتمع ،

فتجعل منه بناءا إغترابيا وهل لهذه الأسس إنعكاسات على الأفراد ، من الناحية السيكولوجية أو هل يوجد شعور واع بالاغتراب ، أم أن الوجود الاغترابى يعتبر حقيقة موضوعية وحسب ، وليست شعورية ذاتية ؟ وإذا كان الاغتراب ظاهرة موضوعية ، فماهى نتائجه المحتملة وخاصة من منظور الإنحراف ؟ هل يؤدى إلى فعل أو إلى إنعدام الفعل ؟ وإذا كان يؤدى إلى فعل ، فماهى نوعيات الفعل التى يمكن أن تكون بمثابة نتائج أو آثار للاغتراب ؟ هل هى أفعال إنحرافية أو غير إنحرافية ؟ وإذا كانت إنحرافية ، فما هى مستوياتها ، ونوعياتها ؟ هل هى إنحرافات سلبية أو إيجابية ؟ معوقة وظيفيا أو وظيفية ؟ هدامة ومدمرة ، أم بناءه وخلاقة ؟ تؤدى إلى تدهور أم إلى نمو ؟

إن الاغتراب يمثل أداة التحليل النظرية الأساسية فى هذا البحث ، و لد استخدم المصطلح لكى يشير إلى ظاهرة تعتمد على نوعين من المقومات : الاول موضوعى وهو يتمثل فى العمل الإغترابى ، والرشادة والتحول إلى البيروقراطية والتحديث ، ونموذج توزيع القوة فى المجتمع ، والحلقات الثورية المفقودة . وأما الثانى فهو ذاتى ، ويعكس الوعى بالاغتراب فى شتى مجالات الحياة الاجتماعية . كما أن الإغتراب — بجانبيه الموضوعى والذاتى — مجموعة نتائج سوف يتعرض لها هذا الفصل بالدراسة مع التركيز على نتيجتين أساسيتين ، وهما : الانحراف على مستوى النظم الإجتماعية ، والإنحراف الخلاق .

أولا — اسس الاغتراب البنائية الاجتماعية :

لكل بناء اجتماعى ظروف إجتماعية ، إقتصادية ، سياسية تشكله بطريقة معينة ، وتجعل له خصائص محددة قد تؤدى إلى إغتراب الاعضاء الذى يتمثل

إحدى نتائجه فى الإنحراف سواء عن المعايير التى اصطلح هذا البناء على إعتبارها مستويات لتوجيه سلوك الاعضاء داخله ، أو الإنحراف بالمعنى الأكثر شمولا ، وأقصد به الإنحراف عن الوضع الذى ينبغى أن يوجد فيه الانسان لكي يحقق ذاته ويشبع حاجاته الأساسية . ومن أجل هذا ، فإن الانحراف بالمعنى المذكور يؤدى إلى مزيد من إغتراب الإنسان عن ذاته ، وحاجاته ، وأقرانه ، والقيم والمعايير التى قد تكون سائدة فى المضمون الإجتماعى الثقافى الذى يعيش فيه . إذن الإغتراب ظاهرة من ظواهر المجتمع الانسانى التراكمية [illegible] تختلف أسسها ، وصورها أو نوعياتها باختلاف طبيعة البناءات الإجتماعية الإقتصادية السياسية . وفى هذا الصدد يمكن تناول بعض الظروف البنائية : الاجتماعية ، والتنظيمية والسياسية ، التى تسهم فى إغتراب أعضاء المجتمع ، وذلك على النحو التالى :

العمل الاغترابى

لايمكن للانسان أن ينجز أى عمل على نحو مرض ، إلا بواسطة جهد كبير ، وبعد مواجهة معوقات كثيرة أو تحديات قد لايتيسر له التنبؤ بها قبل أداء هذا العمل . وسواء كان العمل يتم داخل إطار الاقتصاديات الرأسمالية أو الإشتراكية ، فان إمكانية إمتلاك العامل للاشياء التى ينتجها تتضاءل كلما كثرت تلك الأشياء ، وبالتالى وقع تحت سيطرة الانتاج ، وسيطرة الاجر [illegible] وكلما استهلك العامل ذاته فى العمل ، دعم عالم الأشياء الخارجى الذى يكون بالضرورة ملكا لغيره . [illegible] على ذلك أن [illegible] أقل قوة وانتماء إلى ذاته طالما [illegible] وضع حياته فى [illegible] واقل تمتعا بالاستقلال [illegible] والحرية والقدرة على [illegible] [illegible] [illegible] بالنسبة لصاحبه (سواء الفرد [illegible] [illegible] [illegible] بالنسبة للعامل [illegible]

كان الإغتراب واضحا فى علاقة العامل بمحصلة عمله أو نتاجـه ، فهو واضح أيضا فى عملية الإنتاج أو النشاط الانتاجى ذاته بما يحيط به من ظروف فيزيقية سيئة ، وأجور غير مجزية ، وساعات عمل طويلة ومرهقة . ولذلك فان العمل الإغترابى ليس ظرفا مرتبطاً بالمجتمع الرأسمالى وحسب ، حيث يوجـد الاستغلال من جانب صاحب العمل للعامل ، وإنما يوجد أيضا فى أى مجتمع صناعى حتى ولو كان إشتراكيا لأن الدولة فى الحالة الأخيرة (بما فيهـا من تنظيمات ومؤسسات عامة) تحل محل صاحب العمل فى الحالة الأولى أى أنها تصبح « رأسماليا » كبيرا أو «رأسماليا مجردا» . ومن خلال العمل الإغترابى تظهر علاقة الانسان الاغترابية بغيره من الناس سواء داخل نطـاق العمل أو خارجه فالعمل الاغترابى إذن لا يرتبط بالملكية الخاصة بالضرورة وإنمـا يمكن أن يوجد فى ظل نظام الملكية العامة أو فى المجتمعـات التى تسودها مؤسسات القطاع العام ، وخاصة فى مجتمعنا حيث ينظر العـامل إلى الدولة (وهى صاحبة الملكية) على أنها « كائن غريب » وإلى ممثلى السلطات فيها بوصفهم « كائنات غريبة » أيضا .

التخصص والتحول البيروقراطى والتحديث

يعتمد الأداء الوظيفى الفعال للاجهزة الفنية ، السياسية ،والصناعية المعقدة على ركنين أساسيين ، الأول،هو التمايز المستمر للبناءات النفسية والاجتماعية فى إتجاه التنقل ، والتخصص ، والميراركية القائمة على الكفاءة الفنية،والثانى هو الرشادة ، والتنظيم الذاتى والكبت العاطفى والانفعالى . وجدير بالذكر أن التكوين النظامى الفعال لانماط السلوك هذه ، له آثار ونتائج معقدة ، فهو تمكن الأفـراد من أداء مستويات مكثفة للنشاط فى حالة تتميز بموضوعيـة

السياسات الكبرى والانتاج الضخم فى نفس الوقت الذى تنعدم فيه أنواع الدعم النفسى والاجتماعى المتاحة فى المجتمعات المحلية التقليدية . وعلاوة على ذلك فهو يؤدى إلى الهروب العاطفى ، وإنفصال الأفراد عن الموضوعات الهامة فى نظرهم ، والأفعال التى تحتل أهمية خاصة لديهم . وتمثل هذه المظاهر المترابطة وهى : التعقيد ، والرشادة ، والكبت الوجدانى مصدراً أساسياً للتوتر الذى يؤدى إلى مختلف التعبيرات عن عدم الرضا ، والاحساس بالاحباط وبالتبديد فى مواجهة ذلك الحجم الهائل والمتعاظم للبناءات غير الشخصية ، إلى درجة أن العمليات الحيوية التى تعتبر وظيفية فى حياة الفرد ، تصبح خارجة عن دائرة تحكمه أو ضبطه الفردى ، فتكون بلا معنى بالاضافة إلى كونها مربكة ويرتبط بهذا كله إحساس الفرد بأنه أصبح شيئا ، وأنه يدور حول ذاته بطريقة سلبية وبواسطة الظروف ، أكثر مما يعالج مشكلاته على نحو إيجابى .

كما أن التنظيم البيروقراطى للصناعة ، يعمل على إصدار قرارات متصلة بالأهداف التنظيمية ، مما يؤدى فى نهاية الأمر إلى أن تصبح مسئولية إصدار القرارات متمركزة فى أيدى قلة ضئيلة . أما القرارات التى يصدرها هؤلاء الذين يحتلون المواقع الدنيا فى التسلسل الهيراركى فهى تتمثل فى مجموعة الوسائل التى تستخدم لانجاز الأهداف المحددة قبلا ، وحتى هذه الوسائل فهى تعتبر محددة ومقررة مسبقا . ولذلك فان العاملين فى المجتمعات الصناعية المعاصرة يعتبرون مقيدين فى شبكة بيروقراطية تحدد دائرة إختصاصهم وإنجازهم ، وتجعلهم عرضة للاوامر المستمرة .

وفى هذا الصدد ، يجمع كثيرون من علماء الإجتماع المحدثين على أن الإتجاهات مرتبطة بالتصنيع فى حد ذاته ، ولا تتعلق بالضرورة عند إحلال

الاشتراكية محل الرأسمالية . إذ أن إنعدام القوة ، والقهر الاقتصادى ، والتبعية تعتبر عوامل مميزة للعمال فى ظل الاشتراكية كما هو الحال بالنسبة للرأسمالية ، ذلك لأن البناء البيروقراطى هو الذى يخلق ظروفا يصبح عمل الأغلبية فيها خاضعا لتوجيه الاقلية ، وليس مبدأ الانتاج من أجل الربح هو الظرف الوحيد الذى يؤدى إلى خضوع الأغلبية للاقلية . وقد أضاف بعض هؤلاء العلماء إلى ذلك أنه عندما تنتقل إحدى الصناعات إلى ملكية الدولة من خلال التأميم ، قد تزداد اللامساواة فى القوة . ولعل التغير الوحيد الذى يكون قد حدث حينئذ ، هو أن ملاك القوة يصبحون فى هذه الحالة هم الموظفون وليس أصحاب الملكية (١) .

وإذا كان العامل فى نظام تقسيم العمل البسيط تكون له فرصة كبيرة للتحكم فى ظروف عمله الخاص وضبطها ، فانه يفتقد هذه الفرصة فى ظل نظام تقسيم العمل المعقد ، حيث توجد مهام كثيرة تخرج عن نطاق تحكمه ، ويظهر الاعتماد المستمر خلال عملية الانتاج بأكملها ، على بناء إدارى فوقى يصدر كل قرارات العمل الممكنة . وفى هذا التسلسل الجديد ، توجد تصميمات لا يعرفها الحرفيون أو صغار العمال ، ولذلك فإن إنفصال الوظائف يظهر فى أعظم صوره وأعقدها . إذ أن العامل الذى يستقر وضعه فى قاع التنظيم لا يستمع إلا إلى تفاصيل العمل وجزئياته ، وهو بذلك منفصل عن كل قرار أو

---

(1) Frank Lindenfeld, Raddical Perspectives On Social Problems, Readings In Critical Sociology, The macmillan Company Collier, London, 1968, P. 208 And Bertrand Russel, Authority and The Individual, Boston, Beacon Press, 1963. p.54

تعديل بشأن الانتاج الذى يسهم فيه [1] .

وعلاوة على ذلك ، فان منطق تقسيم العمل هو منطق الكفاءة والملاءمة ، ففى أنواع متعددة من الانتاج ، ثبت أن تعاون مجموعة كبيرة من الأشخاص بحيث يقوم كل منهم بانجاز جزء محدد من عملية العمل ، يؤدى فى النهاية إلى ناتج أكبر مما إذا قام نفس عدد العمال بانتاج نفس السلعـــة ولكن بطريقة فردية . وهنا تكمن المشكلة الأساسية ، إذ أن أكثر الأساليب ملاءمة من الناحية الفنية ، ليست دائما هي الأكثر إشباعا وإرضاء للعاملين . ويضيف أحد علماء الاجتماع إلى هذا المعنى شيئاً آخر ، وهو أنه يتعين على المرء — دائما — أن يختار بين الكفاءة الفنية (التركيز على الانتاج) أو سعادة العاملين وإرضائهم (التركيز على المنتجين) ويعتقد أن هذا العالم سوف يكون أكثر إمتاعا إذا اجتمعت الكفاءة والسعادة معا ، ولكن ذلك صعب المنال [2] ؛ فإغتراب الناس عن عملهم يعتبر إذن مصاحبا لزيادة تخصص المهنة ، والتحول إلى البيروقراطية الذى يحدث فى عملية نمو الاقتصاديات الصناعية ؛ كما أن مركزية الضبط التى أصبحت أساسية بواسطة التوسع البيروقراطى ، أدت إلى إغتراب العامل عن عمله وذاته ، ويحدث ذلك فى البلاد الاشتراكية مثلما يحدث فى صور التصنيع الرأسمالية .

---

(1) Daniel Bell, The End of Ideology, New York Collier, 1962, p. 234 — 235.

(2) Ivan Vallier, « Structural Differentiation, Production Imperative and Communal Norms, The Kibbutz In Crisis », Social Forces, 1962, pp. 233 — 235.

نموذج توزيع القوة والأهداف المجتمعية

يمثل نموذج توزيع القوة فى المجتمع ، ومداها ، أساساً هاما من أسس الاغتراب الموضوعية . وتوجد ثلاثة أنواع كبرى للقوى تبعاً للأهداف المجتمعية ، وهي : أولا : ، الأهداف الثقافية أو الرمزية التى تتحقق من خلال الضوابط المعيارية . فإذا كان الهدف الاجتماعى الأول هو التربية والتعليم ، فإن القوة اللازمة لتحقيقه تكون محددة ،ومن ثم يكون الإغتراب الذى يحتمل أن يوجد فى هذه الحالة ضئيلا نسبياً . ولكن عندما تستخدم أنواع أخرى للقوة من أجل تحقيق أهداف ثقافية يمكن أن يترتب على ذلك أن تزيد حدة الاغتراب وتقل فاعلية الوسيلة . وثانيا ، أهداف الانتاج وهي التى تشتمل على تصنيع السلع ، وتوفير الخدمات ، وأعمال الياقة البيضاء ، والأنشطة المالية . ويمكن أن تنجز هذه الأهداف بفاعلية أكثر ، من خلال إستخدام القوة النفعية بالقياس إلى نوعى القوة القهرية والمعيارية . وثالثا ، أهداف النظام وتنطوى على ضبط المنحرفين بواسطة عزلهم عن هيكل المجتمع ، أو عقابهم ، أو التحقير من شأنهم . أما المهمة الكامنة فى هذه الأهداف ، فتتمثل فى حماية المجتمع ، وتدعيم الصورة المجتمعية التى تراها صفوة القوة ملائمة من وجهة نظرها ، ولذلك فإن تحقيق هذه الأهداف الأخيرة يحتاج إلى إستخدام الضوابط القهرية (1) .

وبناء على ذلك : يكون نوع القوة المستخدمة ، وطبيعة الاذعان لها أمورا مرتبطة بأنواع الأهداف المجتمعية السائدة ، ومتصلة أيضا بدرجة إشتراك كل من أعضاء الصفوة وأعضاء المجتمع العاديين فى هذه الأهداف . وإذا كان هذه

---

(1) Amitai Etzioni, Active Society, N. Y., 1972, pp 360 – 374

الذين يمتلكون القوة هو التنشئة الاجتماعية والتعليم، وكانت رغبة الذين يعتبرون عرضة للضبط أن يتعلموا يمكن أن يكون الضبط المعيارى فعالا إلى درجة كبيرة . أما إذا كان هدف من يمتلكون القوة مختلفا تماما عن هدف الذين يعتبرون عرضة لها ، أصبح التمرد والعصيان من كلا الجانبين هو العلامة السائدة فى المجتمع ، كما أن الصراع يكون مستمرا بين الفريقين . أما مسألة من الذى سوف ينتصر فى هذا الصراع، فإنها محكومة بمجموعة ظروف تكون أحيانا فى صالح الفريق الذى يمتلك القوة، وفى أحيان أخرى تنتقل إلى الفريق المضاد ، وغالبا ما يكون الفريق المنتصر أقل إغترابا من الفريق المهزوم .

وعموما ، فإن المجتمعات تختلف من حيث مستويات الاغتراب التى تخلقها ، بالاضافة إلى أن هناك إختلافات هامة داخل كل مجتمع فيما يتصل بالأهداف التى ينجزها كل قطاع مجتمعى على حدة ، وبنوعية الضوابط المستخدمة فيه . وطالما أن كل المجتمعات تخصص نسبا معينة من أنشطتها للأهداف الثقافية ، وأهداف الانتاج ، وأهداف النظـــام فإنه من المتوقع أن تنطوى جميعا على قطاعات أقل إغترابا وأخرى أكثر إغترابا .

الحلقات الثورية المفقودة :

يعاون إستخدام التاريخ فى إنقاذ العوامل المفقودة فى الماضى من النسيان وتظهر أهمية هذا الاستخدام بوجه خاص عنــــدما تعكس لنا هذه العوامل حاضرا غير مكتمل ، وملىء بالثغرات . إن تحقيق أية ثورة لجزء من أهدافها، وفشلها فى تحقيق الجزء الآخر ، أو تراجعها عن بقية أهدافها ، يؤدى إلى وجود قيم متصارعة فى الكل الاجتماعى . ومن ثم تكون هناك حاجة ماسة إلى برنامج ثورى جذرى فى كل مجالات الحياة الاجتماعية : كالعمل ، والبناء الطبقى ، والقدرات

الخاصة والمواهب ، وهو برنامج لابد أن ينطوى على مخططات من أجل تدعيم نوع جديد من السلوك الايجابى الفعال ، وطبيعة إنسانية جديدة ومجتمع جديد .

ولكن تراكية الثورات المفقودة في العصور الحديثة ، وما ترتب على ذلك من تناقضات ، وسلبيات ، ومفارقات إجتماعية ، كان لها تأثير قوى على الشباب بوجه خاص تمثل فى تعويق نموهم على نحو يتلاءم مع ظروف الحياة العصرية . فالثورة الناجحة هي التي تشيد مجتمعاً جديدا ، أما الثورة غير المكتملة أو الفاشلة فهى تجعل المجتمع القائم غير ملائم لأنها تنتزع منه بعض مكوناته الأصلية دون أن تضع مكانها بدائل مناسبة (١) .

ويمكن تحديد مجموعة التغييرات الاجتماعية الجذرية التى تعتبر ضرورية بالنسبة للمجتمع ، من أجل التوصل إلى معرفة العناصر التى تحققت بالفعل ، وتلك التى فشلت فى أن تتحقق ، وما أدى اليه ذلك من موقف مضطرب ومتخبط يواجه الشباب — بوجه خاص — فى عالم اليوم . ويتم ذلك من خلال إستعراض كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسة وتحديد الثورات الناجحة والفاشلة فى كل منها على النحو التالى :

---

(١) أفاض « اليساريون الجدد » فى الحديث عن « الثورات المفقودة » التى ورثها المجتمع الامريكى ، معتقدين أن التغيرات الاجتماعية الجذرية والعميقة ، فشلت فى أن تحدث فى اللحظة المناسبة وكانوا يقصدون بذلك أن بعض الثورات التى كانت ينبغى أن تحدث ، لم تحدث بالفعل ، وأن بعضها بعضها لم يتحقق ، أو أنه حقق جزءا من أهدافه بينما فشل فى تحقيق الجزء الآخر منها نتيجة لمحاولات التراضى التى بذلت . أنظر فى ذلك :

(U. S. News, World Report Book; Communism and The New Left, What, They, Re up To Now, 1969)

أولا ، مجال البيئة الفيزيقية . وفى هذا الصدد نجحت التكنولوجيا فى مجالات عديدة ، ولكنها تخلت عن هدفها فى أن تنتزع الادارة من رجال الأعمال ، وتخلق لهم عالمهم الخاص المتصل بالمشروع الفيزيقى . وفشلت أيضا فى أن تضع إطارا للاقتصاديات العملية للانتاج والتوزيع . وكانت النتيجة الحتمية لذلك هي إضطراب واضح فى الانتاج والتوزيع تعانى منه الجماهير فى حياتها اليومية . وأما بالنسبة للحضرية فقد تزايدت مشروعات الاسكان الحضرى ، وتضاعفت الدراسات العلمية لوسائل النقل الحديثة ، والخدمات الحضرية ، وبناء المشروعات الضخمة . ولكن كان هناك عنصر هام مفتقـــد ، وهـو التنسيق الحقيقى بين المشروعات القائم على التخطيط المركزى السليم .

وثانيا ، مجال التغيرات الاجتماعية والاقتصادية . فقد عاون الفكر الاقتصادى الحديث على توسيع دائرة العمل ، مما أدى إلى زيادة العمالة ، ولكنه فشل فى تحقيق هدفه فى توازن الاجتماعى بين الأعمال الخاصة والعامة . وأما بالنسبة للحركات النقابية العمالية ، فإن العمال الصناعيين نجحوا فى تشييد نقابات لهم تعمل على تدعيم ظروف العمل الجديدة ، وتؤكد جدارة العامل . ولكن هذه النقابات تراجعت عن هدفها فى الادارة والتعليم الفنى ، مما أدى إلى أن الغالبية العظمى من العمال لم يستطيعوا للتحكم فيما يفعلون . ولذلك أصبحت الحركة العمالية قوة مفقودة إلى حد كبير ، خاصة بعد أن شعرت بالاخفاق فى التوصل إلى مجتمع تسوده المساواه والفرص المتكافئة . ويحتل الجانب العلمى فى دراسة الحياة الاجتماعية أهمية خاصة فى مجال التغييرات الاجتماعية ، فعلم الاجتماع مثلا حقق تقدما ملحوظا فى السنوات القليلة الماضية ، وخاصة فى دراسته للمجتمعات الريفية ، والمشكلات الاجتماعية، ومع ذلك فإن العلماء الاجتماعيين

تخلوا عن هدف عام وهو التغيير الجذرى للمجتمع . وأصبح المنهـج التجريبى هو الذى يحدد أهدافهم ، وكانت النتيجـــة الطبيعية لذلك هي تأكيدهم على « التنشئة الاجتماعية » و « التنظيم » و « الضبط الاجتماعى » .

وثالثا ، مجال الاصلاحات السياسية والدستورية والقـــانونية . وفى هذا المجال وقفت الثورة الديموقراطية فى توسيع نطاق الحكم الذاتى الرسمى وعملت على تحقيق ما استطاعت من تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع المواطنين ولكنهـا تخلت عن مثل عام وهو « اجتماع المدينة » بمـــا ينطوى عليه من إندماج شخصى ومبادأة تتمكن وحـدها من تدريب الأشخـاص على الحكم الذاتى ، وتمدهم بالمعرفة العملية عن المسائل السياسية المختلفة . وكانت النتيجة الحتمية لذلك، هي تكوين طبقة من الساسة الذين يحكمون بأنفسهم . وأما فى مجــال حرية الفكر ، وحرية التعبير عن الرأى فقد منح المحررون والناشرون مختلف الفرص لممارسة هذه الحرية ، ومع ذلك فقد ظلت المطابع الكـبرى ، ودور النشر ملكا لأصحاب المصالح فى المجتمع لمدة طويلة . وبالتـالى ، لم تكن تنشر كل الأفكار والآراء ، وإنما اقتصرت على المسائل التى تتفق مع التوجيهـات الأساسية لأصحابهـا . وفى مجـال الحرية الاجتمـاعية ، تحققت الضمانات الدستورية لحرية الفرد ، ولكن لم تبذل محاولات لاعطاء الأفراد والجمـاعات الصغيرة وسائل جديدة لممارسة هذه الحقوق الدستورية الجديدة .

ورابعـا ، إصلاحات متصلة بالرعاية فى مجال الطفولة وجماعات المراهقين . حيث ظهرت الدعوة إلى حماية الطفولة من خطر المصانع ، واستغلال أصحاب رؤوس الاموال ، ودعمت هذه الدعوة بواسطة الإهتمام بالتعليم وإنشاء المدارس العـامة والتدريب المهنى ، ولكن المصلحون لم يتمكنوا من تطـوير فلسفة

ملائمة للتعليم والمهنة وكانت النتيجة أن أصبح كثير من شباب اليوم عديم الفائدة من الناحية المهنية ، وايضا من الناحية الإقتصادية ، نظراً لأنه لم يتلق برامج التدريب الملائمة ، أو المقررات الدراسية اللازمة لإعداده كعامل ماهر . وأما بصدد التعليم الإلزامى ، فقد أدخل كنظام أساسى ، يستهدف تكافؤ الفرصة التعليمية . ولكنه ليس على مستوى الكفاءة المطلوبة لأن الاعداد المتزايدة من التلاميذ ، بالإضافة إلى البرامج الدراسية غير الملائمة ، أدت إلى استحالة وجود تعليم حقيقى إلى درجة أنه يمكن القول إن المدارس أصبحت الآن مراكز للامية والجهل ولصور شتى من السلوك الإنحرافى، كما أصبحت مراكز التعليم الالزامى ودور الحضانة المنتشرة فى المجتمع شبيهة بالسجون . وقد ظهرت أيضا ثورة أخرى استهدفت تحرير الوظائف الحيوانية بوجه عام من القيود التى تكبلها والتخفيف من حدة الكبت الجنسى الذى يعانيه الأطفال والمراهقون والشباب، والإقلال من الجزاءات القانونية والاجتماعية، ولكن هذه الثورة لم تحقق أهدافها ، بل أنها لم تتحول إلى جهد حقيقى نظراً للمقاومة الشديدة التى لقيتها ، والمعارضة القوية من جانب أصحاب الاراء المتعصبة والمخاوف المرضية وكانت النتيجة الحتمية لهذا كله وجود قواعد غير متسقة ، وأخلاقيات متضاربة ، وانشغال المراهقين والشباب بأفكار جنسية كما لو كان الجنس هو الحياة ذاتها .

وقد كانت النتيجة الحتمية لكل هذه الثورات المفقودة ، هي وجود «مجتمع ضائع » يتميز بمجموعه خصائص ، وهي : نوعية غير ملائمة للانتاج ، وعدم تنسيق ، بالاضافة إلى وجود عمال مصابين باللامبالاة ، وشباب مهمل وممزق ، وساسة فاشلون ، وتعصب ، وفئات إجتماعية بلا هدف فى الحياة ، وفتيان

مستهترون ، ومراهقون مكبوتون ، وتعليم هزيل متدهور ، وتنشئة إجتماعية فاشلة ، واغتراب متراكم .

ثانيا — أبعاد الاغتراب الذاتية

إذا كان الاغتراب ظاهرة بنائية إجتماعية وإقتصادية وسياسية ، فإنه يمثل حقيقة قائمة بذاتها ، بغض النظر عن اعتراف الأشخاص به ، أو وعيهم بوجوده ، أو احساسهم به . ومع ذلك ، فإنه من المهم فى هذا الصدد أن تجرى محاولات لاكتشاف مدى وضوح الوعي بالاغتراب ، ومعرفة حدود هذا الوعى ، والمجالات التى يظهر فيها أكثر من غيرها ، وعوامل بروزه فيها على وجه الخصوص [1] . وقد وضعت هذه الدراسة مؤشرات ذاتية لقياس الوعى بالاغتراب فى مجالات : العمل ، ومكانه ، والمجتمع بوجه عام ، والامكانيات المادية والمعنوية ، والاسرة والزواج . وكشفت هذه المؤشرات عن وجود تفاوت فى الوعى طبقاً لاختلاف هذه الابعاد ، وسوف يوضح هذا التفاوت أثناء إستعراض أبعاده المختلفة .

---

(١) عبر « فرانك ليندنفيلد Frank Lindenfeld » عن شكه فيما إذا كان هناك عدد ضخم من العمال الامريكيين ، يشعرون شعورا واعيا بالاغتراب وأشار إلى أنهم يوافقون من حيث المظهر على أن يساوموا على القيام بعمل قد لا يحبونه أو لا يروق لهم تماما ، فى مقابل أجر معين وهو يتفق مع « بلاونر Blauner » فى أن تقدم التحريك الذاتى ، قد يساعد على التخفيف من حدة بعض مظاهر الاغتراب عن العمل ، وخاصة بالنسبة لعمال الياقة الزرقاء ، ويضيف إلى ذلك أن الذين يعملون فى الصناعات ، ذات العملية المستمرة Continuous process industries قد يكونون أكثر تحررا فى عملهم ممن يعنون بالآلات أو يعملون على خط التجميع assembly Line ولذلك فان القدر المتاح من الحرية الذى تسمح به المشروعات ذات التحريك الذاتى ، يجعل العمل أكثر اشباعا وإرضاء للعامل

(F. Lindenfeld, op. cit. pp. 213 — 214, 215 — 217.

البعد الاول — الوعى بالاغتراب عن الذات :

وهو مايسمى « بالغربة الذاتية » التى تشير إلى شعور الشخص بأنه ليس مندمجاً فى نشاط أهمية له فى حد ذاته ، ونظرته إلى العمل كوسيلة لهدف آخر. وهذا هو المؤشر الذاتى للعمل الإغترابى الذى لا يقوم به الشخص لأنه يحبه أو يريده ، بل لأن نشاط هذا العمل يعتبر وسيله لشىء آخر . وفى معظم الأحيان يكون هذا الشىء هو النقود ، التى تعتبر بدورها وسيلة لأشياء أخرى فى الحياة يضاف إلى ذلك أن الوقت المبذول فى العمل الإغترابى أو « العمل من أجل النقود » هو أيضا وقت مستغرق فى الإغتراب ، يعمل على دفن الروح الإنسانيه فى مظاهر مصطنعة . ومن الملاحظ فى هذه الدراسه أن غالبية العمال على إختلاف مستوياتهم وفئاتهم — يعملون من أجل الحصول على النقود وحسب ، وأما ميلهم إلى العمل الذى ينجزونه ، أو حبهم لنوع النشاط الذى يقومون به ، فتلك مسألة لاتكون لها أهمية حتى بالنسبة لهم أنفسهم .

البعد الثانى — الوعى بالاغتراب عن العمل :

قيس الوعى بالإغتراب عن العمل بواسطة أسئلة عن مدى شعور العامل بالطمأنينة والإرتياح أثناء العمل ، أو بالقلق والتوتر [١] . وجاءت الاجابات

(١) هناك بعدان لظروف العمل الموضوعية التى يمكن أن يوجد فيها العامل ، وهما : أولا — الظروف المرضية أو غير المرضية وثانيا — الظروف المستخدمة أو غير المستخدمة . وتنطوى ظروف العمل الموضوعيه غير المرضية على جوانب عديدة كالأجر غير المناسب ، وانهيار علاقات الصداقة بين العمال والمشرفين ، وساعات العمل غير الملائمة ، والخدمات العمالية القاصرة ، ومجالات الرعاية غير الكافية ، والاشراف غير الملائم وما إلى ذلك وأما درجة ملاءمة ظروف العمل أو عدم ملاءمتها ، فهى تعتبر نسبية بطبيعة الحال : فما كان يرضى معظم الناس منذ مائتى عام مضت ، قد لا يكون موضع =

تشير إلى أن (٥٧ ٪) يشعرون بالطمأنينه والإرتياح دائمـــا ، فى مقابل (٤٠ ٪) يشعرون بالتوتر والقلق ، بينما تشير النسبة (٦ ٪) إلى من لا يشعرون بشىء على الإطـلاق أى الذين يعانون فى حالة إنعـدام الوعى ، وهو موقف متميز باللامبالاة . هذا ، ويعتقـد الذين يشعرون بالتوتر والقلق المستمرين ، أن حالتهم هذه ترجع إلى مجموعـة عوامل معظمها متصل بالعمل ذاته ، مثل قسوة الظروف الفزيقية المحيطة به ، وعدم ملاءمة الأجور بالقياس إلى الجهد المبذول ، وتعسف الرؤساء ، وسوء العلاقة بين الزملاء وعـدم تحكم العامل فى أهداف عمله (١) . وأما عن الفئة الأولى ، وهى التى تشير إلى من

= إرضاء فى يومنا هذا ، وما يرضى العامل فى مجتمع معـين أما قد لا يرضى عمال مجتمع آخر أما الظروف المستخدمه فهى التى بمقتضاها لا تتحدد أهداف العمل بواسطة العمال أنفسهم ، بل عن طريق آخرين يخضع لهم العمال ، وهى ظروف يمثل العمل فيهـا وسيلة أكثر منه هـدفا فى ذاته . فالإتجاه الصناعى الحديث ، يستخدم العمال كوسائل توصل نحو أهداف الذين يحتلون أوضاع الضبط فى التسلسل الحكومى ، أو الصناعى . وقد توصـل « هربرت ماركيوز Herbert Marcuse من مسحه لكل تلك الظروف التى تحيط بالعامل فى المجتمعات الصناعية الحديثة إلى أن العمال هم أدوات فى أيدى الذين يحتلون مواقع القمة فى التسلسل الرئاسى ، أنظر :

(H Marcuse, One Dimentional Man, Boston, Beacon Press, 1964, p.p. 32 — 33)

وربما يكون هناك قدر معين من استخدام « الآخر » يكمن فى معظم العلاقات الاجتماعية بما فى ذلك علاقة العمل ، ولـكن المسألة ليست هى ما إذا كان العـمال أيضـا « يستخدمون » أصحاب العمل كمصدر للمال والمكانة وما إلى ذلك ، بل أنها بالأحرى قضية « الجماعة التى سوف تكون لها أولوية القرار فى علاقة التبادل هذه »

(١) قال « بلاونر Blauner » من شأن مشكلة تحكم العامل فى أهداف عمله ، من خلال اشارته إلى أن معظم العمال لا يهتمون عموما ، بتحمل المسئوليات الإدارية والسياسيـة ، ومع أنهم يستخدمون بواسطة غيرهم ، فهم يكشفون عن موافقتهم على ذلك ، طالما أنهم يتقاضون =

يشعرون دائما بالطمأنينة والرضا عن العمل، فقد سئلت عن السبب الذى يكمن وراء ذلك فى نظرها، وما يدعو إلى الدهشة أن غالبية أفرادها أجابوا بأنهم ينبغى أن يشعروا بالرضا عن العمل وبالطمأنينة من أجل أن يتمكنوا من إنجاز المهام المنوطة بهم، وأن يحتفظوا بمستوى العلاقة المطلوب والملائم بينهم وبين رؤسائهم ثم بينهم وبين زملائهم، وإلا لما استطاعوا التمشى مع ظروف العمل والحياة فى هذا المجتمع. ومعنى ذلك إذن أنهم يعتبرون الشعور بالطمأنينة والإرتياح والرضا مفروض عليهم. وهذا يشير إلى أنه ليس شعوراً حقيقياً وأصيلا ونابعا من أنفسهم، وإنما هو « تكوين عكسى » أو تعبير ظاهرى يكشف عن المشاعر الكامنة بطريقة عكسية، أى بواسطة إخفائها وإبراز نقائضها. وهذه الظاهرة تعرف باسم « كبت الاغتراب » وهي ليست سيكولوجية خالصة، وإنما تعتبر إجتماعية لأن عواملها ترجع إلى ظروف البناء الإجتماعى كما أن نتائجها إجتماعية أيضاً.

وقد عبر بعض علماء الاجتماع عن حالة « عدم الوعى بالإغتراب » هذه أو الاغتراب المكبوت أو « المعتقل » عن طريق الاشارة إلى أن إنسان العصر الحديث بوجه خاص يعيش فى عالم مغلف بالاغتراب، أو أنه يعيش حياة إغترابية ربما لا يشعر باغترابه فيها ولو للحظة واحدة (١).

= الأمر الملائم فى نظرهم بالإضافة إلى رضائهم التام عن هذه الممارسة الجزئية، أنظر:
(Robert Blauner; Alienation and Freedom, Chicago : University of Chicago Press 1964, pp. 46 — 48)

(1) Eric and Mary Josephson (eds.) Man Alone, N. Y. Dell 1962. pp. 53 — 55.

البعد الثالث – الوعى بالاغتراب عن مكان العمل :

إستخدم مؤشر لقياس هذا البعد ، وهو السؤال عن «مدى الشعور بالرغبة فى ترك مكان العمل والالتحاق بعمل آخر » . وكانت نسبة الذين يراودهم هذا الشعور دائما أو أحيانا (٥١ ٪) ، فى مقابل (٤٩ ٪) لا يشعرون بذلك . وأما عن الأسباب التى إستند إليها الذين يرغبون فى ترك مكان العمل فهى نفس الأسباب التى أشار اليها من قبل من يشعرون بالاغتراب عن عملية العمل ذاتها ، مضافا إليها عامل متصل بالتنظيم ذاته ، يتمثل فى بعض المعوقات البيروقراطية القائمة والنظم الروتينية السائدة فى موقع العمل . ويلاحظ فى هذا الصدد ، تركيز أفراد العينة ممن يريدون ترك هذا التنظيم ، على قسوة ظروف العمل ، وعدم ملاءمة العوامل الفيزيقية المتصلة بمكانه وبالعملية الصناعية ، بالنسبة لصحة العامل الجسمية والنفسية والعصبية .

هذا ، وعلى الرغم من أن فئة الذين يشعرون بالاغتراب عن مكان العمل ، تعتبر نسبتها متماثلة تقريبا مع نسبة الذين لا يشعرون بذلك ، إلا أن نسبة كبيرة من الفئة الأخيرة عندما سئلت عن سبب تمسكها بهذا المكان وعدم رغبتها فى هجره أجابت أنها غير متمسكة به وإنما سوف تتركه فى القريب العاجل نظراً لقرب إنتهاء مدة الخدمة ، بينما أجاب البعض الآخر بأنه لا أمل يرجى من الانتقال إلى عمل آخر ، لأن أى تنظيم لن يختلف عن التنظيم الذى يعمل به الآن . ولذلك فانه حتى أولئك الذين لا يشعرون برغبة فى ترك هذا التنظيم ، يتميزون هم الآخرين بإحساسهم بالاغتراب عنه مع أنهم لا يجدون مفراً من البقاء فيه .

البعد الرابع – الوعى بالاغتراب عن المجتمع

إشتملت الدراسة على بضعة مقاييس لقياس هذا البعد وهى :

— قياس إعتقاد الشخص فى مدى ضرورة الادلاء بصوته فى الانتخابات القومية والاستفتاءات العامة .

٢ - قياس إعتقاده فى مدى إهتمام المسئولين بحل مشاكل الجماهير الملحة.

٣ — قياس إعتقاده فى مدى عدالة القوانين فى التطبيق .

٤ - قياس إعتقاده فى مدى إنتشار إستخدام الوسائل غير المشروعة (كالرشوة والمحسوبيه والوساطة) على مستوى المجتمع كله .

وقد جاءت نتائج هذه المقاييس تعكس مستوى عاليا من الوعى بالاغتراب عن المجتمع وخاصة الاغتراب السياسى. فبصدد المقياس الأول ، أشارت النسب إلى أن (٥٥٫٣ ٪) يعتقدون أن الاشتراك فى الانتخابات والاستفتاءات العامة غير ضرورى فى مقابل (٤٤٫٧ ٪) يعتقدون فى عكس ذلك. وأما مبررات الفئة الأولى فيما ذهبت اليه ، فتتمثل فى أنها حتى لو إشتركت فى أية انتخابات أو استفتاءات ، فان رأيها لن تكون له أهمية أو اعتبار ، لأن النتائج تكون معروفة عادة قبل اجراء هاتين العمليتين طالما أن هناك جماعات مصلحة ومراكز قوة تتحكم فيها على نحو غير ملائم . وقد أضاف هؤلاء إلى المبرر السابق لاعتقادهم هذا ، مبرراً آخر هو أنه حتى لو تمت الانتخابات بطريقة سليمة ، فلن يكون لهؤلاء المرشحين الذين فازوا فيها أهمية كبيرة بعد إنتخابهم لأنهم سوف يتخلون عن ناخبيهم فور وصولهم إلى غرضهم ، وعلاوة على ذلك لن تكون لهم قيمة حقيقية فى مواقع إتخاذ القرارات ، لأن تلك المواقع قاصرة على صفوة قوية . ومما لاشك فيه أن مثل هذا الاتجاه ينم عن « موقف جماعى » أو « مجتمعى » أى أنه يمثل « حالة مجتمعية » ، ليس « موقفا فرديا » . وهذا يشير إلى جانب هام من جوانب الاغتراب ، وهو « إنعدام القوة » أى

إحساس الشخص بأن صوته لن يكون له قدر كبير وأنه لن يتمكن من التعبير عن رأيه بصراحة بصدد أية مسألة تحتل أهمية بالنسبة اليه أو المجتمع بوجه عام . وإذا كان هذا الشعور يسيطر على الشخص كانسان يعيش فى المجتمع ، فإنه يزداد وضوحا لدى العمال الصناعيين . ومع أن نمو نقابات العمل قد أمد كثير من العمال ببعض القوة التى تتيح لهم فرصة الادلاء بأصواتهم والتعبير عن آرائهم فى كثير من المسائل التى تهمهم . فمازال العمال يشعرون باغترابهم الشديد عن القوة أو بغربتهم عن مواقع إتخاذ القرارات .

وأما عن المقياس الثانى ، فقد كشف عن مستوى للوعى بالاغتراب عن المجتمع أعلى من المستوى السابق . حيث أشار حوالى (٧٠ ٪) من أفراد العينة إلى أنهم يشعرون بأن المسئولين لا يهتمون بحل مشاكل الجماهير الملحة . وكان المقصود بلفظ « المسئولين » هنا الأشخاص الذين يحتلون المناصب القيادية الرسمية فى المجتمع ، وتقع على عاتقهم مسئولية إتخاذ القرار أو الإشراف على تنفيذه . فكان الإعتقاد سائداً بأن الاهتمامات الأولية لهؤلاء منصبة فى الغالب على مصالحهم الشخصية ومحاولاتهم المستميتة من أجل الحفاظ على مناصبهم ودعيم نفوذهم فيها بأى ثمن حتى لو كان هذا الثمن هو التضحية بالصالح العام . كما تجلى الوعى بالاغتراب عن المجتمع ، فى صورة ثالثة ، وهى الشعور بأن القوانين لا تطبق بصورة عادلة على الجميع ، إذ بلغت نسبة الذين كشفوا عن هذا الاحساس (٨٣ ٪) . وكانت حجتهم فى ذلك أن تطبيق القانون ، أصبح ينحرف عن الطريق السوى ليصبح فى إعتباره مسائل معينة : كالمنصب ، والثروة ، والمكانة الاجتماعية ، والقرابة ، التى أصبحت أسساً للتمييز بين الأشخاص أمام القانون ، الذى أصبح بدوره مجالاً للتلاعب والمارسة الحيل الملتوية .

وهناك مقياس أخير لقياس الوعى بالاغتراب عن المجتمع ، هو « الاعتقاد فى إنتشار الرشوة والمحسوبية » حيث بلغت نسبة الذين كشفوا عن هذا الاعتقاد (٨٨ ٪) وفضلا عن ذلك ، فقد أكد هؤلاء أنهم يشاركون ، مضطرين ، فى ممارسة مثل هذه الوسائل غير المشروعة لأنها أصبحت طريقة فى الحياة ، وفى التعامل بين الناس ، وقضاء مصالحهم ، فى نفس الوقت الذى يعلمون فيه أنها تعتبر أساليب مدمرة ولا تصلح لأن تستمر كأسس للتعامل. ويعنى ذلك أنهم يعترفون باندماجهم فى هذا المناخ الإغترابى الشامل الذى أصبح يسود المجتمع بأسره.

البعد الخامس — الوعى بالاغتراب عن الامكانيات :

إستخدم مقياس لقياس هذا البعد، وهو مطالبة المجيب بالتعقيب على القضية التالية بالموافقة أو عدم الموافقة : « أشعر أننى حرمت من أشياء يتمتع بها الآخرون » والمقصود بلفظ « أشياء » هنا كل الإمكانيات والموارد المادية والمعنوية التى تكون لها قيمة خاصة فى حياة الإنسان : كالثروة ، والسلع ، والممتلكات الشخصية ، والعمل، والتعليم ، والنجاح ، والتفوق ، وقيم الحاجة : كالحاجة إلى الحب ، والاعتماد، والتأييد ، والمشاركة — فمجالات الحرمان أو المتعة متعددة ومختلفة ، ولذلك يعتبر الوعى بالحرمان نسبيا بالقياس إلى هذه المجالات، وأيضا بإختلاف الأشخاص أنفسهم. ومع ذلك فإن نسبة من أشاروا إلى شعورهم بالحرمان فى كثير من الأحيان بلغت (٧٧ ٪) من مجموع أفراد العينة وهذا يدل أيضا على قوة المصادر الموضوعية للاغتراب أو أسسه البنائية الإجتماعية . فنظم المجتمع لا تتمكن من إشباع حاجات الإنسان الأساسية ، وينطبق ذلك على النظام الإقتصادى بوجه خاص وينسحب على النظم الأخرى، كالتعليم ، والتنشئة الإجتماعية ، وتوزيع القوى العاملة وتشغيلها، علاوة على

أنها لم تتمكن من مسايرة متطلبات النمو المستمر للانسان والمجتمع .

يضاف إلى ذلك أن الوعى بالإغتراب عن الإمكانيات ، يعتبر مؤشراً إلى الوعى بالإغتراب عن هؤلاء « الآخرين » الذين يحتكرون هذه الامكانيات ، أو الذين يتمتعون بها، ولكن من يكونوا هؤلاء « الآخرين » ؟ إنهم صفوة القوة ، وصفوة الثروة ، والصفوة المثقفة على مستوى المجتمع كله . وأما على مستوى العلاقات الشخصية ، فقد يشير لفظ (الآخرين) هذا إلى الأصدقاء أو زملاء العمل ، أو الرؤساء أو أفراد الأسرة .

وأخيراً ، تبرز مجموعة تساؤلات هامة بصدد الوعى الذاتى بالإغتراب ، وهي : هل هذا الوعى فى مجال من المجالات المذكورة ، يشير إلى وعى بالإغتراب فى المجالات الأخرى ، أم أنه ليست هناك علاقة إيجابية ضرورية ؟ وهل وعى الشخص بالإغتراب فى إحدى هذه المجالات تصاحبه دائماً نتائج سلبية ؟ أو أنه يمكن أن يؤدى إلى نتائج إيجابية ؟ هل يؤدى إلى إنحراف خلاق على المستوى الشخصى ، أو إلى إنحراف مدمر ؟ وماهي الظروف التى يمكن أن تصاحب نوعى النتائج السابقة ؟ .

إنه ليس ضروريا أن يرتبط الوعى بالاغتراب فى مجال من المجالات ، بإغتراب عن المجالات الأخرى ، أو عن بعضها ، ولكن قد يوجد هذا الإرتباط ، وتلك مسألة متصلة بطبيعة الظروف الشخصية ذاتها . وأما عن نتائج هذا الإغتراب ، فإن هناك مجموعة ظروف تتحكم فيها فتجعلها إيجابية أو سلبية ، وهي : أولا ، ظروف إجتماعية متصلة بطبيعة المجتمع نفسه ، وقدرته على توفير الفرص التى تمكن الأفراد من إعلاء إغترابهم فى مجال من المجالات . وثانيا ، ظروف متصلة بالشخص ، مثل قدراته الخاصة واستعداده للتجديد والخلق ، ومدى ثقته بذاته ، وقوة إصراره ، ووضعه فى المجتمع الذى قد

يتسر له القيام بما يريده أو يعوقه .

ومن أجل هذا، فإن الصعود فوق مستوى الإغتراب أو تجاوزه يكون ممكنا بواسطة محاولات متعددة بعضها يتمثل فى مجموعة ميكانيزمات سيكولوجية مثل التعويض الزائد والتحويل، والتكوين العكسى، والبعض الآخر إجتماعى كالمشاركة والانتماء ، والولاء والإنحراف الخلاق ، والقيادة الفعالة .

إن كل بعد من هذه الأبعاد الإغترابية ، ينطوى على بعد آخر ، فوعى الشخص بإغترابه عن العمل ، يشير إلى وعيه بإغتراب العمل عن «وضع مثالى» كان ينبغى أن يوجد ، ووعيه بالإغتراب عن المجتمع ، أو عن الصفوة الحاكمة ، يشير إلى وعيه باغتراب هذا المجتمع أو تلك الصفوة عن حالة مرغوبة ومطلوبة ولكنها غير متحققة فى الواقع . وعموما ، فالوعى بالغربة الذاتية عن الواقع ، يشير إلى غربة هذا الواقع عن حالة مثلى وهى حالة تحقق الأفعال الإجتماعية المرغوبة . وعلى الرغم من أن هذه الأبعاد الذاتية للاغتراب كانت قوية ، كما كشفت الدراسة عن ذلك ، وتدل على وجود وعى واضح بالإغتراب إلا أن هناك مجالات قد لا يدرك الشخص إغترابه عنها إدراكا واعيا أو لا يعترف بإغترابه عنها. وهذا تعبير عن الوجود الإغترابى المغلف. ومن ثم ، فان إغتراب الناس عن عملهم وذاتهم ، يكون أكثر خطورة عندما يتميز بأنه لا شعورى ، لأن الأشخاص الذين لا يواجهون — صراحة — إحساساتهم بالإغتراب ، قد ينقلبوا فجأة إلى مؤيدين للشمولية ، والحروب ، والدمار . أما الوعى بالإغتراب فهو غالبا ما يحمل بذور إعلائه الذاتى، أو محاولة إيجاد حل الأزمة التى كانت سببا فيه، عندما تصبح الفرصة مواتية .

ثامنا – نتائج الاغتراب الاجتماعية :

عند التعرض للنتائج الإجتماعية للاغتراب، يبرز سؤال أساسى تمثل الإجابة

عليه مدخلا إلى القسم الثالث من هذا الفصل ، وهذا السؤال هو :

هل يمكن لمثل هذه الظروف التي تحيط بظاهرة الإغتراب ، أن تؤدى إلى فعل جمعي واع ومسئول؟ إ نقسم المجيبون على هذا السؤال في تراث علم الإجتماع إلى فريقين متعارضين تماما ، الأول : هو الذي يعكس إتجاها ماركسيا ، وهو يرى أن الفعل الإجتماعى الواعى والرشيد ، ينبنى على تجربة الإغتراب هذه ، وربما على درجات متطرفة منها . وقد ذكر « ماركس » ذاته أنه يتعين أن يمر العمال بتجربة الحرمان الشديد ، ويعانون من آثار الضيق والأذى على كل المستويات ، ولفترة طويلة قبل أن يؤدى فعلهم المشترك إلى النتـــائج الفعالة (١) . وجدير بالذكر أن دعاوى هذا الفريق إستندت إلى فـكرة أساسية أو مبدأ محورى ، وهو « الوعى الطبقى » للبروليتاريا ، الذى يكون أساسا للتوحد بين أعضائها ، وتتخذ منه حافزاً قويا على العمل الثورى ، والتحدى ، والرغبة في الانتصار ، وقهر الطبقة البورجوازية المستغلة والفوز عليها . وأما الفريق الثانى ، فانه يبنى أفكاره على أساس تفنيد دعاوى الفريق الأول ونقدها ، إذ يعتقد أنصاره أن مواقف الحرمان والكبت الشامل ، يمتنع معها أى فعل ، فهى تفصل الأفراد عن

---

(١) أشار « ماركس » إلى هـذا المعنى في أكثر من مؤلف له وعـبر عنه صراحة في كتابه عن « الإيديولوجية الألمانية » خاصة في صفحتي ٦٧ ، ٦٩ كما نوه إلى نفس هذه الفـكرة أيضا « إريك فـروم » في كتابه : (Beyond The Chains Of Illusion, N. Y., 1962 P. 43).

فذكر أن « المرض لا يمكن أن يعالج إلا إذا وصل إلى ذروته ، وأن الانسان المغترب كائنا هو — فقط — الذى يتمكن من قهر الاغتراب ، ومن الانتصار عليه ، إذ أنه يندفع نحو التغلب على غربته هذا ، طالما أنه لن يستطيع الحياة كانسان مغترب تماما .

المعايير القائمة، وتجعلهم عاجزين عن التحكم في العمليات والأنشطة والموضوعات الحيوية ، مما يترتب عليه إستحالة توقع حدوث أى نشاط متميز بالوعى ، والرشادة والتنظيم ، وأضافوا إلى ذلك أن مواقف الإنفصال ، والفقدان المستمرة لا تجعل المرء متمرداً ، وإنما تجعله أقل قدرة على إدراك مصادر الأزمة أو معرفة الوسائل التى يمكن بواسطتها حل هذا الموقف . وتوصلوا من هذا الرأى إلى أن مواقف الإغتراب التى كان ماركس وإنجلز مولعين بوصفها ، والتى ظهرت باستمرار فى نقد المجتمعات الرأسمالية الصناعية ، سوف تؤدى إلى السلبية وليس إلى الفعل . ولذلك ، إذا كان هناك نشاط يوجد فى المجتمع فانه يتم على أساس التدعيم ، وينجز لأن التجربة السائدة هى تجربة التكامل لا الإغتراب. كما أن حالة الإغتراب ، إذا لم توقف بسرعة ، فسوف تؤدى إلى مشاعر اليأس من الحياة ، والإحساس بالاستنزاف ، والفراغ العاطفى ، واحتقار الذات ، والذنب ، والندم . والإغتراب يعكس موقفا متميزاً بالضعف ، والنقص ، وإحساس الفرد بأنه ضحية سلبية لقوى عليا ، مما يستحيل معه وجود أى إحتمال بممارسة نشاط موجه نحو أهداف جمعية مجردة . هذا ، وقد عقب أعضاء هذا الفريق على رأى الفريق الأول بأنه يعتبر بدائيا جداً ، بل ومتخلفاً ، فالإنسان المتكامل فقط هو الذى يتمكن من الفعل ، أما الإنسان المغترب فقد لا يكون مهتما حتى بالإستمرار فى الحياة ذاتها [١] .

ومما يجدر ذكره هنا ، أن أصحاب هذا الرأى الأخير ، قد أساءوا فهم وجهة النظر الأولى ، وأقاموا كل إنتقاداتهم على أساس إغفال نقطتين رئيسيتين ، وهما :

---

(1) Gerald Pl t , Fred Weinstein, « Alienation A Problem Of Action », PP 180 — 185.

١ — أن النظرية الأولى لم تكن تتحدث عن أى مجتمع صناعى فنى، وإنما بنيت أفكارها بصدد مجتمع طبقى رأسمالى معين، له ظروفه الخاصة، بالإضافة إلى أنه يتميز باطار تاريخى معين .

٢ — أنها عندما ربطت الفعل الإيجابى بالإغتراب، لم تكن تتحدث عن « إغتراب الأفراد » وإنما كانت تشير إلى شىء آخر، وهو « إغتراب الطبقة » حيث وضعت فى اعتبارها مسألة « الوعى الطبقى » كأساس للتوحد والإحساس المشترك بالإستغلال والإغتراب، وقصدت أن هذا الإحساس أو ذلك الوعى هو الذي يؤدى وحده إلى فعل جمعى .

وبعد هذه المناقشة المختصرة لعلاقة الإغتراب بالفعل أو بانعدامه، تأتى المسألة الأساسية فى هذا الفصل، وهي الإجابة على السؤال التالى : ما هى إذن نتائج الإغتراب الإجتماعية من منظور الإنحراف ؟

وسوف تنحصر هذه الإجابة فى ثلاثة موضوعات أساسية وبعض الموضوعات الفرعية الأخرى :

١ — الإنحراف الخلاق بوصفه نتيجة إيجابية .
٢ — الإنحراف على مستوى النظم الإجتماعية كنتيجة سلبية .
٣ — الإنحراف التنظيمى باعتباره نتيجة سلبية أيضا (١) .

الانحراف الخلاق (الانحراف عن المعايير والمستويات التقليدية) :

ويمكن إعتبار الإنحراف الخلاق، كأثر من آثار الإغتراب الإجتماعية، وهو نوع للانحراف يتميز بأنه أكثر قدرة على توفير البدائل المجتمعة من صور إنحرافية أخرى نظراً لإمكانياته فى تطوير خطة مجتمعية بديلة، وتحريك

(١) خصص الفصل الأخير لمناقشة هذا الموضوع .

القوة لتدعيم هذه الخطة وينطبق ذلك على بعض المنحرفين سياسيا ، فى مقابل المنحرفين غير السياسيين والذين يتميزون بضيق نطاق إنحرافهم ، لما يكشفون من سلوك إنحرافى شخصى ، أو متصل بعلاقتهم مع غيرهم من الأشخاص ، أو جماعى فرعى ، بالإضافة إلى أنهم يعتبرون منحرفين عن بعض الجوانب ، بينما قد يكونوا ممتثلين فى جوانب أخرى عديدة ، وهم قبل كل شىء لا يضعون خطة مجتمعية بديلة ، وحتى إذا كانوا مجددين ، فان تجديداتهم تميل إلى أن تكون محدودة ، أى مقتصره على الاختيار بين عدة بدائل قائمة ، أما المنحرفون السياسيون فهم من ذلك النمط الخلاق ، وتميل تجديداتهم إلى أن تتسم بنطاقها الواسع ، على الأقل من حيث خططها وتصميماتها ، إن لم تكن من حيث نتيجتها . كما أنها ربما تضع الأساس لمجتمع جديد ، أو تحاول القضاء على مجتمع قديم . أما درجة فعالية الخطط الجديدة ، فى مسألة متصلة بالقوة النسبية لعوامل الإنحراف والامتثال . وتكون محصلة هذا النضال ، هي إصطباغ البديل الإنحرافى — ولو بصفة جزئية — بالصبغة الشرعية ، أو التحويل الجزئى للامتثال السائد ، ولا يشترط أن تكون هذه النتيجة متمثلة فى تحول كامل أو نهائى .

هذ ، وعلى الرغم من أن المنحرفين غير السياسيين ، يمكن أن يشكلوا — فى بعض الحالات الإستثنائية — تنظيما واسع النطاق ، كما هو الحال بالنسبة لبعض الحركات الدينية ، أو الجرائم المنظمة على نطاق قومى ، فهم يميلون حتى فى هذه الحالة الأخيرة ، إلى أن يكونوا محدودين من حيث المجال الذى يريدون ممارسة إنحرافهم فيه أو يغيرون جوانب محدودة وضئيلة من الضبط المجتمعى ولكن المنحرفين السياسيين يستهدفون تحريك القوة ، وممارسة الفعل السياسى ، من أجل تغيير المجتمع برمته . وبناء على ذلك ، يعتبر اليسار الجديد ،

حركة إنحرافية واسعة النطاق ، ويكون المناصرون لها مجددين سياسيين . كما أن رواد الحركات الاجتماعية الديمقراطية والتنظيمات السياسية الهادفة والبناءة يعتبرون مجددين سياسيين .

ولكن الاغتراب لايؤدى دائما إلى إنحراف خلاق ، وإنما توجد مجموعة عوامل يمكن أن تؤثر فى فاعلية نتيجة الاغتراب ، فتجعل منها فعلا ثوريا أو سياسيا جديداً متميزاً بالإيجابية ويمكن تلخيصها على النحو التالى :

١ — مدى وضوح الوعى بالاغتراب لدى فئة كبيرة من فئات المجتمع ، تكون لها أهميتها ووزنها فيه ، كالعمال أو الفلاحين ، أو الجنود ، أو الطلاب والمثقفين ، ومدى قدرة هذه الفئة على التوحد والتكتل من أجل الاتفاق على فعل مشترك ومنظم .

٢ — القوة النسبية التى تتيح لهذه الفئة فرصة تحويل المعايير القائمة ، واستبدالها ببدائل أخرى جديدة ، وإضفاء الطابع الشرعى على ماهو جديد .

انحراف النظم الاجتماعية :

وهنـــا تأتى مناقشة الآثار الاجتماعية السلبية للاغتراب ، والمتمثلة فى الإنحراف على مستوى النظم الاجتماعية ، والمقصود بذلك وجود مجموعة ثغرات فى تلك النظم تعوق أداءها لوظائفها ، وتحول دون تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها .

نظام توزيع القوى العاملة وتشغيلها :

يمثل الاهتمام بالقوى العاملة ، وتخطيط تشغيلها ، وتوزيعها أساساً هاما من الأسس التى تعتمد عليها المجتمعات الصناعية الحديثة ، وخاصة تلك التى تأخذ بمبدأ التخطيط الشامل . وإلى جانب الاهتمام بالتخطيط للقوى العاملة على

المستويات الثلاث : القومى ، والقطاعى ، والاقليمى ، يجب أن تمنح الوحدات الانتاجية قدرا من الاهتمام لأنها تمثل أسس الاقتصاد القومى ودعائمه . ولقد أثبتت التجارب أن عنصر العمل له أهمية كبيرة لا تقل عن دور رأس المال المستخدم فى العملية الانتاجية. وهناك مجموعة إجراءات أساسية، ينبغى أن توضع فى الإعتبار لكى تحقق الوحدة الإنتاجية أهدافها ، وهى: أولا ، التعرف على حجم الإنتاج المطلوب للوفاء باحتياجات السوق المحلية ، وتوفير الطلب الخارجى وتصديره وهنا ينبغى أن تقوم الوحدة الإنتاجية بتحليل الوظائف ووضع مسميات لها وتوصيفها من خلال تحديد مهام كل وظيفة . وثانيا ، وضع معدلات وأنماط للعمل يتم على أساسها التقييم السليم للعناصر البشرية ولحجم الإنتاج الأمثل ومستوى الجودة المطلوب . وثالثا ، وضع هيكل مهنى للعمالة يتم على أساسه توزيع القوى العاملة على أقسام التنظيم وإداراته المختلفة . ورابعا ، الاهتمام بالتدريب داخل الوحدة الانتاجية ، لملاحقة التطور التكنولوجى ، وتوفير العمالة الفنية الماهرة المطلوبة ، بواسطة تحويل فائض العمال العاديين أو غير المهرة إلى عمال مهرة وأنصاف مهرة لسد النقص فى المهن الفنية .

ويهمنى فى هذا الصدد أن أتعرض لبعض الثغرات التى توجد فى نظام توزيع القوى العاملة وتشغيلها ، على المستويين : القومى ، والوحدة الانتاجية . وذلك من حيث جانبين أساسيين ، وهما :

١ — مدى ملاءمة نوع العمل الذى يكلف به العامل بالنسبة لمؤهله الدراسى ، والمقررات التى استوعبها أثناء مراحل التعليم المختلفة .

٢ — مدى ملاءمة العمل للقدرات الشخصية ، والمواهب ، والإمكانيات الذاتية .

وقد وجه سؤال إلى الحاصلين على مؤهلات دراسية ، متوسطة أو جامعية أو فوق الجامعية ، لمعرفة مدى ملاءمة العمل الراهن للمؤهل فأشارت النسب المئوية للاجابات إلى أن حوالى (٧٠٪) من هؤلاء يرون عدم ملاءمة العمل للمؤهل ، فى مقابل (٣٠٪) ، فقط يعتقدون فى ملاءمة عملهم لمؤهلهم الدراسى ، ومعنى ذلك أن حوالى ثلاث أرباع المؤهلين ممن أجريت عليهم هذه الدراسة يقومون بأعمال ليست من إختصاصهم ، أو غير متصلة بما قاموا بدراسته ، أو أنهم لم يعدوا أساسا لمارستها وأدائها . وهذا يشير إلى أحد هذه الأمور :

أولا : أن مستوى العمل الذى يكلفون به أدنى من مستوى المقررات الدراسية التى استوعبوها مما يؤدى إلى الاحساس بعدم أهمية العمل ، ووجود فراغ يؤدى إلى الملل والفتور .

وثانيا : أن مستوى العمل يحتاج إلى خبرات وكفاءات فنية لم تستوعبها المقررات الدراسية ، أو التدريبات العملية التى حصلها هؤلاء أثناء المراحل التعليمية . ولذلك عندما سئل العاملون عما يفعلونه عندما يعجزون عن أداء عمل يكلفون به أو عن فهم بعض عملياته ، أجابت الغالبية منهم أنها تقوم بالعمل بقدر استطاعتها ، بينما تترك مالا تتمكن من فهمه أو أدائه .

وثالثا : أن طبيعة العمل أو نوعيته تكون مختلفة تماما عن المقررات الدراسية التى استوعبها هؤلاء الاشخاص ، ومن ثم فهو لايتيح فرصة استخدام أو تطبيق المعلومات التى تم تحصيلها .

هذا فيما يتعلق بالمؤهلين ، أما غير المؤهلين ، فقد سئلوا عن مدى ملاءمة العمل لخبراتهم وقدراتهم الشخصية ، فأجابت نسبة كبيرة منهم بأن العمل

يتـلاءم مع الخبرات التى اكتسبوها منذ الصغر أو تدربوا عليها منذ بضع سنوات ماضية ومع القـدرات الخاصة التى يتمتعون بها ، وينطبق ذلك بوجه خاص على عمال الانتاج المهرة وأنصاف المهرة غير المؤهلين . وهذا مؤشر إلى أن الخبرة النطبيقية تفيـد فى مجال العمل أكثر من إستيعاب بعض المقـررات الدراسية التى تنسى بعد سنوات قليلة من التخرج . بينما أشارت نسبة قليـلة من غير المؤهلين إلى أشخاص لا يتلاءم عملهم مع قدراتهم ، وعندما سئلوا عن السبب فى ذلك أجابت الغـالبية ، ونسبتهـا (٧٠٪) أن لديهـا قدرات لا تتمكن من استغلالها فى العمل الحالى نظرا لأنه بسيط ويمكن أن يقـوم به أي شخص ، بينما أشارت فئة أخرى إلى وجود أعمال يمكنها القيـــام بها ولكنها قاصرة على المؤهلين .

النظـام الادارى :

من أهم الثغرات التى يتميز بها النظام الادارى وجود صفوة إدارية معظمهم ليس على مستوى الكفاءة المطلوب ،وهم عبارة عن ثلاث فئات :

الفئة الاولى ، مكونة من بعض رجال الشرطة والجيش ، وهى تعتبر من حيث الإعداد السابق ، والخلفية العملية أكثر ميلا إلى الضبط والربط ، وأقل كفاءة فى مهـام الإشراف الإدارى، بالإضافة إلى أنها تتميز بميل واضح إلى مظهرية العمل والأداء ، وإلى السلوك الوصولى الذى يظهره بعض العاملين فى إتبـاع بعض مراسيم الولاء فتكون هذه المظاهر أكثر إقناعا لمثل هذا النوع من الإداريين .

وأما الفئة الثانية : فهى تتكون من بعض الموظفين الحكوميين القدامى . وهذا النوع من القيـــادات تحول بمرور الزمن إلى أدوات تطبق اللوائح

والقواعد القانونية . وإذا أضيف إلى ذلك بعض السلبيات الشخصية التى تعتبر من الملامح المميزة الموظف البيروقراطى، يمكن أن نتصور إلى أى حد يكون الأداء منحطا من جانب الأفراد التابعين لمثل هذه القيادات . ومن أجل هذا فإن الفئتين السابقتين ليست لديهما الكفاءة الفنية أو الإدارية المحافظة على المال العام من ناحية ، كما أنه ليست لديهما الصلاحية لقياس الأداء أو تقييمه . وقد ظهر جيل جديد من حملة المؤهلات العليا الذين تخرجوا فى الجامعات ، ثم عملوا تحت رئاسة هؤلاء فاضطروا إلى مجاراتهم والخضوع لقيمهم وأساليبهم فى التعامل مرغمين ، وقلة نادرة فقط هى التى خرجت عن هذا المضمار .

وتشتمل الفئة الثالثة : على أصحاب المشروعات القدامى . ويمكن أن نتصور للوهلة الأولى ، مدى إغتراب هؤلاء الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الفئة والذى يمكن إسناده إلى مجموعة عوامل ، وهى :

١ — غياب السلطة المطلقة التى كانوا يتمتعون بها فى وقت مضى وبالتالى ضعف رقابتهم .

٢ — أصبح هؤلاء يشغلون موقعا داخل هيراركيه غريبة عليهم ومفروضة .

٣ — غابت عنهم أهم حوافز العمل فى نظرهم ، وهى الربحية .

ولذلك فإن هذه الفئات الثلاث تحاول أن تستفيد من المراكز الجديدة وسلطاتها الرسمية أيا كان نوع هذه الاستفادة وبالتالى يصبح المركز الجديد وسيلة لتحقيق مآرب شخصية وعدم الإهتمام بمصلحة التنظيم أو مصالح المجتمع العليا .

نظـام التعليم والتدريب :

إن نظام التعليم فى أى مجتمع من المجتمعات تكون له أهداف أساسية وهى :

أولا : تخريج أجيـال واعية ومثقفة لديها خلفيـات ملائمة فى ميدان المعارف المختلفة بالإضافة إلى وعيها بقضايا المجتمع الراهنة . **وثانيا** ، تكوين شخصيات متكاملة نسبيا ، وعقول ناضجة وقادرة على الاستمرار فى الحياة ، ومواجهة صعوباتها ومشكلاتها من خلال تفكير منهجى منظم يقوم على أسس علميـة . **وثالثا** ، تخريج قوى عاملة متخصصة فى مجالات العـلم المختلفة والتكنولوجيا ، تحتل مناصبها فى المجتمع بعد أن توضع فى مواقعها التى تتلاءم مع تخصصاتها وقدراتها واستعداداتها .

وبنـاء على هذه الإعتبارات فإنه ينبغى أن تكون المنـاهج الدراسية والمقررات التعليمية متلائمة مع إحتياجات المجتمع ، ومتمشية مع متطلبات نموه ومنطوية على مبادىء أساسية وأساليب لتطويره ومعاونته على مجاراة عوامل التطور على المستوى العالمى ، بالإضافة إلى ضرورة ملاءمتها فى التطبيق والتنفيذ على المستوى المحلي . ولكننى أتساءل هنا : ماهى الأهداف الحقيقية التى تكمن وراء النظام التعليمى فى مجتمعنا ؟ ومن أجل ماذا يتعلم الأشخاص فيه ؟ وهل استطاعت نظم التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى والجامعى أن تحقق الأهداف التى وضعت من أجلها ؟ الواقع أن هذه النظم لم تحقق الوظيفة الرئيسية لها ، وهى تحرير العقول من الأوهـام والآراء القطعية الدوجماتيقية . وكان همها هو بث أفكار وقيم فى الأجيال الجديدة عوقتها عن التفكير الجديد والسليم . يضاف إلى ذلك أن بنـاء التعليم لايتميز بالحرية فالتلاميذ ليس لهم صوت حقيقى فى سياسة المدرسة سواء فيما يتصل بالمقررات أو النظـام المدرسى أو المظهر العام لهم . وبعض هذه المدارس

يمارس نوعا من الديمقراطية المزيفة والمخجلة ، التى يوهم فيها التلاميذ بأنهم أحرار فى إتخاذ القرارات المتصلة بمستقبلهم بأنفسهم. إن معظم قواعد المدرسة تعتبر منصبة على الإهتمام بالنظام والمحافظة عليه من أجل تهيئة مناخ ملائم للتعليم ، كما أن المدرسين ليسوا قادرين على النقد البناء لأنهم هم انفسهم مستفيدون من الوضع القائم ومن ثم فهم يريدون الحفاظ عليه . يضاف إلى ذلك أن المقررات الدراسية التى استوعبها أولئك الذين حصلوا على مؤهلات متوسطة أو جامعية أو فوق الجامعية ، وقضوا فى استيعابها من ثلاث إلى سبع سنوات ، بل ويزيد ، كانت غير ملائمة مع الأعمال التى قاموا بها ، فعندما سئل أفراد العينة هذا السؤال « هل المقررات الدراسية التى استوعبتها أفادتك فى عملك ؟ » أجاب (٣٦٫٧ ٪) بأنهم لم يفيدوا مما تعلموه فى مجال العمل ، وكان معظمهم يبرر ذلك عن طريق القول بأن العمل الذى يقوم به لم يكن محتاجا إلى كل هذه المعلومات والدراسات ، وينطبق ذلك بوجه خاص على أصحاب المؤهلات العليا ، وأنهم تلقوا كثيراً من المعارف التى لم يجدوا لها تطبيقاً فى الحياة العملية والمهنية ، لأن المناهج التى كانت مقررة ، تميزت باحتوائها على معلومات نظرية خالصة ، وغير قابلة للتطبيق . وذلك فى مقابل (٦٣٫٣ ٪) اجابوا أن المقررات التى استوعبوها افادتهم فى عملهم ، ولكنهم اضافوا إلى ذلك أن الفائدة كانت غير مباشرة ، مثل إفادة الانسان من أى شىء يقرأه أو يتعلمه .

إن ذلك يشير إلى ضرورة مراجعة النظام التعليمى بمراحله المختلفة ، ومستوياته العديدة فى مجتمعنا على أن تكون هذه المراجعة شاملة لمجالات مختلفة : كالبرامج والمقررات الدراسية ، وقواعد القبول والترشيح ، ونظم الامتحانات ، ونوعيات التعليم . وهنا تبرز أهمية إعادة النظر فى نظام التعليم

الفنى والتطبيقى العالى ، على وجه الخصوص ، ففى الوقت الذى يتجه فيه التعليم العالى فى العالم بأسره إلى التوسع فى النواحى الفنية والتطبيقية بواسطة تحويل عدد من الكليات الجامعية إلى معاهد عليا نوعية ومتخصصة ، يتجه التعليم العالى فى مصر إلى العكس . من خلال تصفية شاملة للمعاهد العليا ، يضم بعضها إلى الكليات . وبذلك تنتهى المعاهد العليا فى مصر حتى لا يشعر طلابها أنهم أقل من طلاب الجامعة . وفى الواقع أن غالبية هذه المعاهد لم تمارس دورها الأساسى منذ نشأتها ، ولم تقم بإعداد المتخصصين والفنيين ، وإنما ركزت جهدها على محاولة تقليد الجامعات ، مما انتهى بها إلى لاشىء . ومن أجل هذا ، فإن هذه المسألة تحتاج إلى مراجعة شاملة وتخطيط منظم وواع لأن المجتمع يعتبر فى أمس الحاجة إلى خطوات للأمام لتغيير التعليم الفنى والتطبيقى على ضوء الإحتياجات المحلية وتمشيا مع التطور العصرى .

نظام التنشئة الاجتماعية :

إن نظرة واحدة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة فى مجتمعنا ، تثير على الفور تساؤلا هاما ، وهو : على أى أساس تشيد التنشئة الاجتماعية فى هذا المجتمع ؟ ومن منظور أى جيل تتحدد ؟ ومن وجهة نظر أى ثقافة ؟ يعتبر إنهيار الشباب ، وتصدع حياتهم الاجتماعية ، وتدهور علاقاتهم فى المجتمع ، عميقاً إلى درجة تكون فيها الحاجة المتصورة إلى وسائل جديدة لإعادة التنشئة الاجتماعية ، ليست لها أهمية على الاطلاق ، وإنما تتزايد الحاجة إلى تغييرات جذرية فى المجتمع وفى ثقافته ، من أجل التوصل إلى مواجهة إمكانيات الطبيعة البشرية وطاقاتها المتطورة وتدعيم نموها بدلا من وقفه أو إعتقاله .

ويشبه النمو أية وظيفة إجتماعية أخرى فى أنه يحتاج إلى وجود موضوعات ملائمة فى البيئة الاجتماعية لمواجهة حاجات الطفل وطاقاته ، وكذلك المراهق ، والشاب والرجل الناضج ، من أجل أن يتمكن من صنع بيئته الخاصة وتغييرها باستمرار . ومن ثم فإن القضية التى تعتبر محل نظر هنا ليست قضية سيكولوجية متصلة بالتأثيرات ، وتكوين الإتجاهات وتغييرها ، ولكنها قضية مجتمع ، تتصل بالفرص الواقعية اللازمة من أجل النمو والتقدم . ولذلك فهى لانبالى بما إذا كانت هناك حالات نمو غير طبيعية ، أو شاذة وإنما تواجه قضايا إجتماعية وسياسية تعتبر ضرورية من أجل إحكام التجربة المجتمعية وهنا ربما تقل أهمية نظريتى « الإنتماء » و « التنشئة الاجتماعية » التقليديتين اللتان تناديان بالابقاء على نوع من الولاء المرضى والاتجاهات المحافظة ، والأوضاع الراكدة . إن البحث فى مشكلات الشباب فى مجتمعنا يجعلنا نسندها إلى عوامل كامنة فى بنائه الاجتماعى ، ونسقه الثقافى ، وتنظيمه الإجتماعى القائم بالفعل . وفضلا عن ذلك ، فإن تراكم المشكلات الاجتماعية بوجه عام ، ومظاهر الانحرافات السائدة ، لايمكن إسناده إلى ظروف فردية ، أو سكانية ، أو إيكولوجية — وإنما يمكن تفسيره بواسطة الاشارة إلى تلك الحلقات المفقودة فى سلسلة التغيرات الجذرية المطلوبة ، ترتب عليها أن ورث المجتمع أوضاعا غير طبيعية وكشف عن تطورات غير متكافئة ومستويات غير متسقة . ولذلك ، فإنه من المستحيل أن تحدث عملية نمو طبيعية ، وبناءه دون أن يهيىء المجتمع ذاته لهذه العملية ، ويعلم أن طاقاته الحقيقية تكمن فى فتيانه وشبابه .

وأخيراً ، فإذا كان لابد من خلق مجتمع مستقر ومتكامل ، يكون ملائما

للنمو والتقدم المستمرين ، ينبغى إستكمال التراث الثورى المنتقد فى شتى مجالات الحيـــاة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، بالإضافة إلى تطـــوير الطاقات الإنسانية . ولذلك ، فإن البرنامج الذى يوضع لإعادة بناء المجتمع لا يمكن أن ينطوى على مجموعة إقتراحات جزئية ، أو حلول فرعية مؤقتة ، وإنمـا يستلزم إعادة النظر فى جميع دوائر نشاط الحياة الإنسانية داخل المجتمع ، ومراجعـة الأنظمة المختلفة المتصلة بالاقتصاد ، والعمـل ، والتعليم ، والتنشئة الاجتماعية ، والقيم ، والفنون والآداب ، ووسائل الاعلام . إن تحقق هذا الهدف الذى يتمثل فى تغيير جذرى لكل هذه النظم الاجتماعية ، يستلزم أن يكون المخططون ، ومشرعو القواعد ، والمتحدثون الرسميون باسم المجتمع ، على قدر كبير من العلم والثقافة ، والتجربة النضالية ، ومعـــرفة بخافيات المجتمع وأطره التـاريخية والسياسية ، وحاجاته الحقيقية من أجل أن يكونوا على مستوى المسئولية فى لحظة وضعهم لخطط إجتماعية ، واقتصادية وسياسية جديدة ، وتشريعهم لقواعد الجزاءات الاجتماعية . ومن المؤكد أن برنامج إعادة البناء يستلزم توسعـاً فى ضمانات الحريات المدنية وتدعيما لفرص ممارسة هذه الحريات ، ولذلك فإن تنفيذه يحتاج إلى انطلاقة ثورية وإصرار عميق ، وإرادة صلبة ، واستعـــداد لبذل الجهد والطاقة .

تعقيـب :

كان هدف هذا الفصل هو الإجابة على مجموعة تساؤلات متصلة بالاغتراب وموقعه بالنسبة لهذه الدراسة ، وقد تبين من العرض السابق أن الاغتراب ظاهرة إجتماعية تراكمية لهـا أسسها البنـائية الإجتماعية والإقتصادية ، والسياسية التى تمثلت فى مجموعة أبعاد ، وهى : اولا ، العمل الاغترابى ، وقد لوحظ من مناقشة هذا البعد أن وجوده لا يقتصر على المجتمعات الرأسمالية وحسب ، وإنما يمتد

وجوده حتى يشمل سائر المجتمعات الصناعية الحديثة ، سواء رأسمالية أو اشتراكية . وثانيا ، التخصص ، والتحول البيروقراطي والتحديث، فالتخصص المتزايد ، وتقسيم العمل الدقيق غالباً ما يغربان نتائج العمل عن العامل ذاته ، كما أن التحول السريع نحو البيروقراطية وما ينطوى عليه من مركزية فى إصدار الأوامر والقرارات وصفوة إدارية متحكمة ، يؤدى إلى تقييد العاملين فى المجتمعات الصناعية داخل شبكة بيروقراطية معقدة تحد دائرة اختصاصهم، وتجعلهم عرضة للأوامر المستمرة . وثالثا ، القوة والأهداف المجتمعية ؛ إذ أن نموذج توزيع القوة الذى يتحدد تبعاً لأهداف المجتمع يكون له دور كبير فى خلق الإغتراب خاصة إذا كانت صفوة القوة تميل إلى استخدام الضوابط القهرية بصفة نظامية ودائمة . ورابعا ، الحلقات الثورية المفقودة ، فكثير من المجتمعات، تنقصها ثورات معينة وتفتقد حلقات تفسر حاضرها غير المكتمل الذى يمتلىء بالثغرات ، وينسحب ذلك على مجالات متعددة : كالبيئة الفيزيقية ، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والاصلاحات الدستورية والقانونية .

إذن للاغتراب أسس موضوعية قائمة قد تختلف من مجتمع لآخر، ولذلك فان المجتمعات تتفاوت من حيث مستويات الاغتراب التى تخلقها ، بالاضافة إلى وجود مفارقات هامة داخل كل مجتمع على حدة . وأما عن أبعاد الاغتراب الذاتية فقد كشفت الدراسة عن وجود مجموعة مؤشرات وهي : الوعى بالاغتراب عن الذات أو الغربة الذاتية ، التى تشير إلى عدم اندماج الشخص فى نشاط له أهمية فى حد ذاته وأدائه لعمله كوسيلة لشيء آخر . وأما البعد الثانى فهو الوعى بالاغتراب عن العمل ، ومكانه ، نظراً لمجموعة عوامل من

بينها الظروف الموضوعية. بينما يتمثل البعد الثالث في الوعي بالاغتراب عن المجتمع ممثلا في قادته ونظمه وقوانينه .

وأخيراً ، يوجد عامل الوعي بالاغتراب عن الإمكانيات ، والموارد المادية والمعنوية . وقد لوحظ أن قوة هذه المؤشرات الذاتية تشير في الوقت نفسه إلى قوة مصادر الإغتراب وأسسه الموضوعية والبنائية ، إذ أن نظم المجتمع وقوانينه لا تتمكن من إشباع حاجات الإنسان الأساسية .

وأخيراً ، فقد كشفت هذه الدراسة عن أن الاغتراب يصحبه « فعل » سواء كان هذا الفعل إيجابياً أو سلبياً ، ولكن الفعل السلبي كان أكثر وضوحاً من الايجابي . ومن بين النتائج أو الآثار السلبية الواضحة على مستوى المجتمع : إنحراف النظم الاجتماعية الذى قصد به قصورها عن أداء وظائفها، أو فشلها في تحقيق كثير من أهدافها ، وأهمها إشباع الحاجات البشرية ، وإنماء قدرة الإنسان على مواجهة ظروف الحياة ومتطلبات العصر الذى يعيشه ، وينسحب ذلك على مختلف النظم الاجتماعية في مجتمعنـا ، وخاصة نظام توزيع القوى العاملة وتشغيلها ، والنظـام الادارى ، ونظام التعليم والتدريب ونظام التنشئة الاجتماعية . كما تعتبر اللامعيـارية بأبعادها المختلفة وارتباطاتها الاجتماعية المتعددة ، من أهم آثار الاغتراب على المجتمع، فهى تعكس إغتراباً عن المعايير أو فقداناً لها ، وانعـــداما للتكامل بين نظم المجتمع أو وظائف هيئاته ومؤسساته المختلفة ، في نفس الوقت الذى تكشف فيه عن ذاتها في اضطراب الجـزاءات الإجتماعية سلبية كانت أو إيجـابية ، وعدم إلتزامها بالموضوعية والعدالة . وبديهى أن تسود اللامعيارية في مجتمع إغترابي ضاعت أمامه معالم الطريق السوى بسبب حاضره غير المكتمل الذى يعكس تراكمية الثورات المفقودة في ماضيه الطويل .

المراجع العربية

١ — ج . أوسيبوف ، قضايا علم الاجتماع ، ترجمة دكتور سمير نعيم، آخرون — دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .

٢ — سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامى ، مكتبة سعيد رأفت — جامعة عين شمس .

٣ — محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع، النظم والتغير والمشاكل ، الجزء الثانى — دار المعارف ١٩٦٧ .

٤ — محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، دار المعارف ١٩٦٧ .

٥ — محمد عاطف غيث ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، الطبعة الثانية — دار الكتب الجامعية ١٩٧٧ .

المراجع الأجنبية

1 — Abbort, Herman; An Approach to Social Problems. Boston; Ginn and Co., 1949.

2 — Adler. Franz; « The value Concept in Sociology » A. J. S. 62, 195 ٤ — 279.

3 — Akers, Ronald: « Problems in the Sociology of Deviance. Social Definitions and Behavior », Social Forces 46, 1968, 455 — 65.

4 — « Alienation », International Encyclopedia of the Social Sociences, ed David 1. Sills. N. Y, ; Macmillan, 1968, 1 : 264 — 269.

5 — Allen, vernon T. and Levine John. M; « Social Support. Dissent and Conformity». Socimetry, 31, 19 8, pp: 138 — 149.

6 — Anderson, Nels; The Hobo, Chi cago, University of Chicago Press, 1923.

7 — Aubert, vilhelm; «White Collar Crime and Social Structure», A. J. S. 58 (1952 — 45), 263 — 271.

8 — Barton, Allen and Saul Mendlovitz: « The Experience of Injustice As a Research Problem, Journal of Legal Educatio 13 (1960) : 24 — 39.

9 — Becker, H. S Howard; « Notes on The Concept of Commitment, » A. J. S 66, July 1960 pp. 32 — 40.

10 — Becker, Howard (ed.) The Oth er Side : Perspectives on Deiemce, New York, Free Press of Glencoe, Inc., 1964.

11 — Becker, S. Howard; Outsiders, Studies in The Sociology of Deviance, Free Press. N. Y. 1966.

12 — Bell, Wendell; « Anomiel Social Isolation, And The Class Structure », Sociometry, 20 June, 1957 pp. 100 — 116.

13 — Bell, Daniel; The End of Edeology, New York. Collier, 1962, pp. 234 — 235.

14 — Berger L, Peter; Invitation to Sociology, A Humanistic Perspective, Penguin Books; 1963.

15 — Berg, I. A and B. M. Bass (Eds) Conformity and Deviation New York. Harper and Row, 1961.

16 — Bernard, Jessie; « Where is The Modern Sociology of Conflict ? A. J. S., 56. July, 1950, 11 — 16.

17 — Bernard, Jessie; « Some Current Conceptualization in The Field of Conflict, » A. J. S. 70, January, 196-, 445 — 54.

18 — Bernard, Jessie. « The Theory of Games of Strategy as a Modern Sociology of Conflict, A. J, 8. 59, March, 1951, 411 — 424.

19 — Bernard, L. Tuther and Jessie Bernard; Origins of American Sociology : The Social Science Mouvement in The United States New York : Erowell, 1943.

20 — Bittner, Egon; « Radicalism and Radical Movement, » A S. R. :8 (1963) : 928 — 940.

21 — Blauner, Robert; Alienation and Freedom. Chicago. University of Chicago Press, 1964.

22 — Bloch, H, Social Disorganization. (N Y. Knopf. 1951)

23 — Bonjean, M. Charles and Reece Mc - Gee, « Scholastic Dishonesty Among Under Graduates in Differing Systmes of Social Coutrol, Sociology of Education, 38, Winter 1965.

24 — Bordua, David; « Recent Trends, Deviant Behavior and Social Control, Annals of The American Academy of Political and Social Sciences 57, 1967, 149 — 163.

25 — Bouman, C. C; « is Sociology Too Detached ? A. S. R., 21 (October. 1956). pp. 564 — 568.

26 — Bowers, J. Willam; Student Dishonesty and its Control in College New York Columbia University bureau of Applied Social Research, 1964.

27 — Brotz, Howard; « Functionalism and Dynamic Analysis ». European - Journal of Sociology, 11 (1961), 170 — 177.

28 — Case, M. Clarence; « What is a Social Problem, » Journal of Applied Socıology 8, 1924 : 263 - 273.

29 — Clark, Dynes; Dinitz, and Iwao Ishino; Social Problems: Dissensus and Deviation in an Industrial Society, Oxford University Press, 19 4.

30 — Clark, Vincent; Unmarried Mothers : New York : Free Press 1961.

31 — Clinard, Marshall B. and Richard Quinney; Criminal Behavior Systems, New York : Holl, Rienhart and Winston 1967.

32 — Clinard, B. Marshall (ed.) Anomie and Deviant Behavior; A discussion and Critique; The Free Press, N. Y., 1911.

33 — Clinard, B. Marshal; S ciology of Deviant Behavior; Holt-Rinehart and Wi ..., nc. 1968.

43 — Cloward, Richard and Leoyd Ohlin; Delinquency and Opportunity (New York) Free Press, 1960.

35 — Cohen, A bert; Delinquent Boys, New York, Free Press, 1965.

36 — Cohen, K. Albert; Deviance and Control, Prentice. Hall Inc , Englewood Cliffs, New Jersey, 1866.

37 — Cohen, K. Albert; The Sociology of the Deviant Act : Anomie Theory and Beyond, A S. R., 30 (Eebruary, 1905) 5 — 14.

38 — Cohen, A. K; « The Study of Social Disoaganization and Deviant Behavior, in Robert Metron, et al. (eds.) Sociology Today (New York : Basic Books I959).

39 — Cressey, R. Donald; The Theory of Differential Association An Introduction; Social Problems, 8 (Summer, 1960).

40 — Dalton, M.; Conflict Between Staff and Line Mangerial Officers, A. S. R.; I5, 1950.

41 — Davol, H. Stephen; Gunars Keimanis, « The Rcle of Anomie as a Psychological Concept, J. of Individual Psychology Vol 15.

42 — Davis, K. Arthur; Social Theory and Social Problems Fragments for a Philosophy of Social Science Philosophy and Phenomenological Research, 18, 1957 : 190 — 208.

43 — De Baun, Everette; « The Heist : The Theory and Practice of Armed Robbery » Harpers (February 1950), pp. 65 — 76.

44 — De la Matcr, Johu. « On the Nature of Deviance,» Social Forees 43, 958, 445, 55.

45 — Dohrenwend, P. Bru^e; « Egoism, Altruism, Anomie and Fatalism : A Conceptual Analysis of Durkheim, S. Types», A. S. R., 24 (Augus., August, 1959). 466 — 473.

46 — Dubin, Robert; « Deviant Behavior and Social Structure : Continuities in Social Theory » A S. R. 24, 1939, 163.

47 — Durkheim, Emile; Suicide, Glencoe, The Free Press, 1951.

48 — Dwight Dear; Meaning and Measurement of Alienation, A. S. R., 26, October 1961, pp. 53 — 58.

49 — Iisenstadt, S. N. ed , Comparative Social Problems, New York, Free Press, 1964.

50 — Ellwood, A, Charles; The Social Problem A. Reconstructive Analysis. Reved. New York. Macmillan, 1915

51 — Eric, and Mary Josephson eds., Man Alone, New York : Dell, 1962.

52 — Evan, M William; « Law as an Instrument of Social Change.» Es udiode Sociologia, 2 (1962) pp. 1·7 — 175.

53 — Feuer, Lewis, Alienati n : The Marxism of Contemporary Student Movements, iu Marxist Ideology in The Contemporary world ed. M, M. Drakhowitch N. Y : 1966.

54 — Feu·r, Lewis: « What is Alienation » New Politics, Spring 1962

55 — Freemsn, E Howa d et al (eds.) Social Problems; Causes and Controls; Rand Mc. Mally Sociology Series, Rand Mc. Nally and Company, 1970.

56 — Friedson, Eliot; « Disability as Social Deviance », in Marvin R. Sussman (ed.) Sociology and Rehabilitation (Washington. D. C. : American Sociological Association, 1961) .

57 — Gibbs, Jack P. « Conceptions of Deviant Behavior. The Old and the New » Pacific Sociological Review, 9, 1966. pp. 6 — 14.

58 — Glaser, Daniel; « Criminality Theories and Behavioral Images », American J. Sociology, 61, 1959, 433 — 445.

59 — Glaser, Daniel and Kent Rice; Crime, Age. and Employment, A. S. R. 24, 1959, pp.

60 — Glaser, Daniel; Sacial Deviance, Mark Ham Publiching Company, Chicago. 1971.

61 — Goffman, Erving; Asylums; New York, Anchor, 1961.

62 — Goffman, Erving; Stigma, Englewood cliffs, N. Y., Prentice, Hall, 1963.

63 — Goffman, E., Encounter, Indianapolis : Bobb - Merril, 1961,

64 — Goldsen, Rose et al, What College Students Think, Princeeton, N. Y. : Van Nostrand; 1960.

65 — Goodman, Paul; Growing up Absurd. Problems of youth the Organized Society, Vintage Books, N. Y 1960

66 — Goode, William, J, « Illegitimacy, Anomie and Cultural Penetration » A, S. R., 26 (December, 1961) p. 10 — 25.

67 — Goulder A. W ; « Cosmopolitans and Locals : Toward an Analysis of Latent SccialRoles, » Administrative Science

Quarterly, 2, 1, 57, p. 282.

68 — Gouldner, Alvin; The Coming Crisis of Western Sociology, H E. B., 1971.

69 — Gouldner, Alvin; « The Norm of Reciprocity, » A. S. R, 25; 1960, pp. 161 — 178.

70 — Gouldner, H. P. (ed.) Modern Sociology, An Introduction to the Study of Human Interaction; N. Y. 1963.

71 — Gould, Leory C. Juvinile Intrepreneurs, J. S. 74; 1969, 710 — 719.

72 — Gusfied, Joseph; « Moral Passage : The Symbolic Process in Public Designation of Deviance » : Social Problems, 15, 1967 : 175 — 188.

73 — Haber, D. Laurence, and Richard T. Smith; « Disability and Deviance : Normative Adaptations of Role Behavior » American Sociological Review 36; 1971, 87 — 97.

74 — Hansen, A. Donald; An Invitation to Critical Sociology, Involvement, Criticism, Exloration; The Press of Glencoe London, 1976.

75 — Hart, W. Hornell; « What is a Social Problem », American Journal of Sociology 29, 1923, 345 — 362.

76 — Hartshorn, H. and M. A May; Studies in Deceit, New York The Macmillan Co., 1928.

77 — Horowitz, Irving Louis; (ed) The New Sociology : Essays in Social Science and Social Theory; In Honor of C. Wright Mills, New York, Oxford University Press, 1964.

.. — Horton; John; « The Dehumanization of Anomie and Ali-

enation », Britich Journal of Sociology, XV (December) 1964, 282 — 300.

79 — Horton, and Leslie; Sociology of Social Problems (N. Y. Appleton Century. Crofts, 1955).

80 — James, Mark Lefton; K. Skipper and Charles Macaghy (eds); Approaches To Deviance, Theories, Concepts, and Research Findings. New York; A. C. C,) 1968. Chap. 23.

81 — Jessor, Richard et al., Society, Personality and Devian Behavior : A Study of Tri-Ethnic Community, Holt, Rin? hart and Winston, Inc, 1968.

82 — Kemper; D. Theodore; « Representative Roles and the Legitimation of Deviance,» From : Social Problems, 13, 1960. pp, 294 — 295

83 — Kerekhoff, C. Alan; « Anomie and Achievement Motivation A Study of Personality Development Within Cultural Disorganization, » Social Forces, 37 (March, 1959), 196 — 202.

84 — Kitsuse, I. John; Societal Reaction to Deviant Behavior : Problems of Theory and Method, Social Problems, 9 (1962) 256, 263.

85 — Kon, S. Igor; The Concept of Alienation in Modern Sociology, Social Sesearsh 34, 1967.

86 — Korbin, Solomon; « The Conflict of Values in Delinquency Areas » A. S. R., 16, October, 1951, pp. 653 — 661.

87 — Lefton, Mark, James K. Skipper, and J. R Charles H. Mc Caghy (eds) : Approaches to Deviance : Theories Concepts, and research Findings; Appleton, Century Crofts,1968.

88 — Lemert, M. Edwin; « Some Aspects of a General Theory of Sociopathic Behavior » Research Studies, State College of Washington, 16, 1948, 23 — 29.

89 — ——————— « The Behavior of The Systematic Check Forger », Social Problems 6, 1968, 141 — 149.

90 — ——————— Social Pathology New York : Mc Grow-Hill, 1951, Chapt. 3.

91 — ——————— Human Deviance, Social Problems and Social Control; Prertice Hall, London 1972.

92 — Lindenfeld, Frank; (ed.) Radical Perspectives on Social Problems, Readings in Critical Sociology; The M. Cmillan Company, London, 1969.

93 — Leo Srole, « Social Integration and Certain Corollarities : An Exploratory Study A. S. R, 21 (December 1956), pp 706 — 716.

94 — Liversidge, William; « Life Chances, » Sociological Review, 1962, 10, 17 — 34.

95 — Martindale, Don., « Social Disorganization; The Conflict of Normative and Empirical Approaches », in Modern Sociological Theory, (ed.) H. Becker and A. Boskoff, New York, Holl, Rinehart and Winston, 1957, p. 348.

96 — Matza, David; Becoming Deviant. Englewood Cliffs, N. Y, Prentice — Hall 1969.

97 — ——————— Delinquency and Drift. (New York : John Wiley, 1946).

98 — Mead, George H. «The Psychology of Punitive Justice»

A. J. S. 23 (1928) : 577 — 602.

99 — Merrill, F. E. et al. Social Problems N, Y. Knopf, 1950.

100 — Merton, K. Robert; Social Theory and Social Structure Glencoe, Illinois. The Free Press, 1957, pp. 131 — 194:

101 — Merton, Robert K. et al, (eds.), Sociology Today. New York, Basic Books, 1959.

102 — Merton, R. «The Social Cultural Environment and Anomie» in Helen L. Witmer and Ruth Kocinsky, eds, New Perspectives For Research in Juveuile Delinquency Washington, 1956.

203 — Messinger, Sheldon; « Life as a Theatre » Sociometry 25 (1962) : 98 — 109.

104 — Mills, C. Wright; Power, Politics and People, New York, Ballantine Books 1963.

105 — Mills, C. Wright; The Sociological Imagination, Penguin Books, 1970.

106 — ———————— «The Professioral Ideologie of Social, Pathologists American Journal of Sociology 49, 1943 : 165 — 180.

107 — ———————— White Collar, New York: Oxford UniversityPress, 1957, 130 — Erich Fromm, Marx, Concept of Man. New York : Ungar, 1961.

108 — ———————— «Occupational Anomie and Irresponsibility, » Social Problems, 8 Spring 1.01, 293 — 293.

109 — Nett, Roger; « Conformity, Deviation And the Social

Control Concept, Ethics 64, 1953 — 45 : 43.

110 — Norlskog, Et Al. (eds.) Analysing Social Problems, N. Y. 1950.

111 — Ogburn. W. F. « Factors in the Variation of Crime Among Cities, American Statistical association Journal 30, 193_ : 12 — 3_.

112 — Ollman, Bertell; Alienation, Marx S Conception of Man in Capitalist Society, Cambridge, 1971.

113 — Palmore, Erdman and Phillip T. Hammond; Interacting Factors in Jevenile Delinquency : A. S. R. 29 December 1964, 848 — 854.

114 — Parsons. Talcott et al. (eds.), Theories Of Society, Vol. 2, New York : Free Press of Glencoe 1961.

115 — Parsons. Talcott; The Social System, Routledge and Kegan Paul LTD, London, 1951.

116 — Parsons. Talcott; Definitions of Health and Illness in The Light of American Values and Social Structure; In . Gartlhev Jaco (eds.) Patien , Physicians and Illness ; Glencoe, I, Free Press, 1953, p. 176.

117 — Quinney, Richard. « Is Criminal Behavior Deviant Behavior » B. J. of Criminology (April 1965, pp. 137 — 139)

118 — ———————— « Crime in Political Prespective, American Behavioral Scientist 8, December 1964.

119 — Quinney R. Earl: « Occupational Structure and Criminal Behavior Prescription Violations by Retail Pharmacists » Social Problems, H. (Fall 1969).

120 — Reckless, Walter; « The Self Component in Potential Delinquency and Potential Non-Delinquency,» A. S R. 22 October, 1957, pp. 566 — 570.

121 — Reckless, Walter, « A New Theory of Delinquency and Crime, » Federal Probation, 25 (December 1961), pp. 42 — 46

122 — Reiss J. Albert; The Study of Deviant Behavior : Where The Action is ? From Chiovalley Sociologist, 32, Autumn, 1966, p. 1 — 12.

123 — Richard, C. Fullar, and R. Myers; Some Aspects of a Theory of Social Problems. American S. R. 1941, 6, 24 — 32

124 — Rooney; A. Elizabeth, and Donc. Oibbons; « Social Reactions to Crimes Without Victims, » Social Problems, 13 (Spring 1966), pp. 400 — 410.

125 — Rubington, Earl; Deviance, The Interaction Perspective, The Macmillan Company, N Y, 1973.

126 — Rubington, Earl, and Martin Weinberg, (eds) Deviance; New York, Macmillan, 1968.

127 — Schacht, Richard, Alienation; N. Y. Doubleday Company, Inc. 1970.

128 — Schelling, T. C., Strategy of Conflict, Oxford Galaxy. 1963

129 — Scot,, B. Marvin; « The Social Sources of Alienation » in: « The New Sociology » Irving L. Horowitz (ed;), New York : Oxford University Press, 1946.

130 — Scott, Marvin, and Roy Turner; Weber And The Anomic Theory of Deviance. Sociological Quarterly : 6 Summer

1965, 233 — 240.

131 — Seeman; Melvin; « On the Meaning of Alienation, A. S. R.; 24 (December 1959) pp. 283 — 291.

132 — Sellin, Thorsten; « Culture Conflict, and Crime,» Social Science Research Council Bulletin; 41; 1938.

133 — Shaw, Clifford R. and Henry MC Kay; Juveuile Delinquency and Urban Erias, 1942.

134 — Sheldon, and Eleanor Glueck; Predicting Delinquency and Crime. Cambridge, University Press, 1959.

135 — Schur, Edwin M. Reactions to Deviance; a Critical Assessment; American Journal of Sociology, 75, 1969, pp. 309 — 322.

136 — Simirenko; Alex (ed.) Soviet Sociology : Historical Antecdents and Current Appraisals, London, Routledge and Kegan Paul, 1967.

137 — Simmons, J. L., « Public Stereotypes of Deviants, Social Problems, 13 Fa., 1965, pp. 228 — 232.

138 — Simpson, L. Richard; « A Note On Status, Mobility, and Anomie, » Brit. J. Sociology; 11 (December, 1960, 370 — 372.

139 — Smith, Thomas Lynn, Et Al. Social Problems; New York Crouvell, 1955.

140 — Soffer, Cyril; Organization in Theory and Practice; H. E, B. London, 1972.

141 — Stoll, Clarice: « Image of Man and Social Control: Social Forces 47; 1968, 119 — 127.

142 — Sutherland Edwin: the Professional Thief; Chicage University of Chicago Press, 1937.

143 — ———————— Principles of Criminology. New (ed.) New York. Lippincott. 1947, Chap. 18.

144 — Tannenbaum. Frank; « The Professional Criminal ». The Century Magazine 110,' 1925; 581 — 582.

145 — ———————— Crime and The Community, New York, Mc. Graw Hill, 1938.

146 — Taylor, Ian et al. (eds), Critical Criminology Routledge and Kegan Paul, 1975.

147 — ———————— (eds.), The New Criminology, For a Social Theory of Deviance, Routledge and Kegan Paul. 1975.

148 — Thomas, W. I. and Florian Znaneiecki, The Peasent in Europe and America, Chicago, University of Chicago Press. 1919 — 1921.

149 — Chrasher M. Frederick, The Gang (Chicago ; University Chicago Press, 1927).

150 — T by, Jackson; « The Differential Impact of Family Deorganisation » A. S. R. 22, 1957, 505 — 5 1.

151 — Tumin, M. Melvin, and Collins C. Ray J R., Status Mobibiy and Anomie A Study in Readiness for Desegregation, « Brit. J. Sociology, 10, September. 19[illegible], 253 — 269

152 — Turk, Austin, « Conflict and Criminality » A. S. R.. 31 June 19 6).

153 — Turner, F. H; «Value - Conflict in Social Disorganization»

Sociology and Social Research, 58. 1954, 505

154 — Void, George; Theoretical Criminology. new York, Oxford University Press, 1958.

155 — Vogt, S. Evon; «On the Concepts of Structure and Process» in Cultural Anthropologist 62, 1960 : 18 — 3..

156 — Willis, H. Richard; « Social Influence and Conformity, Some Research Perspectives, » Acta Sociologica 5, 1960, 100 — 144.

157 — Williams. Robin, J. R. American Society : A Sociological Interpretation, 2 nd. (ed.) New York; Knopf, 1951.

فهرست الكتاب

الموضوع — رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الموضوع

الموضوع	رقم الصفحة